

وفات نیرزازیف سنی الممالک
مدفون در محسن عشیق قم

و اما علم انك انك
الذي هو علم انك انك

صفر / ۱۳۸۳

بعضی لنگرود

1442/2

کلیلا فی

المحققين

بسم الله الرحمن الرحيم

من سيدنا الشيخ خير لفقهم في الدين

این قسمی از حاشیه خلیفه سلطان در

ملا صالح مانند راجی مقرفی

حق که در روز یکشنبه اول دهم ۱۳۵۰

د شهرستان قم به ملک حقیر در آمده

١٢٢٩ هـ و ١٢٣٢ هـ خط محمد سعيد بن
ق. ٥ ق. ٥

محمد شریف کتابت شدہ و منظر میرسد

که خط مرحوم سعید العلماء مانندی را می

باشد والله اعلم .



بازدید شد
۱۳۸۴

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

11307

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۳۰۵
کتاب: حدیثی در بیان العمل و
سوی صالحان از شیخ ابی هریرة
مؤلف
مترجم
شماره قفسه ۱۱۸۳۳
۸۹۶۲۹

جمهوری اسلامی ایران

بنوشت شهاب اندی تا مریخ فاشی
 «طوبی و تبارک لک بالجنة ما واک»

فات برادرین سنی الممالک
 مدون در مکن عسین قم

صفحه ۱۳۸۳
 قفسه ۱۳۴۳
 قفسه ۱۳۴۳
 قفسه ۱۳۴۳

<p>۱۱۴۸۴</p> <p>کتابخانه مجلس شورای اسلامی</p>	
<p>کتاب: جمعه: حدیث سلطان العلماء و</p> <p>مؤلف: سولی صالح مانندانی بهر حال</p> <p>مترجم: ...</p> <p>شماره قفسه: ۱۱۴۸۴</p>	<p>جمهوری اسلامی ایران</p> <p>شماره ثبت کتاب: ۸۹۶۲۹</p>

کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

من یرد الله به خیر لیفقه فی الدین

این نسخ از حاشیه خلیفه سلطان در
 الاصلاح مانندانی قمری
 ه. ق. که در مریز کشته آده هفت ۱۳۵
 در شهرستان قم به ملک حقیر داده به
 ۱۲۲۹ ه. ق. و ۱۲۳۲ ه. ق. خط محمد سعید بن
 محمد شریف کتابت شده و بنظر میرسد
 که بخط مرحوم سعید العلماء مانندانی
 باشد والله اعلم.



بازدید شد
 ۱۳۸۴

حاشية سلطان العلماء ^(ره) برهان عالم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الغزوة في العيص في المشرف بالانتساب إلى سيدى شباب اهل الجنة الحسين المدعو
بخلية الطيف نفعي عنه الرحيم الرحمن انه قد كتبته حين مطالعة كتاب عالم الدين ^{مصحف}
الشيخ العالم الفاضل الكامل الصالح الموفق الحسن بن الشيخ الميرزا القيد العلية
ركن الاسلام والمسلمين زين الله والدين العلية حسن الله اليها بالاسم اني اكتب بعض اجوبتي
على فاصد اقضية تصدده وتكره فوائده بقدر الوسع والطاق قد جئت في الطمانينة
مستشرا بعض المواضع لما فيه من الاشكال في بعضه وتوضيحه في بعضه كالسالك
طريق الحق والاصواب ما لا يخفى على اهل دلالة فخر دورهم وتظيمها في حق فوات
البعض لانت رعا وعدم ترتيبها فانها كانت مفيدة للناظرين ومعينه للناظرين
هو الموفق والمعين **قوله** ولا شك ان العالم ^{شرف} يقول ان هذه القصة مرتبة ^{المرتب}
بل عين الدعي فلا يري في هذا البيان الا مؤنة لبعض الدعاوي الا المدعى انهم لو كانت
الصفات ظاهرة يمكن جعلها منبهة على هذه من قبيل التفسير **قوله** العالم ^{شرف} يقول
اقول تلك القصة على تقدير تسليمها انما تدل على ان الموجود انما هو ^س العالم
منه في الموصوف بالصفات المذكورة بدون العلم وهذا انما يقتضيه العلم ^{شرف} في جعل
ولا يقتضيه ^{شرف} في جعل الصفات والحس والتو والوجود كما ذكرنا في وهو طاف في كان مراده ان

العلم

العالم من حيث العلم ^{شرف} في جميع المحقولات كما هو الظاهر كلامه ^{شرف} في العلم
ان ^{شرف} في جميع فلا يتم بل انما يتم كونه ^{شرف} في العلم ولا يمكن ذلك فلا بد ان كان
بهذه الدعوى وبما فيها من ^{قوله} فصل واما الكتاب الكريم اقول لا يخفى ان ذكر
العقل منها غير مناسب بل المناسب واما الجملة الفعيلة فمن الكتاب ^{شرف} في العلم
من علم النسخ وكذا بعض الفضول الالهية قال ^{شرف} في رواية عبد الله بن محبوب القيد
ان الانبياء لم يورثوا دينا ولا دورا ولكن ورثوا العلم لعل المراد انهم لم يكتفوا بما
لم يتق منهم شي منها بعد الموت بل يصرفونها في حيويتهم في مصارفها لا انه لو لم يمت
شي بعد الوفاة لم يكن ميراثا كما روى الجمهور ونقلوا في ذلك حديثا واما القيد ^{شرف} في العلم
روى القيد في قوله في حيويتهم ولو لم يمت بعد فواتهم وصار تركه له لكان له عليها السلام
التي لا يطرق الميراث وهذا ادخلت عليها السلام الاطباء والاعيانا هو الواقع ثم ^{شرف} في العلم
ما يوجب سبل التسميم والنزول ثم لا يخفى ان ما ذكرنا من عدم ثبوت ميراثهم بعد الموت
ضرر بصيرتهم المراد منه مثل الدائم والدينا رطبة فخطه حساب لا مثل الانوار
والالات حائل بقاؤه بعد بول الله ميراثا لاهل البيت ^{قوله} ان عليا عليه السلام
قد روي انه في قوله القابل في حكمه بحيث ان المراد الذي يقبل كلام الحكماء واحكامهم ^{شرف} في العلم
او الذي يفعل ويتأثر بصفات الحكماء اي تؤثر احوال الحكماء في احوال احوال الحكماء
بمنزلة الفعل وهو بمنزلة القابل قال ^{شرف} في العلم لاخذ بنبوته ظهوره انه لا تثبت نبوته ^{شرف} في العلم
في السؤال كاضل اهل الاطلاح والابرام في التثبت بازيال النكس ويحتمل ان
المراد انه لا ناخذ بجموده ثبوت وروايتي اي لا نأخذ بالمال وحالته الذي نبوته ^{شرف} في العلم

ان يكون المنظر عليه وكالاته **قوله** قال ومعه تم جعل الله ثواب المطيعات خرب النبي
اي الذين لما كانت علامات بالاحكام الشرعية خرجت معاشرتهم على السلام والنجاة
بصحة عليه السلام كان فعل الواجبات وترك المحرمات عليهم اوجوب او كذا ولذا جعل
ثوابهم مع عقابهم من غير ان فان الثواب والعقاب يتضاعف باكرا الوجوه من
قوله قال عليه السلام العلم يعرف العمل لعل المراد ان لقاء العلم وبنايته معروف العمل
ومشروط به فمن لم يعمل لعل ان يعمل عنده كسبك راما اشتراط العمل بالعلم نظره من علم عمل
لانه لو لم يعمل لم يربح علمه كالمشتراط الاول فيخرج عمل علمه صحيح علم اذ بدون العلم لا
يصح العمل **قوله** قال ما زلت موعظه في العلوب اي غلبا فلان ما سبق في رواية ابن
عن امير المؤمنين ان اشد الناس مائة رجل دعا عبد الله فاستجاب قبل ان ياتي
فانه يدل على انه ربما كانت موعظه من لم يعمل على ثبوتها فلو كان ذلك بطريق النعمة وحتم عمل
ذلك على صوره جعل الله مع الجمال المتكلم بخلاف هذا فان زلت الموعظه مخصوص بصوره
علم التام مع بل الوعظ فاقبل **قوله** قال ما لا تتردوا فترتوا فكم ابتدأ خطاب لعل المراد انه
كونه على عينين في حقاكم ولا تتردوا اي لا تجوزوا خلافا جهلا وان كان تجوزا من حقا
فان هذا يرد على الشك في احدى حتى يتبين الاستدلال والباطل في نظرهم
فتكفروا قال في الاضغاث اه لما كان الاضغاث وسيلة لا حصول العلم والاول
مقدمة فذكر في جوابه نوال غير حقيقة العلم تجوز او بما لا يتردوا في اشتراطه وكذا ما بعده
قوله ولا يثبت ان كمال العلم بالعمل لا يكفي ان المراد ما يثبت في كمال العلم بالعمل ان كل علم
يتبعه عمل فكما لا يترتب على ذلك العمل عليه لان جميع العلوم كلها بالعلم بالعلوم الغير الآتية

وهو لا يثبت شرف الفقه عليها ثم العلوم التي يتبعها عمل فانها ثبتت فيما سبق
ان كمالها يترتب على ذلك العمل عليها ونقصها بعدم ترتبها عليها كذا كانت الاعمال
التامة كثيرة او قليلة فالنفع المستدل دعوى كون الفقه اقوى من شرف الاعمال
التامة لعل غير غيره كذا كانت قليلة او كثيرة والظاهر ان هذا مقصور على العلم
بعونه اذ يعرف او امر الله فتمثل ونوا فيه فيجب ان يعرف او امر الله وذلك في
بحث عن العمل والاشكال وكذلك معرفة الله في القائل بعد ذلك المعرفة بعلم ان ذلك
يوجب الجذاب للعلم والدخول لا يحجب ولا يتركه القائل بخلاف مخالفه في العلوم حتى
فان غاية عدم العمل به زوال القيمة الدينية الجسمانية وابن هذا في ذلك
قال في ذلك معلومه ان الظاهر موقوف على قوله لان خلقه ولا ينفى انه لا ينفى
الذكورة وهذه لا يصح ولا ينفى بل هو دليل برائته على المدعى فهو موقوف على الجواب
والمراد في الامر فيه بل **قوله** وتبين المعية له يكتمل كون المراد جعل المعية مقدرا
بقدر يتحقق كماله بحيث لا يكون فيها اخطاء ولا نقصا فيكون موقفا معطوفا على الصبر
ان يكون المراد منه تصنيف المعية وقيل فيكون جروا موقفا على ان يترتب **قوله** انما يقع
منه على امره اي بعد تمام النفع في نظره عن الضرر او لعدم علمه بجمع الاضرار وحسن النفع
قوله والمحتاج لا يجزى له الاضرار طلب النفع او دفع ضرره فلهذا كان في المحتاج
لا اضرار بمهمات وقلتها لطلب اداة الاكل او دفع ضرر المجمع فلهذا وان كان على
بكونه ضررا وان الاضرار فيجب **قوله** لا بد ان يكون عايدا الى العبد اقول في نظره اذ عدم عود
النفع اليه لا يسمي عوده الى العبد بل هو عود النفع لا غير ان في من الخلق

او عود نفع بعض البعض من دون عود النفع الى احد نفسه فلا يتم بصدره **قوله** لم يكن
 مبدوا لا مبدئا للكل طالبا ولا يفتى ان هذا لا يلزم ما ذكرنا ولا من ان النفع من خلق
 العبد اتصال هذا النفع اليه اذ لا يعلل العمل الذي هو شرط الاستحقاق فلا يصح
 اليه النفع بل نقول في الكفر ان الذين علموا انهم لا يؤمنون (انه لا يستقيم كون الاتصال
 هذا النفع غرضا له فاما من جعلهم نعم يمكن ان يقال ان النفع هو العمل والقدرة على
 الحوائج الاخرية وهذا يحصل بالنسبة الى الكل لكن الاتيح لا هذا او دخل فيها هو
 من بيان الاتيح الى الفقه فاعلم **قوله** وكانت الحاجة مائة الى جهة التحصيل هذا النفع
 العظيم اقول ان كان مقصوده ان الحاجة مائة الى جهة التحصيل هذا من حيث انه غرض لله
 تعالى فلا يتم الا ان يبين انه لا بد للعبد من تحصيل ما هو غرض لله تعالى من خلقه ومغريته
 ولا يبين بالمعومات المذكورة وان كان مقصوده ان الحاجة مائة الى جهة التحصيل هذا
 النفع العظيم من حيث انه نفع عظيم بنفسه فكون هذا غرضا لله تعالى في خلق الانسان لا حاجة
 اليه في بيان الاتيح الى الفقه بل يكفي ان يقال ان الشاغل الاخرية لا يصح الى العبد
 اتعاقبا بعون العمل في هذه الدار المسبوق بكيفية العمل لا حتى والله تعالى ليس هناك
 الا امر وعزير فلك ما يدل على ان خير الاخرة هو موت بالعمل والاشارة وان جرد ذلك
 بعون العمل لكن فاعلم بان لا يقع سواد كان هذا النفع غرضا لله تعالى اولاد كان مقصود
 الممتنع من تحصيله غرض الله تعالى ان العبد يكون له نفع من عودى من كل علمه
 بتوفيقه على الفقه لان كون ذلك غرضا لله تعالى لا يدخل في ذلك ولا يخفى ان توقف الثواب
 والعقاب على الاحمال صار من جهة ضرورية الدين فيستغنى عن كتاب هذا الاشارة

قوله في الاطلاق انما تصدى لتوحيده الفقه وعن اصول الفقه في المختصر
 وعينه لان المقصود بالذات في هذا الكتاب عليم الفقه وانما ذكرنا الاصل من باب
 المبادي لا تفعل **قوله** هو العلم بالحكام الشرعية اي التصديقات المتخذة من
 الشرع وعلق المراد من غير اخذ من الشرع ليتعبد بها وان استعمل بالثبات بعين العقل
 والمراد بالقرينة ما يتعلق بكيفية العمل بلا واسطة وليس على القرينة وبقا بها الاصلية
 اي الاتيحات ذات الترابط ككيفية العمل بلا واسطة وان كان لها تعلق بعبد بالعمل
 فاعلم **قوله** كما العقوبة الموصلة فتيده لان الشرعية ايضاً من دخل العقل **قوله** علم الله
 وعلم الملائكة والانس **قوله** جعل الظرف اي قوله عز وجل ما صفة العلم ولم يجعله
 للحكام والامم يخرج علم فذكر لا يصدق على علمهم انما علم بالحكام المتخذة من القرينة
 لا غيرهم وان لم يكن علمهم من مظاهر الآلة وكذا الوجه في تعلق بالقرينة فغير **قوله** يعلم
 ان ذلك الحكم المعين هو حكم الله تعالى في حق هذه العادة وما قبلها بنسب من المصلحة في العين
 باحلاف الظنون كما سيذكره المعنى في احوال الكون في جمل الفصل والمسلم فيجب
 المحظية على ما راعى المقصود ووجه الحديث في ذلك ان يقال كل ما اقي اليه فهو مظنون انه حكم الله
 في حقه فيظن ان ذلك الحكم المعين حكم الله في حقه وان كان يجب العمل به قطعا والتوجيه
 بان مراده بالعلم ما يعلم الظن كما سيذكره توجيه طرياً به لفظ الضرورة هي نعم يمكن ان
 يقال المراد العلم بوجوب العمل بالحكم فانفس الحكم او المراد بالحكم الحكم الظاهري ان يوزر
 او العلم بكونه هو المظنون حكم الله لكن المذكور مع بعد علم يرتض بالعلم ولم يفتى بها
 في توجيه العبادات الاية مع جريانها فيها فاعلم **قوله** في العقل الذي علم المصلحة لان الكلام

في حجة القسمة الحقيقية **قوله** مع انه ليس بغيرية في اصطلاح هذا اول ما كان سارح
 المختصر وغيره من انه ليس بغيرية اجماعا اذ دعوى الاجماع في ذلك مع وجوه القابل
 بالجزئي في الاجتهاد ممكن كذا في دعوى اصطلاح فان الاصطلاحات تختلف **قوله**
 لا يتصور مع هذا التقدير ان الحكماء العلم ببعض الحكماء كدفع في الحقيقة اذا راسيت
 القول بغيرية ان لا يحصل العلم ببعض الحكماء الا بعد الاحتاط بكل المدارك والادلة
 اذ المراد بالادلة في الترتيب الامارات المبنية للظن لا باليقين القطع مخير يجوز
 قويا وجوه ما مضى في الاحتاط به من الادلة على تقدير عدم الاحتاط بكل فلا يحصل العلم وال
 الظن الموثوق به عندهم بدون الاحتاط بكل والاحتاط بكل الادلة لا يكون حاصل الا
 للمجتهد الكل هذا تقرير الجواب وجبنا به ما في المقام والمهم في تقريره على ما ذكره
 وغيره ان المراد بالادلة الامارات المبنية للظن والمراد بالعلم القطع والظن حكمي
 من الحكماء لا يحصل من الامارات المبنية للظن الا للمجتهد الكل لا اجماع على كون
 اقر اليه ظنه هو حكم الله في شأنه وعما وجوب العمل بظنه كذا في القول اذ اجماع
 فلا يحصل له القطع وجوب العمل بما استنبط من دليل بعض المسائل وهذا اما ما ينبغي ان
 المصوبة على ما يرد عن المص حيث حملوا احكام الله تعالى بآية لظن المجتهد ولا يستقيم
 من المخطئة الا بان يقال ان المراد بالاحكام الاحكام الظاهرية او المراد وجوب
 العمل بها والمص لم يثبت له هذه التكاليف ولا يضر به كالمسير اليه مع ان المص
 حل العلم في احد ما يعم الظن ومناط الجواب المستور حمله على القطع **قوله** وضغطة
 عندنا حيث نتحدث من المخطئة اذ على هذا المذهب انما يعلم قطعا وجوب العمل بما

اذ ^{١٩} اقر الظن لانه هو حكم الله تعالى قطعا كيف وحكم الله تعالى وحده في الواقع
 هذا المذهب مع اختلاف الظنون وجوب عمل كل ما ادى اليه ظنه فحكم الله
 تعالى هذا المذهب ظني نعم وجوب العمل بظني فلا يصح ان ظنيته الطريق
 ينافي قطعية الحكم الا ان يقال المراد بالحكم هو الحكم الظاهري او المراد وجوب
 العمل بالحكم ولا يكفي التوقف فيها وانما لم يثبت العلم اليقيني وانما عند المص
 فله وجه اخر عند جميع كون حكم الله تعالى بالظن المجتهد فكل ما ادى اليه ظنه فحكم
 الله تعالى وحده قطعا فظنيته الطريق لا ينافي قطعية الحكم نعم لا يخفى ان هذا يعنى
 ما يكون مسئلة التصديق بقطعية عند جميع امال الكليات ظنيته يصير الحكم ايضا ظني
 حيث ظنيته منه فاقبل **قوله** متفرقة غير عيزة باعتبار ان كل مرادة
 من العلوم الخمسة الترسيد لكل بالغايرة من العلوم اذ لا يفتقر له الى الترسيد
 والطب وكثير من العلوم وهو طاهر وحسن التفرقة لا يفتقر الى الترسيد
 الاكل المختصة والافاق في غير بعض بعض اعتبرت اخر العلم اذ لا يصح جمع
 فاقبل **قوله** وليس كذلك العلوم من اى من حيث بلوغها وعروضها لغير ما حتى يكون
 قضايا النفس تلك الامور فانها غير محمولات المسائل التي لا هي القضايا فاقبل **قوله**
 اللفظ والمعنى ان اتخذا لا يخفى انه يخرج بطلان هذه منه الفاظ الحكماء المتوافقة
 كذا الالفاظ الجزئية المتوافقة وكذا الالفاظ المشتركة الموضوعية للحق او الجزئية
 يخرج منه جميع الالفاظ المتباعدة سواء كانت موضوعية للحق او الجزئية ولا يدخل شي
 من هذه الالفاظ اعتبرت راجعيات وانما التكاليف الثلاثين بالهذه والتعقيب

والاول جعل التقسيم بالكلية والجزئية تقريبا برهنا على اتحاد المتكسر وجعل التقسيم
بالمتكسر والمتكسر تقريبا **قوله** من وضع وحد فعل ابن القم غفر الله ان المراد
بالوضع الوجود ما ينظر الى الوضع الاول فكان كل وضع ابتدائيا فلا ينافيه
قوله المشترك باوضاع متقدمة آخر اقول ان مراده عما هذا بالوضع الواحد
الوضع المنفرد والمستقل في تفصيل معنى من المعاني بحيث لا يكون للوضع لاحد المعاني
داخل الوضع الاخر من حيث لا يخطئ المتكسر بينهما فيضادانه لا بد لكل معنى من المعاني
من وضع منفرد به في يخرج للقيمة والمجاز وضع ان هذا المعنى يرتقل الوضع لا يتصلبه
فيخرج المنقول عما المشهور لكنه في دلالة هذا اللفظ على هذا الموضع وفيه جواز استعمال
متكسر المدعى بل ثم لا يخفى انه لما كان المعنى في المشترك بعد الوضع لا يجوز تعدد
الوضع له فيخرج منه مثل لفظ هذا ما وضع بالوضع العام الوجود على ذاته متقدمة
ظاهر التحقيق فيها وفي انما لها كذا كذا ليس بانه عن هذا وان خرج من المشترك كذا لا يدخل
في شيء من اقام متقدم المعنى الترتيب مع كونها من متقدم المعنى هذا المذهب فظن **قوله**
من غير ان يغلب فيه اه اقول جعل المراد لعلية الاحتمال ان تتركه وياي المعنى الاول
يخفى انه لا يعمل فيه بدون القوة بالنسبة الى اهل الاحتمال الاخر صرح بذلك العلامة
التفان في شرح الربا له وغيره فالمراد بعدم الغلبة في الجواز عدم صيرورته كذلك
سواء اشتر فيه او لا فيدخل الجواز المشهور في حد الجواز بل **قوله** وان غلبه كان
الاحتمال كذا نسبة الى المنقول اه اقول الظاهر كظاهر انه لا وضع في المعنى المنقول اليه
والمرتجل كذا في الجواز حيث جعل الثلاثة من اقام حصص الوضع باحد المعاني فالفرق
ان كان وضع الجواز

بينها

بينها وبين الجواز اعتبار عدم الغلبة في الجواز واعتبار الغلبة فيها والفرق بينهما
اعتبار النسبة في المنقول دون المرتجل مع **قوله** التلخيص عدم عدم الوضع
التحقيقي وفيه تأمل اما اوله فانه خلاف نص القوم كما اثرنا اليه واما ثانيا فانه
المرتجل كما ذكرنا ليس فيه وضع ولا نسبة ولا يخفى ان الاحتمال بدون احد المعاني
غير صحيح ولا يحصل الدلالة والفهم بدون احدهما والتوجيه في المراد من خصص
الوضع الاتي الى اي بدون النسبة باحد المعاني لا يخلق الوضع مع عدم دلالة
العبارة عليه لا ينع في المرتجل او الوضع فيه المعنى الاخر ايضا متبديا الى اي
والتيقيد بغيره غير انما يرجع الاختصاص الى التكلف في التكلف والظفر
كلام الاكثر كذا في المختصر والسيد الشريف في التحقيق الروا وغيرهم كون المعنى المنقول
والمرتجل في المعنى الحقيقية الموضوعة لها اللفظ بل جعل الاكثر المرتجل من اقام المشترك
بل جودا كون المنقول ايضا منه ومن ثم يميز ذلك في المنقول فرق باعتبار كونه
النسبة في المنقول وبعبارتها في المشترك مع **قوله** كما في الوضع الحقيقي قال
بعض الصلحاء الفرق بين المنقول والمجاز المشهور المشهور في المنقول دون الجواز
والمرتجل بل في المشهور فقال اللام الا ان يترجم انه يصير حقيقة عرفية ثم قال
واضح في الفرق ان المصطلح في المنقول انما يعبر به حين العمل وفي الجواز
يعبر به حين الاحتمال ايضا قد تكرر ان الفرق ليس مجرد ذلك بل يعبر به
المنقول هو المعنى الاول بدون القوة في اطلاقه وذلك لوضوح المعنى
المنقول اليه حقيقة او ما حكم الوضع الحقيقي من غلبة الاحتمال الى ان يعبر

لو أنهم علموا ارادة هذا المعنى النازل منزلة النص بالوضع الثاني بخلاف الجواز
 فانه ليس فيه شيء من ذلك **قوله** بل هي بوضع الشارع وتعيينه اياها اراء
 تلك المعاني بحيث تدل عليها بغير قرينة اذ لو كان ذلك الوضع لما شبه
 فليكون مقولات كذا اكثر افعال الشرعية ام لا لما شبه فليكون موضوعات
 مستبعدة عما صرح من اثاره المتضمنة وغيره فلا يخفى ان هذا الكلام مع غيره
 يدل على ان المقولات الشرعية على تقدير وقوعها يكون فيها وضع فرائض الربية
 لا المعنى الشرعية المنقول اليها وهذا اذ لا يتركب كلامه في المسئلة التي قبله ان
 في المنقول خص الوضع باحد المعاني التي لا ان يراد بخص الوضع اللغوي **قوله**
 المعنى وكيف المعينة المشتركة بقدر الوضع اللغوي والظاهر ان لم يقل به احد
 قال العلامة في النهاية ان وضع المعينين وصفا او لا واد كان الزمان وحده
 او مقودا او لا وكان الواقع واحدا او اكثر فهو المشترك انتهى ومراده بالوضع ^{الاحتمالي}
 عدم المشابهة بين المعينين على ما يظهر من كلامه **قوله** او كلفه عليه في اللفظ
 في المعاني المذكورة في ان اهل الشريعة الاول لا يخفى ان هناك احتمالات وهو
 كون الالفاظ باقية في المعاني اللغوية والزيادة في شروط وقوعها على ما هي معتبرة
 معتبرة شرعا والشروط خارج عن الشروط فالحال وقد نسب احتمال هذا الاحتمال الى
 قاض البكر الباقا في المعينين وتوحيده بعض ادلة والمشرع حجة ^{الشرعية}
 وهو كونهما جملة ذات لغوية ولم يرد في الاحتمال الثالث احد **قوله** واد
 عليه انه لا يلزم من اجتماعها في غير ما يراه لا يخفى ان المستدل لم يحل محجبا

في غير ما يراه ويلزم ان يكون الحق شرعية بل اوسع من هذا المعاني الى الوهم ^{الاحتمالي}
 وبعد ذلك لا يبقى له الا لا وجه نعم يتوجه مع هذا الدور بالنسبة لا استصحاب
 وهو ما يذكره المحقق في دليل البحث على جواز هذا الراء لا يذكره المحقق بان
 المراد انه لا يلزم استعمال المستدعي له والتمسك بحجته فالحال ان يكون الحق
 شرعية وضوابطه في هذا المعنى يجوز كونهما جملة ذات استعمال شرعية انتهى
 عندهم مختلف بعيد عن العبادات **قوله** المعنى الذي يبين اياه اي لفظة الشارع
 غير المعنى اللغوية المحيطة به بل انما نظرنا في المعاني بالعلم المعنى الملقح في تلك
 الالفاظ وكون هذا الوهم شرط التكليف فيقتضيه تلك المعاني وقد حصل ذلك البيان
 النبوي ^{في} ما شبه به التفسير ولا يقتضيه فهمهم ان تلك الالفاظ مقولة في تلك المعاني
 وموضوعها اما في عرف الشارع ثم لا يخفى ان هذا الدليل لو تم لدل على بقاء المعاني
 اللغوية او فهم النقل لا يلزم في المعاني الحقيقية بل في المعاني المجازية اذا كانت
 حلقية ^{للك} لا فرق بينها انتهى اقول كلام الشافعي في هذه الالفاظ المجردة غير القوية
 كما مر في تحقيق عمدة الخلاف عند تحريم حمل النسخة في فهمهم التفسير فيها ولا شك
 انه لم يحصل التفسير فيها بالبيان النبوي وغيره مع حصول التكليف فيها ايضا فالحال
 دليل انه لو كان في تلك المعاني مع ذلك اللفظ في المعاني فحيث انه في بعضها لا حرج في
 الالفاظ المجردة في القرينة لغوها مطحون منها اذا التكليف عام ولم يحصل فهمهم
 في تلك الالفاظ المجردة عن القرائن والالفاظ وقع فيها الخلاف وقد وقع كما عرفت في
 تحقيق عمدة الخلاف وهذا ظاهر سقوط ما ذكره بقوله لا يخفى ان هذا الوهم اه او كل

المجردة عن القرينة باقية على معناها اللغوية غاية مرادنا في المشتل وهذا لا يقتضي
كون اللفظ الذي مع القرينة باقية على معناها اللغوية وعدم كونها مجازية كما توهم بها
القائل فانه لا يوجب حصول التعيين في جميع اللفظ فاما اللفظ المستعمل مجازيا
في المعنى الشرعية فما للقرين والمادة اللفظ المجردة عن القرين المستعمل في المعنى اللغوية
وفيه مجازية في القرين الصادر عن حقها اللغوية فاقول **قوله** والامام في خلافه
فيه ما قل اذ يحصل التواتر بسبب الظاهر بعد جري **قوله** والامام في خلافه العلم
قد عرفت ان فهم كون المعنى مراداً كاف في التكليف فانه ليس من اصوله حتم لا
فيما في العلم بما عاين من الوقوع في الاحول والمستند الاصولية التمر ان هذا الارادة
بسط في الوضع او بطريق المجاز لا حاجة الى تعينها للتكليف فالاذا ان يقال ان
اي الاحوال فيهم لم يوجد فلا كلام في اللفظ المجردة عن القرينة التي يقال في بيانها
شيئاً كما عرفت في غير هذا **قوله** باعتبار الترويد بالقرين اه لا يقال كلام مشتل
المجردة عن القرين كما ذكرت ولا ريب في انما يحصل فيها التعيين للمعنى الشرعية بالترويد
بالقرين وغيره لا نقول المراد انهم بالترويد المذكور في اللفظ المستعمل في
الشرعية اتفاقاً انها موضوعة لاصحاحها في اللفظ المجردة عن القرين اي وما كان هذا
الكلام في مقابل الدليل كان الاحتمال كما في غير هذا فافهم الاستيفاد والسادس في الترويد
ان المعنى **قوله** مجازية في المعنى القرينية في اللفظ **قوله** في اللفظ المستعمل في
في كونه الاحول بدون لفظ في المعنى اللغوي وقد زعمه المصنف وعله سهو منه والظاهر
في كونه المعنى الشرعية كما هو المذهب في اللفظ المستعمل في هذا اللفظ وحال

الشيخ في المعنى اللغوي بل انما الكلام فيها حال الاحتمال في المعنى الشرعية
انما هي ليست عربية فكونها مجازية في المعنى اللغوية لا يوجب ذلك بل لا يصح
في نفسه او يستحال ان يرجع لها في المعنى اللغوية لا يصح مجازية لغوية بل مجازية
شرعية مستعملة في المعنى اللغوية بمقتضى المعنى الشرعية في مجازية المعنى
في العلم الا ان يوجب ان المراد بالمجازية اللغوية المجازية المستعملة في المعنى اللغوية
وان كانت المجازية شرعية وهو خلاف الاصطلاح مع انه غير نافع كما عرفت
او يقال كونها لغوية فمرحوب تجوز اصل اللغوية مثل هذا الاستعمال في لغتهم
لم يكن هذا الاستعمال منهم ولا ينبغي ضعفه لظهور عدم اختصاص هذا التجوز بل لغتهم
فلا يوجب وجوب التمسك بالهم دائماً لا ينبغي ان المفهوم من هذه القوم انهم يحتمل
كونها عربية باعتبار كونها مجازية لغوية في المعنى الشرعية وان كانت متضمنة
فيها كلاماً غير كلام المعنى فكل كلام في اللفظ والحق ان شيئاً منها لا يقع في
عمل النزاع كما عرفت وستعرف **قوله** فان المجازية الحادثة عربية هذا الكلام
يرشده بما ذكرنا من تصحيح العربية باعتبار كونها مجازية في المعنى الشرعية في غير القرين
استعمال اللفظ الموضوع في لغتهم في معنى آخر لئلا يبينها ويريد عليه ان
في تلك المعنى الشرعية انما هو الوضع الشرعي لا بسبب الوضع اللغوي بان كانت
موضوعة في اللغة لمعنى ثم استعملت لآخر بالمقتضى لما وضع له في اللغة والمجازية
احد البركان كانت عربية غير متضمنة في اللفظ في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
كونها عربية انه كغيره في ذلك ملاحظة المعنى اللغوي والمجازية حين النقل في المعنى الشرعي

وان لم يكن غرض حال الاستعمال ولا يخفى بعينه وقد يجاب بتسليم المقدمتين الى
كون هذه الالفاظ غير عربية وكون القرآن عربيا باصع الصبر الى القرآن لا اورد
انه ينبغي لكون القرآن عربيا كون فظة عربيا وان كان بعض الالفاظ غير عربية او كفي
كون اكثر الالفاظ عربيا **قوله** والحق ان من لا ريب انه اقل لا يخفى قوة هذا
الكلام كل شئ في اللغة ان لم يكن ان الاستعمالات التي في كلام اهل البيت هي على
حكم استعمال في كلام العرب حتى يجعل في اللغة بدو القرون بناء على هذا الطريق
او الحكم الاستعمال في كلام المتقدمين في جعل في المعاني الشرعية كما ذكر ان لا يرد
فيه في كلامهم والارباب السنية اذا لم يرد في الواقع في عصر التشريع على انهم حال
ايضا بالنسبة اليهم ما اذ عظم وجد سيا المتأخرين في عصر الصحابة والتابعين
بغير شئ من الكتب والفتاوى والنظام ان استمالا لانهم لم يثبت في نهج سنها
الشرعية بعيدا عن شئ **قوله** الا انه استعمال في المعاني المذكورة اي في المعاني
الشرعية في الدخال المحصورة وغيره **قوله** فلا ينبغي لنا ولزق بالافادة في كل ما
حتى بدو القرون **قوله** ومجمل ذلك لا يثبت الخط اي اهل المعاني الشرعية
في الالفاظ المجردة عن القوانين مما عرفت في تحقيق عمدة الخلاف والامس اما
بعد ظهور ضعف المحبتين بغير مردود في الالفاظ المعلوم استعمالها في المعاني الشرعية
ان ذلك بطريق الوضع او الخارج القونية فلا يظهر منها حال الالفاظ المجردة عن القوانين
ولما كانت تلك الالفاظ المجردة عن القوانين مستعملة في الكلام العربي فالفاظ استعمالها
في معانيها الحقيقية في تلك اللغة مالم يصرح عنها صارت **قوله** اذا كان الجمع بين

ما يستعمل في غير المعاني حكلا اي يمكن جمعها في الازالة عند إطلاق وجود ان
كانا متضادين كالقوة والظهور والحيض واليحيى والسرادة في قول القراء من
صفات النساء واليحيى من غير ان يحسم بخلاف صيغة فعل للوجود والتمديد
فان لا يمكن اراؤها معان في الإطلاق وجود **قوله** انما اورد الوحدة منه اي كون مرادهم
وجود الشيء عند التسليم اليهم ما هو مراد صاحب المفتح في المنكر عند ترجمة
غنى القرآن وتتمد الفضل السيرازي من فانه خلاف محمدا والماء والاكثروا منهم
وجود كما عرفت في شرح وجوه من يانه في كمال شتر كما معناه بالانفصال **قوله** لكن في
في الوحدة لا يخفى ان دخول في الوحدة في الموضوع كرم على الظن خلافه وان
الوحدة وعدمها من عوارض الاستعمال لا جود المستعمل في فن الظن ان
انما وضع لكل من المعاني لا يسيطر الوحدة ملاعدها فمما قد يستعمل في وجودها
وقد يستعمل في اكثر الموضوعات المستعمل في موضوعات المعاني في الصورين على ما
حققت في المختصر كل من المعاني في ان الوحدة وان لم يكن في ذلك استعمال
كذلك فالبينة في الاستعمال بحيث يتبادر من استعمال الافراد في الظن ان هذا
في ما هو مائة اختلاف بين استعمال وان كان حيد وانه مجرد ذلك مجاز في
محل نامل **قوله** ان تلك بطريق الحقيقة فيدين لا حاجة لانها المقدمة او كفي
ان من ان المفروض انه يستعمل في هذا وحده وهذا وحده او سواء كان استعمال
بطريق الحقيقة او الجواز في الظن ان هذه المقدمة محمدا اليها اذ فرض كونه استعمال
في هذا وحده وذكره بعد كون الاستعمال بطريق الحقيقة اذ في تقدير الجازية

واسبابها **قوله** المفروض فيما ذكرناه انتفاء القرائن فليقدر كل الحكماء في الوجود
 موجودة ربما ياتي ان فرض الانتفاء لا يستلزم وقوع الانتفاء فربما كان حكم النفس في
 الذم لانضمام القرائن وحصولها في النفس في الواقع وان فرض انتفاءها لم يوجب
 القرائن في الواقع وحكم الوجوبان يتقاربان والذم تنفع في المطلق لكن الانصاف ان القرائن
 يحكم بالنعم على الزكرك بمجوز النظر الى الصيغة وهذا كاف **قوله** قوله في تقدير الزكرك
 يخالفون عن امره ربما يحكي ظاهر الآية بان الخلفه بعد وقوعها كيف يمكن ان يكون
 العذاب المترتبة عليها الذي استحقها فاعلمها بفعلها وما مضى الامر بالحدز عنه الا ان
 ان المراد بالحدز التوبة المستغفلة للعذاب وهو بعيد ويمكن ان ياتي ان الحدز عن العذاب
 ممكن حال الخلفه وبعدها يقع عدم الخلفه بل الخلفه في الزمان الذي توفرت
 فيه الخلفه وانما المنع ان الحدز يبرط الخلفه لان الزمان الخلفه كما في مختلف الكافر
 بالسلام وفرضه حال الكفر ولا يبعد ان ياتي ان ياتي ان امر فليقدرهما التخيير
 نحو قوله بوجه من هذا او الحكم بانه لا ياتي ان لا يقدرون على الحدز بعد الخلفه
 ومع الاستعداد ان استدلال بها اقوى او ياتي ان الامر بالحدز عن العذاب مما كان
 عن كون المقام مقام العذاب بناء على ما تقرر له بما فيها من وليس النقص
 الحدز منه ويحتمل ان يكون المراد بالذين يخالفون الذين يريدون الخلفه ولم يقع
 بعد منهم الخلفه ولا شك ان في تصور منهم الحدز عن العذاب المترتبة على الخلفه
 فلا يحصل لهم العذاب ولا يخفى بعده **قوله** الا بتقدير كون الامر للوجوب لا يخفى
 ان مناط الاستدلال بالآية تدل على التهديد على معنى لغة الامر والتهديد لا يكون

الا على مخالفة الوجوب وذكره المفرض بل هو ليس وخلافه في غير المقصود بل
 استنبطه لانه الآية على التهديد من لفظ الامر ولفظ ان لما عليه يتوقف على كون
 هذا الامر للوجوب فمن ذلك يرجع الى معنى لانه الآية على التهديد ولا يخفى في
 ما قلنا **قوله** اولها كدب الحدز عن العذاب او اوجه اقول هذا مسلم بان
 لا العذاب المحقق وقوعه على تقدير عدم الكفر ولما نسبت لا العذاب المحقق
 عدم الحدز فغير مسلم بل مثل ذلك كغير الواقع في الشرع مثل ديب ترك الصلاة
 مراعاة الشمس للحدز عن البرص المحقق وديب فرق السر للحدز عن احتمال خرقته
 غير ان **قوله** انما يحسن عند قيام التقضي للعذاب اي عند قيام التقضي وان كان
 مقتضيا لاحمال العذاب وليس مراده ان حسن الحدز يستلزم قيام التقضي للعذاب
 القطع اليه حتى يكون في محل السمع ولا يخفى ان قيام مقتضى احتمال العذاب
 في كون الامر للوجوب لاحمال العذاب من غير تقدير عدم الوجوب لعين الظاهر
 فلا يفضل لا ياتي ان مثل ما ذكرت من ان احتمال العذاب لا يبرهن بوجوب
 واراد في مثل ترك الصلاة بالآية الشمس لاحمال البرص لانه يقول العذاب
 فعل الله تعالى ولا يخفى صدوره عند تمام الاعمال ترك الوجوب وفعل الحرام بخلاف
 البرص وما لا يورده في الشرع احتمال تترتب على ترك المندوبات او فعل الكراهات
 فلا ليس فعل الله تعالى في تترتب على عدم احوام وترك الوجوب فربما تترتب
 بعض المكروهات لترك المندوبات بعض الامور بناء على خلافه فترتب
 بينهما ثم يحتمل ان يكون مثل رواية فرق السوءات على العذاب لا في كل وقت

في كل وقت
 في كل وقت
 في كل وقت

في كل وقت
 في كل وقت
 في كل وقت

من رال روئاه وقد فكر لما تاولات اخر في نظائرها على تقدير صحة الرواية
 فقل **قوله** احاطه المصدر عند عدم العموم فليس ان مقتضى العموم كونه
 مستحقا للمصطلح في الاصول ان جملة جميع وامره بالكتابة بوج العباد فقل
 لا يستلزم الاكول بعض الامره للوجوب لا يكون كل واحد للوجوب كما هو المدعى ولا بعد ان
 يثبت ان المتب درمخ الالية الشريفة في تقدير عموم لفظ امره كون الحكم على كل فرد في
 منزله ان يقال فيمخ الف غير الامر فهو في موضع الخلاف في مخالفة ذلك الامر فلا
 فقل ثم الظاهر استنباط العموم من تعليق الحكم على لفظ امره في حجة امره في غير
 بالية فيفيد العموم فكان هذا هو مراد من فيمخ العموم من احاطة المصدر **قوله** ودية
 ذلك جوار الاستثناء منه فقل لا يخفى ان قوله ذلك استثناء من العموم ومراده به العموم
 المصطلح في الاصول في الاتزان لا استثناء على البديل ان هو الذي يثبت فيه
 المصدر المضاف وايضا يستلزم في العادة ان الاطلاق كاف ولا شك ان مراده
 بالاطلاق ثمة الشئ على البديل والمطلق المحقق في ضمن فرد فيمخ الواقع غير كاف
 فقل فلا بد ان يكون مراده في الجوار الاول العموم المصطلح في دلالة جوار الاستثناء
 عليه نظر اذ لا يقع ان يثبت الحكم على لفظ الامر في جميع اكرم على ما في العادة الا ان يدعى
 انه لا يثبت تحقق العموم المصطلح فيه والتحقيق ان الاستثناء لا يدل على حصول
 كان على اجمع والاحاطة باليد والاحتمال بل يقول على ما ذكرنا في الشئ
 اجملة ايعام هو تحقق الاستثناء ولا وجه وجاؤه في نظره فان دعوى في نظره لا يثبت
 الاخر اذ لا الشئ في نظره لا تحقق الشئ في الواقع في مراد الحكم اذ كان مراده

المطلق

المطلق المحقق في ضمن فرد مع جملة في نظره لكل فرد فيمخ في نظره الاستثناء
 بناء على تجوزها الشئ من جملة لا يحصل الجرم ولا الظن ان مراده الشئ في نظره
 اذا استعمل الحكم لفظا مشتملا على غير مثله لا يثبت له كانه يصح ان يقيده بما جاز
 او بالباقة وغير ذلك بناء على جملة لكل منها في نظره وهذا لا يدل على ان مراده
 بالجميع ان يقيده به وكذا بناء على استعمال لفظ المطلق فيمخ في نظره المطلق المحقق
 في ضمن فرد معين والمطلق المحقق في ضمن اي فرد كان فيصيح ان يقيده بما يناسب
 الاحتمالين بناء على صحة الاحتمالين او لا يجزئ شي منها كما ستعرف في هذا الايدل
 على ان مراده في الواقع بالجميع تقيده ببل يدل على انه يصح ان مراده هو الاول
 اذ يفهم قبل التقييد بالاستثناء من يسميه الاستثناء كان بهما عين مع عموم
 في اللفظ وهو من جملة المدعى وكان في حيز التسع فقل ثم لا يخفى ان وقوع الاستثناء
 ايعام في كلامنا يدل على ان المراد في العموم لان اللفظ موضوع للعموم اذ يجوز ان
 يكون اللفظ المستثنى منه مستعملا في الالية ويفهم الاستثناء في الاستثناء او غير
 مفصلا في بحث عموم المفرد المعترف باللام وان كان هذا لا يضر في هذا المقام
قوله على ان الاطلاق كاف اقول هذا انما يستقيم لو كان المراد المطلق المحقق
 في ضمن فرد معين فان المطلق اذا استعمل بالاطلاق استعمل في حقيقين واحد
 ارادة الالية المحققة في الواقع فيضمن فرد معين في حصول الحقيقة فيمخ قوله
 وجاء رجل فيمخ القضية المدنية ميعر اذ لا شك ان المراد في الرجل المطلق المحقق
 في ضمن فرد معين وهذا الاحتمال ليس بجاز كما صرح به ائمة العرب ولا شك انه غير كاف

بها وانما ارادة المنة فخصم انما ارد كان وهو كما ينبغي في فبدون القوية على
 الاحتمال الثاني لا يتم الدليل لكن الارض ان الظاهر الالية الشريعة بها الاتهام
 الثاني وبهذا يتم الدليل فاحفظ يدعي ان يتفكر في مسئلة حمل المطلق على
 المفيد **قوله** فان كان الاول جاز ان يحق الدم بشر الكوع اقول فيه ان
 غرضنا من المنطوق لان المحجب بان ثبوت الدم على ذلك ولا يكف الجوز وكلال
 وما ذكره المتخصص انما هو لطريق الاتهام والمنع والتشديد بقوله في ويل يرميه
 للكذبين فاحصه في الجواب ان يقال ان الظاهر الالية الشريعة ان الدم على عدم
 امتلاكه قوله اركها والاتصالات البعيدة لا ينفذ الظاهر **قوله** وهو من الدرس اقول لا
 يخفى انه لا دليل على كون حقيقة الفعل المرفعة للذهب بل لو تم لدعي ان لا ينعين
 ان اراده باوامره الذهب بل يقول ربما يبرهان ان الذي غير معناه الحقيقة اذ لو
 كان معناه في كل شيء لما كان **قوله** وهو من الجواب لا يخفى انه انما يستقيم هذا
 لو كان امرا فوالطريق الجواب وهو غير ظاهر الا ان يبي ان هذا الطريق المنع
 وكيف لا يقال في كل **قوله** وجه نظر ذلك ان المنة ان وجه النظر ان المنة في الجواب
 لثمة قول المحجب ان الجواب انما يثبت بالشرع لا وجه له وايضا الظاهر في كل الية
 بين الجواب والايجاب واما كمال انه لا فرق بينهما الا بالثبات انتهى اقول انما يقال
 يكون الامر للجواب لثمة قال ان حقيقة الفعل مطلق موضوعه لثمة لطلب الجواب
 يكون الترتيب في لثمة كونه السؤال وغيره وذلك هو معنى الجواب لثمة فوال
 على الجواب هو المراد في كون الامر للموجب لثمة واما ترتيب الدم في الواقع على عدم

اتهام

التمثيل وترتيب الجواب عليه ليس اخلالا في معنى الجواب في حقيقة بل هو لازم لبعض
 افراد وهو ان كان ثمة الفعل محسوسا في علم الحاشية وكيفية مراده غفلا او
 شرعا كما لا يخلو والتبدي وغيره مما من له الحق في المأمور وانما عرفوا الجواب في
 الدم على الترتيب كونه حقا في الغالب نظر الى لازم هذا القول اذ هو المقصود اليه
 في الاصل ان كان مراد المحجب بقوله ان الجواب انما يثبت بالشرع هو هذا الاصل في
 هذا القول في لثمة كونه ما هو حقيقة الجواب ومعناه لثمة مع حقيقة الفعل مطلق
 لثمة ولو سلم ان ترتيب الدم في حقا في حقيقة الجواب لا ينعين في التزام لثمة
 السؤال عليه وكون ترتيب الدم حلول لفظ الفعل مطلق اذ الدلالة على الشيء غير
 ايا بذلك الترتيب وتخصيصه في الواقع ولا يستلزم اليه الا تميز حقيقة الفعل الصلة
 بطريق الامر انما لا يقتضي حصول ترتيب الدم في الواقع في بعض المواضع عند
 التماثل بان الامر للجواب لثمة وان كان دالا عليه كل اذا امر شخص قرا
 او غير ذلك بل جهة ترتيبه يستلزم وجوب العمل على لوجه الجواب بان قال
 ادعيت عليك ذلك الفعل فانه لا يقتضي حصول ترتيب الدم في الواقع على الجواب
 وان كان اللفظ دالا عليه كما على الجواب وكان الاستشهاد انما من مطلق
 بين دالة اللفظ على الشيء وبين تخصيصه واما كونه في الواقع لثمة **قوله** على
 الجواب لازم على تقدير وضعه للفقر المستكره اقول مستدل ان يقول انما
 يثبت استعانة فيها مطلق وهو لا يستلزم كونه مجازا فيها على تقدير وضعه للفقر
 المستكره علم يثبت استعانة في كل واحد من خصوصتين حتى يلزم المجاز في

في الفردين فخرج حصول الكل بما وانما مع الكل وانما علمت ان خصوصية
منه ليل خارج ومثل هذا لا يثبت في الفرد ليس مما ذكرنا كما صرح به المحققون **قوله**
في الحكمة فظاهر ان هذا النفي من غير ما وضع له اللفظ فغير منه اه اقول
ظاهر هو يدل على ان هذا النفي جزو المستعمل فيه هو اللفظ ذاته لا ريب في ان
نفي صلاحية اللفظ لغيره لازم للامتناع في اللفظ المستعمل فيه والصواب ان
يقول ان خصوصية دخلت في المستعمل فيه وهو غير اللفظ في غير ما ذكرناه والكل
قوله لو لم يعلم على الدليل احيى اي كيف اذا قام على الدليل كما ذكرناه **قوله** في اللغة
والنحو في القرآن والسنة اه لعل مراد السادة ان مقتضى ظاهر اللفظ
جميع المذكورات فتبين كون حقيقة ما كلف الدليل وفي استعمال الشيخ في ذلك
ذلك الظن وبقى اللغة بما لا يفسر مقتضى الظن اي التكرار فلا ينافي في هذا كما ذكرناه
فان الامر في عرف الشيخ للوجوب في اللفظ كما جعله المفسر في الفاتحة **قوله** لا يثبت
عليك ان ارعاه اه قد عرفت في فقه وكيف ان يكون قوله على ان ربه
ما ذكرناه والله اعلم **قوله** وجوابها بما لا يوافق الا ان المجاز لا يلزم هنا اكثر وقد عرفت
ما فيه **قوله** بحيث صار في المجازات الترجمة اقول يجوز الاستعمال في الذب على
القوية لا يستلزم تناقض الامتثال في المجوز غير القوية نعم ان ثبت شيوع استعمال
يكون القوة المخففة بان يكون استعمالهم في مطلق يعلم على الدليل **قوله** ان مراد
الذنب فلا يبعد ما ذكره وكان هذا مراد المفسر في كل ابحاث مثل هذا اللفظ
لا يوجب من كمال قبحه **قوله** وجوز جعله للزم من غير زيادة بل انما يظهر من

كلام

كلام المفسر وكلام بعض المحققين كرجح السج ان من قال انه للتكرار
قال بانهم المفسرون تكرر التكرار وروى قال انه لطلب المنة قال انه لا يتم على
التكرار كقولهم فينا واناك فضاء كما ان حتمنا ما با لفضل المنة في
كل مرة وروى قال انه للمرة قال يحصل الازمات بالمرة الاولى لا يفسد في الثانية
بعد ذلك لا يكون امثالا ولا ثواب ولا يخفى ضعف القول بالمنة على هذا
كما استعمل والذي يظهر من كلام الشهيد الثاني في تكملة القواعد وكلام
الفصل في التبريد في حقه ان مقتضى ان من قال بالمرة قال بالجمع في الزيادة
ومن قال بالمنة قال بسكون غم الزيادة ثباتا واثباتا ولا يخفى ضعف القول
بالمرة مع عدم الظن في علمهم على هذا **قوله** في جوابه انما قد ثبت انما هو لول
الصيغة اقول انما هو لول الصيغة في طلبها في الفعل لا ينافي كون الامر
للمرة التي التكرار كان من قال با حدها قال من الطلب ذلك وكان غرض
انما هو لول في غير طلب ليس منه معناه احدا لا من غيره غير بعيد عما
مكن عبادته المنة فمرة **قوله** فيلزم التكرار في المأمورة لا يخفى ان يكون الضمروا
واما لا يقتضي فعل المأمورة وانما يجوز الوجه الا ان يرضى في صحتين لا ثالث لها
وهو لا بعيد عن الكل او يثبت انه يرا دانه في غير جميع الضمور كذا في جميع الامور
لا يحصل الا بفعل المأمورة كما توهم الكعبي ولا يخفى ان ذلك لا يلزم فلا يوجب
الضمة على الضمة العام بمعنى التكرار ولا يرب ان التكرار يستلزم الفعل وانما
يجب سيقطع من مقتضى ان الامر بالشيء يوجب غرضه كما يشاء الى الله في اجور فيجوز او

تخصيصه فيظهر ما ذكرنا انه لو ارد المستدل بالصفة غير معنى التركيب لرد عليه
منع اخر غير ما ذكرنا رايه المقبول لم يتسلم كون الامر بالشيء ريبا عن صفة منه
منع هذه المقدمة وهو منع قوله فيلزم التكرار في السورة ولو ارد معنى التركيب فقط
المتان فغير **قوله** التكرار في الامر مانع من فعل التكرار فيه فلهذا نظر اذ قد قال بالتكرار
قال ان التكرار المكس عطلا وشرا كما خرج به الامكان في الكلام فلا يلزم التكرار في زمان
منع من فعل غير التكرار مما يلزم فعل شرعا او عطلا لانه غير ممكن فلا يكون التكرار
منه بل مانع من فعل غيره مما يجب فيه فغير **قوله** او تخصيصه في تخصيص ذكره في الصفة
في كلام المستدل بالصفة العام حتى لا يقبل المنع المتدبر بعد تسليم انه الذي
وقع التبادر عنه بطريق المشاة فانه على تقدير التخصيص المذكور لا يقبل المنع حتى لا
يجاوز عنه مشاة **قوله** لم يصدق التمسك فيما بعد لا يخفى وورده على ما جاء في النص
اذ الحقيقة يحصل في المرة الاولى فلا يبقى بعد الطلب حتى يصدق التمسك فانه لو بقي
الطلب بعد فاما ان يكون لطريق الوجوب فيلزم الاثم تبرك التكرار وهو لا يقول
به او لطريق الذنب اذ لا اقل منه فيلزم احتمال صفة واحدة في الوجوب والذنب
معاً في احتمال واحد فقل **قوله** فلو ارد المكلف عصي به شرعا ان مرادهم
بوجوب الفور والتجسس العصيان بان لا خير لا عدم الصفة في الزمان التراجع
فان الظاهر ان كل ما لم يصدق عدم الخلاف في صفة الفعل في الزمان التراجع في ذلك
فكلام البعض عدم الخلاف في صفة الفعل في الزمان المتراجع فلهذا نظر في كلام البعض
في الذنب وغيره وايضا دلالة القائلين بالقور على تقدير انه ان يدل على ان

بان خير

بان خير لا عدم الصفة وبيان الكلام عليه فقل **قوله** التمسك في التمسك
بالبادرة اه اقول على هذا وان لم يلزم التكليف بالمال الا انه التمسك لوجوب
الفور في العمل لتحقيق برائة الذنب وان لم يثبت كونه مدلول الصفة لغة
او جواز ان يخرج من شرطه بمعرفة لا يمكن تلك المعرفة فيحصل الا تسأل بالبادرة
فيجب الفور في الصور على جواب ان يوثق ان جواز ان خير الى اخره
الا يمكن نظري المكلف وهو غير محمول له حتى يلزم التكليف بالمال في غير جوار
الخير فيتم ارضاء المكلف فهاهنا زمان انما نه وتبين في عنده بل يجب ان
بعد ذلك وليس يجوز له شرطا في خرافة الا يمكن في الواقع حتى لا يكون ملو
للمكلف فقل **قوله** فان المراد بالمغفرة سببه وهو فعل التمسك بقبي
ان الظاهر من سبب المغفرة هو التوبة لا فعل التمسك به فانه سبب للتوبة
للمغفرة اذ لا مغفرة الا للذنب ولو صح ذلك بناء على القول بالحيث فلا يتبع
في جميع الموارد اذ لا يذنب الا ذنب التمسك به ولو سلم فليس في الآية ما يدل على
عدم الاسباب حتى يفيد وجوب المساعدة في كل امر كما هو المدعى ولو سلم
ولا سيما عدم اسباب المغفرة يلزم سموها لكثرة المسجيات التي ذكر في
فضلها انها موجبة للمغفرة فيجوز لا بد من حمل امرها على غير الوجوب اذ
منه لوجوب المساعدة افضل الاستغفار او تخصيص الاسباب بالوجوب سهل
بالوجوب التيمم الوتيرة والتخصيص خلاف الاصل كالمجاز واولوية في المجاز ثم
مع انه يفوت على تقدير التخصيص الحديث على المساعدة في فعل المسجيات والواجب

الموصلة ولو سلم جميع ذلك فاما يدل على وجوب الفور بقضية امر او
 ولا يدل على كونه موضوعا لقاعدة للفور كما هو محل النزاع بل ولا يدل على كونه موضوعا
 لقاعدة للفور كما هو محل النزاع من غير ان يقال **قوله** والالكان مفاد الصيغة
 منافية لما يقتضيه المادة اقول في نظر ادعي تقدير كون الامر لوجوب الفور
 كان مفاده حصول العيصان والائم بالخير لا عدم صحة الفعل في الزمان
 المتراخي كما عرفت عند بحر محل النزاع ومقتضى المادة ليس الا الصفة في
 الزمان المترجي لعدم الائم فلان كانت اذ يجوز الصفة مع الائم على التخيير
 كالج يكون معنى الائمة ان ما يقع فعله في الزمان المتراخي كجوابه على الفور
 ولا يفرض في هذا بل يعين اعادة وجوب الفور فاعلم **قوله** وبطلان خصوصية
 اي بطلان القياس في الائمة بخصوصية ظاهر وان لم يكن بطلان مطلبي القياس
 في هذا ولا سيما **قوله** ان الذي يتبادر في اطلاق الامر ليس الا اطلاق الفعل
 حاصل منع ان الامر يجوز ان يستعمل في الخصوص خصوص الفور والترجيحي
 حتى يقتضي كونه حقيقة فيها بل يستعمل فيما هو اعم منها واخصوصية يفهم من
 شيء ما ينضم اليه الصيغة **قوله** وكفى في حسن الاستفهام انه بعد جوابه عن
 قوله وايضا فان يحسن اذ وانما ذكر في السند شيوع الجوز به عن احداهما ولم يكتف
 في السند بان الاستفهام لعله تحقيق الما طلب ارادة المستفهم اي فرد مع الائم
 بلا حجاز لانه على هذا المستدل ان يقول لاحاجة الى الاستفهام اذ بعد علم
 المأمور ان اللفظ موضوع للمهمة الكملة للفردين ليصح له الايمان باي قول

ويبرر ذلك فلا يحتاج الى الاستفهام فذكر انه لما جاز الجوز غلط
 شيوع ذلك الجوز فحتم برأيه ذلك لو فعل الاخر فحينئذ
 لرفع الاصناف وبحسن الجواب بالخير كما ذكرنا في **قوله** فيبصر
 من قبيل الوقت ولا ريب في فوائده لغوات وقته اقول صيرورته
 كالوقت محل التامل اذ يمكن ان يعاقب انه على تقدير حل الصيغة
 على الفور ليس بضاية طلب خصوصية الزمان الاول بل ربما كان
 المقصود تعجيل حصول المأمور به فان في الزمان الاول تبيح حكم
 التعجيل في الزمان الثاني وبهذا بخلاف الوقت بالوقت المعين فانه
 ليس في كون الزمان المعين مطلوب في نفسه فان على تقدير التسليم يمكن
 منع المقدمة الثانية وبقي قوله ولا ريب في فوائده لغوات وقته كيف وهو
 للاراء وقد قال جم غفير بكون القضية بالامر الاول بناء على ان الامر
 في الوقت المعين يحل بطلب شيئين المهمة المطلقة وتخصيلها في ذلك
 الزمان فاذا فات المطلب الثاني بقي المطلوب الاول فيجب على المأمور بتخصيل
 المهمة المطلقة نعم من قال ان القضية بالامر لا يجدي قال لغوات لغوات
 فلا بد من تحقيق المقام في تحقيقين بين القولين وترجيح مني احدهما وقد
 في حاشي الختصر وقولنا كون القضية بامر جديد فظهر مما ذكرنا ان جرد كون
 الفور مدلول الصيغة لا يكفي في تحقيق المقام **قوله** وبحسب المسألة
 لم يصير متوقفا كما تقتضي وجوب المباداة اذ اقول فيه تامل اطلب

اذ طلب الغورية والترغ ان لم يقتض حضوره الزمان المعين كما
 قال ابن قسوة كان الدال عليها نفس الصيغة او دليل خارج لا يتفاوت
 ذلك وان اقتضى تخصيص المأمور به بخصوص الزمان الاول فلا ينعى كون
 الدال عليه دليلا خارجا عن نفس الصيغة كما اذا دل دليل خارج على كون
 وجب موقعا بوقت معين فان الواجب يفوت بغواته ايضا عند وقوع
 يفوت الواجب الموقت لغوات وقته من غير فرق بين كون الدليل
 الدال على التوقيت خارجا او لا فظهر ما ذكرنا ان المهم تحقيق مقتضى
 طلب الغورية وان الموقت هل يفوت بغوات الوقت ام لا واما
 ان الدال على نفس الصيغة او دليل خارج فلا ينعى في سببى فتدبر
قوله الامر بالشيء مطلقا الاخره الظاهر ان هذا الغاية لا يخرج
 الواجب المقيد وجوبه كالج بالسنة الا استطاعته اى الامر بالشيء
 امر مطلقا غير مقيد وجوبه بسببى يقتضى ايجاب مقدمته وحق لا يخرج
 الى قوله مع كونه مقدورا لان الواجب بالنسبة الى المقدور الغير المقدور
 وجب مقيد الا ان يقال للتوضيح ويحتمل ان يكون قوله مطلقا لغيرها
 في افراد ما لا يتم الواجب الا به ففعله شرطا او سببا او غيرهما لتفصيله
 وحقيقة موجبات القول مقدورا لكن لا بد لعقد لغيره لا يخرج المقيد
 المقدور به بالنسبة الى الواجب المقيد **قوله** شرطا كان او سببا او غيرهما
 كانت مراده بالشرط ما جعله الشرع شرطا للفعل شرطا للتفعل فالمراد بقوله

او غيرهما

او غيرهما المقدمات العقلية والعادية والمراد بالسبب ما يتوقف عليه الشيء مع كونه
 وجوده مقصدا لوجود الشيء بحيث لا يخلف عنه كذا في المذكورات من الزمان
 والمقدمات العقلية والعادية فان المراد بها ما يتوقف عليها وجود الشيء من غير كونها مقيدة
 لوجود الشيء وسببا في الكلام **قوله** وان كان غير السبب وانما هو مقدور للفعل او غيره
 لم يجز ان ينعى الاستدراك انه لا يجب غير السبب لانه يحتمل كونه من مقدمات الواجب
 لانه على تقدير كونه من مقدمات الواجب المطلق اليه فمقتضاه كلامه انه حكم بعدم
 غير السبب مع كونه من مقدمات الواجب المطلق اليه **قوله** وحق في ذلك بين السبب
 غيره اى فرق الاستدراك فيما ذكره من كون الامر ضروريا للسبب بغيره فحكم في السبب في الضرر
 ان في حكمه بوجوبه ففعل كذا في غير السبب فانه يحتمل ان ينعى الضرر الاول اى من مقدمات
 الواجب المقيد فلا يحكم بوجوبه بل يعلم ان السبب لا يخرج ان الواجب بالنسبة اليه وجب مطلقا
 بشرط ان تعلق العلة به ان كانا مختلفين انما الصيغة المستحكم مع الغير في امر التفعل كما
 فعل الظهارة وارتكبت العلة في فعلها وقوله يكلف الصلوة بصيغة المضارع مع
 التفصيل **قوله** كانه الزكوة والى اى كان الزكوة كان التكليف بها لوجوه **قوله** التكليف
 والى لوجوه التكليف كونه الزكوة التكليف بالصلوة لوجوه **قوله** والى لوجوه
قوله بان انما المراد وجوبه هذا هو استدلال المتكفل وحمل السبب لانه ان انما المراد
 وجوبه ولا يتم الا بوجبه الا ان كان السبب الامام وجب حصول الفرض ان هذا يمكن
 ان يكون من قبيل الضرر الاول من الاول والمراد به ان السبب يكون كالج والزكوة اى
 ان وجب الامام يجب المدد والى فلا ومثل هذا الواجب لا يجب بغيره بل يتم وجوبه الا ان

قائل **قوله** ينادى بالمقدرة وجه المقتضيه ان خلاف الاصوليين على المشهور في مقتضى
 للوجوب بل هي واجبه ام لا بعد فرض وجوب في المقدرة مطلقا ولا يظهر من كلام
 السيد كانه في هذا المسند كما هو ظاهر كلامه ونقلوه عنه انه زعم ان غير السبب من
 مقدمات الوجوب ليست بواجبه مع كونها مقدمات الوجوب المطلق فان غيرهم
 من كلامه وانما المقهور من كلامه انه غير واجبه لاحتمال كون ذي المقدرة واجبا مقيدا
 فمطلقا فيكون شرطه للوجوب المقيد فلا يجب في المقدرة ما لم يحصل المقدرة
 فضلا عن وجوب المقدرة لانها مقدمات للوجوب المطلق ومع ذلك لم يكن واجبه
 وقال ان الاحتمال لا يجري في السبب **قائل** **قوله** وما جازاه السيد فيه حمل قائل ونقول
 ان التامر الامر بشئ كونه مطلقا ما لم يعلم شيئا اذا الوجوب بعينه شرطه فالحال
 من المقدمات كونه خارجا عن الضرب الثاني في المذكور في كلامه ما لم يعلم خلاف ذلك **قوله** بان
 تعليق الامر بالسبب ينادى الى الغالب لتعلق الامر باب كاسر ان يرجع بالكون
 والفعل وهما لهما والاشارة لهما لا يفي كل سبب بل كل ما يترتب بسبب الاحتمال
 لكونه ممكنا محتملا الى السبب فيلزم من تعليق الامر بشئ مطلقا لا نقول لعل لانه
 بالمسبب كونه مقتضاه بين المكلف وبينه ظاهرا لا ماله عليه ولا شك ان كل
 ما يورثه وكل سبب لا واسطة كانه ان كان له عليه لا يفي ان كان له عليه
 غير مقدور يكون يكون هو اليهم غير مقدور وكيف يصح التكليف به او ينادى بمرابه
 لا نقول في غير سببه عليه كل فعل مقدور لا محالة الامر غير مقدور فالتسلسل
 واقصاه لما ثبت ان الشئ ما لم يجب لم يوجد وهذا لا ينافي صحة التكليف ولهذا

التحقيق

التحقيق مقام خبر اطلع عليه من معنى النظر في مسئلة الجبر والاختيار والله اعلم **قوله**
 لا تمنع الضريح بنفسه اقول في نظر اوصافه الضريح لعدم وجوب المقدرة لا ينافي ظهوره
 عند عدم الصحيح بخلاف ما هو الاطلاق في القران الصارفة والمجازة في المعاني الضمنية
 والمضم لا يدعى الا ظهور وجوب المقدرة عند كتاب في المقدرة مع عدم دليل وقرينة
 الا ان يدعى عدم الفرق بين الضريح وعدمه هو في مرتبة التقوى **قائل** **قوله** القطع
 ببقاء الوجوب آه يعني تخارفا للوجوب الذي هو ذو المقدرة عما وجوبه بغير مقتضى
 كما كان قبل ذلك الترك وقول المستدل بغير تكليف ما لا يطاق قلنا المقدرة لا يخرج
 عن المقدرة الا بغيره بسبب تركه ختيري وان عرض لما لا تمنع بالاختيار لا ينافي في الاختيار
 كما يقال ان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار والحكام فاما هو فانه مقدور بالنظر لا بد
 المكلف والزمان والمكان وسائر الامور فاجبه سوى ارادته المكلف واختياره كيف يصير
 منه انما عاين على فعل التكليف بحج و ارادته واختياره كيف ولو كان كذلك لم يمتنع
 خاص بترك الوجبات مثلا اذا الفعل ممتنع عنه بالنظر لا ارادته واختياره عدمه
 يتكلمه تحقق الاستماع عليه اي جهته كان يقع في الحكيم طلب حصول الفعل واداءته
 لا نقول او هو السمع للمكلفين ليس على قس او امر المذكور الحكام الذين في ضمهم
 حصول النفس الفعل وحصوله الوجوب على لعم وجهه حتى اذا فاته ما منع حصوله
 كان عليه فانه وعي بال او امر ان يميل او امر الطبيب لمرض ان اللانبي
 بما كذا ان فعل كذا كان اثره كذا وان فعل كذا كان اثره كذا وهذا المقتضى
 في جميع المراتب لا ينافي عرض الاستماع بالاختيار للفعل اذ بعد ذلك يصح ان

انما في النظر في مسئلة الجبر والاختيار والله اعلم
 انما في النظر في مسئلة الجبر والاختيار والله اعلم
 انما في النظر في مسئلة الجبر والاختيار والله اعلم

لا فرق بين الامور التي
 المذكور الحكام في الامور
 كما يظهر من التبرير

ما هو اللابن بجمله ويترتب على ذلك فثبت الامر الذي كان اثره وليس كونه مطلقا
 بمرح الا بدوا ولا يخلو ذلك مع غرض يحصل فذلك الفعل ووجوده حتى قبل انه لا يتصور
 وتحقيق المقام يقتضي بطلان الكلام على ان نأخذ به في رسالة مفردة والادلة هي **قوله** في اثر
 الايجاب في القدرة غير معقول الظاهر ان هذا اشارة الى ان البطلان في الاستدلال وقضيه بان
 لو ثبت ما ذكرت لم يمتنع تقدير الحكم بوجوب المقدم اليه اذا غير الايجاب اي الحكم بكون المقدم
 وجوبه في كون الفعل الذي قامت عقده منه مفردة غير معقول اذ لو ثبتت المقدمة كان
 الفعل غير مفرد كما ذكرت لا يمتنع كون المقدمة الثانية وجوبه في ذلك المكلف بالفعل
 ان كان باقيا فيزم المكلف بالاطلاق والافتراق الوجوب عن كونه وجبا **قوله** والحكم بوجوب
 الترك انما يقتضي كسر عرائض الظاهر ليس من جهة التقصص والوجوب بل من جهة تحقيق
 لا بد من قيام بالحسين حيث قوامه انما يقتضي القول بعدم وجوب المقدمة بكون ذلك حكما
 شرعيا فقال ان خطا السبع بوجوب ترك المقدمة مع الامر بلى المقدمة مع تركه
 فزاد المصنف بان جواز الترك يقتضي لا شرعي حتى يكون خطا بغير شرع فقال ان خطا
 السبع ببيع تركه وطلاق قوله فيه اي في جواز ترك المقدمة بالاعتبار بكون ذلك
 الجواز حكما بوجوب ارادة المورث الشرعي فيه صير معرضا للخطا حينئذ كما انكر ابو الحسن
 بناء على ذلك المتوهم فاقبل **قوله** لا يخلو ولا معنى الذي يظهر من كلامه في ان مراده
 بالدلالة لفظ الدلالة باحدى الدلالات الثلاث في المطابقة والتضمن والدلالة الشرعية
 لغزوم البتين المعنى التقصص والمراد من التقصص ان يحرم العقل بعد تصورهما بالزوم
 بغير تصورهما او بالدليل ولم يكن تصورهما مستلزما لتصوره **قوله** وهذا يدل على

الذي عنه بالتضمن لا يقتضي ان ما ذكره من عدم التضمن في الضرر الخاص والعام الذي يرجع
 الى الخاص من كونه فيه وكذا التقصص والدلالة العامة بمعنى الترك حتى وان لم يكن
 بالتضمن كما استعمل لكن غير معتد به في المطالب الفرعية او التقصص سوى وجوب
 الوجوب نفسه الذي هو هل فعلا الكلام ولا يتبين في حكم الشيء خبر والظاهر ان محل النزاع
 الجمهوريين ما هو مفردة استنبط الفروع ومستعمل في كلامهم وانما ذلك هو الدلالة في الضمان
 او العام بالخط الاول فان كان غرض المصنف ان هذا هو الحق وان لم يكن محل النزاع
 خبر حتى وان لم يكن بالتضمن بل بالكلية وان كان غرضه ان هذا هو محل النزاع كما هو
 الظاهر في كلامه جيب استدلال عليه ذلك انه غير مفردة فهو بعيد عن كونه محققا للنزاع قبل
قوله وعندي في هذا نظر لان النزاع اقول الظاهر ان غرضه في ان لا يلاحظ
 الخلاف باعتبار المعنى والاثبات فانه هو النافع المعتمد العقول في كلامه الاعلام والعب
 سيد التقصص والدلالة على كونه لا ثمة في استنباط فروع النزاع في ان هذا هو طريق
 العينية او التضمن او الامتزام وايضا عن غير حق النزاع لعدم اعراس الحكماء والاعلام
 المرتضى والزم المدام اكرهين واما انهم العقول في الدلالة صحتها في جميع حالاتها
 هذا المعنى لا يمتنع في شيء فاقبل **قوله** من ان جهة الوجوب كونه من امرين لا يقتضي ان ترك
 منه الوجوب من امرين على تقدير تسليم لا يستلزم تضمن الامر لمانان الوجوب حكم من حكم
 المأمور به وليس من غير امرين مفهوم الامر بل الحق استلزام الامر بالشيء الذي هو تركه لكونه
 بينا ما في الامر فاقبل **قوله** فيلزم ان لا يخلو عن الاول اي على ارادة الترك كمن
 حمل الامتزام في كلامه على التضمن حتى يكون مقولا كما هو مذهب المصنف ويدور فيه بما ذكره في

وهو ان مفهوم الوجوب ليس نائبا عما يحتمل العقل انه على التقديرين اي على تقدير
كون المراد احدا لا احدا والوجودية **قوله** ولا نزاع في انه الذي عنه هذا الإطلاق لا يناسب
ما نعلمه من وقوع النزاع في الضد بمعنى التركيب والنسب له ان يقول بل
مستلحق بالكلف وهذا لا يقتضي كونه بالاعتزام كما هو مدعى المستدل بل انما هو باليقين
وهو عين مدعى وكان هذا مراد المصنف ويكون منه كلفه انه لا نزاع في انه الذي عنه لا يحتمل
وبذلك لا يتم ما ادعى من ان الكلام في هذا الدلالة انما هو باليقين كما هو مذهب المصنف **قوله**
فالذي عن الضد لازم له بهذا المعنى لا يخفى انه ان اراد ان الذي عن الضد بمعنى ترك
اللازم لم يتصور لكن لا ينعف في شيء من المطالبات الشرعية كما عرفت مرارا وان اراد ان
الذي عن الضد خاص او العام بالمعنى الآخر لازم له انه لو لم يكن مستوفى من ان فعل الضد
خاص لا يلزم ان يكون له تأثير في ترك المأمور به بل قد ينافي فلا ينعف الترجيح المذكور في
وعلل المصنف كلامه في الضد بمعنى الترك كما رحمه وكذا التقى في رده بعدم اتفاق بعض الصائغين
عليه **قوله** وجوابه يعلم من اننا فاعلمنا وجوب ما لا يتم الوجوب الا به معقول يقتضي
في الجواب منع كون ترك الضد خاص مقدما وموقفا على الوجوب وانما يحصل منه
الوجوب بالتوقف من الطرفين والوجوب لو تم الكيفية كون فعل احد الصديق مقدما لترك
الضد الآخر على عكس المذكور وما عجب من ذلك ليدم مصنف المصنف وشرا كثره **قوله**
مع تناقضها وانما اجابا به المتضمنين بمنع كون مقدما للوجوب وجوب مطلقا **قوله** ان
المعزوم اذا كان علته لازم لم يسجد كون يخرج من اللازم مقتضا لوجوب المعزوم اقوال
انما يتصور اذا كان علته لازم مع ذلك فيقال ان اراد ترتب عقيب اخر للمعزوم

نفس

نفس سوى العقاب المترتب على اللازم نعم لو اكتفى في كون الشيء حراما ترتب عقيب
عليه ولو بالكلية وبالمرض كان ما ذكره كفايا **قوله** فان اتفقت الترخيم في احد
المحلولين لم يندفع اتفاقه في العلة او بخلافه في المدلول وخصته تجزئة لفعل علة او
لا يكون فعله بدون فعلها وفي نظر عدم الترخيم بمجى الاباحة الاصلية في المحلول انما
يقتضي عدم تجزئته من حيث انها علة وعدم تعلل الشيء بها في هذا الحديث وما
لا يقتضي عدم تجزئتها مطا او ربما كان الترخيم فيها مترتب المحلول الاصلية لا لعل
المحلول فيقال **قوله** بالتجزي دون علة وموطا بترجم المصنف كما ذكره **قوله** ان تضاد
الاحكام اي الاحكام الخمسة المستوية او غير الوجوب والاباحة او غيرها **قوله** ان ذلك
لواثر اي علة ان كون مطلق التلازم بانها من الصفات لكل من المتلازمين فكيف من
الاحكام الخمسة مضادا لما تصف به الآخر لوقع وان ثبت قول الكبي **قوله** لا يتم
القول بوجوب ما لا يتم الوجوب بالجملة اي حتى في غير السبيلين وما ربه كلف
اختصاص الضيق بمن قال بهذا الإطلاق اذ المصنف لا يخفى ذلك اذ لا يقول بوجوب
المقدمة في غير السبب فلا يلزم عليه تعالي الجواب كما ذكره الكبي من ان لا يقتضي بخلافه
رد شبه الكبي كما ذكره الكبي **قوله** حيث يقول بعدم بقاء الاكوان او قول
عوضه ان لا يتصور ترك احد الاضداد التي في فعل هذا ولا دخل له في ذلك
الترك وانما يقال في ذلك الترك فعل ضد في اضداده من حيث انه من لوازم وجوب
المكلف وان لا يلازم منه وبذلك في التوهم وبذلك في قولهم ان يقول بوجوب
الاكوان او اجتماع التبا في البقاء الى المأمور بالبقاء والاكوان والافناء

غير المؤثر جاز خلو المكلف من كل فعل فلا يبقى ذلك التوهم ايضا وتوضح ذلك انه ان
 بعدم بقائه الاكوان فالمكلف فعل في كل ان الكون مجدد فلا يخفى من فعل وكذا لو
 ثبت بقاء الاكوان كلف قبل بقاء البتة في البقاء ولا المؤثر اذا المكلف في لا يخفى
 في كل ان في قصير ثمرة بقاء ذلك الكون اما لو لم يكن شي من المذكور بل
 الكون باقيا بلا ثمرة محتملة يمكن خلو المكلف من كل فعل وبما عرفت يظهر ان المصلحة
 او بدل الواو قوله وحيث جاز البتة الا المؤثر في قوله **فوله** ولا يضر فيه ان لا يضر في المصلحة
 مطروح **فوله** وذلك متم مع فعل الا انه لو افترض خضه انه لا يحصل له وجه ضد في الكون
 منتهك ما ذكر في العلة حتى يقال ان لا يمكن ما ذكر في العلة وفيما يكون الترتيب
 في معلول الفعل الضد والاصل انه لو تصور وجه الضد مع اتفاق ما ذكر في العلة ثبت
 استلزام ترك المأمور به لا فعل الضد وبطل ما ذكره ولا يمكن تفكيك ذلك من فعل الضد مع
 ذكره ولا يخفى دعوى الضم **فوله** الا على سبيل الالزام لعل مراده بانتهاء الصان في الضد
 غير فعل المأمور به من كل المكلف فلا ينافي فرض وقوع الالزام في فعل الضد في الغير **فوله** نعم
 هو مع اراقة الضد انه لا يخفى في الصان بل لا توقف لفعل الضد على الصان في كل
 واما ما عرفت من اجابته لا توقف في اجابته كما عرفت مرارا **فوله** فاذا قد ثبت
 عدم وجوب غير الباق اقول لعل المراد بالسبيل العلة التي هي ان لا يسلّم وجوبه لغيره
 تسليم وجوب كل جزء من اجزائها او جزءا لوجوبه وجب اتفاقا فلا يصح له ان لا يسلّم وجوبه
 السبيل في العلة التي هي من منع وجوب كل واحد من اجزائها في كل جزء من اجزائها
 الوجوب مع كونها جزئين للعلة التي هي لعل المراد بالسبيل في ذلك مقتضى الوجوب

هو الجزء الاخير في العلة التي هي التي هو جزء من جزء الفعل في كماله كماله كماله
 للمكون على سطح عما يقتضيه وحصل السبيل ووضعه على اجزاء من قبل المقدمات
 غير البتة وليس بالخطا في السبيل في كل واحد من الاشياء ولم يجد كلام القوم في
 ذلك نعم يظهر من كلام الفاضل السيد ابي في حواشي المختصر ان المراد بسبب العلة
 التي هي هو كماله **فوله** يقع فعله وان كان وجبا مرعا اقول يمكن مع هذا
 مستند بل هو ما ذكر في **فوله** ان الامر لا يثبت في مقتضى عدم الامر بصدقه ولا في
 اقتضائه للغير من ضده لعدم لزوم الخ المذكور في فعل الضد الباع بالباقي في العلة
 او المذكور الا ان يتغير عدم جواز كون مقتضى الباع والمكروه ايضا جازا بل لا يخفى
 جواز فيلزم جواز كونه والواو في الصان الذي هو مقتضى منه لا يخفى
 ان كماله دعوى موصوفة على ما شهرا ايسر بقاء دعوى المصلحة اقتضاها حرفة المالكين
 لحرفة الاخرى ان يكون في فرض الضد وجبا لغرضه **فوله** لان فعل الضد يوجب
 نهائهم كما عرفت مرارا او التحقيق في دفع البتة لا ما ذكر المصنف **فوله** فيلزم اجتماع
 الوجوب في الجملة او اقول كون المأمور به وجبا معينا في ذلك الوقت اما مقتضى
 تحريم الصان في المأمور به حيث هو في وقت ذلك الوقت اي تحريم الباع في
 ذلك الوقت لا يحرم مطلقا فانه في حيث يجي ووجوب البتة مطلقا اما مقتضى وجوب
 حقيقة ذلك الصان الذي هو مقتضى ذلك الموضع خارج المصلحة لا وجوبه في خصوص
 ذلك الوقت لموضع ما عرفت في وقت عمله فيعلق الوجوب به في الصان في حيث هو
 في كل خصوص ذلك من مقتضى حرفة المصنف في البتة في الزمان المخصوص فلا يمانع

على موضوع واحد ولا بد فيه من الحكم المحتمل مع تضاد ما فيه جميع كذا كذا
 الظاهر الوجوب فانه المندوب فلهذا المسجدة المكروه فلهذا الحكم المباح فلهذا البيت
 وهذا كلام ولم يرفع كما ستر في ذلك **قوله** تأييد الوجه القول في صحة اي الوجه
 الاول في الوجهين الذين فكلهما خارجا عن المحذور وقد عرفت وفيه بالتحقيق وهذا
 الكلام في المسألة مشعر بان العقل في الوجهين وانما ذكر في الوجهين ثم ليس بطريق
 الترتيل والمباشرة فمثل **قوله** لا يتحقق غاية اي التوصل لا في المقدمة **قوله** فقول
 اي في تقدير شبهة الخصم **قوله** فيه قط ذلك الوجه لنوات النقص منه قول سقوط
 الوجوب في لا ينفع لرفع الشبهة لا يلزم اجتماع الوجوب والحرمة قبل فعل المقدمة
 ومعين فعلها وان سقط بعد فعلها فما ذكره لاحصل له والتحقق لا لا توقف لفعل صفة
 مما ترك صفة فخر وكذا استدل بها الصارفة واما ما ذكره في مثال الحج فالمقدرة فيه
 واو كذا قطع المسافة في تقدير وجوب قدره الوجوب لا يلزم الا وجوب ذلك الكمال
 هو كذا دون خصوصية الفرد المخصوص من القطع والمحرمة على فوضه خصوصية الفرد لا
 الكلي ولا امتناع في ذلك كما ستر في وجوب وهذا هو الترتيل في عدم وجوب إعادة قطع الطريق
 ان حصل التمثال وان غل محرم ايضا لا لما ذكره في صحة التوصل في فاما **قوله** في
 انه يوجب تحييدان بيق اي مما يتبين ان وجوب المقدمة للتوصل وليس بما ستر في الاستدلال
 وان قلنا بوجوب التأييد الوجوب الا انه كما ستر في التوصل في صحة الاول فلهذا
 انما لا يجوز ان يترك ذلك **قوله** مع وجود الترتيل في الفعل الوجوب وعدم
 لا يمكن التوصل به اقول ان اراد بوجوب الترتيل في الفعل المأمور به وجوبه

من غير

من غير اختيار المكلف مع ما مات انه لا يمكن التوصل في كل لا يخفى انه في
 لا يكون الفعل وجوبا مأمورا به فيكون محال النزاع وان اراد بوجوب الترتيل
 باختياره وقدرته مع وجوب الترتيل لا يمكن التوصل ثم اذا كان لا يمكن التوصل
 وقدرته لا يخفى الفعل محال كونه مقدورا حتى لا يمكن التوصل الى الترتيل انما لا ينفع لوجوب
 في بل يجب عليه ترك الصارفة وازالة فعله بالمقدمة وفعل الوجوب اذا الكلام
 في الوجوب المطلق فمثل **قوله** في حال كون المكلف مريدا للفعل المتوقف عليه لا
 يخفى فانه بل انما ينضم لبلقاء الوجوب في حال إمكان الاداء المكلف وكان
 صدد والفعل عنه ولا يشترط فعلية الاداء في وجوبه بمقتضى الدليل **قوله** فلهذا
 يجب لجميع ولا يجوز الاطلاق بالجميع لعل هذا التفسير لرد توهم ان المراد ما نقل من
 المتضمن ان الوجوب هو الجميع وليقطع بفعل واحد **قوله** كان وجوبا بالهالة اكلها
 بعضها بلا غير الوجوب المتعين كما زعم البعض ان الوجوب معين عند الله لا يتغير
 لكنه سيقطع وبلا غير فانه المقصود بكون الوجوب بالهالة ذلك المعين وغيره
 لا يكون وجبا بغيره فانه وانما يطلق عليه الوجوب كقوله سقط للوجوب **قوله**
 انما يتغير المكلف هو ذلك المعين عند الله المراد ان الوجوب معين عند الله سواء
 فعل المكلف ام لا لكن خيرا المكلف وفعله على تقدير الترتيل كون متوقفا لا ادائه
 عليه فختلف الوجوب النسبة للمكلفين ولولم يفعل المكلف لم يتقبل بغير ذلك
 العتق في ذاته وقد يرفع بعض عبارات القوم ان الوجوب معين عند الله تعالى ولو
 يفعل المكلف بخلاف ان تعيينه عند الله يكون بالفعل المكلف ويراعيه القوم يفعل

منها يلزم ان لا يكون شئ وجبا معينا عنده فاما للبعض من مبطلي حرمه وان الوجوب
معين عند الله تعالى لا يختلف لكنه لا يسقط به وبالفرد ولم ينقل المص وكما لم يفت
ممنع بآول الوقت لا يخفى ان هذا لا ينافي الاجماع على عدم العقاب لو فعل بعد آول
الوقت الاخر الوقت الذي يمكن ان ذلك بالعضو كقولنا ان **اول** الوقت رضوان
وجزه عضو الله بهد الامت ز الوجوب المرتفع عن المقتضى بالنسبة الى ما بعده وقتها
المذهب اذا لم يفتوح في الوجوب المقتضى لو فعل بعد وقتة المرفوعة لكان المرتفع له
اخر على اول الوقت الذي هو وقتها هذا الوقت المذهب لا يفتوح الذي هو
للعقل لو فعل فيه فان العرفية جازية بها فان التمسك باعتبار حصول العقول لا وقت
قوله متين ان ما لا يكون وجبا لا يخفى انه لا يحقق الوجوب باخر الوقت
اذ يتبين انه كان وجبا في اول الوقت فلا يستقيم ما نقل اوله هذا المذهب ان
الوجوب ممنوع باخر الوقت بل عما لا يكون احر الوقت وقتا للوجوب الا اذا
ابقى المكلف احر الوقت وفعل فيه ويمكن توجيهه بان المراد يكون اجزاء الاخر
وقتا للوجوب عما ذكرنا ان تقدير ان البقاء في اجزاء الاخر كما شاع في الوجوب
له وان كان الوجوب في اجزاء الاول لو فعل في اجزاء الاول فالجزء الاخر طرفه
للاوجوب لو فعل في الاخر كما نقل في الوجوب في اجزاء الاول لو فعل في اجزاء الاول
في اجزاء الاخر كما صدق التكليف ولا وجوب صلا ولم يبق الا اجزاء الاخر او على ان
صاحب هذا المذهب لا يقول بكون احر الوقت وقتا في تلك الصورة بل على
تقدير رجاء الا احر الوقت وبغله فيه فاما هذا فكيف اوقات الوجوب بالنسبة الى

تأخير

قوله في قوله وجبا معينا عنده فاما للبعض من مبطلي حرمه وان الوجوب معين عند الله تعالى لا يختلف لكنه لا يسقط به وبالفرد ولم ينقل المص وكما لم يفت ممنع بآول الوقت لا يخفى ان هذا لا ينافي الاجماع على عدم العقاب لو فعل بعد آول الوقت الاخر الوقت الذي يمكن ان ذلك بالعضو كقولنا ان اول الوقت رضوان وجزه عضو الله بهد الامت ز الوجوب المرتفع عن المقتضى بالنسبة الى ما بعده وقتها المذهب اذا لم يفتوح في الوجوب المقتضى لو فعل بعد وقتة المرفوعة لكان المرتفع له اخر على اول الوقت الذي هو وقتها هذا الوقت المذهب لا يفتوح الذي هو للعقل لو فعل فيه فان العرفية جازية بها فان التمسك باعتبار حصول العقول لا وقت قوله متين ان ما لا يكون وجبا لا يخفى انه لا يحقق الوجوب باخر الوقت اذ يتبين انه كان وجبا في اول الوقت فلا يستقيم ما نقل اوله هذا المذهب ان الوجوب ممنوع باخر الوقت بل عما لا يكون احر الوقت وقتا للوجوب الا اذا ابقى المكلف احر الوقت وفعل فيه ويمكن توجيهه بان المراد يكون اجزاء الاخر وقتا للوجوب عما ذكرنا ان تقدير ان البقاء في اجزاء الاخر كما شاع في الوجوب له وان كان الوجوب في اجزاء الاول لو فعل في اجزاء الاول فالجزء الاخر طرفه للاوجوب لو فعل في الاخر كما نقل في الوجوب في اجزاء الاول لو فعل في اجزاء الاول في اجزاء الاخر كما صدق التكليف ولا وجوب صلا ولم يبق الا اجزاء الاخر او على ان صاحب هذا المذهب لا يقول بكون احر الوقت وقتا في تلك الصورة بل على تقدير رجاء الا احر الوقت وبغله فيه فاما هذا فكيف اوقات الوجوب بالنسبة الى

على تقدير البقاء الاخر الوقت باعتبار رضوان اول الوقت وخروا فلا وجبا
واعلم ان هذا المذهب منوط بالكره والاضح في كلامه على نقل بناء على ان الوجوب
مخصص باخر الوقت كما نقل المص وذكروا العلامة رحمه الله نقل من وجوبه ولا فقه
كثيرة في نقلها **قوله** لا يقع كالمصلا قبل الزوال هذا تم اذ لم يكن تعلقا في ذلك
الوقت يقتضيه الفرض بخلاف قبل الزوال **قوله** فيكون تبخيره له غير وقتة عاصيا
يمكن التراجع خلاف ذلك اذ لم يكن مفعولا بوقتة العاصي بخلاف الاجماع لا
حصوله **قوله** لعدم الحكماء المكلف غير مدين الغريم اه هذا تم بل لم يكن
التصور والاتفاق بالفعل لم يكن عازما على الفعل والترك بعد الا ان يدخل الزمان
الآتي وكان قوله وهو كما ترى شاذ لا هذا **قوله** لما خرج في العهدة يكن منع متبذرا
وهذا ليس البعض من انه نقل سيقطع به الفرض **قوله** اما في تخصيص الوجوب بهذا
الجواب جازية **قوله** الحق ان تعليل الامر في الاثبات **قوله** ومنهم الفاضل
بما العلامة وابنه **قوله** استقاء الاعطاء وعند استقاء الاكرام اي استقاء وجوب
الاعطاء وقد يترتب بعض العبارات على ان المطلوب عدم الوجوب لاجل الاعطاء ولا يشترط
بهذا الدليل ولا يخفى بعد ذلك فتأمل **قوله** فيكون الاول اي قولنا القابل اعطى
وهما **قوله** ورجع موافقه مع ذلك اي مع مقتضى السيرة **قوله** بل هو حرام مطلقا
سواء انفق الشخص اولا **قوله** للدليل الذي ذكرناه وهو قوله لنا قول القائل
اعطه اه **قوله** الموضوع من مستف مثالا الاكراه ليس بجرام **قوله** وان الآية ذكرت
فمنه يرون الشخص انه لا يخفى ان هذا الاحتمال قائم في اكثر الشروط **قوله** لانه في

في الوجوب كما في المذهب

والمصلح في الدين والعمدة
عدهم اعيانها في الدنيا
انما يكون في الدنيا
والمصلح في الدين

في العلم ولما يطرقني **قوله** واذا علمنا الله تعالى اي اذا علمنا الله تعالى
حال المأمور كان حاله كمال القول فانه كمال طاعته كمال طاعته **قوله** وما
ما ذكره المثال فانه كمال ما ينبغي ان يكون مع العلم كمال العبد اليه اذ كان في
اظهار حاله على غير هذا ممكن في حق الله تعالى ايضا **قوله** الا ترى عيني الاثر
هو الاثر كمن رجوع اكم التبقى المرفوع بالامر لا دليل عليه فالحق انه يصير
قبيل الحكم فيه فاقول **قوله** والجواب المنع اه انما يستقيم هذا المنع لو كان المراد
وجود المقتضى للجواز بعد المنع اما اذا كان مراده وجود المقتضى للجواز حاله
الوجوب كما هو الظاهر فليدور ثبوت الجواز بعد المنع بالانقضاء وعدم ظهور
طرد الراض له فهذا المنع غير موجه لان وجود المقتضى للجواز قبل المنع مما لا
مع انه قد اثبت بالدليل فالصواب في الجواب المنع كالتصريح بان يقال المنع
لا يتحقق الفصل فاذا راع الفصل المعلوم تحقق المنع في ضمنه رفع ذلك
المحقق المعلوم لوجود المنع ولو حصل العلم بوجود فصل لم يكن هذا العلم
لذلك الوجود بل يكون علما جديدا بالوجود اللازم فيقول فيما نحن فيه اذا راع
المنع في التركيب لانه غير متحقق الفصل فيما نحن فيه رفع تحقق الجواز المعلوم تحقق
في ضمنه فبطل استصحابه قطعاً فاما لم يعلم كقوله فصل خبره الفرض عدم دليل كوي
المنع فلما بقي العلم بالمنع بالجواز فليحصل اليه وانما يستقيم كلام المستدل
في مرجوحه لا يرتبط وجود احدهما بالآخر ولا يتوقف عليه فانه اذا راع وجود
فلا يلزم نقابة الآخر حتى يعلم راضه واما اذا ثبت وجود احدهما بالآخر ويتوقف عليه

لم يعلم حق انوار وال
عدم بحد فضل خرمه

وربما يفتقر
الحقير لعمدة

الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله

الكون المطلق المصنوع ولكن الكسفة فيها فاعلم **قوله** باي وجه اتفق البعض
ان يجزئ مثل هذا الصلة ان يضاف **قوله** فان الكون ليس جزءا من مجموع الخلق
ليس له وقت بل يعلو الكون بالخلق ليس ازديا من رتبة بل بالناطقة بل في كل وقت
منه لا يتم محسوسا وبما فيه الظاهر من عدم الحركة فاعلم **قوله** انما هو الفرد الذي
منه يعلم ان المطلق ووجه اليها لا يسهل شي بل ووجه الفرد ليقول ان الوجود
ووجهه من وجه الفرد ثم لا يستلزم وان الوجود فردا فما يختلف الوضع
او موضوع الوجوب المرجو الهية المعروفة لتتوحد في موضوع الحركة خصوص
مع ان الظاهر ان المطلق لا يسهل شي **قوله** ان التميز يقتضي كون ما تعلق به
هذا انما يقتضي في المظهر عينه لا ان يعلو فيه كجنت في فلا توجد ان يعلو ان
بالكون مرتبة فافس اليها والمفصلة في الموضوعية فيكون الاله بالفرد المميز
بخصوصه آيا اليها المأمور به حيث هو كما ذكرنا في الصلة في الدار المتعبر
وذلك لان مثل هذا ليس من رتبة عينه واما المظهر في الوصف فان كان وصفه
كالوصف بالشيء لا الصلة المذكورة فلا يفتقر الى ان يترتب عليه فكر او فهم ربا
في الشرع الحكم بالفساد في بعض المواد كانه الصلة المذكورة بهذا لا يصير قيدا كلية
لها في منظور التوحيدين وان كان الوصف لانه قليل المهم لا يتم في ايهم اوجب
المفصلة عما لا لازم من حيث هي لا يقتضي عدم ترتب المفصلة على المردم من حيث
هو من لا يجوز مثل هذا التخليف في الشارع اذ لا يمكن الا تشابه في التخليفين معا
وما ذكرنا ليعلم ان كلام المهم في اللفظ غير متفق وان التخليف **قوله** ان الصحيح ان

عنه لا يوجب الضرر بالتحريم وعدم الف ولا ينافي ظهور التحريم في الف
او يوجب الضرر بما هو خلاف الظاهر من المانع الى الظهور لم يثبت في هذه الا
كذلك لكن في التفرع بالتحقيق ينافي ذلك الف وقطع بحال وليس كذلك
بذلك الدوق السليم **قوله** كذا في سيرة ابي شير في الصحة اعني موافقة الامر
وسقوط الفضا **قوله** مؤثر كاشتبه ان اراد انه موجب لزيادة الاشتباه في
او تالكيد المشتبه بالمشتبه بكونه الموصوف بالاشباه لافضلة الاشتباه في فضا
او تالكيد صحة الاشتباه والضرر في الدام غير زايده وان اراد انه موجب لبقائه
فمع انه خلاف ظاهر العبادات يمكن منع بطلان التالى عند اخضعه الاول لا يدل قوله وكذا
غير رافع لكشيه ووروى بطلان التالى بالضرورة **قوله** واللفظ الدال على شي
بكره فيه خلط عظيم او فرق عظيم بين الاضغاض في شي والدلالة عليه واللفظ
بما متصف بالاجمال والى من متصف بالاشباه لادال على الاجمال والاشباه
فيكره اللفظ من لا يكره حصول الاشباه في الذين بل يكره ذات الموصوف بالاشباه
فيه فلا يلزم تالكيد الاشباه عند التكرير وحيث قيد بسليم دلالة على الاشباه وتكرير
حصوله في الذين انما يرمز بزيادة تصور الاشباه لازمة الاشباه كانه تكرير اللفظ
الدال على السواد فانه لا يعيد شدة السواد وزيادته بل انما يعيد قوة السواد في
الذين وزيادته قوة فاعمل **قوله** وقد سبق مثله اى في وجه الامر **قوله** اشبه
انما لو كانت للعدم او ممكن قبله ليل بانه لو كان للعدم وكذا في الاستدراك
لعلم ذلك بما العقل او بالتعلل لا بالدليل فان قلت فذلك يعلم بدليل غير هذا

فقد هذا العلم كذلك **قوله** والاحكام لا يعيد اليقين فيه انه نحن لا نعبر عن
بل يكفى الظن او حاد من حيث الالف طاعه الظن **قوله** ولو كان متواترا فيه
بوت او يوجب تواتره بالسبب لا بعض بعض **قوله** لا يستور الكل فيه اى
الى لا يكون فيه خلاف عاقل انه قد وقع فيه اختلاف **قوله** حقيقة في الموضوع اى
موضوعه لبعض مصدق عليه فهو الرضا من غير تعيين او قد انه لم يقل احداها
موضوعه لموضوع مخصوص **قوله** بخلاف العموم فانه انما يدل على كون
مستيقنا كونه صلافة المراد فاعمل مستيقنا فانه لا يدل على كون موضوعه عام
وكذا في حاشيتنا مما ذكر في الفرض **قوله** لا يدل البتة ان هذا اعتراف بان هذا العباد
طاعة في العموم اذ لو كان غير لايضا ولا الما **قوله** انما شئنا فانه انما يتم في الاشياء
اقول بل لا يتم فيما يتم معه اذ بان كان للموضوع الايجاب العلم هو ما هو
البرهينين مثلا فان حال مخالفة الامر اعم من قبل النفس اعم **قوله** وهو
قطعا لغير ريت الرجل الا البصريين **قوله** احد كما جاور وصحة الجمع لا حاجة
في الجواب عن هذا الاستدلال لا اذ لم يرب انه مجاز كما اركبه صاحب الحصول
حيث قال فيه انه مجاز بدليل انه لا يخلو ولا يخلو جاشي الرجل القصار وتعلم الفقيه
الوضلاء وايضا الدثار الصغران كانت حقيقة فالدثار الاخر مجازا ان الزمان
الصغير لما كانت حقيقة كان الدثار الاخر اخطاء او مجازا انهم كل اقول
لا حاجة في الجواب الى ان هذا مجاز او فيقال بعدم فائدة العموم لم يقل كونه مجازا
للموضوع حتى اذا استعمل في العموم كان مجازا بل قال انه موضوع لتدقيق المهمة

التوقف اه لا يخفى انه ذكر مرجحاً على جميع حيث قال فاما حملناه على
 جميع تخالفه فانه اولاً فلا ولا في اوجوب منع كون ذلك مرجحاً في التخصيص
 في حكايتها على شرح المنقصر **قوله** وان احتماله في جميعها اه هذه العبارة متعذرة
 بانه حمل قول المستدل فقد حملناه على جميع تخالفه على احتمال المشترك في جميع
 معانيه ولذلك قال في اوجوب انه مجاز والفظ ان يكون مراد المستدل انه
 حملناه على معنى جنتي يتضمن جميع تخالفه وعلى هذا لا دخل في اوجوب لقوله
 ان احتماله في جميعها لا يكون الا مجازاً فما مل **قوله** كلامه كحقيقته اي في بحث
 احتمال المشترك في معانيه **قوله** لنا انه لا ياتي للحدود بين قال الحاشي الى غير
 يحتمل ان يكون مانع لظن اليك فتمت اطلاق الحدود بين بـ التعقيب
 لكنها ليست جزمية لا يخفى على النظر في ذلك الاول ان موضع النزاع
 في هذا المسئلة لعل العام بمعنى اعمى المستغرق ومنه العشرة بالبنية لا
 اجزائها ولهذا ملوا العشرة واما لها والجرم المذكور لا يشي في المعنى الثاني
 فتأمل **قوله** ولا ريب ان البعض مما قلناه يجب المعنوم هذا انما تم كون
 اللفظ مستعملاً في البناء واما اذا كان مستعملاً في العموم كما كان وادارة
 البناء كما هو موضوع المسئلة فيجب ان اللفظ وقع في البناء بعد اخراج البعض
 من العام فلا يلزم الاشتراك في الجواز فلا يتم ولعل في المختص الغير المتعلق
 وتخصيص ذلك يطلب مع حكايتها على المنقصر **قوله** شبيهه كون النزاع في
 لفظ العام لا يخفى انه لو كان المراد من لفظ العام ايضاً ما هو صريحاً

لا يصح

لا يصح كونه في ذلك الكتاب فتم لو كان المراد بالعام المنقصر كان له وجه
قوله شبيهه العاقل بالمعروض اي بما صدق عليه **قوله** لفظ وجوده لا يخفى
 انه لا دخل في ذلك كونه لفظاً وحده او متحداً **قوله** ولان المقروض ارادة
 البنية في نظر المقروض ارادة البناء في الكلام لان لفظ العام وقوله المص
 كلامه به صريح النزاع اوطى تأمل **قوله** مظهراً وكان في ذلك المسئلة اي لا
 يخرج عن الحقيقة في غير محل التخصيص من مطلقه ويحتمل ان يكون قدر المقتضى لوجود
 كان المنقصر الجمل مستقلاً او لا وكونه كان مقلاً او لا وله لم يبق حجة لظن
 ولا يلزم من اطلاقه ان لا يكون له اختلاف المنقول في المنقصر الجمل من اختلافات
 ان ارادته **قوله** وسائر ما قلناه من الخراب اه بهذا لا يتبع بعض ما قلناه في حقيقة
 في البنية ويمكن فوجوهه ان ليس مراد من قال انه حقيقة في البنية انه حقيقة
 تمام البناء في حيث انه تمام بل في حيث انه الجمل العام في حيث انه
 انما احد القاري فلا يحل عليه كونه في قدر التخصيص في حكايتها على المنقصر
 بل ان كان المسئلة ما ذكره لا يخفى ان هذا لا يدل على اشتراط القطع بل ان
 انما يدل على كنه حصول القطع او حصوله وان هذا من ذلك وكان الكلام
 من الخصم في رد ما قيل ان لا يمكن القطع لانه مقام الاحتجاج على اشتراط القطع
 اللام الا ان ياتي هذا الكلام بمعنى عاينه اذا امكن القطع لا يجوز العمل بالظن
 العمل وان يخص بالظن فيما لا يمكن حصول القطع فادانته من القطع شبيهه
 ولا يخفى ان لفظ النظرية في الفريضة **قوله** وهذا ان القولان موقوفان

فانما هذا
 الامور في هذه الاحوال
 ان لا يكون له وجه
 كحصول القطع
 لانه لا يمكن ان يحصل
 على حقيقة من حيث
 الجواز في حيث
 بانها لا يمكن ان
 في البناء في حيث
 انما لا يمكن ان

للقول الثاني هذا محل التامل او على القول الثاني حكم مقتضى العموم في غير
 التام بمقتضى ظاهر اللفظ ان لم يحل في وجه الشك فيه واما ما في يد القائلين بان
 بمقتضى العموم في غير مقتضى اللفظ لا يثبت مقتضى العموم والمقتضى في
 محل التوقف كما في معنى لفظ مشترك بلا قرينة غير ما في قوله سراج
 على الخصوص الا ان يقال ان التوقف او الحكم بالاشتراك بالنظر لا يقتضي
 التخصيص في حيث تعلقه بما يشي واما على لفظ العبارات التي لم او
 بلا حكمة ان الامم عدم التخصيص سراج العموم ولا يقتضي ما في قول سراج في
 كان البقاء العموم مما لا يلائم **قوله** ولا للكون مشتركاً بينهما لفظاً انه قيد
 للمقتضى اي ليس ذلك في جميع المواد كونه مشتركاً كما يقول المرتضى وان كان
 في بعض المواد كذلك كسنتين وسنوف في حقيقة وقوله فانه قال بيان الكلام
 الذي لم يأت على ما يقتضيه **قوله** في القسم العقل اي الوضع العام و
 الموضوع له العام **قوله** وهو واقع فيه لفظ فان الحديث كما في قوله وهو مقتضى
 يتدرج تحت جزئيات فالوضع والموضوع له فيه علامان **قوله** موضوعه الوضع
 العام خصوصيات الافراج اذ لا حاجة فيها جازة الى هذا التحقيق بل كون
 الموضوع له فيهما عام اليم للعلم على ما عرفت من ان مقتضى فهم الوضع وهو ما لا
 خلاف فيه في ادوات الاستثناء او لا كما اننا لم نذكره في الافراج شي
 خاص فخصه عن سراج كما خافه من جهة ما بل لوحظ حال الوضع هذا المعنى
 الكلي ووصف للملاذرة اوله وما ذكرناه ظاهر انه لا حاجة في حقيقة لا

المرتبة

التمهيد الذي منه الا انه بيان الواقع ولا يترك في هذا الدليل بل
 انه مستغرق في حال حقيقة وان العموم الذي ادعاه لا يقتضيه في **قوله**
 في حيز قبل المتن والوضع فيه عام لا يقتضي ان لا يظهر في بيان عموم وضع
 الاستثناء **قوله** لا يكون مثل غيره سوى الى دعوى انها من المشتقات او لا
 في انها ليست موضوعه لافراج رئيسي خاص كطوبى صريحاً وكذا صريحاً
 كانت مشتقة او جامدة فان عموم الوضع لا يقتضي المشتقات الا ان يقال
 ان بيان الواقع بمرحمة ثم لا يقتضي ان العموم الذي مقتضى عموم الوضع
 سواء كان في الاستثناء او المشتقة او جامدة او احوال موعود الامم
 بآية دون مادة فخرج اذ كل واحد في حال الوضع لا بالشيء كما في
 وكل حال وهو لا ينافي في ان لا ينافي في ان الاستثناء حقيقة
 في قوله بالجملة ان خير كما هو من باب الحقيقة لا يكون عموم وضع ادوات
 الاستثناء لا بالشيء لا افراد هذا المعنى سواء قلنا بوضعها لنفس هذا الكلام
 لا افراد وهذا اليمين في عمومها بالشيء لا يقتضيه الجملة التي تقيده ولا يقتضي
 كونها حقيقة فيه وكذا في قوله **قوله** ان لا ينافي في الاستثناء او الوقت
 فيقول ذلك العموم وهذا العموم على سبيل البديل ودعوى انه انما يعلم ان عموم
 باعتبار لفظه من غير انعم في المعين فيكون في كلمة حقيقة عين المتنازع فيه
 ولقول ان افراد المعنى انه فيقول انه كلف في احوال خصوصاً او الاشتراك
 فعليه البيان قلنا هذا قول بالتوقف مع توسيع دائرة الكلام ان لم يمكن ان

اذا استعمل اللفظ في معنيين ولم يدل دليل على كونه حقيقة في احد ما خاتمة فلفظ
 كونه حقيقة في الاثنى منها بيا وحاكون المجاز والكسرة اك خلاف اللفظ فلا يتم بقاء
 يكون الوضع هنا والموضع في خاتمة او كلاهما عاين وغير ذلك ما ذكره في علمه ان
 التخصيص والتحديد الذي ذكره لا ينفذ في شئ من اهل **قوله** فاني الامرين الى الجمع
 الى الجميع او الاخير فقط **قوله** بطلان العقل بالكثر اكم مطلقا الفكاك في قوله
 البطلان لا للبطالان فيكون رفا لا يجب اليك كما يظهر في قوله بقاء في العقل
 سبحانه **قوله** لا بدليل اي لا بدليل غير الظاهر اي ظاهرا في العلوم العقلية
 لا ظاهرا في غيره وليل حصل الكلام باحد الاسماء **قوله** لغير ذلك من الباب كونه
 جميع ذلك **قوله** لكن تحليله في هذه الحكم الاول فسد لا يخفى انه لا يتبين صحة مقدماته
 المستدل لا يضره فانه هذا التحليل بل يتم ويبدو فلو لم يذكر لا يسلم ما به التهمة
 ولا يصح جوابا ورد الدليل وانما هو لا يلائم بعض اقوال المستدل فالاصوب هنا
 الشق ان يقال انه يرجع في الاول والثالث وسحب عنه **قوله** فان اخرج عن هذه
 الحقيقة او يمكن ان يقال ان دفع حملها في الفقيه احد القرائن اليه لوجب ان يصير
 المجاز في بعض اقواله غرضه ان الحقيقة فذكره المستدل لبيان قيام القرينة فلا
 اعتراض عليه وكونه مقصودا به لا ينفذ بيان وجهه وسببه **قوله** وان الفصل في الظن
 عرفا يمكن ان يقال ان انما ما تنازع في قوله وكونه قرينة وهو انما هو
 قرينة على اخرج عن اللفظ في غير هذا المانع **قوله** ان الحكم ما دام او هذا
 لا ينافي كون ذلك خلاف لفظ ولا يصح اليه الاكيد **قوله** فوجب بقاء هذا مائة

التخصيص

بكذا

كيف لا ينفذ المناهات العدل في الحقيقة الى المجاز وان حمل اولها على الحقيقة
 فلا يوجب الرد **قوله** غاية ما يدل عليه انه لا يخفى انه لو تمت مقدمات المستدل
 لكانت على ظاهر عدم التخصيص غير ان المجاز وما قال المجيب فالاول منع الظهور
 وكان هذا مخرج او المجيب **قوله** لكنه مع ذلك محتمل لكنه جهل مخرج من احواله
 او عدم المستدل لا يظهر اللفظ في العموم مستحالة وعدم دليل على العدل
 عنه ولا يخفى ان اقتصار المخرج لا يضر المستدل لان دعواه الظهور **اللفظ**
 فالاول في المخرج منع الظهور **قوله** اي حين يقتضيه استدل له ان يمكن
 المنع والافلا **قوله** والثالث هو المظا اذ يلزم تأخير عاملين في صير وجهه ويمكن
 ان يقال ان الحلو والى مضى في المثال المذكور بغيره فلهذا هو على وجهه
 عاملين **قوله** فام زيد وذو اب عمرو والظرفان وجملة من الظرفين غير
 كونهما الظرفين فالعمل متعده كالعامل بعيدا وكذا الثانية واجمع انما هو كسب
 المنع ونشاطا الى المعمل والعاملين اللفظ **قوله** فالتعاضد انما هو من التخصيص
 والمجاز لا يخفى ان التجوز في الصيغة انما هو بالتخصيص لا نوع اخر من المجاز
 فالتعاضد وقع بين التخصيصين لا التخصيص والمجاز فلا ترجيح على ابي قول
 كان **قوله** وفي جواره بما هو محتمل كتحصيل لا يتبع الظن بمفهوم قوله ان
 حاكم فاسق مضى فثبتوا وتخصيص كل ما ظاهرا بمفهوم قوله ان اذا بلغ الماء
 قدر كره لم ينجس شئ **قوله** بل التحقيق ان علم صور المفهوم والظاهر التحصيل
 بمراتب الظن للمحصل بالمفهوم باعتبار المواد وانقاء البويع من التخصيص
 المفهوم فتخصيص العام بمفهوم اقرى منه دلالة او مصادره بخلاف ما وضعف منه

انما ان هذا هو
 الزيادة في
 في الاول

وما جازى من عدم دليل على ترجيح كل ظن اقوى وعلمته به بل المعبر ما استبره
 ان رجحان قد يانه لا خلافة في عتب الظنون وقوته اى صحتها ولا الهناظ
 وطولها والعبارة انما الكفاية في غير **قوله** لا تقتصر القى فان قلت عدم التوضيح
 القى لا يكتفى في كونه محققا بل لا بد من كونه اقوى ولانه في كونه في عدم صلاحية كون
 المفهوم محققا للعام عدم كون المفهوم اقوى ولا حجة له في ذلك لا دعوى كون
 العام اقوى وما ادعاه آخر يقول له فان المستلوق اقوى ولانه في المفهوم فلا يثبت العمل
 بالمفهوم كما هو مدعى في ادعاءها فاما في كونه محققا للعمل اى في العمل بالعام الات
 كونه اقوى وليس كذلك الدعوى لئلا كونه محققا فمقتضاها لا يمنع المحجب قلت الخ
 بل ان السواء كانت في التخصيص فناء ذلك على الجمع بين الدليلين وعدم القاء
 احدهما كما قال في دليل على فناء وعدم حواجز التخصيص ان يكون لو كان دلالة العام
 اقوى فكيف منعه ولذا لا يكتفى بمقتضى **قوله** ووجهه في كونه اى كما ان عدم التخصيص
 او كما ان في المسئلة ان تبقه لا خلاف ولا ريب في ظهور كون مفهوم الموقف محققا للعام
 ووجهه هو ان وجه الموقف لا يكتفى به في جميع قطعية الطرفين ومما يثبت دلالة اللفظ
 مع رجحان الظن اى العمل بالظن اى كونه خاصا فلا يجوز طرح احدهما بالعلية سيما كونه
 ارجح في الدلالة فمقتضى الكتاب بالظن المتواتر اى من جملة الدليلين مع كون التخصيص
 ارجح في القى **قوله** ولا ترجح انما لا يكتفى انه قد ورد في اجابة ردا على ان وجه الموقف
 للفران فاحضر لولا ان كان في هذا ما في مقتضاه الا ان يحمل الاجابة على عدم
 اجمع وجه **قوله** لكنه بناء على ما مع كوني الخبر الواحد لا يكتفى ان هذا لا يقتضى الحكم
 بعموم الفران وعدم التوقف في عدم كون خبر الواحد مقتضاها لا يستقيم بناء التوقيف

الا ان يقال ان هذا المنع من ان يعمد بطريق الشرود والتوقف لا يلزم يكون مراده
 بشوكة سقط وجوب العمل بسقط البرم بوجوب العمل وان كان محتملا ويحتمل كونه
 بنسبة التوقف فاقبل **قوله** وبقرير خبرنا كان هذا الخبر جازا جوازا اذ لا يتم التوقف
 الاول الا بدعى مسواة الظن الى العمل بالظن لانه لا يلزم ان يكون وارجحية الاول
 كان مقتضاها لا يصح مقتضاها وتلك المسواة لا يتم الا بانفس التغير التي لا تقل
 عن ان التخصيص اعم من ان سلم ان التخصيص في التخصيص في ان كان كذا التسل
 فكونه اعم من كمال الا ان لى انه اعم من الوجه وكفى مقتضاها ذلك لم يلج المناق
 كيمد ان يكون الامر بالنسبة الى كلام المصنف في التوقف **قوله** في بناء العام
 الخلق الظاهر ان المراد بالخاص والعام من الخاص والمطلقين لا من وجه الظاهر
 على ذلك الطرفين ولم يتعمد الا كونه الحكم في العام والخاص من وجه ولا يخفى ان
 الادلة المذكورة لا تجوز فيها فالظن اعم منها في المرحلات اى في جهة التخصيص
 والعموم مختلف باعتبار الموارد والمواد فاقبل **قوله** بناء العام على الخاص في كمال
 يعنى به قد وردت روايات معتبرة قد دل على انه اذا وردت اليك روايات
 فاعلموا بانها لا تدل على العموم وهذا يقتضى ان الخاص لو كان موقفا لمذاهب العامة
 تقدم العام عليه الا ان يحمل التماثل في الروايات المذكورة على ما لا يمكن الجمع
 بينها بوجه ويجب طرح احدهما فيطرح ما هو موقوف للعامة فيمكن فيه يمكن الجمع
 بحمل العام على الخاص فاقبل **قوله** فلا خلاف لو لا الاجماع لكان في ذلك مقتضى
 حمل التسل اذ يباين ان كتاب مجاز في اخص اظهر من مجاز التخصيص العام

ويستتم كلامه موصلا في ذلك فنظر **قوله** كان ينبغي ان تخصيص العام والا لزم بغيره
 بيان العلم المذكور في وقت الحاجة اليه او الفرض بوجوبه وقت العمل به وهو غير
 جازم ولا ينبغي انه يمكن كون الخاص بغير ان كان في كلام الامة على سواه كان
 العام في كلامهم ما اوضح كلام الرسول في ان لا يخص السبع في الامة الا ان يقال
 كلامهم دليل على وقوع السبع في زمان النبي فاستدل **قوله** على جواز تخصيصه في العام
 اي في وقت الخطاب وهو مختلف فيه ولا يلزم في تخصيصه اليان في وقت الحاجة او الفرض
 قبل حضور وقت العمل بالعام **قوله** وبيان له كالاول اي كما اذا كان العام والخاص
 مقترنين **قوله** فتم الامتنون في السبع فتم امتنون التخصيص والسبع بكلمة مفعول ومثل
 ذلك ما كان كالماتنين المتقارنين فلا يلزم الجمع بوجه اخر كالتيقن او ترجيح
 من خرج خارج **قوله** في كاشية اذ لو كان له عموم من جهة وتخصيص من جهة اخرى
 لم يلزم كونه قطعيا ان اراد ان بينهما عموما وتخصيصا من وجه فليس من محل النزاع
 ان اراد ان بينهما عموما وتخصيصا مطلقا فلا بد انهما على قدر قطع العمل بالعام
 فتأمل **قوله** والعمل بالعام يقتضي العامة الخاص هذا ما يتم لو لم يكن حمل الخاص على العام
 او صار ليقى العام اذ لو لم يكن ذلك لم يلزم من العمل بالعام العامة اي تنسوخ
 بل انما يلزم من حمل الخاص على العام فلا يلزم من العمل بل منها الا ان كان محال
 في الآخر ولا يلزم العامة ولا ينسوخ فلا بد من جهة ترجيحها في الجازم العارضي من
 الشهرة والشرع وغيره وذلك كحقيقة يختلف الموال ولا سيما ان يقال ان مجاز
 تخصيص العام اكثر شيوعا من تخصيص الخاص فاستدل **قوله** قبل حضور وقت العمل به هذا

بناء على عدم جواز السبع قبل حضور وقت العمل بالعموم والا يكون منعا للتعديل
 والاحتياط في كونها في كلام الامة او النبي صلى الله عليه وآله **قوله** فكان اولى
 بالترجيح هذا انما يتم لو ثبت جواز العمل بمثل هذا الطعن والمراجعات **قوله** وكذا
 ان هذا الاختصاص لصاحب النهاية على الاحتياط ولم يجب عنه **قوله** وقد بلغ التخصيص السبع
 والمحصل ان التخصيص في الافراد غلب في التخصيص في الاركان والقطر الى ان
 الفرد المشكوك لا يتم الا على **قوله** ولان السبع رفع والتخصيص فيه باطل وتحقيقه
 ان الرفع الحقيقي يقتضي تصور السبع لا الارتفاع فلو لم يرفع انما هو كسب الظن
 وانما كسب الحقيقة لرفع السبع بالنبذة لا بعض الازمنة كالتخصيص بالنبذة في الافراد
 والتحقيق ان السبع يؤول الى اللفظ على جميع الازمنة وان لم يكن وقوع المرد
 مراد بالاختصاص التخصيص فانه لا يراد منه الا البعض او الاول او الاخير من اللفظ
 ايضاً وربما يفرق السبع في التخصيص فظهر انه لا رفع في التخصيص هو المالك
 السبع فانه في الجملة تمام تحقيق ذلك على ما استدلنا على مختصر **قوله** من ادلوه
 الشيوع وغلبته في الوقوع **قوله** اذ لا ينسج ان يروى كلام امرأة لاحاجة لها الى كتاب
 هذا وان كان صحيحا احتاج الى صيرورة في كونه بيان العام لعمومه العام لا يقتضي
 او لا بذلك القصد كما يشر به قوله ليكون بياناً فيكفي في اجاب ان يفي انه لا يمنع
 ان يروى كلاما وبغير بيان المراد من كلام اخر لضرورة ذلك الكلام للافراد انما
 بالتحقيق المذكور وما ذكره المصنف كلام حتى يتبين ان صيرورة بياناً يقتضي
 قصد ذلك او لا **قوله** وكما انه لا يرد عدم جواز اخلاء العام او الاطلاق له كسب الظن

اذا انما هو بيان للعالم مقدم عليه **قوله** فخرج قيل تعارض وقع يكون مراد
 عدم جواز التخيير في وقت الخطا بآي خلافة **قوله** ولم يتصور السيدان اي
 وبين زعمه قال في الحاشية يظهر من قول اي القول في تلك العبارة ان
 العبارة والشرع لم ينفك عن تلك العبارة **قوله** وخرج فان كانا تطبيقين
 او تطبيقين لا يخفى ان المنطوق في المسئلة تعارض لخاص بالعام وترجع احدهما
 حيث المصنف والعزم من غير نظر في مراتب افرو والافار بآية في كنف حكم
 بالنظر في انما المراتب الخارجة الى احد الطرفين وبكثرة الامتدادات وكل
 التام فلا خصوصية الكلام القائل بجهل التباين على الحال له **قوله** بل يكون
 مردودا الى الجرح القطعي بالظني وفيه ان دلالة القطع على جميع الازمنة
 قطعا والنسب تخصيص في الزمان فالنسب انما هو بالنسبة لا جهة الظنية وان كان
 نفس الحكم قطعا الا ان يوضع في صورته يكون دلالة على جميع الازمنة قطعا
 بيان التخصيص ايضا كذلك لو كان دلالة العام على جميع الازمنة قطعا فلا وجه
قوله وجمال التخصيص مطلق الاطلاق ثم لم يشرع بعد ضرورة
 العمل ولا يقع ما قال ان الاصل عدمه اذا الاصل تاخر الحادث وهو يقتضي ورود
 الخاص بعد ضرورة العمل بالعام لا قبله **قوله** اذا الاصل يقتضي عدمه
 ووجهه اذا الاصل تاخر الحادث **قوله** لا يفتقر بعد علمه لا يخفى ان هذا عدول
 غير الجواب المذكور وتفسيره لا يتيمم فلا ينفع له في تخصيصه بل ان وقع فهو جاب
 اخر **قوله** وهذا لا يمتنع بوجه الكتاب اي العبارات الواقعة في الكتاب لا وقع

تأخرها

قد رخصه ما مع انما هو الواقع فينا ايضا **قوله** على طريق الفرض لو عمل باخبار
 ليطابق الفرض ما هو الحكم في هذه المسئلة **قوله** من ان يكون مخصوصا بغير الصالح
 الاول ان كان قد عارض في العام او مقارنا له الواقع ولا يخفى انه عند تقدير
 في ذلك الاحتمالات انما يكون في نفسه واما انه لم يظهر في كلامهم المنقول انه لا يخرج
 لاحد منهما الاخر الا ان يستعمل في خارج **قوله** لندع ما قد يترجم في كلامهم
 في الباري بآية لان مرادهم من غيرهم في العبارة انما يكون وان كان ظاهرا
 بينهم خلاف ذلك **قوله** فهو كعمل في الخارج لم يفتقر الى دليل فيكون ظاهر
 وان كانت خارجة عن القسم اذا المقسم لفظ الموضع **قوله** مطلق في وجه
 اي بالمعنى الاول متبديع اخر بالمعنى الثاني **قوله** ومطلق المقتضى معنى آخره مطلق
 في مقابل المعنى بهذا المعنى ما لم يخرج من هذا الشرح والمطلق بالمعنى الاول
 في المطلق بالمعنى الثاني وبين التعبد من عموم مخرج فان المعنى بالمعنى الاول
 يصح في الاعلام الشخصية والمبني على كل فرع حقيقة والافعال العامة ولم
 يصح في عليه المعنى الثاني فاما مثل جهة ثبوت ولم يصح عليه بالمعنى الاول
 ويصدقان معا ما خرج في الشرح بحيث صار خبرا حقيقيا **قوله** والاصلاح
 هو الاطلاق الثاني وحسب قول اذا و مطلق ومقتضى فالحكم كذا فالحكم او المعنى
 بالمعنى الثاني والمراد بالمطلق تعادله اي ما لم يخرج من ذلك الشرح **قوله** موجه ما لم يخرج
 اي عند الحكم مثل ان ظهرت فاعتق رتبة ان ظهرت اعتق رتبة ثبوت
 موجب الحكم وعلمه فيها وهو هو الظاهر او خالف موجب مثل ان ظهرت

رتبة ان ظهرت الحق رتبة مؤمنة فان موجب الحكم وعلة فيها واحد وبني
 الظاهر او مختلف الموجب مثل ان ظهرت فاعتق رتبة وان ضربت رتبة
 فاعلم رتبة مؤمنة **قوله** الا في مثل اي مادة يكون عدم احد كليتي المختلفين
 يستلزم عدم الآخر **قوله** لا تملك رتبة كافترة اي يجرم ولا يصح ما ليملك لها الا
 مجرد الغريم وان كان صحيحا فانه يمكن المناقشة بان تحريم ما يكتسبه الآخر
 لا ينافي وجوب عقوبته في الظاهر **قوله** وان كان الظاهر والملك الصواب ان يقال
 وان كان العتق والملك كليتي مختلفين فان الظاهر موجب الحكم وعلة الحكم
 نفسه **قوله** اما ان يتحد وجهها او يختلف لا يخفى انه على تقدير عدم اختلاف الحكم
 فيحمل كونه مطلقين او مبنيين مع اتحاد السبب واختلافها مع اتحادها
 ان يكون مبنيين او مبنيين او مختلفين فالافتقار لاكثر رتبة اكثر من ما ذكره الظاهر
 حكم البتة بعد الاطلاع على ما ذكرنا **قوله** الاصل ان يتحد وجهها مبنيين اي
 حال كون كليتي مبنيين **قوله** فيجوز المطلق على المقيد اي يجب العمل بالمقيد وترك
 المطلق المطلق اعم من ان يكون بطريق النسب او بالكتاب المجازية المطلق
 حتى يبيح دعوى الاجماع ويحصل المقامان لا المصلحة المتبادرة في العمل فانه مع موصوف
 في البيان لا النسب **قوله** فانه يجمع بين الدليلين اجمع لا يخصر في حمل المطلق على المقيد
 ان كان المراد بالجل المذكور الحكم بان المراد بالمطلق حين استعماله هو المقيد حتى
 يكون مجازا كما هو المشهور وسيد ذكر المصوب والاحتفال الآتي عليه لانه لو انقضى على
 ايضا بل مجازا على المقيد يلزم العمل بها معا فيجب العمل بالمقيد في حيث انقضاء

الامر المقيد وان كان المطلق باقيا على اطلاقه غير مقتضى للقيد ولا يرد
 عليه ما حصل مع نقض المطلق على اطلاقه من غير مجازية المطلق ولا في المقيد
 لا يوجب لا يجمع وجوب العمل بالمقيد مع نقض المطلق على حقيقة لان مقتضى
 الاطلاق ودلوله صحة العمل بما في فرد كان على سبيل البديل وتعيين العمل
 بخاصية لا نقول لان ان مدلول المطلق وكسبيل اعم منه وما يصح العمل بالمقيد
 بل المقيد في الواقع الا ترى انه موقوف للقيد في المقيد كقول رتبة مؤمنة
 اذ لا شك ان مدلول رتبة في قول رتبة مؤمنة هو المطلق والا لزم حصول المقيد
 بدون المطلق مع انه لا يصح لاي رتبة كانت فظهر ان مقتضى المطلق ليس
 والالم تخلف عنه فلم يبق بدون القيد لزم ذلك من ان الاصل البرائة على
 اليقين وبناء الاحتفال الذي نقول المقيد على تسليم ان اجمع لا يحصل الا بالبرائة
 مجزاة فلو ان هذا غاية لو كان المجازية المقيد متنعنا او مرجوحا وقد عرفت
 ان ذلك التسليم غير لازم وايضا تعيين البرائة لا يترفع على العمل بهذا المقيد
 هذا على تقدير ان ادركهم حمل المطلق على المقيد ما ذكرناه وما لو كان مرادهم العمل
 بالمقيد من غير مجازية المطلق فالاكتسبال صحيح ولا يرد عليه ما ذكرناه ولا الاحتفال
 الذي ذكره المقيد لان الاصل عدم المجازية بل هو في المطلق يقتضي وجوب العمل
 المهمة لا بشرط شي والمقيد وجوب العمل بالمقيد ايضا ولا ينافي بينهما
 اصلا فيجب العمل بالمقيد مع القيد حتى يجمع بينهما وتحصيل البرائة من مقتضى
 المقيد وليس في مجازية شي من الطرفين حتى يقال بحصول التعارض بينهما

يبقى المطلق سلباً في المعارض وأما ما ذكره المصنف من جوابه في المثال بعد تسليم لزوم
 ارتكاب المجازات في الاحتمالين فغيره نظر أو غير الدقة أو لا غير ثابت
 يقيسنا بالمقيد ولا طعن حركي البقيين بل أنه الذمة من احتمال للذهب والنجاسة
 وغير ذلك أو لا و احتمال تعمل الذمة من غير الجزم أو الظاهر أو لا لا يقتضي وجوب
 العمل بما يشاء الاحتمال أو لا و غير وجب قابل **قوله** اعلم كونه انفصالاً عما لا ينبغي وقوعه
 مثل ملائحة القول بيننا العام على الخاص وقد يترتب اليه بقا والموجب غفلة عنه
 ثم **قوله** وهو كما مر إذ لا يتم الدليل الأول بعدم ضم هذا اليه لورود الاحتمال
 المذكور عليه **قوله** يقتضي يقيني البرائة قد عرفت ما فيه من انه بعد تسليم لزوم الجازم
 لا يجرم من قبل الذمة ولا الظاهر حتى يجب تفصيل البرائة منه وإخراج هذه
قوله وأما انه بيان لا شيء قد علمت سابقاً ان مختاره في بناء العام على الخاص
 انه على تقدير تقدم العام وجوب وقت العمل قبل ورود الخاص يكون الخاص سلباً
 ناسخاً لا محضاً وهذا جارها لانه لا نوع منه بمرجه فليس ان يفصل كالمفارقة
قوله فان المراجع المطلق كرقبة مثلاً اي زد كان قد عرفت ما فيه من ان
 هذا ليس مدلول المطلق بل بما كان مدلوله محتملاً في الواقع وان لم يكن اللفظ
 في التعيين بل هذا المظهر والكثرة في الاجزاء نعم في الادام كتحليل الاحتمالين فانما يجرم
 تلك المحول في عدم التقييد مع ضم ان الكمال برائة الذمة من التعيين أو لزوم
 التبرجح بل المراجع بخلاف العام فان مدلوله المجرم مع هذا التحقيق لا يكون التقييد
 تخصيصاً وقرينة على الجواز فضلاً عن ان يكون مستخفاً بل **قوله** اصح الذام على كونه

ناسخاً كما ان خلاف المصنف معناه اذا ورد المقيد قبل حضور وقت العمل بالمطلق
 حتى لا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ومع كون بناء الكلام مضمناً على جواز
 النسخ قبل حضور وقت العمل **قوله** المراد بالمطلق هو المقيد أو لا وعليه يلزم
 عليه كون المطلق نسخاً للمقيد لونه خضغه لثبوت التثنية في الطرفين
 انه لم يقل به وكان منطوقه عدم جريان هذا الدليل فيه حيث يكون الدليل
 في حاصله من حيث تقدم المقيد عليه فيكون قرينة بخلاف صوته تقدم
 قابل **قوله** فيجب حصول الدلالة والتمتع بعده لا قبله ولا يلزم الا تأخير البيان
 عن وقت الخطاب لا عن وقت الحاجة اذ ربما كان الحاجة بعد ورود المقيد
 الثانية ان يتجدد وجهها من غير ان يماثل كونه الحكي من متينين **قوله** حيث لا
 يقصد الاستغراق اقول في هذا الكلام زرعا او ردوا في المحضر على مضمونه
 حيث اورد المثال بقوله لا تعتق حكماً ثانياً لا تعتق ملكاً ثانياً كما ان هذا من
 تخصيص العام لا من تقييد المطلق بناء على عموم التكرار في سياق التخصيص
 هذا الكتاب غير المثال بقوله لا تعتق الملك الثاني كما فرغنا باللام وقيد
 بعدم ارادة الاستغراق ليصير المثال من تقييد المطلق لا من تخصيص العام وقيد
 في ذلك اثر من رجح السمع ولي فيه نظر اذ عاين هذا التقدير بصير المطلق المنفرد لا
 اعتق ملكاً ثانياً من الملكيات على سبيل البدل والاحتمال من غير قصد الاستغراق
 والعموم فيكون الامتثال عدم اعتق فرد واحد من الملكيات فقط ولا يخلو ان
 قوله لا تعتق ملكاً ثانياً كما فرأينا في هذا الفرع المنفرد في غير تخصيص الحكم بعدم جواز

اعتاق الكاتب اصلا كما لو انه حكم هذه المسئلة سيما مع اعتبار مفهوم الضمة
 في قولنا لا نفق مكنيا كما لو افادته بيل عاصمه لم غير الكا فظهر ما ذكرنا ان
 حكم المسئلة لو لم يكن من تخصيص العام ثمل السائل والنظر لولا الاجتماع
 ثم اقول كان الفرار من كون اللام للاختراق لجعل التام من تعييد المطلق
 وخرج من العموم ولا يخفى ان اللام مناديه على المنفرد في تقدير كونها كالمفرد
 لا يصير المنفرد عاما ولا يغير الكلام عموم النفي بل في العموم ويكون تحققه وحده
 فيفرد في الافراد وهو كالمفرد في دخول النفي على المطلق بحيث لا يصير عاما
 وجه الفرار منه لا ما هو في قوة الكثرة على ان دخول النفي عليه ربما يغير عموم النفي
 ان كان الساطع حال المنفي نفسه والاطلاق والعموم لا وجه للعدول عنه
 مثال المصم فان قلت مراده من قوله من غير قصد من النفي الاختراق وليس
 مقصوده اختراق اللام وعدمه قلت في الضم لا حاجة للاعدول في المثال
 المشهور لانه الضم مع عدم القصد المذكور فيض النفي ليس من العموم مع التمسك
 بمشتركة التعميم في سبب اذا المنظر فيه حال اللام فتأمل **قوله** كما في كسرة الحميم
 ما دونه العهد الذي انتهى **قوله** مطلق اي وان لم يوجد في كل القياس كالجامع و
 امثاله لان كلام الله واحد وبوضه يفسر بعض وبنار واية شاذة في السامعي
 ولا يخفى بطلانه **قوله** ويكون فعلا اي وقد يكون فعلا وعلا وقد يكون لفظا و
 اللفظ قد يكون مفردا وقد يكون مركبا والفعال الجمل كما اذا فعل الرسول صلى الله عليه وآله
 او احدا لا ثمة عليهم السلام فعلا لم يعلم وجه وقوعه من الوجوب والاحتجاب **قوله**

ما يقال

شك

مثل القيام على الركعة الثانية لاحتمال الرجوع او التبرع **قوله** كما تعين العز
 كذا المثال لان اليد من قبل المسئلة كمن الصديق بخلاف الاول **قوله**
 مكفولة تارة او يعفو الذي اقول الآية وان مطلقه من من قبل ان منواته
 وقد فرضتم له من غيرية فخصف ما فرضتم الا ان يعفوا او يعفو الذي الآية
 فيجهد الذي بيده عقدة الكسوف الزوج ويكون عفو عما يعود اليه من نصف
 المهر بالطلاق قبل الدخول فيسوق المهر اليها كلا ويجعل الويل اي وفي الزوجه
 ويكون عفو عن النصف الباقية فيبهر الزوج من المهر كله **قوله** احرب يدعوا
 فضرته ومنه نقل انه مثل عن احد العلماء عن عاصم وابي بكر ابنا خليفة بن
 انه قال فقال من بنية في بيته ومنه قول عليل امر به معوية ان العن عليا
 الا فاعوه **قوله** على كل بعض من هذا العضو طهر كل بعض حتى الاصبع والظ
 انه لم يرد سب اليه احد ولعل المراد بالاطلاق الاشتراك اللفظي اذا اشتركت
 المعنوي لا يوجب الاجمال الا ان يكون المراد الفرو المعين **قوله** مطا اي
 كان شرعا اولاد وآء كان لغويا فاحكم واحدا ولا **قوله** وان لم يثبت كحقيقة
 شرعية ظاهرا العبارة ان مراده انه لم يثبت للفظ الصلوة والله حقيقة
 شرعية مطا فان ذلك قد مر لانه ليست حقيقة شرعية في الصلوة منها ولا يخفى
 ان المناسب للقيام بذلك هو مقتضى المفاد للشيء الاول فهو علم من ان لا يكون
 حقيقة شرعية اصلا او يكون كذا علم من الصحيح والفساد فاقبل **قوله** فان ثبت
 له حقيقة شرعية اي ان هذا الكلام كل يظهر من تارة الكلام للفظ الصلوة والله

ولا يخفى في العبارة من حوات المقابلة اذا المراد في الشئ الاول ان يكون
لفظ الصلة حقيقة شرعية الا ان يكون المراد في الشئ الاول ان يكون
هذا الكلام حقيقة شرعية لكنه بعيدا فاعمل **قوله** بكثر التعارض هذا غير
بان هذا المرجح كونه اخصر تعارض هذا الجواز بداره وعبارة سابقة بل على
ان المرجح كونه اقرب المجازات ويمكن ان يبيح انه عبر عنها بداره ما ذكر سابقا
فان التعارض المتبادر لازم لذلك التعرب والمراد بالتبادر والتعارف
بين المجازات بعد وجوه القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة فلا ينافي استفا
كونه حقيقة عرفية كما هو المعروف في هذا الشئ كونه عدم كون لا علم الا مانع
وامثاله من هذا الشئ تأمل ثم لا يخفى ويظهر مما ذكرنا استفا وخرجه بعد استفا
الحقيقة العرفية لا اجمال في ايض وهو تعارض احد المجازات غير نفى الصفة
بحيث لا يكون تبادره وتعارفه من حيث كونه اقرب المجازات ومع تحييض
احتمال الاجمال لتعارض تبادر مجاز وتعارفه مع اقربية مجاز آخر وان
كان الفرض بعيدا فاعمل **قوله** انما هو تحريم الفعل المقصود ان هذا اذا كان المقصود
منه العرف بعض الافعال اما اذا كان المقصود افعال كثيرة فيصير الاجمال
والظن تقدير اجمع الاعم استفا فخلو الاجمال اقوى من ان التحريم وكذا ان
لعلق الوجوب بالاعيان لوساوى الصندان او الاضداد في كونه موضوعا
فالظن الاجمال ايض وان كان الفرض بعيدا فاعمل **قوله** ونفي كماله
المعروف في كتب الاصول هذا تقسيم المبين بصيغة المفعول للمذكورات

كما يظهر

كما يظهر في التسمية بالجل ومصرح به في شرح المختصر حيث قال وقد قسم
المجرك المفعول والمركب كذلك فاما المبين فيكون في مفعول مركب
فيكون في فعل انتهى ولا يخفى ان المقابل للجل والمبين بصيغة المفعول
لا الفاعل فان كان مفعولا والمصريح بذلك كما هو المشهور ويشعر به قوله كماله
فقوله على الاعم وللبعض الناس خلاف فيه في الفعل منطوقه او لا خلاف
في كون الفعل مبينا بصيغة المفعول كما يظهر من كتب الاصول واما الخلاف في
كونه مبين بصيغة المفعول كما يظهر من كتب الاصول واما الخلاف في كونه مبينا
بصيغة الفاعل وان كان مراد تقسيم المبين بصيغة الفاعل وهو المعروف سابقا
حيث لا يبره عبارة الآية في عدم ملائمة التسمية بالجل لم ينقل بيان بخبره
فلم يذكر احد فاعمل **قوله** وجرى بنصه كقوله صلوا له ان ربه المارد فاعمل
ان البيان بقوله صلوا كما رويتموه حقا وخذا يعني مناسككم لا بفعل
ان البيان بالفعل وبذلك ليس كون الفعل مبينا لانه هو البيان اقول
تقدير التسليم فاعمل بيان الذين القولين ان صلوا كما رويتموه حقا وخذا
غيا مناسككم يقول صدر قول اخر بعد ذلك فثبت كون الفعل مبينا مستقلا
في بعض المواد وهذا كان في المدعى الجارية فاعمل **قوله** ان الظن محتمل اي
كان ظاهرا من الاستفراق محتملا لئلا احتمال الموضوع من غير تعيين العمل
لاستفراق فيكون مجازا للعموم والمخصوص ومع فاستعمال لفظ الظن في
العموم اما بناء على ظهوره بمرع بعض والمواد من ظاهرا النظر وباري الرأي

الجمع

ثم لا يخفى ان كلامه مشربان في معنى اللغة كذلك وليس هذا الاسترخاف
 في اللغة وهو محل السائل **قوله** وانما ذكرنا في انشاء الاحتجاج اه فذكرنا خلاف
 ما نقل العلامة في النسخ من بعض النسخة وجناره **قوله** على وجوب اقتراح
 بيان النسخ فختلف النسخ من بلفظ الوجوب والجواز في الاول لا يرد على العلامة
 ما اوردته فان البيان الذي في اللغة والعلامة وجوب اقتراحه بالمرسوخ هو البيان
 الاجمالي ولا يخالف بين وجوب اقتراح هذا البيان واستثناؤه من النسخ واما
 على الثاني فهو ايراد ما فهم كلامه في حيث قال بجواز تخير البيان التفصيلي
 دل كلامه بالمرسوخ على جواز اقتراحه بالمرسوخ ومع فالمراد بالبيان هو التفصيلي **قوله**
 يعبر عن الموافقة لفظه من الاعراب من الاصطاح والامور **قوله** هو القول
 الاول اي جواز تخير البيان في وقت الخطب بطلانها في المبدأ والخطب اجمالا ولا
قوله يعني منع تخير البيان اه فالمراد منه محقق يكون المراد منه في الواقع
 العموم على هذا المنصب **قوله** ان العام لفظ موضوع اه بناء على اختلاف في عرف
 الشرح لا وجوب الاسترخاف بطلانها كما هو محل خلاف على ما ذكر سابقا **قوله**
 والترديد والرجوع وغيرهما من المعاني المجازية للفظ اقل **قوله** الثاني ان جواز
 التخيير في الفرق بين هذا الدليل الاول ان مناط الاول انه يقع في الكلام
 عدم الدلالة على ما هو مراده من الخطب بسبب عدم دليل عليه مع ملاحظة انه
 في الخطب ومناط هذا الدليل انه يلزم ان الخطب اي الحكم ارتكبه وقصد
 دلالة على كشيء على وجه غير صحيح لانه ان قصد لفظ العموم الدلالة على خصوص

فقد

فقد قصد الدلالة على كشيء لا يرد على وجهه وهو اللفظ غير صحيح **قوله** فان دل اللفظ
 اي اجمالا سلم دلالة اللفظ على العموم كما هو المفروض في محل الشرح فان
 يكون دلالة على كشيء يرجع الى اللفظ بجوده ولا دخل لمصروفه اما جهة
 وعنده في تلك الدلالة **قوله** على العموم في اي العموم اجمالا فيه اي مدلوله
قوله يجب ان يجوز تخير بيان الجواز في كل ما ذكرتم من جواز تخير
 البيان مطاوعا في الاخبار وهذا بناء على ان من يجوز التخيير مطلقا قال في
 الاخبار رايهم لكن قال به في التكاليف لا وقت الحاجة وفي الاخبار المتقبل
 الاوقات كما في وقت الحاجة في التكاليف وان اراد سقوطها لان ذلك الوقت
 مطلق في بني التكاليف والاجابة في هذا الزمان فان جاز جزية عليها والظاهر
قوله مع تحويره ان يكون اه اي كما هو مدعى في جواز تخير البيان في العام
 ومقصود المستدل ان ما يدعى بمحمل هذا الاحتمال في جميع العورات قبل
 حضور وقت العمل حتى في العام الذي لم يرد منه العموم في الواقع ولا يتوقف على
 التخصيص في وقت الحاجة **قوله** لا يتفيد في هذا اه اما يلزم فلك لا نقول
 ان ما لم يرد منه خصوص يكون المراد منه العموم **قوله** ويكون وجهه كعدمه لا يخفى
 وورد بناء على الجدل مع ان قيل بجوازه فيه وكان مراده الاطلاق اي ما لم يرد
 به فتفاد العموم من الغطاء العموم قبل ورود الميسر المخصص **قوله** على وجه
 من حيث انقول منهم به مع الاعتراف بطلانها بخلاف القول بالوقف من
 جهة الوقت فانهم يقولون محقة وليقولون به **قوله** حتى انه في الوقت لا في

المنسوخ **قوله** لاكم توجبون اي حالكم واثم تفترون على هذا فان كنتم اي
 فان تركتم ذلك وتعدون على هذا فانتم تجتنبون اي فكيف انتم تجتنبون
 ان يكون المكلف اذ هو جازع مقدور هذا لتيسر الجزاء والتقدير انه ان كنتم
 انما تنفون لا مبرر رجلا ازالة الوجود وحصول التمكن من الفعل فلا يقع ذلك
 مكم لانه انتم تجتنبون ان يكون المكلف **قوله** في الحاشية لا اعتبار حصول العلم
 بالتكليف اي فرق بين النسخ والتخصيص بان في النسخ لا يحصل العلم بالتكليف
 اي المكلف به ذاتا وصفة فلا ينافي في تأخير بيان مدته بخلاف التخصيص فانه يلزم
 بالتأخير فيه اهل المكلف به وهذا يعني ما قال السيد بقوله فان قالوا لا حاجة
 اذ وقد علمت فساد بقوله تلك هذا الامر **قوله** وان كان من حكمه اذ اي كما ذكرنا
 اولاً ان مدار عناءكم عليه **قوله** فهذا لا يتحقق اذ في ما لا ياتي الى ان الوجبة
 حتى يطلب العلم بكيفيات المتأخر به وتجزأه وصفاته وامامة فعله وانما ذكرنا
 فلهذا فليس من هذا القبيل فاما **قوله** حيث ينبغي انتم التجوز لا يعني ان اجتهاد
 اجتهاد الامر هو ما لا يرفع الاخر او بناء على هذا الكلام اذ الاصل عدم التخصيص
 وضع الظهور وما جرت وان جاز في تأخير البيان وبعد التخصيص اذ الاصل عدم حدة
 الحاشية وما ذكر من قولهم ان الاصل الحقيقة مخصوص بوقت الحاجة عالم على
 به احد نعم يمكن ان يقال انه لا بد في هذا الاخر او جاز حصول صفة فيها لكن
 يتشكل في الفرق بين التخصيص والنسخ وشي من زيادة تفصيله **قوله** وقد فرقنا
 عدمه هذا غير مستقيم ان اراد الاستقاء طائلا يحصل الظن لعدم وجود ان
 بعد القول

بعد الفراغ من الكلام والتخصيص له والاصل عدمه **قوله** مع فوات وقت القرينة
 وهو الحاجة بزعمه **قوله** ولو كان مجر والظن اذ يمكن ان يقال ان مجر والظن
 باللفظ يقتضي ضرورة الحقيقة حتى يلزم الفناء المذكور بل المتعقبات لغيره
 لا الحقيقة عدم نصب القرينة على المجاز بعد الفراغ من الكلام وقطوعه وبما غير
 جاز فيها ذكرتم من تعقيب اهل **قوله** وان لم يعلم التمسك اذ يمكن ان يقال
 ان عطاء العقل للمكلف فيما يستلزمه العقل كفي واقعا للاغراء بخلاف
 موضع النزاع **قوله** متنا في موضع النزاع انه لا يجوز اهل كمال الفرق بان في موضع
 النزاع وان جواز التخصيص بناء على نسخ التخصيص لكن بعد التخصيص للملم
 يطلع على التخصيص لعدم وجوده يلزم اعراضه الى التمسك بخلاف ما اذا وجد
 التخصيص في الواقع ولم يسمع فانه بعد تجزئه وتخصيصه يطلع عليه فلا يلزم اعراضه
 في اليقظة وان كان لا يلزم الاخر او اذ الامر في الموضوعين فامل فيه **قوله**
 مكلف بالفعل اي التكليف غير متجوزي اذ الفرض قبل وقت الحاجة **قوله** لا
 يمكن فيه معرفة المراد حاصله ان هذا اهل ضروري لازم يمتنع دفعه بخلاف اهل
 في صورة تأخير البيان فانه يمكن دفعه بعدم التأخير وهو الذي يفتي اي
 الخطاب وبلفظ له حقيقة هو الذي حكمت بنفي الاشكال في وجه ذلك مع
 انه يلزم عليك التزام مع **قوله** هذا النزاع في مستثنى كبره ان النظر كما ذكره كلام
 السيد في جانب المانحين **قوله** فاقبل مثل ذلك في موضع النزاع لا يعني ان
 هذا ليس على وفق نظائره التي تفتي بان ما اوردنا بقا قلب الكلام السيد عليه

لا اعتقاد لم يكن كذا وفيه نظر اذ المنظور المطابقة ان كان المعلوم الظاهر
 في الكلام يلزم كونه كذا سواء جئنا بمطابقة او مع مختلفا المقول وان كان
 المنظور مراد المقول لم يلزم الكذب باعتباره كذا بفتح الهمزة لانها كان فما ذكره لا حكم
 له فقامل **قوله** ومع هذا التحقيق انه اي التحقيق الذي ذكره عند المثل بقوله
 وتحقيقه انه لا ريب في انتفاء اللفظ **قوله** مع هذا محمل التجويز اي بيان
 التجويز على القرينة في اي محمل يقتضيه الاستغراق فان اذ عظم ان يكون لفظ
 في وقت الخطاب على القرينة يقتضيه الاستغراق فم بناء على ما ذكره في
 احتمال التجويز ان انتفاء وهو وقت ما يثبت امتناع ما جاز اليقين في وقت
 الخطاب وهو عين دعواه وقولهم الاصل الحقيقة معناه ان اللفظ
 فوات وقت القرينة اي وقت الحاجة محمل على الحقيقة لا مطلقا وقد عرفت
 ما فيه **قوله** قلنا لو لم يدل انه حاصل له منع الدلالة قبل وقت الحاجة حتى يرد
 وان دل على الخصوص او العموم وهو بعينه ما ذكره السيد بقوله ان قيل اما
 مستقر كونه ولا عند الحاجة واجاب عنه ولما تعرض المصنف لما ذكره السيد
 وقصده في هذا المنع تامل فيه ما ذكره السيد في دفع قوة الاول التزام
 فسد الدلالة على العموم في القول بانه لا في هذه الدلالة التي هي
 اذ ان كان فيها مصلحة لكن سيحل في الفرق بين هذا التحصيل والنسخ اذ
 ليس في النسخ اليقظ الارفع الدلالة الظاهرية اذ لا يصح تصور الرفع الحقيقي في صحة
 نقلا الا ان يفرق بينها بخصيص النسخ برفع العموم الظاهر في الزمان

اختص التحصيل بغير الزمان كما قيل فقامل **قوله** وهو غير خاضع لان
 ان العام قبل وقت الحاجة غير وائل في المستوفى والاختصاص وانما يدل عند
 الحاجة باعتبار وجه القرينة وعدمها **قوله** ولا يخرجه عن القول انه دفع للعموم
 ان هذا خروج على المفروض وهو القول بكون العام موضوعا للعموم كما ذكره عند
 تجر هذا المسبب بان هذا ليس خرجا عنه اذ كونه موضوعا للعموم لا يقتضي ولا لشي
 على العموم وانما حتى عند الخطاب بل يكفي دلالة على الحاجة مع عدم القرينة
 على خلاف العموم والاصل في الاطلاق الحقيقة خصوص بوقت الحاجة لا قبله
 وقد عرفت ما فيه تامل **قوله** وهو اتفاق في غير ما ذكره عدل على العبارة المشهورة
 وهي اتفاق المجتهدين لان المنظور عند الامامية قول المعصوم في المتقين
 ولا يصح عندهم اطلاق المجتهدين عليه ثم لا يخفى ان لفظ الاتفاق مخرج باعتبار
 مقتضى معتبر فوافقه الامامة في حصول الاجماع وان كان لفظه في علم الوجه
 والمتقدم وليس كلفظ المجتهدين كما كان في القول على ما يخرج لفظ الاتفاق
 من قبله والمعتبر في يلزم انه لو اتفق المعصوم مع العوام على امر ديني يجب
 لا يعلم في خصوصه وليس فيه عالم غيره مما يمكن اجماعا والظاهر ان هذا اجماع
 خارج عن الامامية ولا يجب العلم بانه المتقين عندهم في الاجماع الا ان يقال
 هذا الترتيب للاجماع باعتبار اختلاف افرادهم وايضا لفظه في انه على تقدير تعدد
 المعتمدين لا يفرق اتفاق الجميع واستوفى ان هذا غير معتبر عند الامامية اذ يكفي
 في الحقيقة عندهم اتفاق جماعة لم يكن المعصوم خارجا عنهم كغير العلماء الا ان

يقال ان هذا وان كان حجة لكن لا يعلقون على الالزام فيحصل انما هو
كثرت اتفاق الكل قول الموصوم في كل خلاف فلا يبرهانهم كما ينبغي
ويكن ان يقال انه ليس المراد بمنع غير قوله العلماء حتى لا يبرهنوا فيهم
واتفاق جميعهم بل المراد بالمعبرين جماعة ليس الموصوم خارجا عنهم
كان جميع العلماء ام لا وسواء كان فيهم عالم غير الامام ام لا لكن هذا
الظن من العبارة ولا يساعد قوله في الفتاوى الشرعية ولا يظهر ان هذا
لما هو اجماع برغم العمل من الامامية ومخالفهم فلا بد من خروج بعض ما هو اجماع
برغم الامامية فقط او يلحق بالاجماع في تعريفه سيما انه سبب في ذلك
فقال **قوله** في غير قوله من المتقدم عرضنا هذا الحد بان يبرهن بالاتفاق
من لدن بعثة اليوم القيمة فيخرج الاتفاق في عصر واحد من المصادر في الحجة
مع انه اجماع اتفاقا ودفع بان المتبادر عند التشرعة الاتفاق في عصر من
المصادر **قوله** معتد به ان لا انه ربما يدل على حجية حسن الظن بالماضي المسقون
من العلماء الاكلام العدول انه لولا دليل قوي والى على الحكم لما اتفقوا عليه
ليس لكن هذا دليل لا يعتد به ولا يدل على اعتبار شرعا **قوله** لا يدفع المناقشة لا
يضعف هذه المناقشة **قوله** في زماننا هذا ان الظن ان قوله في زماننا هذا
او ما ضاعه نظر في حصول اجماع ابي يمتنع الالزام على اجماع المصلين فينا
وما في هذه اللازمة من غير حجة النقل او لا يسهل العلم بقول الامام ولا يفي
عليك ان دليله لو لم يدل على عدم حصول العلم بفرج حجة النقل اذ النقل

استأنوه

استأنوه الى مبدأ الالزام يحصل ابتداء فاذا اول دليله في اتساع الالزام
استأنوه عدم حجة النقل وهذا وان جعل قوله في زماننا وما يشبهه على ان
مطلقا في اجماع المصلين في عصر الصحابة والابوابين لا يبرهن حجة النقل
فلا يخفى ما فيه اذ بالنظر في اجماع المصلين في عصر الصحابة وامانة الالزام
في هذا الكلام ولا يلحقه اذ ان في زماننا لا يمكن الالزام على ما في عصر
التي بقيت بالفتنة مثلا الا بالنقل ولا يبرهن دليل الدليل الذي ذكره في
واما بالنظر في اجماع المصلين في زماننا فقد عرفت انه لا يستقيم استثناء النقل
فقال **قوله** معروف في حجة المجتهدين بل وعلى العلم بخصائص المجتهدين في الجوابين
في الدخيلين او بعد من خروج الموصوم في الدخيلين وان لم يكن الاخصاص معلوما
قوله نظر بعض علماء وهو فخر الدين الرزوي نقل عنه العلامة في نهاية الاول
قوله الا في زمن الصحابة الظن ان في زمان الصحابة في قول هذا الخلاف ظن
لصحة اجماع الالزام في زمان الصحابة هو الذي جاز المعروفة
وان كان منقولة في زمان مثلا لا طرف للمعرفة حتى تكون مفادة تخصيص
بذلك الزمان للاجماع فينا فيه معرفة في زماننا فظهر ما ذكره من كلام
القبائل انه انما يريد الاختصاص عليه لو ثبت انهم لم يوجد اجماع غير الالزام
الذي في زمان الصحابة وبما ثبت ذلك في كل حجة او ما حصل انهم لم يعرفوا
في غير ذلك الزمان بالنقل والتلفظ لاجماع المصلين في ذلك الزمان فلا يبرهن
النقل فقل وقد ادعى بعضهم العلم بحصول اجماع في زماننا مثلا في الالزام

كما تقدم القطع على الظن وفيه نظر اذا النزاع في العلم بالاجماع القيد الذي
يستدل به على المسائل العلمية الاجتهادية لانه المسائل القطعية الضرورية
التي يستدل منها ومن ضرورتها على وقوع الاجماع فيها فانه لا فائدة في العلم
بالاجماع فيها فاقول **قوله** غير ممكن عادة بل هو شرعيان الوقوف على الاجماع الماهل
يجهل ان اهل في زمان الصلابة ايضا ابتداء من غير جهة النقل غير ممكن والاطلاع
من جهة النقل ممكن ولا ينبغي ان ذلك مع اختلاف الظاهر في كلام القائل غير ممكن
في نفسه لان النقل لا بد انتهى في المبدأ يحصل ابتداء فاذ كان العلم الكلي في
غير ممكن ايضا فلا يتصور العلم من جهة النقل ايضا فظهر ان الصواب ما ذكرنا
من ان منظور الفرق بين الاجماع الواقع في عصر الصحابة وغيره في **قوله**
على قولين الظاهر ان ذكر القولين بطريق التمييز والافتقار بالحق لا يتحقق فيه
المسئلة والافان مسئلة جارية فيها اذا كان الاتفاق على مسئلة افعال ايضا
مع احداث قول رابع وهكذا وقد يشاء المصنف الى هذا في **قوله** التفصيل
لا يبين هذا التفصيل قول ثالث فيكون باطلا لا يفتقر الى ما لا يرفع متفقا عليه
او نقول انه مجامع للقولين لا احداث بعد الاتفاق على ما قلنا **قوله** لا ينبغي
في كل مسئلة من مباحثي ان في هذا المسئلة واما لما ايضا يلزم رفع الجمع عليه
اذ الفعل متفق على عدم التفصيل لان من قال بالاكاييب العلم بغيره **قوله**
بطلان التلبيه الجزئية التفسيرية قطعا بل بطلان التفرقة ومن قال بالاكاييب
يستلزم قوله بطلان الموجبة الجزئية بل بطلان التفرقة والقول بالتفصيل ليس

من قولين

من قولين فالحكم بينهما بطريق القولين باعتبار واحد جزئية قطعا بل اعتبار
التفرقة وما قال ان رفع المحقرة في دفعها لاي قولين بعين التفصيل بل عدم
التفصيل كما في الفروع المتقدمة من فروع او الفروع المتقدمة لا ياب فيها قول كل الا
بجواب قول المركب فان قول كل الا في كذا وكذا وان لم يعرفوا بطلان في
نعم يمكن ان يقع التمسك بالدليل الدالة على حجية الاجماع بطريق العادة
اجماع الا في خطأ واحد وكذا بطلان قول واحد خطأ الكل ولا يلزم في
فيه ذلك فان القول المركب يلزم خطا كل الا في امرين بعضهما في الاكاييب
الكلي وبعضها في السلب الكلي ولا يلزم من قول كل الا بطلان شي واحد
في المركب بل يلزم من قول البعض بطلان التلبيه الجزئية ومن قول البعض بطلان
التلبيه الجزئية ومن قول البعض بطلان الموجبة الجزئية ولم يجتمعوا على بطلان
امر واحد فان الجزئين اذا لم يكن بينهما علاقة متميزة المستلزمين اللتين على
بينهما كما يجب في المسئلة الانية فلما في قول الكل شي واحد اصلا
وبعد فيه فاقول ان القول ان بطلان الجزئية وعدة يستلزم بطلان
الكل وعدة يستلزم بطلان الطائفتين وان كانت قائمة بطلان الجزئية
من المركب غير ما قالت الاخرى الا ان بطلان شي واحد لازم لبطلان
الكل من الجزئين فهو امر واحد يلزم قول كل الا في ما ايضا كما الحكم في كل
الا افراد لازم لقول كل الا وان لم يقولوا به صريح التفصيل شي فيه
والمرصع محل التامل اذ يتناول امثال هذه المسئلة الاعب رية لا بعد
قولا عرفا والتخصيص المنفية في حديث وغيره انما هو بالنسبة الى القول

الامة عرفنا وقد ظهر مما ذكرنا ان الفرق بين القول الثالث في مسئلة
واحدة على ما هو محل النزاع وهما في مسئلتين وان كان لاعتلاقيهما
كما يجبر مشكل **قوله** فمن قال لا لم يثبت لاسم تلك الاشياء
بعد فرض الزوجين فقال الباقون لا لم يثبت البتة بعد فرضها واحدة
ابن سيرين قولنا لا فقال يقول ابن عباس في الزوج دون الزوجة
فقال بالمرأى بالعكس **قوله** وان لم يكن بينهما علاقة يرفع هذا الكلام ان
اختلفا فمقتضى ما اذا لم يكن بينهما علاقة والمستفاد من الزيادة ان الخلاف عام
وان بعض العلماء قال يجوز الفصل مطلقا مستندا بقول ابن سيرين وغيره **قوله**
فالذي هو المحقق غير الشيخ يسئل هذا الظاهر ما اذا كان في المسئلة دليلان
احدهما ارجح او لاحد دليل قطعي وليس للآخرى دليل قطعي او لا يفي ان الحكم بالخير
في العمل في صورتين مشكلين جدا نعم لو كان الدليلان الطين مساويين من
الطرفين او لا يظهر لاحد الطرفين دليل اصلا تجب التخيير في العمل وكان هذا
الشيخ وان كانت عبارة فخره **قوله** القول بطراح القولين يمكن ان يقال
المراد بطراح القولين عدم العمل بهما مجزى وقولنا وترك دليلهما المتعارض بل لا ي
من الوقت والافلاس دليل مرجح لاحد الطرفين حتى يصح العمل باحد الطرفين
وعنه هذا لا يرد عليه بالمثل غير الشيخ في تحققة انه يلزم اطراح قول الامام اذا اختلف
وطلب المرجح حتى يظهر قول الامام ليس اطراح قول الامام وكان الشيخ محل ذلك كما ذكر
على ترك القولين واحداث قولنا لا يفي ان العبارة المتقولة تقبل العمل كما ذكرناه

الا ان الشيخ عرفنا باقتضائه ان كان في كلامه ذلك البعض من الاصحاب يدل على
ما فهمه الشيخ فتدبر **قوله** كحل عمل طائفة بوجوب العمل بقولها بما هم في العمل ذلك
طائفة حكمت حكما وتمنع صحة القول الاخر ولا ينافي ذلك بخبره العمل بما له الراجح
لمن لا يظهر عليه اخطاء وان كان خطأ في الواقع والحاصل من التخيير في العمل ليس قولنا
نما ان في المسئلة بل ليس قولنا صلة المسئلة وانما هو بطريق العمل وكيفية مع العمل
بالحكم وجهل الفتوى ارجح في المسئلة فلا يكون لباحث في خطه الامام بل التخيير
في العمل في اباحه الامام لمن جهل بالحكم وانما خطه وانفس الحكم الاخر نعم لو قال الشيخ
ان الحكم الواقع في المسئلة قطعه والظاهر ان مراد الشيخ التخيير في العمل كما ذكرناه
وقد صرح به في عباراته المتقولة **قوله** لعدم وقوع مثل اي اطلاع على
في القولين والقول الواحد باقتضائه العادي لذلك **قوله** كما تقدم من انه لا يمكن
على اطلاع الاتفاق ودخول المصمم فيه وازمانا وما ضاء **قوله** هذا كما
في غاية الحسن والوضوح بخلاف القولين وقد عرفت في **قوله** دليل تجب التخيير
الواحد قد يفتي كون المسئلة اجماعا ليس في قيل الا جاز حتى يكفي فيه العقل بل من
قيل المسئلة الاجتهادية التي يجري فيها الترجيح لوقوع الخلاف في شرعية اجتهاد
بين المذاهب وكذا عندنا من حيث استنباط ودخول المصمم فيه بالزواجر و
الامارات المعينة لظن ودخوله وغير ذلك فالعمل بخبره التخيير في نوع من التقديرات
ان يصح بكيفية الطلعة **قوله** كما ثبت غيره بما قيل ان يثبت الاجماع
به اولى لانه اذا كان الظن المتقوله بخبر الواحد حجة كما ان القطع المتقوله به

وروي بان الاطلاع على الاجماع امر بعيد جدا في الحصول فالظن ان حصل
بوقوعه من اجراء الاحكام ضعف من الظن ان حصل بوقوعه بشئ اخر غير ما ذكره
من اجراء الاحكام فيه فانه ما ذكرنا يظهر انه كان الاولوية محل المتع كان صادقا
سائر الاجزاء من الناحية **قوله** بان الاجماع اصل في كبح الالهي ان
لا يضمن لكون ذات الاجماع اصلا من اصول الدين لان المراد بالاحول ^{الاصول} ^{الاصول}
والتوابع التي يستنبط منها الفروع ومن العلومات الصريحة فان اردت كون
الاجماع المنقول بغير الواحد كقول من اصول الدين فممن كلف لا يثبت وما يثبت
الواحد بل بما ثبت به بحجية خبر الواحد وان اراد ان القول بان في المسئلة
الغالبية اجماعا كما ذهب الفقهاء اصل في اصول الدين فممن **قوله** وجوابه
سلبية الثانية الصواب انما ادخل السنة على دليل انحصار بطريق الازام والنقص
الاجمالي لا النقض التفصيلي كما فعل فان ما ذكره من ان السنة اصل في اصول الدين
وقد ثبت بخبر الواحد كلام لا يقتضيه فان كون السنة حجة لم يقبل فيه خبر الواحد
وما فعل بخبر الواحد في خصوص الفروع من السنة حيث لا وادرسه في حكم كذا
وقيل فيه ان خبر الواحد ليس من اصول الدين فالتحقق في الجواب ما ذكرنا ان
ارد به كبح النقض ايضا **قوله** وبشرط في قوله ما يثبت هناك واصل ان الاجماع
ليس من قبيل الغترى حتى يكتفى فيه الظن **قوله** وان اقصى ترسيخ الخبر كذا في بعض
مكان المراد المصدر المنبني فيقول اي مروج خبره في بعض النسخ ترجيح الاعطاف
على الخبر ولا يخفى عليها **قوله** بعيد بغيره في رتبته يخرج خبر جاعده علم صدقهم لا يثبت

بل بالقرائن الزائدة المخارطة **قوله** ولا فرق بين ما يعود الى الخدم كسيرة
الى ان الفرق بينهما وغير ما يعود الى الخدم لينة عدم احتمال التيقن مثل السيرة
وعندها لا يفرق بين ما يعود الى الخدم كسيرة **قوله** اذ لا يثبت في كذب
واحد يمكن تغير البينة بوجهين والوجه الاول انما يناسب احد الوجهين
وقد فصلناه في محامنا على جميع المحققين فتدبر وراجع اليها **قوله** مع وجوده في
بعض النسخ مع جوازها وهذا هو الواقع لبيان سيرة المحقق وغيره وهو الظاهر
ومنها كما جعل الجمع الكثرة لا يخفى ان هذه البينة ليست بحاشي البينة الاخرى
لومت لدلت على عدم تحقق التواتر وكثرة الاجزاء كلف البينة الاخرى
لومت لدلت على افاضة العلم وعلى عدم ضرورة العلم لاعدم تحققة فالجواب
بحسب الرتبة تقديم هذه البينة على ما في السبب كالحال في المحقق **قوله** واما
ان الضروري يستلزم الوفاق لا يخفى ان ما ادعينا ضرورة هو المخرج عن تواتر كونه
كثرة وكسيرة وهو متفق عليه ولا يخفى لضعف فيه وانما كان محتملا في كون التواتر
مفيدا للعلم الضروري واما غير محتمل فلهذا ادعينا ضرورة فان هذا حكم اخر غير
متواتر وبما انه المتواتر لا يستلزم بانه حكم هذه المسئلة الا ان يلق مراده
منه لثبته المتواترات كوجوده وكسيرة وكسيرة ولا يخفى لبعده وانه لم يكن كسيرة
قوله في كسيرة الضروري هذا انما يستقيم في غير ما سالت عن اذ كون هذا
العلم به بهما ليس بهيما حتى يكون الدليل على نفيه تنكيك في الضروري كيف هو
مؤكد الاراء ومختلف العلماء وقد ذهبنا لطريقة جمع من المعبرين **قوله**

اذ قد كان حكم الحمل حكم الاحاد ولا يخفى ان هذا ما يناسب لو كان الامر كذلك
انه يجوز الكذب على كل واحد فيجوز على المجموع من حيث المجموع لكن يحتمل ان مراده
انه لما جاز الكذب على كل واحد منفردا فيجوز على كل واحد حاله الاجتماع ايضا وبما
ذلك بوجهين وعلى هذا لا يعمد سالك العشرة اذا احاداً في حاله الاجتماع ايضا
متفقة بالجزئية كما في حاله الانفراد وفيه ثلث سبب اجاب ان يبق حكم كل واحد
في حاله الانفراد غير حكمه حاله الاجتماع فربما جاز عليه في حاله الانفراد ولا يجوز في حاله
جماعة الاجتماع ومع غيره فتم الفرق بين ما ذكره وبين ما في الكذب والتفصيل
في حكايتنا على شرح المختصر **قوله** وهو كذا في حكم العشرة ان الواحدة
والواحد بخلاف العشرة في هذا الحكم ويحتمل ارجاع خبره وهو ان الحكم المذكور للواحد
اي هذا الحكم للواحد بخلاف العشرة وحكمه ولا يخفى ان كذا العبارة على التقديرين
والاول اسقاط لفظ وهو كما هو في رواية شرح المختصر **قوله** يتوقف على اجتماع
سائر الاطراف لا يخفى انه عرف المتواتر بخبر جماعة بعينه العلم بنفسه فاذا حصل خبره
الفئة لا يتوقف حصول العلم به على شرط قطعاً اذ لو كان كذا معينه في حقيقة التواتر
فبما تحقق الحقيقة لا يتوقف اذ في العلم على شيء اخر فتم توقف حصول ذلك
على شرط الاول جعل الشروط المذكورة في شرط تحقق التواتر كما فعل في المختصر
من شرط اوافاقه للعلم وكان هذا مراد المصنف وان كانت عبارة مختصرة **قوله** ليس
بموجب سبب اي من سبب غير لا يخفى في المواد بحسب الشروط حتى لا يجوز
الزيادة والنقصان في الشروط على ما ذكرناه لو كان موجبا عن سبب ايضا لجاز الزيادة

والنقصان

والنقصان اذ ربما كان سببته مشروطاً في بعض المواد بشرط لا يكون في غيره
مشروطاً به **قوله** وانما وجهنا في هذا الشرط ايضا بحسب لفظ الشرط ان هذا
اشارته لا الشرط الاخير الذي ذكره السيد اي عدم سبق شبهة اي تعليلها
خلافاً لكل لا يلزم ما ذكره في محجرات النبي ص اذ ليس فيها بالنسبة التنبه
او تعليلها عندها مع ما لم يحصل فيها التواتر المعين للعلم بالنسبة الى الفهم
كمن سأل عن سؤال وجه الفرق بالنسبة اليها فالتحجب بالخطا كان
بعيد التحجب اللفظ ان مراده من هذا الشرط ان يتوقف عن التحقيق الذي ذكره
اذا كان هذا العلم مستنداً الى العادة جاز في شرط الزيادة والنقصان بحيث
يعلم الله تعالى في المصطلح اذ بهذا التحقيق يظهر جواب سؤال الفرق المذكور
فتد **قوله** ولا اخرتم عطف على قوله واي فرق وبما في **قوله** هذا مشروط
بشرط طاقوم الاسلام والعدالة كانه الشهادة ومشروط قوم من اعوامهم
بلد واحد ليسمعوا لخواصهم وقوم من اختلاف النسب والدين والوطن وقال الهادي
شبهه ان يكون منهم اهل الذمة والكل طاهر الفهم وانما من السبق على شرط
كون المصومين والخيرين في ذمة الله وكتبه بالاجماع **قوله** فانه يدل بالانضمام
على جماعة قد بين ان الشيعة لما كانت مملكة لا يتضمونها ولا يستلزمها كل واحد
من الوقائع المتقولة المذكورة فلا يكون مشتركة فيها حتى يحصل العلم بالعدالة المشتركة
ولا يخفى ان هذا مع انه مناقضة في المسامكة يمكن وجهها بوجهين احدهما ان كل واحد
من الوقائع المتقولة اعطيتا وكنها على كفايتها لا يتفك عن الشيعة عادية
على بالانضمام على الشيعة فتكبر ارتقاء يحصل العلم بها والثاني ان الوقائع المتقولة

كثرتها بحيث يتكسر جملة متعددة متكررة سينتظم كل جملة متكررة
 فكذا الجملة المتعددة يحصل تواتر الجماعة فتم لا يخفى ان يمكن تصور تواتر
 المعنوي بوجه آخر بان يكرر فعل وقائع يمل كل واقعة منها شيئا واحدا
 يتكرر المتكررات الدالة على كل واحدة منها يحصل القطع بالمدلول عادة
 وقد فصلنا في حاشيتنا عن شرح المختصر ثم انما يجب ان يكون هو ان يثبت في التواتر
 مما يكون محسوسا ولا يتكسر في الجماعة والسفاهة وامثالها ليست محسوسة
 فالحق انما هو ان التواتر بالمعنى بالحقيقة ما هو لزوم له واللازم لو كانت
 معدومة فبطلت الاستدلال باللزوم على اللازم فتم **قوله** فانما يقطع بصدق ذلك
 الخبر في دخل هذا الخبر في افادة العلم انما لا يمكن ان يكون ان التواتر مستقلة
 بالافادة على فرض من العلم بشرا فله معين له على الموت فتم **قوله** ان
 عاديا لا يخفى ان هذا الدعوى لغوي اذ لو كان عقليا كان الاطراد لطيفا
 او لا يتوهم ان قوله عاديا احتراز عن خلاف العادة اذ ياباه قوله اذ لا علة
 ولا ترتب فتم **قوله** من اهل الخلاف كما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى
 انه تؤدي الى تحصيل الحرام ويخرجهم اكمال الاعمال **قوله** فلو لا انما لا يخفى انما لا يخفى
 قال البضاور وغيره في تفسير هذه الآية فلو لا انما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى
 اهل الجماعة فليست ليتفقوا في الدين (والتخصيص لا ينافي بالذم مع ان
 المعقود ارضاهم مطا كانه اهتم وقد قيل ان الآية بمعنى اخر وهو انه لما نزلت
 في الحسنيين غلب اهلها ما نزل بسبق المؤمنين لاهلها وانما القطع على التبعة فورا
 ان يغروا في كل فرقة طائفة لاهلها بتفرع اعتبارهم يتفقون في الدين فلو كان

الضمير في ليتفقوا اولئك وارجوا الى البراءة وفي رجوا الى الطوائف الثلاثة
 والمنفردة من كلام المصنف الاول **قوله** وعمله باسم اجمع يعني القوم طاهره انه
 اعتبر التوزيع بين الطوائف والقوم وهو لا يقتضي الاشارة لطائفة واحدة
 لواحد من القوم اذ التوزيع انما يكون بين المعزات المجمعة ومنفردة الطوائف
 الطائفة الواحدة لا واحدة من الطائفة ولا يظهر اعتبار التوزيع بين الطوائف
 والاقدام فانه يستلزم اجتماعه الاقدام في صفة القوم الى الضمير الرابع للطوائف
 ثم التوزيع بين الطوائف والقوم حتى يكون باراء واحدة من الطائفة واحدة
 من القوم وان كان يكفي وقوع الطائفة الواحدة باراء بعض القوم بآء على
 اعتبار بلوغ الطائفة عدد التواتر فتم **قوله** وليتذروا كل واحد حتى يكون
 في خلاف التوزيع فحينئذ لا بد من انما لا يخفى انما لا يخفى انما لا يخفى
 التواتر لواحد واحد من القوم وهذا بناء على ان الطوائف بالغة عدد التواتر
 والا فلا يبعد هذه العبارة ايضا اشتراط التواتر فتم **قوله** لا اقرب الجواب
 يمكن الجواب عنه بان من قال يجوز العمل بخلاف الواحد قال بوجوبه فالتعويل على
 بدون الوجوب قول ثالث فتم **قوله** لان حصل مقتضى له والا لم يكن
 بناء على ان اراد بحصول مقتضى حصوله او فظنا اذ كان الاشارة حسنا
 بخروجها عن مقتضى يمكن طلبة تدبها ترك الرضوخ كما في المستحسن بناء على احتمال
 حصول الرضوخ وان اراد حصول مقتضى ولو احتملا فلا يتم انه لو حصل وجب
قوله مطلق الطلب اقرب لاجابة مقتضى هذا الادعاء بل كناية ان مقتضى

قوله على المتعنى اي وجوب الحمل لكل خبر **قوله** قلت الاذا روي الا باع
 لا يظهر فائدة هذا التحقيق **قوله** انه اي نفس التعريف او الا بلاغ الواقعة في تعريف
 في الجواب بل يكفي في الجواب انه لا قيل بالفصل كما هو منقوش في قول المفسر
 ان الاذا روي التعريف **قوله** وما يرجع بموجب من الاعتبار اليها الحكم الوضع
 الحكم العقود والايضا فان انتقال البيع بالبيع اللازم الى المتيقن
 يرجع الى وجوب تسليم البيع له اليه وحيث لا يفرق بعد ذلك فيه بدون ان
 المشتري ومنه رتبة الزوجة بالطلاق يرجع الاحتمال المتع منها بعد الطلاق
 ووجوب السرخه واما ذلك **قوله** يحسن الطب اي مضمون المرفوعة
 اذ لو كان مقبولا في الوجوب والغيرم الذين هما عدنان من الاطعام و
 وجب طاعة الدين فيكون مقبولا في الذب والكرامة والابا حقه بطريق او
 وفيه ثمة اذ يباين ان الاجتطاد وادفع الضرر بالمتقن القول فيها بكنائس
 الباء في حادثة كان عليه لانه **قوله** فيجب الحمل عليه الظاهر ان الحمل على المرأة
 لا يضر المفروض اذ كيفية الاحتمال فله ان يقول لعل المراد من الحكم
 بها لا نقل الاجناب وكان اكتمال الالفرج بالطلاق وان عدم التقبل
 في معرض بيان الحكم بغير المهر ولا يخفى ضعفه ويمكن ان يقال ان الط
 من الغم والاذن هو الاقامة لا نقل الخبر **قوله** في ذلك العصر اي عصر النبي
قوله واذا لم يجب السبب لا يخفى ان عدم وجوب السبب عند غير الفاسق لا
 يستلزم وجوب احد الامرين اي القول او الرد والتمسك بجواز العمل

واستحبابه او كرامته وتوجيهه ان هذه الاحتمالات مستتفة بالاجماع اذ
 خفي على مجاز المطلق قال بالوجوب ولا قيل بالفصل **قوله** عند محبي
 غير الفاسق لا يخفى ان محبي غير الفاسق خرجت انه احدا من عدم محبي
 الفاسق الذي هو مضمون السطر الذي يتقن وجوب المحقق عند جميع
قوله لا يكره الصحابة لا يخفى ان هذا مبني على حجة الاجماع السكونية وفي
 حجة عند الامامية مثل الا ان يتيقن ان الاجماع السكونية او انكرت في
 المختلفة التي لا تكتفي وكفى مرة بعد اخرى وشاع وذاع العمل والحكم بالغير
 في الامور العامة البلوى بغير العلم العادي بالاتفاق كالصريح كطريق اليه
 وبهذا من جهة ذلك **قوله** كان التكليف فيه بالظن ان اراد انه كان
 بالظن خرجت انه ظن فاللادة المذكورة ممنوعة اذ هذا باب العلم
 لا يستلزم اعتبار الظن خرجت انه ظن لجواز اعتبار الظن امور مخصوصة
 بخصوصها وان كانت مغيرة للظن كاصالة البرائة فانها ربما يتيقن حجةها
 خرجت افادتها الظن بل الاجماع على حجةها وان اراد انه كان التكليف
 بما يفيد الظن وان لم يكن خرجت افادتها الظن فاللادة ممتدة لكن منع قوله
 الفصل فاض بان الظن او كان له جهتان اذ لانه على هذا التقدير لا دخل للظن
 حتى يغيره ضعفه وقوته ويكون الانتقال من الغرض الى الضعيف قبيحا **قوله**
 ومثلها الفتوى اي ليس الحكم في الفتوى والاقرار منوط بحصول الظن قول
 المفتي والمقرب باعتبار الظن لعل العلم بدليل الاجماع وغيره **قوله** لا يكره الحكم

لا يخفى ان هذا تقدير حجة لا غير المستدل اذ لا شك ان اكثر الحكم
 غير مستغادة من طاهر الكتاب والتكليف بها واقع قطعاً فطبق العلم بها
 منه وهذا كاث في الاستدلال وكون ظا القرآن معية العلم في قليل
 الحكم ولو سلم لا ينعفع في البينة **قوله** ولكن اذا كان محض الظان ان
 اثباته المظهر الكتاب ولا يخفى انه غير موجود في اكثر الحكم مع وقوع
 التكليف بها قطعاً وهذا كاف للمستدل قطار ان هذا البحث البصر لا المستدل
 نعم لو قيل مثل هذا البراءة الاولى كانه مرجحاً فتم **قوله** من قبل خطبته
 فمثل قولنا لا شدة على الناس حج البيت محتمل بل **قوله** من الجاهل ان
 بعض تلك الطوائف يمكن ان يقال ان دلالاته على خلاف الظاهر معلوم يكون
 الحكم المستغادة من القرآن البصر معلوماً واهمل انه ان لم يقترن بسبب الطوائف
 ما يلزم على ارادة خلاف الظاهر كان الظاهر معلوماً وان اقرن ما يلزم على
 الظاهر معلوماً الا ان يقال مراده انهم كانوا يجوزون فيما لم يقترن بالصبر
 بحسب الظاهر ان يكون هناك صارت مع غفلتهم عنه فيستغنى القطع بارادة الظاهر
 لقيام هذا الاحتمال فتارة في عبارته **قوله** فيصير الاحتمال لا يخفى على الاحتمال
 الى دعوى اختصاص الحكم الكتاب بالموجودين في هذا الكتاب وان كان
 كذا من قبل خطبته اليه اذ على تقدير عموم الكتاب البصر كفى ان يثبت
 انه عند قيام هذا الاحتمال يقتضي القطع والاول جعل هذا جواباً عن التمسك
 غير ذلك فتم **قوله** وسيروى عن الظن هذا ارفع ما ذكره بقوله كذا وقد عرفت

ما فيه فتذكر **قوله** لا يشك الفرق بينهما اي بانها احدى العلم والظن
 الظن او باعتبار خصوص ظن دون غيره وفي استقامة الفرق لا غير
 وذكره خفاء **قوله** كون الكتاب مرجحاً اليه اي وقد عرفت بطلان ولا يخفى
 انه لا يظهر من قوله فيتمثل الاحتمال انه لو كان الكتاب مرجحاً اليه انتم
 القطع من الكتاب وبعدم الفرق فتم **قوله** في التكليف المستغادة لا ينعف
 ظا الكتاب القطع بالنسبة اليه ايضا الاحتمال وجوده خارج المعارض فيه
 فلا يحصل الدليل الدال على المشاركة فيه على سبيل القطع بل على سبيل الظهور
قوله بخلاف ذلك الظن اي الظن المستغادة من الكتاب **قوله** وشك
 في ان اذ بان يتي انه لما كان المظهر الظن سيروى عن الظن المستغادة من
 البراءة الاولى واهمل من غيره كونه الواحد **قوله** بخلاف ما ذكره اي قوله ذلك
 الظن مخصوص لا يبعد عنه لا غير الا بدليل **قوله** فتم يتي عن اتباع
 الظن يمكن ان يقال ظاهره محض البصر وقد اشر الى المسألة و
 يحتمل ايضا ان يقال انه ارفع للكتاب البصر الى الكتاب **قوله**
قوله ان يتبين الا الظن يمكن ان يتي الزم على قصر التمسك الاتباع
 في الظن فلا يدل على جميع اتباع الظن **قوله** وما ذكره السيد عطف على قوله
 عموم قوله فتم **قوله** بخلافه او لا يمكن ان يتي من قبل السيد ان قوله
 يتم على القائلين بحجية خبر الواحد بطريق الالتزام فتم **قوله** فيصير
 لا يلزم من استحالته ذلك جواز العمل بخبر الواحد لغيره بالاحتمال

ليس فيه ظاهر الايمان الذي هو مقبول الفقه **قوله** فيستوي كما انه تامل
قد عرفت **قوله** لا حاجة بنا الى ان لا نحمل شقة البوت عن قيامه اي يمكن
تحصيل العلم **قوله** وبين ما حكينا في تقرير الدليل الثالث لنا **قوله** ما ذكرناه من
يجوز ان يكون لها رجاء للتواتر وغير ذلك **قوله** ونعني الى بعضهم بعض
القبول لا يلقى الميزة داخل في غير الفاسق الذي لا يجب التثبت في خبره
فيقبل خبره كالحاصل حكم الالة لا نقول لعدم وجوب التثبت احتمالا لان الرد
جزا والقبول جزءا ولما لم يحتمل الاول في العدل والا لكان لا بد من الفاسق
وهو بطا بالضرورة تعين ان في بخلاف الميزة فانه يحتمل كونه ادعى من الفاسق
فيحتمل فيه الرد جزا فاحتمل **قوله** فاعدهم في القدرة اي يجوز في الاقتداء
بالفاسق مع انهم لا يقبلون روايته فظهر الفرق عندهم ايضا بان الاقتداء بالثقة
قوله اصل القياس اي الدليل الذي هو القياس فلفظ الاصل يحتمل ان يكون
المراد منه نفس القياس ويحتمل ان يكون المراد منه القواعد والدليل اي المنع
صحة القياس الذي هو احد الاصول والدلائل بنوعهم وليس المراد منه نفس
عليه كما هو المعروف في القياس لمنعه او لا **قوله** عدم قبول خبر الكافر فيه تامل
اذ لا تم ذلك في الكافر الثقة في منه المعتقد لحرمة الكذب **قوله** فامل **قوله**
وغيرهم **قوله** لانه في تامل قد ذكرنا في الكافر خبره في هذا الموضع
اي جهة اربعة العبد عن زمان التكليف كما هو الغالب في الرواية التي
كان يكتنف عن روايته بخلاف حديث العبد كاستيائه **قوله** وقد سئنا

فانه لا نعرفت انه واسطة بين معلوم العدالة ومعلوم الفسق لا بين
العدل والفاسق الوقيين **قوله** هو العدالة لا التعديل لا يعني ان هذه
مساقة في العبارة فان المستدل ان يقول ان الشرط في قبول الرواية
العدالة فكيف في قبول الرواية ويثبتها قول الواحد يكفي في قبول العدالة
ويثبتها قول الواحد حتى لا يزيد على الشرط بها فالا ولا ترك هذا الجواب
قوله ضرورة ان خبر العدل يجوز ان لا يحتمل التامل على تقدير قبول
الاية لا حاجة بنا لعدالة اليهم فانه على ذلك التعديل وكان ذلك الاجاب مقبولا
سواء حكم مفهوم الاية فيمكن ان يقي انه قائم مقام العلم كالكثيرين
التوقف على العلم فتمت بهما الحكم مفهوم الاية اولى انه مفيد للعلم الشرعي
وهو كاف فلا يلزم التناقص عما التقدير في الا انه يحدس بان تخصيص
المنطوق بالمفهوم ليس اعدل من العكس بل الامر بالعكس في كل **قوله** وهو من
أكبر الشواهد اي ما ذكرناه في اجوابنا في اي انما بعض افعال المتكلمين
من أكبر الشواهد على ان مبنى ما ذكرناه انما هو القياس او لا يتصور ان يكون
مبنى ما ذكرناه اما القياس او الاية فاذ دفعا الثاني في الاول **قوله** والله
استوجه العلاقة موجها راها مكرم من خاتمين **قوله** وجه ظاهر لا
يحتاج الى البيان اما الاكتمال بالاطلاق فيما يعلم عدم الحاجة فلا في ذلك
انما هو لاحتمال الحاجة فاذ علم عدمه فلا حاجة اليه واما عدم الاكتمال
في صورة عدم العلم فلا حتم في الحاجة واما ما ذكرناه من انه لو كان في السنة

الكتب المتواترة فان تواتر ما معنى قرأته الشيخ او القراءة عليه او غير ذلك
قوله مذكورة في كتب القن مثل ان يكتب العزير اليه سمعت كذا في فلان
 يعني ان سمعت هذا الخبر في غير نفسه او سمعه او سمع عليه حدثك فلان فلا
 ينكر ولا يقر بعبارة ولا يثبت راولي شير الى كتب بايعوف ما فيه ويقول قد سمعت
 ما فيه ولم يقل اجزئت لكن ان تدعى على واحد ما فيه عنى او غير ذلك **قوله** وعلم
 قصور الترجمة يدل على انه لو كان احد يثبت حكيم لا يجوز نقل احدهما والكتبت
 على الاخر وفيه على لو لم يكن له دخل في الاول وكان المارد عدم قصوره في اقامة
 ذلك المصلحة لا يجمع المعاني في كل **قوله** في الجلاء واكتفا سيره لا يجوز مع كونه على
 ولا وجه له وكذا انما تقدير كونه انضى مع العلم بهم ان مع له نقل **قوله** ان كنت
 تريد نقل مراده ان كنت تريد نقله كذا قال فلان نقل معناه ما قال فلا بأس
 وان كنت تريد نقله كذا قال فلان ان هذه الغلط فلا يجوز لانه كتب **قوله** على الخبر
 المكتوب عنه لا يخفى انه اذا قال قال رسول الله حدثني رجل او بعض اصحابنا
 يتوهم التلبس والفتن ثم انما يتوهم ذلك فيما اذا قال قال رسول الله **قوله** ينفى
 لا يخفى ان هذا انما يجري فيما اذا قال قال الرسول كما انما لو قال في رجل
 بعض اصحابنا فلا يجري **قوله** لصفه رجال القصيح اذا لو يقف احد من صفه رجال
 الموثق او الضعيف سيره احد شيئا به لانه التسمية ثابته لا دون للراية
 في جواز النسخ يجوز اختلاف المصالح **قوله** ووقوعه كقول القبله ونبأ الواحد
 للعشرة النسخ ثبانه لاثنين وتقديم الصدقة البخوي وغير ذلك **قوله** بحضور

وقت الفعل المنوخ فيكون في شئ وفي الحكم بالنظر الى المستقبل ولا خلاف
 بين المجوزين للنسخ في جواز النسخ لان مثل الفعل المأمور به في الحال يجوز ان
 لا يكون فيه مصلحة في المستقبل فنسخ الامر به في المستقبل مع كونه مأمورا به في
 ولا استحقاق فيه سواء فعل في تلك الحال ام لا اذ لا فرق بين المطيع والعاصي في
 حسن توبته الامر والنهي اليهما بالنظر الى المستقبل بعد الاطاعة والوصايا
 بما وافق بالنظر الى المأمور به الذي يكون وقت بقدر فعله ولما الوجوب الموسع الذي
 يزيد وقت ما قد فعله بعد حضور وقت وفعله فواجب ان ينسخ النسخ بالنظر الى ما
 ذلك الوقت المقدرة في الاوقات المأخوذة والماع عدم فعله في اوائل الوقت في
 صحة النسخ بالنظر الى بقية ذلك الوقت الموسع على فرض حيلته انما هو من قبل
 النسخ قبل الوقت فيعلم ان مقتضى الامر والنهي بشئ واحد في زمان واحد كما فيكون
 ان ينسخ بناء على ان بقية الزمان المقدرة الاول دخل مراد في الواقع في الامر
 قطعا فلا يصح تعقيل النسخ به وانما يصح بالنسبة الى سائر الازمان التي لا يمتد الى
 الاطراف قطعا او فسخ قبل النسخ بالنسبة الى سائر الازمان بناء على ان دخول بقية
 الوقت الاول ايضا مثل سائر الازمان في كمول امره طاهر الحقيقة فيجوز منحه
 كسائر الازمان فيكون النسخة في وقت الوجوب كسبيل الظاهر من الحكم ثم نسخ
 كما هو تحقيق حقيقة النسخ فيما نسخ ثم لا يخفى ان المراد بحضور وقت الفعل حضوره
 مع محض زمان يسع الفعل بشرطه اذ قبل ذلك كقبل حضور الوقت في المدة
 وقوله سواء فعل ام لم يفعل يعني انما ان محل الخلاف انما هو قبل حضور وقت

المقدرة شرعا لا قبل زمان وقوع الفعل في الواقع كما يتوهم من بعض الجبارات
 حيث عبروا بقبل الفعل في محل الخلاف فان المراد ما ذكرنا اذ لا خلاف في
 جواز النسخ بعد دخول الوقت ومضى الزمان الواسع كما ذكرنا وان لم يقع الفعل
 فاعلم ان المقال وارجع الكلام القوم حتى يظهر كحقيقة الحال **قوله** في الحقيقة
 يجوز ان يكون الفعل الواحد حسنا باعتبار وقتي بحيث يراه لا يخفى ان
 الكلام في الامر الواحد من جهة واحدة اذ النزاع في النسخ ما هو ما هو به بعينه قبل
 دخول وقت لا شيء اخر **قوله** انه فاعلم ان الامر بميم ما يمكن ان يبق بعد تسليم امر
 بالنسخ وان فرضنا ان نسخا قبل وقت الفعل عم بل انما نسخ قبل وقوع الفعل
 لا قبل دخول الوقت المقدرة وكيفية ابراهيم ما قام الى الفعل ولا ريب في انه
 ليس بقوله قبل دخول الوقت وقد عرفت ان محل النزاع النسخ قبل دخول الوقت
 لا قبل وقوع الفعل فاعلم ولا تفعل **قوله** مع ان فيها طعن هذا سند لمصلحة الرد
 بشتا لما في الطعن على الابتناء بالاقدم على كونه الادب **قوله** ان الامر والنهي
 يتبعان متعلقهما فيه فاعلم وانما يقع ذلك لو كان المراد بالامر والنهي وقوع
 المأمور به وترك المنهي عنه اما لو لم يكن ذلك مراد بل الفرض ابتداء الامر
 والنهي لنفسه لمصلحة ذلك كقولنا في المأمور به نفسه على ذلك وانما لا
 ذلك ثم يوضح ذلك قبل دخول الوقت بطريق النسخ فلا يتم ما ذكره والتحقيق ان
 بينه اختلاف انه يجوز مثل هذه الامر والنهي ام لا يجوز في قوم ومنه قوم في جوزه
 جواز النسخ قبل الوقت ومنه من فاعلم **قوله** مع ان الامر مراد اي يمكن ان

كلمة

يلحق كونه مراد بحجب الظاهر ما مرادنا بالتحقيق النسخ اذ رفع ما هو مراد حقيقة في
 الواقع محال على الله تعالى فاعلم **قوله** لان خبر الواحد مطلقون وبما معلومان قد نقلنا
 في بحث تخصيص الكتاب باخبار الاحاد والاجماع على عدم جواز نسخ الكتاب باخبار
 الاحاد وان ثبت القطع الكلام والآحاد كونه مناسن الليل محل نظر بل ما ذكره
 سابقا في بيان تجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد ورد دليل الخصم حيث قال ان
 التخصيص وقع في الدلالة لا في دفع الدلالة في بعض الموارد وجرطية وان
 كان المتن قطعيا علم بغير ترك العظيم باليقين انتهى فكذا نقول في النسخ بان
 لا الاركان وافي ان التخصيص هو في النسخ فكلام لا ينفع في تمام الكلام
 ثم لا يخفى ان دليلنا بقا جواز تخصيص الكتاب بالاحاد بانها دليلان قد رضاء
 فاعلمها ولو فرض وجه اولها جاز في النسخ بعينه فاعلم **قوله** واري التجزئة ذلك لعل ذلك
 استره التحقيق الكمال في الجوز او الوقوع وكونه قليل الجدي بناء على ان الجوز
 بدون الوقوع لا فائدة فيه لا مولى ويحتمل ان يكون ذلك رتبة للاصل المسئلة
 في كونه قليل الجدي بناء على كونه اجماعيا على زعمه فاعلم **قوله** وهذا القدر غير
 اي مجرد عوارض مستقر بعد انقطاع الوجع غير كاف بل لا بد من ثبات هذه العوارض
 فاعلم فان البينة موقفة **قوله** الاجماع لا يكون اتفاقا اي مجرد اتفاق وان
 كان بلا دليل او المراد انه لا يحصل بحسب الاتفاق في غير قبيل الامر بالاتفاقية بل لا
 له من مستند في البينة لطف لا ينبغي العقل عنه **قوله** لا يترتب عليه فائدة لانه
 لم يقع مثل ذلك ولم يتقبل وقوعه وان جاز وقوعه **قوله** مفسر النسخ فلا معنى لشرعي

ولما في الفقه فطلق على معينين الازالة يوجب نسخ الشئ الكل والنقل يقال
 نسخ الكت سبى اقلت ما فيه **قوله** بالدليل اي الدليل الشرعي فخرج ازالة الحكم
 الاصل وحكم النقل وكذا اخرج ازالة الحكم الشرعي بغير دليل شرعي مثل ازالة الجور
 وموت مثل ذلك وكذا ازالة دليل شرعي بغير ما خرج نحو حكم كل يوم الى غير
 وان كان يمكن ان يبين ان هذا ليس ازالة لان الحكم لا يستفاد الا بعد تمام الكلام
 فاعلى **قوله** على وجه تولاه اجترار في قول العدل ان حكم كذا قد نسخ فانه وان كان
 والاعمال الزوال انما ذكره كمن ليس بحسب لولاه لبت الحكم في نفس الامر وان عتقت
 المكلف بثبوت لاف ارتفع بقول الثالث رده الدليل ام لا **قوله** العبارة المستقاة
 لانه ليس ازالة الحكم بل ازالة لعدم احكام **قوله** وهو على الف واللا
 يطل وجوب صدق عليه انها وعلى وانما يطل كونه على وليس حكما شرعيا **قوله**
 مستفاد كما انه قد توضح الحكم الشرعي لا اجترار في ازالة الحكم الشرعي لا يكون الا
 مستفاد اخر دليل شرعي **قوله** كانت نسخا مثل ان يوجب في الغنم التامة زكاة
 ثم يوجب في العلوة زكاة فان ثبت المفهوم وتحقق انه مراد نسخ والا فلا كذا ذكرنا
 وفي كونه من زيادة العبادة الغير المستقلة نظرا وقودا بتوجيه جدير والظاهر
 التمثيل بزيادة زكاة على علوة الخوف انه ثبت كبحم الزيادة ثم ارتفع لوجوب **قوله**
 وهو انما لا يعلم من تفسيره ذكر بعض المحققين ان هذا كلام مخالف عن التخصيص لان كل
 احد يعلم ذلك بغير شبه وانما الكلام في ان اي صورة تعقبت رفع حكم شرعي **قوله**
 يتاخر كجيب في شاهد وسلام طاهر انه ان اراد بقوله على سبيل الاتصال علم الفاعل

بشهادة

بالشهادة ايضا ولما ذكرنا الشهادة فالكلام بطريق الغرض في التسمي **قوله**
 الاجزاء يعلم لانه منطوق الدليل لا يخفى ان هذا مجرد مطلق وحيث ذكرنا
 اثر اختلاف الذي ينكر عليه حمل ثمل فان الاجزاء وان لم يعلم من منطوق
 الدليل بل بالعقل ربما يعلم بدليل قطعي فلا يجوز نفيه بغير الواحد علم زعم
 فخر لا يجوز للنسخ القطعي به الا اذا كان ذلك عدم مقاومة خبر الواحد
 القطعي سواء سمي نكلا لانه نسخا ام لا اذ لا دخل للنسبة في ذلك فاعلى
قوله ولو علم الاجزاء اي ولو علم ان الاجزاء علم نفس الدليل اي لا يكون
 الوجوب بنحوه كما نقل عن اخم على الاجزاء **قوله** على انه لا نسخ به الدليل
 القطعي فان كان زيادة العبادة نسخا لا يجوز ايتا بغير الواحد اذا كان
 المزني عليه ثبت بالدليل القطعي لانه يلزم نسخ القطعي بغير الواحد والغرض انه
 لا يجوز وان لم يكن نسخا كان ايتا بغير **قوله** وكان ذلك بغيره اي بغيره
 قياس منطوقه ان حصل بذلك قضيتا بغيره كبرى القياس كقولنا كل مسكر
 حرام ويقتضيه انما حصرى سائر اصول كقولنا هذا مسكر ويتم الدليل **قوله** على
 على حرمة الخمر ان لا يخفى ان هذا القول ليس بزيادة على مطلق الحكم بل
 ان مراده ان على حرمة الخمر كما به بان يكون المراد به الحكم بالكلية لا بالخصوص
 مملو العلامة انه لو قال ذلك مع القبح بالامكان ارتفع ذلك الحكم كانه غير
 اشارة عليه **قوله** يجب ان يجعل الجور في هذا المثل فاعلى كون النزاع لفظيا على
 هو للمشهد من النزاع اللفظي اي النزاع النشئي من سائر احد الطرفين اللفظ

في معنى والطرف الاخر في معنى اخر لا ينافيه وكان مراده به غير ما هو المشهور وهو
السراخ في تفسير لفظ عينة في كل من قول **قوله** ولما كانت كون النزاع في
المعنى قد عرفت مراد العلامة من كون النزاع لفظيا **قوله** فلا ينبغي ان يحد من المعنيين
فلا يخفى ان ما ذكره السيد في تفصيل وتطويل لم يخصه بقول العلامة من المعنيين **قوله**
فانعلم ان الاظهر عندني الاظهر عنه هو الاظهر لكل ال يد والقرينة مما هو ماعدا
العلّة المخصوصة اذ لم يبلغ حد القطع اذ لا ينفذ في التقيد ولا يصير برأيا ودرها في
في اعتبار هذا الظاهر في كل **قوله** ولما لم يهتبه وجوه لا يخفى في هذه العبارة فان المهور
والفخر هو المدلل الذي فيه الكلام بان الدلالة عليه باق وجبه فلا يخفى لمدل المهور
الفخر عليه ثم لا يخفى انه يصدر بيان وجبه الدلالة والتعديته ولا يظهر ما ذكره مع قطع
عن عدم استقامته العبارة وجبه الدلالة على هذا المذهب اللزوم الجواب والفرق بين تزيم
التخفيف وتزيم سائر انواع الاثر فيكون دلاله التزام فيكون طاف فببر **قوله** فحوى
الخطاب ايضا قال العلامة السيد اذ يرد على وجه المختصر يستفاد من الكلام لان الفخر
ما يفهم على سبيل القطع وهذا كذلك **قوله** وفي الخطاب المخصوص الكلام غير شئنا ان يبر
عليه ما يبالاة الاعراب والتعريف وهو من مذهبنا ما يبالاة في غير الفخر وهو قوله
تبريض وفخر وهو محمود ومن قيل للفظ لم لا يفهم فخور الكلام فقال في القاموس
المعنى القول انه ما يفلح واللائح العالم بعون الكلام **قوله** لانا في القاموس
وقع للسند ولا يضر الجواب في كل **قوله** يجعل ذلك حجة على الجواب حجة في ذكره
بطريق السند **قوله** فمن قال بالاصحاب انه في كل بل الطباق المثل على المثل في كل

فانه ذكر في صدر الكلام في بيان حمل الاصحاب ان محله لا يقوم دليل على
استقامته ذلك الحكم في ما ذكره اكمال وعدم دليل على استقامته حكم التيمم بعد رتبة الماء
حمل التامل فان الموقوفات الدالة على اشتراط الرضوخة في تقدير وجود الماء في
بقائه ذلك الحكم في القول بالاصحاب في محله لا ثم انه يقتضي الحكم بتجديد التيمم في القول
بعدم تجديد التيمم لا ثم كونه منسبا على كل الاصحاب ويمكن ان يقال ان ينبغي ان لا
في ذلك السند ان المراد بشرط الرضوخة مع وجود الماء بالوضوء في العمومات بل
هو في الاستدلال او مدقق في كل **قوله** غير وجه الدلالة في احد ما في هذه اى في
المخصوصة موجه في المأخوذ في غير حمل التامل والافسانه ما لم يدل دليل على
في ما ذكره ان الاكصيل الظن بالوجود في وجود العلم بالوجه في الزمان بل وقد حكم
العدم بل بهاتين من ذلك حصول الظن بسبب خبره لانه وغير **قوله** فكل ما يقع في
ما يقع من خبره **قوله** من اجابات بيان لما يجري مجراه لاسله للنع **قوله** من اجابة
الدليل اى في خطه بالدليل وان لم فيه **قوله** بشرط فقد لا لا يخفى ان هذا الكلام
لا يجري في سائر الاصحاب بل هو في كل **قوله** لم يفهم الدلالة اى ان الدلالة
فقوله الدلالة من اقدم عليه خبره وهو قوله عن من ادعى **قوله** وذلك ان اى الجواب
الذي يحجب في ذلك الدليل بل رصده ان ما يقطع ببقائه انما هو الدليل كالعامة
غيره ما ليس فيه الدليل لان القطع ببقائه **قوله** من خبره خبر اى السند الا ان
السند الذي هو حال دية الخبر في لانه ان خبره لما يجوز عليه الخبر من خبره
في كل **قوله** المستقضى للحكم الاول ثابت ان الاول ان المعنى بوجود الحكم الاول ثابت

ان اراد ان المقتضى بوجود الحكم الاول، بنبذ الزمان الثاني فهو محتمل هو
 اول الكلام وعين النزاع المفروض المحقق انه هو في الزمان الاول وان اراد
 ان يثبت في الزمان الاول فهو مستلزم ولا يرفع في المطلق **قوله** لا يرجح حجة
 بتمام ادك ان التصدير عدم العلم بالمشقة لعدم الزمان الثابت اذا لم يكن مثبت
 بزمانه اما الطرفين في كل آن على التساوي والعلم بالمشقة في الزمان الاول لا
 يكفي بالثبت الى الزمان الثاني الا ان يبيح عدم احتياج الممكنة البقاء الى التوجيه
 وهو محتمل ولا يثبت ولا يرفع من الاكليات **قوله** كما جعل الحقيقة لان في
 المسائل المذكورة علموا بالاختصاص بل ربما علموا في بعضها بالضرورة الدالة على
 بعضها بحكم العادة وغير ذلك **قوله** على ما يقتضيه الطرف معقول بقوله انما الحكم
 الذي يطبقون على وجوب البقاء الحكم على مقتضى البرائة الاولية اذ لم يزل دليل
 شرعي على خلافه **قوله** ولا يمنح للاختصاص الا بانه يمكن ان يقال ان التمام
 الحكم البرائة الاولية ليس في حجب الاختصاص بل في حجب الرخص والدلائل الدالة
 على البرائة في كل وقت فلم يزل دليل على خلافه **قوله** يحتمل الجهد الجهد بالتمسك والتمسك
 الاجتهاد وعرض الفراء الجهد بالتمسك والتمسك بالتمسك كذا قال العلامة في قوله
 في شرح المطول على التخصيص **قوله** هو استغراق الفقيه الظن ان المراد الفقيه في تصف
 الفقيه بالمصطلح الذي فسر في اول الكتاب وهو العلم بالحكم الشرعية الوضعية
 لا اجماعا كمرجح في كذا في المختصر وهاتين هذا احتراز عن استغراق غير الفقيه كونه
 والظن انه لا وجه له لان الظن ان الفقيه لا يحصل الا بعد الاجتهاد واليه استغراق

الواسع اما بما حاطه كل الادلة وان قل فيه او لا على مسئلة موضوعية على خلاف
 وكل من فعل ذلك يكون جهل بالعلم والظن ان استغراق المطلق قاصر عن السرعة
 الا لما رتب له فيها فيجب له اجتهاد في الحد فموضوع بان هذا ليس استغراقا لاجمع
 اذ يمكن تحصيل المراتبة فبعد الاستغراق لا حاجة الى اجتهاد فموضوع لا يخفى ان الفقه
 هو العلوم التي صلت بالاجتهاد او التمسك لذكر العلوم والاجتهاد وهو السعي في
 النفس في تحصيلها فيجوز ان يفسر للفقيه في كل استعمال احدا المراتبة او في تعريف
 الآخر **قوله** بان يحصل للعلم الظن ان المراد ان يحصل بطلان جميع ما هو في
 تلك المسئلة سواء كان هذا الظن مطابقا للواقع او لا كما يظهر من احتياج الاجتهاد
 الاخرين وجوابه **قوله** قد سوي الاجتهاد المطلق في بحث اما اولاه فلا بد من محصل
 بجميع ادلة الحكم فموضوع لعدم المعارض ونحوها من حيثها ومنه فموضوع
 بالحق في ذلك فلا سوي واما فينا فموضوع لتسليم سوي فموضوع في الاختصاص فموضوع
 قوله في الاستقلال الكاتب في الظهور زيادة قوة ممكنة في تزييد واحدة الشرحان
 كلامه في سوي فموضوع الحكم واما فينا فلا بد من ان سوي في الظهور في المحيط بكل طرفة
 حيث انه طرفة حتى يتسليم العلم في كل ما يربطه بل ربما كان في الاجماع او غيره
 بعض في ذلك ان رالمقار في حقيقة الزمان **قوله** يحصل بالتمسك المذكور اير التوجيه الثاني
 للظن بالظرف الاخر او التوجيه في سوي فموضوع في الظن المفروض فموضوع **قوله** على وجه
 هذا محتمل ان قل وقد سوي اليه **قوله** ولكن التمسك في جواز الاجتهاد وقد يستدل على جواز
 التوجيه برواية الى حديثه عن الصادق في حديث قالك انظروا الرجل ستم تعلم

فانه ينافي ما جعلوه منكم فانه قد جعلته قاضيا كما لو انه في هذا الاستدلال نظر
 فان التارة لا يجوز لا يري وجوب العلم بكل الحكم وانما يعرف وجوب العلم به بكل
 الادلة ليحصل لا الظن القوي لعدم انقاض فرضه انه لا يحصل العلم بشئ من المبادئ
 والحكام الا بعد الاحاطة بكل الدلائل فانكناؤه ما يعلم انكم ينبغي ان لا تعلم
 والحكام لا ينافي في طبعه اذ يعلم ان لا يحصل الا بعد الاحاطة بكل وظرف العلم
 فانه اعلم ليس الا في هذا والحديث لا يدل عليه وايضا ينبغي ان يري من حيث
 ظن التجزئة لا علم والمذكورة الحديث هو العلم **وله** ولكن ان اي ولكن الكلام
 والبرهان في ذلك **وله** ولكن ان اي لمن حجية القياس وان لم يكن مضمون العلة
 كذا ليس الا في ظن والتعويل عليه لوجب التعديل **وله** في الحاشية ان الظن الحاصل في التجزئة
 ارجح يمكن منع الادحجية المذكورة بالنسبة الى مقوله مجتهد الكل **وله** في الحاشية و
 بدونه لا يتم المطا اذ بان حجية الظن بالظن مستند للدور **وله** في الحاشية المالدور وفي
 لاحدا في جواز التجزئة المسائل الاحولية وانما الخلاف في التجزئة المسائل الفروعية
 ولا ينبغي ان جواز التجزئة المسائل الاحولية لا الفروعية فلا دور وكان وجب عدم الكمال
 في جواز التجزئة الاصول ان مناط اكثر من لها الادلة العقلية ولا دخل فيها ليطر
 في زيادة التشعب وليس فيها احد من المعارض بخلاف الفروع الشرعية فبطل **وله**
 ووجهه في ذلك ان الحكم بجواز التجزئة **وله** ولا جواز انطلق شرطا ان لا يرد
 بالاجتهاد المطلق الاجتهاد في الكل وهو كما هو مستعمل في كلامه في المسئلة التي
 وانما يحض به بناء على انه ارادها وكفر في بيان الشروط معرفة جميع ما يتوقف عليه

الادلة وجميع مسائل الاصول وكذا باقية الشروط وتجب اقامة التعميم بالنسبة
 الى مجتهد الكل والمتفرق فيكون الاطلاق انما هو الى التعميم وحيث لا بد ان يرا
 بما ذكره في الشروط اعم من معرفة ما يتوقف عليه الكل والبعض والاول اظهر من غيره
وله فان كان عليه دليل فاطع كانه اردوا بالبراهيل القطع ما لا يقتضيه الاجتهاد
 وقدرة النظر كما يظهر من قوله في السمع الذي يترجم حكمه فيه بان النظر غير مقصور
 بناء على انه قد يكون مقصورا حيث يكون الدليل وجوه في الدلالة ومع ذلك لا ي
 في عدم تقصيره في الطلب اذ كونه فاعلم بذلك ان العلم لا يقتضي حضوره في نظر
 بحيث لا يمنع الى الطلب الا ان لم يوج ان اراده بالعلم ما يكون كذلك وحيث
 يستقيم الحكم بكونه غير مقصور **وله** هو الاقرب للصواب بقدر ذكره والاشياء غير المتكاملة
 حجة كثيرة في اكثر من وقت واحدة والعمدة فيها بعد اجماع الامامية لو ثبت شيوع
 تحطية الشك بعضها لبعضا غير كذا وما روي من ان المصيب اجبره والمخبر
 وجهه وان العمل عدم تعدد حكم الله تعالى وافقه وحده ثبت وللصوتية القياسية
 اعطيه انه لو كان المصيب واجرا والمخبر كجيب عليه العمل اجماعا بموجبه فاما ان
 توجب عليه مع القول ببقاء الحكم الذي نفس الامر في حقه او مع زواله والاول
 يستلزم التفسير في حكم الله تعالى وعلمه غير شنيع اجماعا وهو بطل اجماعا من جهة
 الفرض اذ لا يكون الشك البناء صوابا والرائي خطأ وقد سئل بوجه اخر وكان
 عمل كل مجتهد بما ظنه وجب اجماعا في الفقه له حرام قطعا لو كان بعض القول حجة
 لم يكن العمل بالخطا او جبا وبالصواب حراما ولكن رويها في عدة احسن والراجح

كما هو الحق بما محقق من الخطأ والصواب بان المراد بالصواب فيه جهة
 احسن الزايد وان لم يتعلق به الحكم والخطأ بخلافه ففتحنا ان الحكم ليس متعلقا بالصواب
 بالنسبة الى الفرق خلافه ولو لم يوافقنا معنى ان فيه جهة احسن الزايد وانما يتعلق بالخطأ
 حسنة الخسري وهو كونه متعلقا بالظن فلو تعلق الظن بالصواب جمع وجهان فيكون
 له ثوابان والثواب واحد والمثبوت في دعوى النقص بالقطعيات فان المصيب
 فيها واحد اجماعا **قوله** كاشفا لعمى ابي اخذ العالم بقول العالم والمجتهدين
قوله عي جواز التقليد الاول بالتقليد من معناه العرفي كما ذكر **قوله** والنسبي
 محصوره بشارة الرفع فاقى انهم كيف يعنون فقد ارضى قطع هذا النص
 محصوره **قوله** هذا الخطب موضوع عنه لا يخفى ان تصور كونه موضوعا عنه انما
 بانه غير خارج عن المكلف لا يخرج عن حاله فيجوز ان المراد به سقوط الاثم بالعفو
 حيث لا يصح فطاعة العبد وان كان عمدا على ما يندرج تحت كلامه الا ان اولاده
 ايتنا مع الجهالة لعدم جوازها فيكون معدوما كونه جازيا بالحكم كما سيظهر من المثل
 لا يلائم الدليل ان لا يختص بذكره الجازي بل المستند بالحكم في كل **قوله** فيحصل النقص
 سقوط الاثم في نظر اذا انقضت سقوط الاثم على تقدير عدم حصول الادلة المطلقة على تمام
 منه فسقوط الاثم على تقدير حصول الادلة اجمالا لا يكون محصلا للنقص والاثم مقصور على
 كونه موضوعا عنه مع كونه غير خارج عن تقدير حصول الادلة اجمالا لاجل واحد فالاثم
 لكن لا يضره عدم جواز في كل **قوله** كان الحكم بسلام الاثر لا يضر ان
 يدل على انه لا يثبت الاسلام ولا يدل على انه موضوع عنه كما هو المراد الان في كل

التمهيد

الاستدلال قوله ولا يثبت انما هو انما لا يثبت انما هو انما لا يثبت انما هو انما لا يثبت
 وجهها موضوعا عنه في كل **قوله** لم يوفقوا الى ان يجعلوا قول الله موقفا على
قوله في غير تقديره في غير غير تقديره يكون اهل الذكر معلوم الاجتهاد في كل
 الاجتهاد في المظنون جزمه **قوله** ان التقدير يقول ان الحكم اقرب لو ثبت الاثر
 من الاثر على ذلك فلا كلام والا ففتح هذا الاجتهاد نظر انما يثبت حجية قول
 الاجتهاد مطلقا لا دليل على انهم لا يثبتون وجوب ذلك نعم لو قيل بان اولاده وجه
 في كل **قوله** يحصل الحكم بالاجتهاد في كل اولى اولى اولى اولى اولى اولى اولى اولى اولى
 يمكنه في النظر في الدلائل والفكر فيها وبارادقوتها التي لا يكون على حكم
 يبدل جهده فيكون مقصرا غير معدوم في الخطأ لم يمكنه في مناجاة الصواب
 يفعل والعمل بالاجتهاد وان كان خطأ فيرجع الى الرخصة حيث لا يقدر على غير ذلك
 فلو كان قاررا لجاز العمل به محتمل التامل وقد فصل بعضهم بمضي زمان وتغير حال
 يجوز زيادة قوته واطلاعه على الاولاد وعدمه فان كان كذلك فلا يجوز التمسك
 على التمسك والاعتماد وبما عدا غير بعيد **قوله** ان كان سنيا فالرجوع الى قوله
 انما يتم كونه الجزئي في الاجتهاد في الاصول كما هو ظاهر من مذهب الحق اولو الجاهل
 كون المكلف محمدا في هذه المسئلة الاصولية راعا انه يجوز الرجوع الى الميت في كل
 في باق المسئلة ولا يلزم الدور والفساد فخر في القول في المسئلة على ما ذكره اولاد
 وعلى الاجماع لو كان **قوله** محصرا عند خلاف اصل الخلاف في التعارض عند
 قد يقع مع القياس انما لم يحصر بعض الادلة الطنية عند في الاجتهاد بالبناء على

ان المراد بالظنية الظنية سند او متنا فلكل شيء ذراع ليس من الادلة الظنية
لقطعته سنة ولا يخفى انه لا يتم في قوله لا جرم كانت وجه الترجيح كلها ترجيحاً
اي لا الاجراء احد تعرض الادلة الظنية بالمعنى المذكورة الاجراء لا يستلزم جميع
كل وجه الترجيح الربا بل هو ترجيحها الى الكتاب في وجه ظنية ولا تراه وانما
جعل الاجراء على ذلك لتقلل الاجماع اليه وجوبه والظن ان مراده ان
تعارض الادلة الظنية الترتيبا بعد ديانة مخرجة الاجراء لا تعرض الترجيح الكتاب
بالعموم والخصوص والاطلاق والقيود قد تركه فلا يتصور التعارض لغيره فانه
قوله او كانت صفات الاكثر الظن ان مراد العلامة بالندوب ليس ان الحديث العالي
الاشهر قليل بالنسبة الى غيره من الاحاديث خرقا انه لا دخل لذلك في كونه مرجحاً
مراده بعد حصول نذرة تحققه وانفاذه فمحيط طول المدة وقد امكن ان يتحقق
سقوطه وكسبه او كذا يقال ولا شك ان هذه الترجيح خلاف ما يترافى المرجوحية
لكن يريد عليه ان هذا الكلام لا يخرجها اذا علم طول عمر الواسط وعدا الرق وطرافة
كل من يقيم عليه بل كان ملاقاته نعم لو لم يعلم الامور المذكورة كان ملاذك ووجه
فما قل **قوله** اذا جوز كون الامم اذ لم يجوز كون الامم فيهم كان فيهم
قطعا اذ خضر الخلاف في قولين فلا يتصور ترجيح الموافق للاكثر **قوله** ويحتمل
بالمرار عرض عليه بانه لو جعل المقرضا خرا استفد منه ما لا يستعمل العقل
به ولو جعل متقدرا استفد منه ما يمكن العقل من معرفته وهذا راجع الى ما يكره
من جهة المذهب الثاني **قوله** ان العقل بالقل يقتضي تعليل النسخ اعترض عليه

بان

بان ورود النقل بعد حكم الامم ليس منسوخا لانه ثبت لانهما في النسخ
هو رفع الحكم الشرعي وايضا لو جعلنا المقرضا في النسخ حكمه ثبت
بما يليق العقل والسمع وهو كذا من جهة لانه نسخ للقوى بالضعف **قوله**
يجوز الفتوى بما يحتمل السوابق لا يخفى ان جعلها ان قيل شتر كاذب
الفرض ثبت وريانه في جميع الامور من جهة العامة وحمل مواضعها
التيقة في احدها دون الآخر لوجب الترجيح فما ذكره ساقط ثبت
حاشية سلطان العلما العول يمكن بمحالم الاحول والحدقة عما يك
ودفع النزاع لقابلية التفسير القوية المتكاملة بما ربه القدير
انه الظن والعجب محمد بن ابراهيم محمد بن ابراهيم
المؤيد سعيد اوسان بها ايمان ولا
مواضع اللغات في هذا الموضع
صحة ربه

فان لم يجز كون الامم فيهم
فان كانا فيهم في الامم فيهم

حاشیه بر معالم از ملا صالح مازندرانی طاب ثراه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نمود که التماس بامضای حق و لم یک شیا نکرده و از سر کار بفرزاده پشیمان و از حق و حق

لواء الشفا ع ويكون مسجودا

المأذون في أصل الدين له وجهان صوابا أن بعض أهلنا يحسن رأيهم على معاصم الدين

منه انهم و اجرت لهم و حيلة و خيرة و لم يشتر ان اسنور **قوله** الحمد لله

المجنس أو الاستفراق وحمل التقديريين بعيداً عن خصائص جنس المجنس بجمانه وأما حمله فهو له حقيقة لأنه مورد لكل حال ومرجعاً إلى حال المجنس (أي إلى الحقيقة) وهو

بقرينة قوله تعالى وانه واهبها سبع و الفرة والقوة والعيلة والمبالغة في القوة في مخرج
الافاضة المبالغة

الأهـم المطاع جميع مطوع وهو المصـدق يعني الربـي أو اسم مكان فلهـذا يطـبقه العـالمون
للمتقرب وانما خص العـالم بالذم لان حكم غيره يهتـر بالدولية والاعـزة لا بمصـدق المتقرب

الى المظهر ومجربك العطف انه كان له السابق لنفسه اياه كمال ذاته بل روحه الى
الارض حتى يجد له حصة العافية في هذا المظهر وما التقى والارض من هذا المظهر

في رعاية الله تعالى بركاته على من يتقرب اليه
والله اعلم بالصواب

والتعليم هو ما يلقى عليه صاحب هذه الامانة رقة العزيمة والمشيئة طاعة لخالقها واطاعة
لخالقها عندهم الشكر والاشارة بحسب جوره والعلم بكنه وانه الحق المفضل الى الحسن والمحببة

20

نصيبه الشغل ما فتد اذ ان سبرايغ الاعظم ابي بالاخاتم بغير الحاقه من اية
اضاحه الصداقه ما هو فيها التواكل المشهوره وجره عظيمه والنعمه اللغه اليرموه

المنفعة الوحيدة لا الغيرة من الله في هذا يعني الله العادل لانها غير متناهية وقية وهو

فمن اصابه بعد كونه لا اقله وان بعد احواله لا يضره ولا يفرج عنه
 بهر ان هذا قرض غير العزم من لفظه ان لغته غيرت اسمه وهذا القرض لا يفرج عنه

والعالم فيقول المستطوع في الطول والضع وهو الحق ابي الكاهن ومنه قوله تعالى فانهم
انك يرضى بـ المنان مع الحق وهو الحقية الجـ بالكنس جمع جسم وهو العظيم

يقوم بواجب شكره وتوسط الواجب شانه الا ان شكر النعم واجب كاديب الرجع
الحق في الراد انك من نعمه الذي الدوافع له الاموال وغيرها

تعليم المسلم ان يملك او يطين او يلازم في وضع قوله المادوني او المراء

بالحمد ان كرمي راونا ترك الحظ من جلايه بفضل عليه لا يقتصر واليقوم العذيم الابدي
وهو ما اول فوجهه ملا اولى مواه قال السيد في شرح المرقية الاول اعم من العذير

اعدام الحوادث الزائلة وليس بمفارقة الله وعلل المراتب الاربعة هي ما تيسر اذ الضيق
ليكون تفسير غيره وقد ذكرنا في القدم عشرة لمادة والزمان والخلق

عنه عليه السلام في قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات هم خير من الغالبين
الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم خير من الغالبين

فما يابن القدم جل عليه الفرح من حين انكبه سبحانه ولا بد من ان لا يمدد غيرة
لصع ذلك الفصل وانما هذا المعنى وصف القدم لانه لم يزل في الصفات وتخصيص

فَكَانَ فِيهِ جَمْعٌ بَعْدَ التَّوْضِيلِ وَضَمٌّ بَعْدَ التَّوْضِيلِ الدَّيْلَامُ السَّرِيدِي وَهُوَ لَاخِرُ كَوْحِهِ خَطٌّ كَمَا

فیاض الامجاد

واما باعتبار انما يحسن منه وان كان موقفاً بحسب الصورة لكنه كثر في الغيرة
قوله لا شك في حال مرادف او متماثل **قوله** الكبريم كونه جرة طائفة على
 من الضمير الثاني في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العليم ويجوز رفعه على انه صفة لله
 ولكنه بعيد جداً والكبريم بمعنى الكبر والفضل وقد كثر في الغيرة وقد علم انه
 كبري في بزره والاول **قوله** لا يخيب مرغاب رجل حبيب او المخلع طلب
 ليس الامال اي ذو الامال او الملقى الخال على الخلق هذا **قوله** ويروى للمعتمد
 قواعد الدين يمكن لتذكرك تذكير الظاهر بحسب السرائع والكلام **قوله** وتنبه
 من كما يعين يمكن لتذكرك تذكير الظاهر بفتح الميم بفتح الميم بفتح الميم
 انك العلام **قوله** صلوة ترعاهم افاض الارض او من الترخية يقال ارضيت **قوله**
 به بالشيء في خضرة **قوله** وتبلغهم في غلبت الكلام بلوغ اي وصلت اليه **قوله** عناية مرادف
 في حمل النسيب انه حال في العمل والمغنى فصل بذكر الصلوة اليهم حال كونها كانت
 في عناية لهم ونهاية مقصدهم **قوله** علة اي ما عدته ومبنيته **قوله** طوارق الدهر
 في الخيال والصلاح والمراد منها ما اعد ليوم الحساب **قوله** وسلم عليه وآله **قوله**
 كنز الاعمار في طبين الماء وذكر الانفاق شرح **قوله** والحادثة السرور بين العين والامر
 في معاملة الافكار يجوز ان يراد بالعين المقدمات بالامر النسيج وبالسرور وحركة الفكر
 بينها بحيث ان يراد بالعين البصر وبالامر المقدمات وبسرور الفكر حركتها في النظر
 فيها مرة بعد اخرى **قوله** هو الحكم بالحكم في تعريف خبر اللام وكذا في تعريف الفصل
 في التخصيص ثم اردت به كبريائه العظم مصدرها لهم وفي التوهم الانفاق والحرارة

وَيُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْقُبُورِ
وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْقُبُورِ وَيُخْرِجُهُ
وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْقُبُورِ وَيُخْرِجُهُ

ولكن افترت المتقدمة وحيث كن بالحق **قوله** اقرأ باسم ربك الذي خلق
 ان يخلق بالفعل المتقدم وجه تقديمه هو الاتهام لانه لا يملك اول سورة نزلت
 على قاتل كان الاتهام بان القراءة ويجوز ان يخلق بالفعل المتقدّم والتمتاع
 والاختصاص والبال على القادرين زائلا او لكفاية ويجوز ان يكون متقدما على كل
 على الحال اى اقرأ القرآن اذا وجدته مفتوحا باسم ربك الذي خلق اطلق الخلق
 لئلا وكل خلق **قوله** الانسان خلقنا من طين بالذكري عليه الشرف **قوله** خلقنا الانسان
 جمع علقه وهو العلقه في الدم العنقود وانما لم يقل من علقه لان الانسان من جميع **قوله**
 اقرأ وربك الاكرم الذي علم بالقلم اى كونه القلم وعلم الكتاب بالعلم
 وهو صلب العلوم ويوفى بها على الدنيا والدار الآخرة **قوله** يا ايها الذين آمنوا
 اكثروا من العلم حتى كنتم اشداء **قوله** علم الانسان ما لم يعلم بيان الاول او
 اهم منه وهو انما يتعلم للعلوم **قوله** اقتبس كلامه بذكره الامور في ملائكة علم ما ذكر
 في اول الوجه العاشر ان الشرف للموجبه وتبعه بذكره العلم على وجه المبالغة وكونه
 تربية عليه حيث وصفه في جل شانه بالاكبريه ورب عليه التعليم بل فيه تربية على انما
 اعظم من تربية الاكابر بحسب نياته ولا ينافى العاكس باعين التوقف فيكون بعد ذلك
 بعد اعراض العلم لانه اجدر بالذكر قال بعض المحققين ان من كنهه ويران اول
 هذه السورة دل على فضيلة العلم وبعدها دل على خفة العلم فكيف ذلك **قوله** يا ايها الذين آمنوا
قوله بين الاي جمع ايه كالايا والالات والاية العلامة والامل الاودية بالتركيب
قوله الذي خلق سبع سموات بين افلاك السماوات فان الحكيم الاميرين سبحانه

الرب العرش والكرسي **قوله** ومن الارض مثمن قبلة المثلن لانه العدد وقيل
 في العدد فان الارض سبع طبقات بعضها فوق بعض لا فرجة بينها وقيل بغيرها
 مبرحة حمالة عظم وفي كل طبقات ^{مخارج} منها ينبوع من ماء ومن الارض سبع ارضين
 بعضها جوف وبعضها على بينين تجار لا يمكن قطوعها والحق لا الفصل الربيع وقد اورد في
 اخرى الطبقات العنصر الارض حيث عدت سبعاء النار والهواء والارض والطبقات الارض والسموات
 التي هي اربعة في المكون **قوله** ينزل الامر بمنين اى حكم الله وهره يجرى فيها بين السموات
 والارضين او فابين كل منها **قوله** انما خلقناكم من طين فكل خلقنا ان الله على كل شيء
 قدير وان الله احاط بكل شيء علما **قوله** طار اى طبع **قوله** ومن توبه الحكمة فانه
 اى من يوفى للعلم والعلمية والكمية عند الله تعالى هو العالم العامل كذا في ذوق بعض
 الماد بالكمية فيضن صلاح الشايعين او صلاح الشايع في الاخرى في العلم والصلاح
 واما ما تضمن صلاح الدنيا فليس في الحكمة من توفى في الكفاية في العلم والصلاح
 فضل الامام وصفاته ان الانبياء والائمة عليهم السلام يوفى بهم الله ويوفى بهم من المؤمنين
 على حكمته بالانبياء غيرهم فيكون عليهم فوق علم الامم ثم تلاها الآية من توبه
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون في الغرض لا يعلمون كذا في العلم والصلاح فكل من توبه
 اللازم والمقصود نفي المسواة بين من توبه في حقيقة العلم ومن لا توبه وفيه ملائكة
 العلم من حيث انه علم اشرف من الجهل **قوله** انما نريدكم بالانبياء ربنا انما نريد
 انما نريد العلم من العالم والجهل لا يفرق الا بالعبقور كاقبل انما يفرق العلم
 من الناس ذوو دونه وتوفى في الكفاية في العلم والصلاح في العلم والصلاح في العلم والصلاح

قوله
 بالاعمال السبع
 الارض
 والسموات
 والطبقات
 الطبيعية
 المكونة

الحامد

کھان

فقال الاول في السببية حتى صار كانه نفس السبب ويحصل ان يكون المراد منه
 يعبر عنه في الدنيا طرفي العلم بعينه الاخر طرفي الحقيقة وان الملائكة تصنع
 لطالب العلم رضى به الرضا كما تكون وطاؤه اذا رضى وقيل هو بمنزلة التواضع **عظيم**
 طاعة وقيل اردو بوضع الاجتهاد فلام عند جالس العلم وذكر الطيران وقيل اردو به
 اطلاق العلم بها هكذا فسره ابن الاثير **النهاية** **فلا** وفضل العلم على العابد كفضل القر
 على سائر النجوم لم يدر المراد ان فضل العالم حين شغفه له يحصل العلم على العابد حين
 شغفه له بالعابد او فضل العالم في حيث انه عالم على العابد في حيث انه عابد وخرجها
 ان العلم في حيث هو فضل في العابد في حيث هو فلا بد وانما ان اريد ان العالم **الخير**
 افضل من العابد الغير العالم فذلك لا بد على ما ان العلم افضل في العابد وان اريد ان
 العالم الغير العابد افضل من العابد فذلك اجل لان العالم في غير على اوجه لا لا في العلم
 فكيف يكون افضل في العابد فلو كان العلماء ودرته الانبياء وذكر بعض الربا
 ان العلماء اولاد وصيوني الانبياء فثبت من العلم في سلكه الزايم وروى
 ملكة لرواهم كما ان الاولاد والحقبة والافراد البصورية يروى الاسواق بل
 النسبة الاولاد اكثر النية ولذلك كان حق المعلم الربا على المتعلم او ان في حجة
 الحجة عليه **فلا** ان الانبياء هم يورثوا اولادهم هذا ما دل على انه لهم
 من الامايت والروايات فذا قال في محالنا من ابو بكر وعمر بن عبد الله بن مسعود
 وقال عبد الله بن عباس فيهم عليه **بجمل** **تجلبت** **وان** **عشت** **فقلت** **ك**
 الشيخ في الحق والكل **تجلبت** **ويكون** **الوجه** **ان** **الانبياء** **لم** **يكن** **فيهم**

لانه كلما لم يتحقق علمه **بإلهامه** السعداء ويكرهه الأشقياء فاعلم فضل وعظمة من القدرته
غير متناهية والله ذو الفضل العظيم **طلب العلم** فإرضية المراتب الغرض الخفية لان
الغنى منى بالاجتماع وللزهد كرم على تقديره وتخصيصه باصول الدين جديده **الادب**
ان الله يحب اجادة العلم الاحرف تنبيه بصيرتها اجمله لتنبيه الطالب وخرجه عن
الخطه او اوقع الاهتمام بغيرها وان قد كرهت فاعلم ان اذا كان لث في عظمه وانه
اجمل ايضا مدقق في الزكوة استقر اجتهادها في شرا عجيبة الله تعالى في العلم
والاجادة العلمية في اجاده **الطلب** فان الدنيا اهل البيت في كل خلفاء فيه ولا خلاف
على ان العصر لا يكون من جهة الروايات فالعلماء كثر في ان قصور وقد سئل ان الله
على حجة الاجماع **الادب** ولو لم يكن في الدنيا من العلم الا ما في ادم من العلم فانه لا
كنية عن الكتاب النبوية **الادب** وهو من العلم الذي لا ينفك عن العلم **الادب** كونه
ويعتبر جميع النقص في حال كان في اي حقيق وهو العلم كونه في الكفاية والادب
وكذا كونه في الجاهل من الجهل وهو العلم **الادب** ان الله يحب من علمه في الامم فانه
ليعبده هو انما هو عاونه **الادب** وعدم تعطله على التوفيق على كمال النوب
وعلاوة مقته لوجه العبد لا دور الغرور والتمنا ع علم النور **الادب** الجاهل قد سبه
سيد الوعدين عاونه **الادب** على السلام الجاهل بهج رعايع الجمع جميع جهل وجاهل
صغير شفا عاونه **الادب** وانما فاستقر على السلام **الادب** العاونه في العلم
لهم والرعاع بالمطامع ومع اوله العوام والفقراء **الادب** وان الله يحب من علمه في
من الحجة ضد الحق في كشف الحجاب عن قلبه وتبينه من ان يطاع كتاب وقرة

وعلاقتها

وعلاقتها تروى في العقائد عن الدنيا والآخرة **الادب** النقي النقي كروا
اولها البشري عن الشرك وهو يحصل بغير التوحيد وانما الخشب في المعاصي وهو
يحصل بالترام الاوار وجانب المناكير وانما الشجرة عاونه في الحق حكمة
والطمان المراتب النقي حكمة في المرتبة الثانية كما يشير به قوله الطالب للطلاب الخليل
لان الترام الاوامر ورجح بالناظر مقتضيان لستم ان هذا المرتبة عالم من
الاجابات العلماء والسؤال عنهم وصفه بقوله الملائكة العلماء ترعاه في العلم
ثم وصفه بقوله التوسيع العلماء تنبها على ان جود الملائكة لا يكون في التوسيع بل لا بد من
سأله عنهم بعبادتهم واعمالهم مع ما في العلم الايمان لان العالم عالم من جليل
شرف لا يقدرون به ثم وصفه بقوله القابل في الحكماء وعظمته قبول العلم واخفا عظمته
استقبل سلسله العلم لا يوم العفة فتشبع المتفردون مثل المتقدين فانظر عظمة الله
لا ياتي هذا الجبر في العلم حيث يقع **الادب** اوله ان شيا في شيا في الدارين والادب
ان يكون ما شانه في العلم ما قيل **الادب** ربح ربح وان جبهه على شدة ترك كرويه
توسيع جرحهم **الادب** ويجعل ثانيا في تحفا العلماء من اعظم التبشير وقد نال علمه
من اعظم القربات **الادب** هذا الله وياكم سبل **الادب** قال عالم شيعه عليه الفضل من
سبعين الف عاونه على الشريعة ذلك ان العاونه يتعرف وجهه من العاونه العالم
بالصفة المذكورة في العلم من الاعتقاد ولان العلم اصل الجادة بحيث لو لم
يكن لم يكن عبدا ولا عبدا ولا عبدا النفس في احوالها واما ما في جميعا **الادب**
استلهم الله في الاطلاع في اللغة كالمفرد وكما في العلم ولم يترج بغيره في العلم

والتمتع بطلبها ليس لغز فكيف طلبه طرفة العزبة لا الله تعالى وترخص بالعرف ما يخرج قصد
 القرب من غير جميع التواضع وهذا الجرح يستمر احتكاما لما لا يرد بالنية في القصد ارادة فعل
 غير طوافه ناشئ من وجه التوجه لطلب العلم للقربة والتمتع مما يكسب لو لم يكن قصد
 التمتع لم يتحقق قصد القربة مجرودا لطلبه لم يكن نية من الله وان علم في نفسه ان الله
 قصد القربة لم يتحقق مجرودا والتمتع لطلبه ايضا وبالجملة طلبه ان يكون وسعد كبر لا يخلط
 في غيره واما ان يكون لغز واحد بحيث لا يكون له سببانه مدخل فيه كما اذا طلبه في الرضا
 والتواضع بين الناس وكثرة واما ان يكون له لغز واحد بحيث لا يكون له سببانه مدخل فيه
 فيه سواء كانا متساويين او متفاضلين والاول خاص جدا ممدوح صاحب عقلا وسرعا والآخر
 من موم صابرها والله الموفق للهدى **قوله** من شمس الاعراض الدينية لانها هداية للافراد
 الاخرية فمضى لم يظهر القلب بها لم يحصل فيه تلك الاغراض ولان العلم بالحق والقبول
 عما قيل ولا تقع الصلوة التبرع وتليقته الاما في الآبغضير الظاهر منس الاحاد **قوله**
 لا يقع عبادة القلب وصلواته الا بعد طهارة من غير خبايا تلك الاغراض **قوله** في قوتها
 العلية مراتبها اربعة اولها تهذيب الظاهر يقال الاحكام وثانيها تهذيب الجاني
 من التواضع عن عالم الغيب ثالثها ما يحصل بعد الاتصال به وهو تقوى النفس بالقوة
 العلية **قوله** ورابعها ما يحصل بغيره وهو طهارة القلب **قوله** وحاصل الامر قصر النظر كماله **قوله** جنة
 الزايل الزايل في اللغة الدون الحسب النفس تهذيب العقل والقلوب والعبادة وكثرة واما
 قد عفا قوله وقتها الغضائل للخلق اربعة اقسام اولها ان تكونها بالفضائل **قوله**
 عما قيلها عن الزايل وفيه توصيف الفضائل بالخلقية هي انما لا ان تلك الفضائل

من

من ان قصير طبعه لان غير ما يمكن زواله لا اعتدابه **قوله** وقدر القوتين العلية
 والعقلية كذا شبهوا القوة العقلية بالكلية وشبهوها بالسلبيات غير العبادة و
 البهائم والجموم على الناس بالضرر والشم ونحوها والقوة الشوقية بالخير يروى
 ثلثها افعال البهائم غير الضو الشيق والمرض اما لا بد من كسرتا بين القوتين
 بالسياسة البدنية لتكمل القوة الميكنته التزويث بها افعال الملائكة من عبادة الله تعالى
 والسرور اليه **قوله** وصف طلبه الجليل والمراد بالجليل من الاستغفار والاشارة لان
 ذلك من ان الجهل ومنه قوله تعالى كما تبارك الله ان الكون من اجلين ليعرفا لهم
 اعتداله من رواد المراد بكبر الميم مصدر تعقل ما ريت الرجل امامه مرة اذا جاءه **قوله**
 وصف طلبه للاسئلة والحقن اسئلة على يد طاول وتفكره وحله وحاله اى فاعده
قوله وصف طلبه للفقه قال بعض المتأخرين ليس المراد بالفقه هنا العلم بالحكام
 الشرعية العملية من اوله التفصيلية فانه متى سمعته بل المراد به البصيرة في الدين
 والفقه اكثر ما يات في الحديث بهذا المعنى والفقيه هو صاحب هذا البصيرة وكلام
 بعض الاعلام ان اسم الفقه في العصر الاول انما كان يطلق على علم الامور ومعرفة دين
 افاضت النفوس ومعرفة المسائل وقوله الاساطير كبقائه الدنيا وثمة التطلع اليهم
 الاخرة **قوله** في الموت على القلب **قوله** مودع ما رسم قال من اذاه وما طاه **قوله** اذاه
 الرجال الا انه يجمع من غير ما فعل وهو مجلس القوم ومخبرتهم وكذلك السدرة والنادي
قوله قد تسربل بالطنوع السربل الفخيص وسرلة تقبل اى البست السربل
 الخشوع التذلل واللوعة الخضوع وبذلك فسر السربل في قوله تعالى والذين هم في صلاتهم متجمعين

والخلق كما يكون بالخلق كذلك يكون الجوارح وفي الصلح خلق جبره الى غفقه وفي
في حبس السنان غير النبي صلى الله عليه واله راى جلاله عيب في خلقه فقال
اما ان لا يخلق قلبه طشت حواشيها فما الخشع بالخلق فهو ان يرض قلبه بماواه فلا يكون
فيه غير العبادة والمجود واما الخشع فهو صلاحيه خلقه لا اسلمه الى الخشع لان جلاله
ابود والمراد بعبادته في خلقه في الاغنية صاحب هذا الصفة الذي حكم الله تعالى وجعله
وقوله تعالى عز وجل وقيل فيه على الشكر ولا يخفى ما في الكلام من الكنية والتعبدية **قوله**
وتحلا في الوضع قبل للربع اربع درجات الاول اربع التائبين وهو ما يخرج به الانسان من
الضيق وهو المعنى بقول الرسول الله الثانية ومع الصالحين وهو التوبة من التائبين فان
غيره من حول امره ان يدخله الله في المستقيمين وهو ترك الكمال الذي يعرف
ان يخرج الامم مثل الوضع من التحدث اجمال التمس الخلق ان يخرجوا العيوب
لذلك ومع التائبين وهو لا يخرج عن عيوبه سبحانه خلقه من صفة من العيوب
بيد زينة التوبين فان كان فعلها ان لا يخرج الامم البنية ثم الظان ان هذا
يعبر ان لا يجمع هذه الملامات **قوله** خذوا منكم اموالكم فان رزق الذين ياتونكم
من جهلكم لا يملكها باسكم ثم الاثف وقطع منه حشره ومنه يخرجهم بفتح حاء مفعلة بالفتح
مخرجهم منها تحت يده وطا الصدرة وقطع الخدم كذا في المالك واستنصاه بالكلية **قوله**
فدحيت الحبب بالكره صدق في قوله يقول جبينت ارجل تحت حشا مثل علم
علا كذا في حشا واما الحبب بالكره او الفتح بمعنى الرجل المتداع في حشره **قوله** وخلق
الخلق الوود اللطف القد يقال اليوسف وقطع بالكره يخلق خلقا رجل مفاصل

بسم الله ما يخلق قلبه **قوله** يستطيل عيشه في شدة من يتواضع الاغنية رغبته
الحاثة في طرف الاستقامة والادوية في طرف التواضع لان ذلك يوجب واصل في
شدة **قوله** فهو خلقوا لهم فيهم الملو ان كتمان ما يخذل من رغبة ونحو **قوله** ولقد نزلهم
انهم لهم في الكلام وهو عطف الزمات والانه صايرها لاستنهاضهم الذين الذين هم من الذين
لان انهم في العالم للفتاح سيرة في نظر الناس في عمر الله انه هذا ما جبره لورده عليه
انهم من خبره وقطع الله ذكوبته والكتابة والكتابة بما ورن في حاله وقوله سورة الاحقار
في خلقه **قوله** في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
في حشره كذا في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
الظلمة ايضا **قوله** ولعل في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
لقد صنعوا ما وكل موجود عندها حشره في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
كان في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
فوقه مضطرب استعظاما طيناه وحشره في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
لقد او الناس لما ذكر في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
قوله من شقق مع ذلك خرج عدم استجابته **قوله** مقتضاها كذا في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
زانه واهلها لهم **قوله** في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**
يفعل الذين وحصل للنفس سببها ملكة مؤمنة لا اعسر ان الميتين وقد ورد في حشره
فرق الناس في حشره المهر من تشرطه في كان التمس كذا في حشره في حشره الامم **قوله**

والعضد الطاهره الباطنه كما هو عليه من العلل بالمخبرات وهذا الوجه المار به
مستوفى لا يشك ان المنعم بكونه الهامه كسجانه افراط الشهوة الطعام ثم كفره وعنى
هو نعمه ونعمه ومنهم **قوله** طالب الدنيا لان طلب الدنيا اذا لم يكن لغته الحاجه وسد الحاجه
يكون لاجل الخوص والامل والولاء المائل غير موصوفه ووجاهت الخوص والميل الى غير ذلك
فكلما بلغ المرئيه استغنى الخوص والامل وميلت الى غير موصوفه ووجاهت الخوص والميل
غير موصوفه طلب مرتبه اخبر فنها وبكذا لان الملك **قوله** طالب علم لان سخره
العلوم اوسع من ان يحوم حولها فنزل الله في المعارض في ان يطير فوقها
انظر كاد عليه فذلك سجدته فوق كل ذي علم عليم فحصل المرئيه بغيره يحصل مرتبه اخرى
وبكذا **قوله** فمن استغنى فحصل الدنيا كما ابي عطاء **قوله** احل الله تعالى تحصيله
قوله سلم فبانت الدنيا والآخرة **قوله** الا ان يريد ان كان من حق الله فانه **قوله** او يريد
ان كان من حق الناس ولكن ان يكون التزويج من الراوى **قوله** فالتزويج من الراوى
من اهل الدنيا والآخرة بل هو من ملكين الناس فكلما سوا وتساوا كما به لا يجدكم من
الذين فسكوا من اهل الكون وروى في الكاين بالفضل في البريه فرة غير الله
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله قال اتاكم الذين ليسى باربع الله
غير خالص قال من ترككم الله ربه في غير دينه فكلكم مطلقه وبعثكم في الآخرة **قوله**
فان كل محب لشيء يحمله اي يحمله ويرى يقال حاطه يحمله اي حاطه **قوله** او يريد
ان هذا العالم بحسب الدنيا ويحفظه وكل من هو كذلك فهو متهم في الدين ويخفى البقن
فهذا اليوم كذا ففتح التعليل **قوله** ان التريكة لا تصح الا لاهلها وهو الذي عصمه الله

منه

منه من الشيطان في بعض الاجناس ملك المرء ساج فحق ان الخال عقبه في بعضها
يتمون الناس يوم القيمة كونهم في الفقر **قوله** حتى سايبك بالعلم اي ما لك مرك
في العلم من سيبت الرعيه سيبه اي ملكك امورهم **قوله** ولم يحرق بهم الخوف بالحق
الدرس من خوف اوحيا وان يترتب فاما عينه في خطر وقد صرف بالكسر وخفته
اما اي ادمته والباء للثبوت اي ولم تدمشهم في خوفه **قوله** ولم يصبر عليهم
صبرونه وبه اذا برهم واخلق في الغم وقد مضى من الغضب وعقابه **قوله** ثم انهم
ثمة التلذذ بالعلم في حبه المكور والمردوم في الكلام سفاقة مكينه وتبيليه وقد قل غفر
عباس في تفسيره **قوله** اولم يروا انما الارض تقصدها فخرها ان المرء يقصص الله
موت سهراتها وكبرائها وعلمها وصلواتها **قوله** لكنه في حق العالم اكد كانه يجب ان
اطاعه السلطان لكنه في حق المترين اكد لانهم يحفظونهم **قوله** العلاء رجلا نبالا
ينذ ما بين من انهم ثمة **قوله** لان الصنفين الاولين حكاي دخلان في القسم الثاني اما
اتباع الهوى فيحط على الحق كما ان عبادة الانعام واتباعها يصد عنه وقد جعل الله الذي
الها من اتبعه فقال جل جلاله افروني في اخذ الله موده وقدس بعض اهل التحقيق وكما
حقنا ولا ينبغي ان يقع احواله لغف الدنيه وسوءها البريه والسقيه وان
على قلبه فيؤيد ويتبعها محبوبه بغير نصيب كونه ظلمه فلا يتبع فيه الحق عصم الله واما
قوله وطول الاصل عنى الآخرة لان طول الاصل يعرف قوة القلب وقاسر القلب
غير الآخرة ولانه موبى الخوف لا الدنيا وروى آياتها والفرج في حصولها فينبغي في حق
والعكره في بدايه ولان الآخرة ضد الدنيا وفي حبه الغضب ضده وفي بعض الآيات

لكل العقيدة انما يحصل بمعية الله ولا يد ان غير كانت موصية اتم كانت عقيدة
اتم فلا يشترط ان غش الناس لنفسه بالعبودية موصية تبه **قوله** قال الاصل
المتعلم لا يفرغ ان يركب عند تعلم العلم ويجمع ويحفظ ويحل ويشرح يعلم
الناس وفي الحديث هامة لانها **قوله** فيمن لم يعط الناس بقا قط
تقضي اذا ايسره والتقضي احصيه مثل القنوط ومنه تقضي من ربه الاضال
قوله ولم ايتهم من ربه لان ذلك واجب حرمه الله تعالى لا بد من ان يكون
العلم حكما بما بين الوعد والعيد كما فعل الله تعالى في حكم كتابه **قوله** ليس في
لان القرآن بمنزلة رسول الله ومنه حكم الله ومنه العلم فلا بد من العلم في
وان علم في علمه ومبانيه لتفصيل ذلك باب تملكه ويحصل ملكة في انشاء عقائده
قوله الا لا يخفى منك لا يوسع فيه **قوله** مفاسد العبادة اكثر من ان تحصر نفوس ذلك من
نظره الا ما في خبره ولا بد ان العلم المتقرب اقل وجودا من الكبرياء والاحكام
شك انه لا يفرغ من العلم الا الورع النقي والله الموفق لذلك **قوله** ان العلم في
نقص العلم محب ما وشبهه بشان لى قنطار وانزع منه ما يشبهه بما يحتاج اليه
الانسان في اقتداره مثل الركن العين والاذن واللسان **قوله** في رتبة التواضع
اي التذلل شبه التواضع بالركن لان الركن ركن اعضاء الانسان لانه محمل
لاكثر القوى البشرية فذلك يتصور وجوده بانقائه وكذلك التواضع عظم
العلم لان التعلم والتعليم لا يكونان بدون **قوله** وعينه البرائة من الحسد فان العين
كانت آفة لمن في المصطفى كذلك البرائة من الحسد آفة لمن في المعقولات

فان لم يسهل عليه كما كمل الى المطب واذا الفهم فان يحصل الحروف
والعقيد من طريق الفهم كما ان سماع الاخبار من طريق سماع **قوله** ولما صدق
صدق العلم بسبب البينة لان العلم تكامل بحسب الاستعداد كما ان الانسان
سبب البينة لاقتدار بالوعد والعيد **قوله** وحفظه الفحص لان العلم وحيد
والفحص فيه وحفظ **قوله** وقلة حسن البينة اذ يف العلم في البينة كما في
بينة القلة **قوله** وعقله مفرقة للشيء والامور لان قوام العلم بملك المعرفة كما ان
قوام الانسان بالعقل **قوله** وبه الرقة لان الرقة وبر الافة والعطف كسيرة
لا يصلح العلم الا غيره كما ان اليد وسيرة لا يصلح النعمة الا غيره **قوله** ورجل يات
العلم ولا يبر بيارهم فقبس المطالب كما ان الانسان بالرجل يكتسب المار **قوله**
وقوله السلامه من الافات وسلامه ان من **قوله** وحكمة الورع اي التقي بما يجب
القرب والتخاف مما يوجب العبد **قوله** ومستقر النجاة المستقر المكان والمنزل والنجاة
اما مصدره فحوت في كذا اخلصته منه والوقود ان مستقره مخصصة على المحل
مكان مرتفع لا يعلوه السيل والمراد هنا مكان لا يصلح الى مفاسد العقائد
وقاية العافية العافية اسم المصدر وتوضع موضع يقال عافاه الله عافية وبهر
وقاية الله في العبد سورة المكاره **قوله** وبه كبر الوفاء كشبه الوفاء وهو ضد الكبر
والعبد بالمكر لانه ليصل صاحبه الى الموت بعد خيرة من صابر المكاره **قوله** وسلامه
لبن النعمة شبه لبن الكلمة السطاح وهو آلة تحريك الورع ونحوه لان كل ما
يرفع من العبد اما الاول فيا كماله ولا الثاني فيا كماله **قوله** وسيفه الرضا لان

الرضا بما آتاه الله والعصاة والعقد يقطع المسلمات كان السيف يقطع المسلمات
قوله وقوله العداوة لان عداوة النكس وجرمها يشبههم مساوية عداوتهم كحفظ
غيره كالحسن **قوله** وجوب حرمته العداوة لان عداوتهم تحفظ من كمال العداوة
ابناءه لان الحسد يحفظ المال كحفظ العداوة **قوله** وما لا الادب لان ادب
النفس مثل المال سلبا لغير العداوة بل لان الادب يشبه مثل المال ولو كان بالآدم
موجبا لا فطره **قوله** وفيه حجب بالادب لان الانسان في حقيقته يوم لا يملك
للعلم في حقيقته ويبرح حجب بالادب يوم فقره وفقره وهو يوم يقوم النكس رب العالمين
قوله وزاد العرف كان الانسان زادا به يحصل لا طريقه كذلك العلم زاد وهو
المعرفه عن طريقه المنكر به يتوصل لا المظهر **قوله** وما واه المواد وقد الماء كماله كان
البره ليل او نهارا والمواد في المصالحه ويجوز ان يكون من النوع والمعرفه في المنزل الذي
ياور الى العلم هو المصالحه بين الناس لا بالخاصة او الورد في القرب **قوله** واما
المعرفه ويبرح مذكوره بعض التحقيق تحت انواع الاول انه من النوع التي يمكن
منها من الامتناع **قوله** انما العلم القوة العقلية والفتى على حده والباطنة والاشياء
نصب الدلائل العقلية الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث
ارسال الرسل وانزال الكتب والرابع ان يكتشف السراري بالتمام والوحي والالهام
وقد حس ان يحويهم الطلقات السعيدة ويمنعهم التعليلات **قوله** فمستمكن في
نظمهم لا يغير ويحس في الحجب والاشياء فلا يظنون الا اليه ويكن حمل الامانة في
كل وجه من هذه النسخة **قوله** وفيه حجب الاختيار اي حجب الاختيار اياه او حجب الاختيار

وهنا من اعظم الغيبات لقوله تعالى طمعه الله والرسول فاولئك مع الذين هم
عليه هم من النبيين والصدقيين والصلوات والصلواتين وحسن اولئك رفيقا فانك
الفضل من الله وكفى بالله عليما **قوله** ومن ملكوت السموات عظام الدخان بمنزلة
يقال في حوزة اي حوزة فاعلم ان الله والاول والقيم مقام العاقل فيقول
الملك ان الله للنفوس مثل الله في قوله تعالى فاعلم ان الله في قوله تعالى رب ان الله
منه **قوله** وليس من العلم بعد المعرفة فهو من علم الفقه بل هو من علم ان علم
له من الفقه هو كماله لان معرفة الفقه انما هو للعبادة ولا يجوز العبادة بدون
معرفة العبادة والمكفول لتمام العلم **قوله** بعد ما ذكر في بعد المعرفة **قوله** وذلك
وهو انظم الامور المعاش وهو بهذا التباين هو من جميع العلوم لانه اصل علمه اية
محكمة او فرضية عاكسة او منتهى فانه كان الاول كماله لا العلم بالكنز والآخر
لا العلم بالاجاري والخطا هو فرضية عاكسة اي حقيقته العلم كحقيقته العلم كحقيقته
والمراد بانها متباينة لها جميع الامور المعينة **قوله** وتعد في حقيقته **قوله** والعبادة
النائية وغير الامور الزائلة من المحارة والمصير **قوله** وتعد في حقيقته المعينة
يتمسك به من العلم والمشرع بما يكون به الخير والشر او بتقديره التوسط بين الخير
والشر في كل ما يحس به **قوله** افادات المؤمنين الفقيه كحقيقته العلم كحقيقته العلم
الارض انه قيل افادات الرجل الخطير في العلم فمستمكن كحقيقته العلم كحقيقته العلم
والمثل الذي يجوز الاكثر من ان يكون البهاء من حقيقته حقيقته العلم كحقيقته العلم
الكسوف والمشرق والشمس والارض والسموات والارض والسموات والارض والسموات

المعرفة

على جعلها كالتخريف كالتعريف فالتميز في غير هذه الجزئيات مستقر
 التميز في بارها الحكم الكثرة او كل ما يدخل تحت الفصل لا نقول هذا القسم دخل في
 الشيء الاول لان البعض لا يلزم بالجميع الا بعضه فلا يكون البعض في ذاته
 عليه ما هو في الفصل لان هذا وانما لا يكون البعض في الفصل والتميز في غير
 الجزئيات يجوز ان يعرف الحكم كك مع انه ليس بغيره **قوله** لم يتكسب الحكم كس
 الاطراف ان يصدق الحد على صدق غيره فيكون في غير هذه
 جامعا ومنه ان لا يصدق الحد على صدق غيره فلا يكون جامعا **قوله** لانهم
 يعودون الاكثر او الجميع باعتبار الضا واليه او باعتبار تعدد من قوله او اكثر
قوله لا يتبادر غالبا انما يتبادر لان الفقه قد يكون مبتدئا على العظيمة كالجميع الذي
 له عدد التواتر وفعل التباين متواتر او لا كما في العظيمة العادة والتميز في ذلك ثم ان
 الاتفاق في هذا العيد انما هو اذا جعل العظيمة ففهم ذلك كحل الاول في قوله
 الحكم في العظيمة والظرف ما عند من لم يحلها ففهم ذلك كحل الاول في قوله
 لا عدم الاطراف والادوار كالتعريف في الشيء التام في الفصل **قوله** انما هو القول بعدم
 تجري الاجتهاد في كل ما عدم الاطراف في القول تجري الاجتهاد في كل ما عدم الاطراف في القول
 وقد تم الفصل على ما علم من التعريف والاختصاص والتميز في اما وجوبه فلاجل هذا النوع
 على ما بعد التام في قوله ان القول في كل ما عدم الاطراف في القول تجري الاجتهاد في كل ما عدم الاطراف في القول
 العلم اني لا يجوز على تعريف القول بعدم الجزئيات او على تعريف الاول البعض الحكم كك العلم ببعض
 الاحكام كك ارجح الاول في الفصل غير الاجتهاد لان قوله في قوله انما هو ان حصولها

بالاستدلال

بالاستدلال وهو الاجتهاد في كل ما عدم الاطراف في القول تجري الاجتهاد في كل ما عدم الاطراف في القول
 منه لان الاجتهاد في كل ما عدم الاطراف في القول تجري الاجتهاد في كل ما عدم الاطراف في القول
 علم به فخرج عن الحد بقيد الاجتهاد المستفاد من الطرف بوضع الهمز على ما في
 الكتاب ان الاجتهاد وصف للفقيه ببيان غيره واذا قرأنا وجوبه يكون مبدأ الفقه
 بجميع الاحكام كما وقع تعريف العلم بالجميع على الاول بالاستدلال والاجتهاد في كل ما عدم الاطراف في القول
 البعض كذلك لان صدق الايجاب الجزئيات مستلزم صدق الايجاب في كل ما عدم الاطراف في القول
 الاول بقيد الطرف الموجب لكنه بالاجتهاد كما هو عاين كبرهم بان علم الحد يخرج حرف
 الجاورة كذلك يخرج غير التباين في كل العيد لعدم الاجتهاد بالعلم المذكور في الايراد
 ان التمسك بالحق محض بريد واراد تعريفه وتميزه مع ان نقول ريد هو الذي لبعض
 التمسك بالحق كما وقع ان نقول ريد هو الذي لبعض التمسك بالحق وكل منهما يتبادر في غير
 تعريف **قوله** كما علم المذكور في اي علم الحد البعض كذلك دخل في صدق
 الفقه وهو من افراد ما لم يطرود والفرق بين الجوابين ان بناء الاول على ان العلم
 المذكور ليس في افراد الفقه وهو غير دخل في حده فلم يثبت عدم طراوه وبناء الثاني
 على انه من افراده وهو دخل فيه فلا يكون صدق الحد عليه ما يوجب عدم طراوه وانما
 في الاول تسليم القول الموجه ليس بغيره في الاستدلال وبناء الثاني مع التباين في
 الحد تصديق ما علم كك وهذا كك وهو خلاف المشهور وقال العلامة السيد في
 المشقة في اطلاق الفقيه كون الحكم ثم ثمة فافوتها ولعل وجه ذلك ان الجمع
 الخلق على اقل من ثمة وفي نظر ان عموم الجمع باعتبار الاجزاء لا باعتبار الجزئيات كما خرج

قوله ويكون العالم بذلك فبقية سائر لانه لا منافاة بين كونه فقيرا او مقفلا لان في ذلك
 بالاعتبار بين **قوله** اذا المراد بالعلم بالجميع التسلط اي لا يشترط حصول الكل ولا الجبر
 بالاعتبار فلا بد ان ذلك متحقق لان الاحكام غير متناهية لا يمكن حصولها لاحد بفعل **قوله**
 وما ان يكون يعلم هذا الفصل التفصيل ان المراد بالهتوى هو الاستعداد والقرينة في الفعل
 وهو ان يكون له القدرة على استنتاج الاحكام او معرفة القواعد الكلية **قوله** فقال
 اما مقتضى توقعه فلا وجه لطلبه مناط الحكم مع سائر التكليف بها لكل واحد والوجه ان
 التدرج متحقق في نفسه مع العلم **قوله** والحق العلم على هذا الترتيب ما يقع عليه هو العلم
 لا العلم بمبارسته احوال الاول التي بحث عنها في علم الاول كالتفصيل بها على استنباط
 الاحكام الجزئية عن الاول التفصيلية ولا يلازم ان مسائله حاضرة عنده على التفصيل بل
 الشريعة والتفصيل ان الحق الحقيقي للفظ العلم هو الادراك لا مجرد متعلق هو المعلوم
 ومعنى القواعد وادله تابع في الحصول يكون ذلك التبع وسيلة اليه البقاء هو الملكة
 وقد التفت لفظ العلم على كل واحد منها اما حقيقة غريبة او صطلاحية واما مجازية مشهورة
قوله وهذا الخبر في القول بان العلم يتعلق بما هو حقيقة باور بل او غير ذلك من الحق
 انه خلاف اجماع اهل اللغة والشرع والوقت لكنه شاع بينا عند المتأخرين وهذا
 كغيره من هذه الخلق نعم فيه ارتباك مما يفرح احدنا به والى في تميم الاول كحيث سئل
 الامام بهت اليه الا ان شيوخ الاول صار سببا لجوارحه في المعنى الاول من اقرينة
 لما في ثم ان في هذا العمل بصرى بان التعليلات اليه دفقة دفقة ومنه العلم بالظن
 والاول بلا ماست كالامام وغيره يمنع دعواه **قوله** وظنية الطريق لا ياتي في ملكه الحكم

لان ان رج حبل ظن المكلف مناط الاحكام وعلة لها اجماعا فاذا ارجح **قوله**
 الحكم جزم بوجه علمته غير ظنه وهو امر واحد والجزم بوجه العلم بوجه العلم
 بالضرورة فقد انقضت ظنه بالحكم لا العلم بالاعتبار بل ان يوجد عدم المناقاة بان المراد
 بعلمه الحكم المعنى ان كل للفظ والقطع فيرجع لا ما ارتضا له المعنى لاننا نقول قوله لا فقه
 يا به **قوله** وضيقه طاعة كالا نقول بان الله تعالى حكم ميت في كل واحد لا تكليف **قوله**
 اراء المجتهدين في حكم المجتهدين انما بقدر كان هو اياها والا فهو خطأ ووقع فظ ان الظن
 ليس علة للاحكام بل ان يكون حتى فيلزم تكليف العلة من المعلوم وتكليف بان
 الحكم الذي رجح الظن مناط له انما هو الظاهر في ذلك الذي ذكره الله ووقع التكليف
 وهذا الوجه كاختلاف التكليف بالمال وجوز خطي والظن انما يقع في علمية الواجب
 الظاهر فثبت **قوله** واما عند المصنوعين في كل مجتهد مصيب يتم الدين في الواجب
 ليس بقدره الوفاق حكم معين بل حكمه في كل نظر المجتهد حتى لو لم يمت في مثل حكمه
 مخالفا لحكم آخر كان العمل حكمه تعالى فكل مجتهد عندهم مصيب في جميعهم باؤدرك البيان
 والكشف **قوله** فلو جاز ان الحكم هو كلام التقني اي الواقع السببية عندهم تابع لظن المجتهد
 فاذا حصل له ظن علم وجوه ظنا فيعلم الحكم لان العلم بالعلم سائر العلم بالمعلوم **قوله**
 وكان له ان كان هذا الجواب لهم للمصونية في سائر التصورات فيهم فيهم فيهم
 على هذا القول غير المخطئة عندهم غير حقيقة حال الجواب حيث لم يتقنوا ذلك
 رجع الى طريق الفاء وقد عرفت ما مر **قوله** اعلم ان بعض العلوم او كل علم
 على اختلاف له موضوع يتبين في غير غيره وجوب في غير احواله ومسايله وبرك الاسرار

وفائدة وهو ترتيب عليه ومبدأ وهو توقف عليه وانت المسائل وهو ان تصور كقوله
الموضوع والمجرول واما تصديق وهو ما يتوقف عليه ثبات الخبرات للموضوعات ^{التي هي}
اذ عرفت هذا فنقول الشرف الذي العلم انما هو بالنظر لا بصفه غير اهل واما تقدم
على بعض الشرف انما هو بغيره لا بالذات كقوله موضوع لان العلم
بحال ما هو الشرف في العلم بحال ليس كك او تقدم غايته اذ لا شك ان غايته العلم
اذا كانت الشرف الغايات واما انما كان ذلك العلم الشرف للمعلوم واما قدره او
على صلاحي العلوم المتفرقة لاني المحتاج اليه يخرج من الشرف في المحتاج ونحو ذلك
مثلث المسائل او دقة الدلائل ثم الترتيب يمنع الخلو لان التقدم اما مرتبة واما
او جهتين او مرتبة او اربع اقسام واما هذا فيكون العلم الشرف في الخارج مرتبة
من مرتبة اخرى وتفاوت مراتب ذلك كقوله مراتب الجهات وقد يكون الشرف مرتبة
جميع العلوم لتحقيق جميع التقدم في كل الكلام فانه الشرف في جميع العلوم لان موضوعه هو ذلك
الله تعالى اذ يجب فيه صفاته البونية والسلبية وغير احوال امان الدنيا كاحداث العالم واما
في الاغراض الاصلية الشرف للموضوعات غايته وهو الترتيب في التعليل لا الايقان والادراك
للطالعين والامام العاقل في حفظها والديون في ان يراها كسب البطلين ووجه الترتيب
في الاعمال ووجه الاعتقاد بكونه في الحكم المتعلقة بالاحوال وبعد ذلك كله الترتيب لاجل
التفوية لكل الغايات واما انما هو مبدأ لجميع العلوم الترتيب فانه سببها واليه يؤول
اخذها وقياسها فانه لم يثبت وجوبها في عالم قادر على كل من كل منزل المكتسب في تصور
علم تفسير اصلا ولا حديث ولا علم فلهذا علم هو علم فان كل ما يتوقف على علم الكلام ومقتضيه

منه وسائر الشرف المسائل لانها صفات الله تعالى واما انما يقتضيه حكمها بصرح العقل
وقد ما يثبت بالنقل وبغير الغاية في الترتيب كخلاف العلم الاكبر فاذا دللها كونهما متماثلة
للعقل يثبت بانها ما تقتضيه الاوامر انما هي لا من صراحة العقل ولا ولو في بها ^{اول}
الشرف العلوم كسب جميع جهات الشرف **قوله** وعرفته هذا العلم متفرقة غير غيرة بالذات
اي مرتبة العلم متفرقة غير غير العلم كسب لانتقال تلك العلوم على ما لا يحسن ان يترتب على
مع ان لا يترتب على الكلام بالاعتبار الاول ايضا لان ذلك بسبب تفرقه في الكل **قوله** فلا يجب
في هذا العلم كقضية التكليف اي الفقيه يجب له التكليف المتفرقة في هذا الخطا في
الوجوب من غير الطريق الذي لا يغير ذلك ولا يترتب ان البحث في كيفية التكليف متوقف
على تفرق نفس التكليف بغير متوقف التكليف محال والخطاب التكليف اذ لا يكون في الاول
لا يترتب متوقف وجها الصانع وصفاته الذاتية كالعلم والقدرة والعقلية كونه من لا مكتسب من لا
للرب لا يغير ذلك ثم متوقف متوقف على حديد العالم لان الخلق لا الصانع عند الملبين انما
الحدث والامكان مرتبطان او هما معا واما الشك لا يترتب متوقف الزوال ومتوقف صدق التوقف
على متوقف المتفرقة العلم المكتسب بطلب جميع تلك هو الكلام **قوله** وعلم حول الفقه متفرقة
كيفية الاستدلال مثلا اذ ثبت في الاول ان العام وجب جملة العلوم ان العلم بخص
بعد الفقه من شرط حجة ان لم يراض الصريح فالفقيه اذ هو خطا عاما ولم ينظر في
بعد الفقه بجملة علومه والافق خصوصه وان وجه خطا في شرط العمل بمجهوده بدون العرض
وبطرحه مورد على نفس **قوله** واما ما خرج عن علم الفقه الاوحد ما يعنى من الفقه غير منقول
انما والبيان اي في الخطا على هذا مع وما لا يدرك انهم صرحوا باب الترجيح

ان يبين العليين ما يحتاج اليه المجتهد في الاحتياط وتوضيح معرفة الكليات والاشياء
قوله ظاهر لان الكليات والاشياء كونهما غير بين يحتاج العلم بها لا معرفة اوضاع الموجودات
 الا لفظ ومركباتها وكيفية جواهر الكليات وديانها يحتاج الى اختيار الحقائق من مجازاتها والاشياء
 والاضمار والحذف لا غير ذلك وكل ذلك يعلم من العلوم المذكورة **قوله** لا تحقه ليجري اما لذاته او
 لامر سبويه سواء كان ذاتيا او عرضيا واما الاخرى فبما هي من جنس او علم فليس العلم بها
 عند كماله في العلم **قوله** وسيمسك الامر مسامحة برسترك للامور الاتية من حيث
 انها لا تحقه مسامحة لا بالنظر لاذاتها من حيث ير لان السبيل الى المحولات باعتبار نسبتها
 الى الموضوعات اثباتا او نفيا لان البرهان انما يتحقق عليها لا على ذاتها **قوله** وسيمسك
 ذلك بالمسلك المطلق المطلق المبادىء في المخرجات بالخلق على غير ما ذكره او
 يتوقف على المسائل ذاتها او تصور او شر وعينه من غير ان يتصور العلم والصدق في غاية
 غير ذلك مما ينبغي ان يذكر في المعقود ولكن هذا غير مراد **قوله** في حيث كونه محال
 المحالين متعلق بالوجود وفيه شبهة على ما ذكره في السبيل الى المحولات من حيث نسبتها
 الموضوعات **قوله** ومبادىء المبادىء المخرجات المخرجات في موضوع علمية في موضوع
 والصدق في غاية علم ولم يذكر على انما هي علمية بمعنى هذا هو مرادنا نعم في العلم
 جهة مبادىء التصورية بحسب المطلق وتصور المحولات ولم يذكره فاقبل **قوله** كاللذات
 ان قلت مبادىء التصورية مختصة في هذه الشئ فالمسألة ان يقول ويرى ان
 يصح التمثيل قلت الاختصاص من حيث فان علمية المعتقدات العقلية كما هو كسب من حيث
 مشكلة بحسب المفهوم وان كانت في الوصف منقوصة فتم التمثيل **قوله** في هذا البند

المنون ويكون الباء الشئ اليسير يقال ذهب الى البيت بنذرت وفيه شبهة في الب
 واصحابه لا يرون بنذرت المطر اي شئ يسير **قوله** تقسيم هذا التقسيم للمفردات
 في المنع بالاشياء والتقدير لا اريد في كل ما هو متضمن وكلما كان متضمن
 والمنع متضمن **قوله** اللفظ والمنع ان المتضمن المراد باللفظ باللفظ هو
 حقيقيا او مجازيا بديل عند الحقيقة والمجاز في ان متضمن المنع قول في لفظ لان العقل
 ويحرف ان المتضمن لما دخل في غير القسم مع انها لا تصح ان في المسألة بالكلية
 والمجازية **قوله** فان من نفس تصور الخواص اي وجود ملاحظة العقل لم يغير ملاحظة نفس
 ويرفع الكلمات مطلقا وان لم يوجد له فردا او وجودا او وجودا بالاشياء المشتركة
 وكما لان الجزئية سببية في مفهومها الكثيرة من سلبا لصدق سلب عنهم طرادا عرضيا
 مفهوم من غير ذلك وانما لصدق على مفهومه اذ ان غير واجب المنع من ذلك لان المفهوم
 متغير لا كلفظ **قوله** وهو كونه اي ذلك اللفظ هو الجزئية كما ان اللفظ هو اللفظ
 بديل قوله ثم انما ان تبادى معناه ولان الكلام في ان اللفظ والمطلق المطلق
 الجزئية في اللفظ مجازية بديهة البديهة المطلق المطلق المراد بالجزئية انما هو حقيقيا وقد يطلق
 على اللفظ وهو المنع تحت كل مبادىء علم مطلق لا يرد على كل شخص تحت جهة وجود
 كلف المنع كلفا **قوله** او يتفاوت والتفاوت ما يراه في نقصان او زيادة الكميات
 كما قد يراه في النسبة لانها في اوزانها او في كونه او في شدة وضعف كما لا يوجد في
 في الخلق والمخلوق لا يراه في النسبة فانها في اوزانها اقدم كونه مبدأ للمعاداة واولا
 عين وانه او متفقا في غيره وهذا لان اشياءه في **قوله** وهو المشكك لانه

لانه موضوع له موضع واحد ولا يتبدع ايضا بانه الاقسام ما ظهر فيها لا يتغير شيئا **قوله**
 فهو المشترك في غير المشترك في النسبة لا يجعل النسبة لكل واحد منهما
 فان يكون اللفظ موضوعا لهذا وحده ولذا ذكره معلوم فكان مشتركا في غير هذا الطبيعة
 وكون المراد عند الخلاف هذا وذكره غير معلوم فكان جملة من هذا الامر لعدم وضوح دلالة
 والمشاركة ايضا اما كما اوجبه بالنظر لانه لا يحسنه واحدا فقط **قوله** وان يخص الوضع
 احدهما ثم يستعمل في البنية في غير ان يوجب فيه ذلك الحقيقة والمجاز في نظر لانه ان اعتبر الاحتمال
 في الحقيقة والمجاز اولاً في الاول لا يقيم قوله فهو الحقيقة اذ الوضع لا يستلزم الاحتمال صلا
 لانه الموضوع له ولا يتغير ولا لانه لو ان بين الحقيقة والمجاز وسطا في الثاني في قوله ثم
 استعمل في البنية والقول باعتبار الاحتمال في احدهما دون الآخر عالم بذات اليه حدوا علم
 ان المراد بالاحتمال في البناء هو الاحتمال في الحقيقة مع صحة له وانما لم يذكره لظهور ان المجاز لا بد منه
 علاوة مصححة **قوله** وان غلب اي وان غلبت الحقيقة في الاول بالمقارنة فانزع هذا ما
 في ان الفرق بين المنقول والمجاز عند حوالته وعدمه هو المجاز قد غلبت الحقيقة ومع ذلك
 لا يخرج عن كونه مجازا فانما خرج عنه بين المنقول ووجه الفرق ان المراد بالعلية في الحقيقة
 المحصورة فان وجدت في المجاز فهو داخل في المنقول باحد الوجوه الثلاثة وان لم يوجد
 فالفرق ظاهر ولا حاجة الى الجواب بان الفرق بينهما هو ان المجاز لا يفيض حقيقة النسبة
 وقت الاتفاق بخلاف المنقول ولا في الجواب بان المنقول لا يفيض حقيقة إطلاق غير اللغة
 في شرع او عرف عام او خاص سيما لشرط فيه حجر الاول **قوله** وكان الاتفاق في النسبة
 هذا العلة لا يلحق المرحل لان فيه العلة لا يخرج المجاز ومنه من حذفه وادرج المرحل في المنقول
 وفي نظر لان الاتفاق في المنقول ليس من جهة النسبة بل لاجل الوضع ولذا قالوا بالنسبة

في اللغة وفي كل كلام

موظة عين الوضع لا يمان الاتفاق ويكون في غير ان الاتفاق لما كان في الوضع والوضع
 في النسبة في القول بان للاتفاق في النسبة **قوله** هو المنقول المنه الاول منقول منه وانما
 منقول اليه والنقل اما اهل اللغة او الشرع او الفرق العام او الفرق الخاص والشرع وان
 كان من جهة الفرق الخاص الا انه لا يشترط استقلال نفسه ولا صريح به بوطنة للجمعة
 التحقيق الشرعية **قوله** وان كان بدون النسبة اي ان كان الاتفاق بدون حقيقة
 منسبة بينهما وبين الاول هو ان لم يكن بينهما منسبة أصلا او كانت وكانت غير موظة **قوله**
 هو المرحل مثل جعفر الموضوع لغة للزهر الصغير المنقول للمرحل المستبر وهو من رتبة الطبيعة
 والشرعي استباها من غير رتبة والمحل يتقسم باعتبار استعماله في اقسام اللغة المذكورة
 في المنقول **قوله** لا ريب في حقايقه للشرعية والفرعية اما الاولى فلا بد ان تكون
 الفاظ موضوعها من متعلقاتها لا كالكلمات والعرض فذلك هو حقيقة اللغة واما الثاني
 على جزمه بان هذا الفاظ متعلقة معان فان كان الاتفاق بحسب الوضع كانت حقايقه في
 وان كان لا بحسبه كانت مجازية والمجازية متروكة للحاقي ليس سديد لان المجاز متروك الوضع
 والوضع لا يستلزم الحقيقة واما الثانية فذلك من الفاظ موضوعه في اللغة معان كالدابة والحلوم
 واستعمل بحسب الفرق في غير ما نسبته لها واستعمل بحسب صارت منه لا بد من رتبة وانما في الحقيقة
 الوترية هي **قوله** واما الشرعية بر اللفظ استعمال فيا وضع له في عرف الشرع كونه كان ذلك
 الوضع في النسبة بين وبين اللغة الشرعي فيكون منقولاً ولا يكون مرحلاً وكذا في ذلك
 لان ذلك اللغة اما ان تعرف اهل اللغة او لا وعى التقدير اي اما ان يكون بينه وبين اللغة
 منسبة او لا وعى تقدير النسبة اما ان يكون الوضع الشرعي لاجلها او لا فهذا ستة مسائل

ان شرع لها بطريق المجاز وانما وجب حملها على هذا التقدير في المعنى اللغوي لان
 الظاهر ان الشرع لم يحكم على كون اللغة ولا حمل اللفظ على المعنى المجازي
 معروف على العربية وبذلك يحمل على المعنى الحقيقي فقط **قوله** فانما يحمل على الشرع
 بغير خلاف اما على تقدير وضع الشرع فلا يخلو من حمل المتشعبة عنهم فيحملون
 على غيره واما على تقدير فائدة اللفظ بالقياس اليهم فيبقى عندهم **قوله** اجمع
 المتشعبون انه هذا الوجه يتم بملكات مقدمات الاول بيان ان اللفظ
 في الشرع مستعمل في غير المعنى اللغوي واليهما يستدل بقوله بانما تقطع الثانية بان
 انها تحتوي في ذلك الغير واليهما يستدل بقوله ولتقطع ايضا الثالثة ببيان ان
 تلك الحقيقة حقيقة شرعية واليهما يستدل بقوله ثم ان هذا ولا يتم بالاولى وحده
 لاحتمال التجوز والاولى مع الثانية لاحتمال ان يكون حقيقة لغوية لا شرعية
 بانما تقطع انه اي تقطع بان لفظ الصلوة مستعمل في الركعات المستعملة
 مع ما فيها وبذلك يخلو احتمال كونها بالية على معنى اللغوي **قوله** وان الزكوة
 لا اذ مال مخصوص انما هي الزكوة بالقدح المخرج منها على ما ذكرنا **قوله**
 ولتقطع ايضا رتبة الاطلاق ما ذكره القاضي من انها مجازات لغوية
 وذلك علاقة حقيقة خبرية او لا علاقة حقيقة عدم سبق الغير اليه اللهم
 سبق اليه اللهم فالاولا لا تعارض بالمشترك والى جواب ان السابق بضم
 الحقيقة على ان سبقه اليه اللهم يستلزم عدم سبق الغير ضرورة وثانيا المجاز
 قد يستلزم بحيث يسن المعنى المجاز الى الفهم واجواب ان المجاز ان يقع على

المرتبة

المرتبة ص حقيقة شرعية كما قال السلف في سرها في لفظ الوجود المبني وشره
 حضوره اما على **قوله** ثم ان هذا رتبة السبق هذه المعاني الالهية
 وجعلته رتبة اليه والى ما سبق في كونها اسما للركعات المستعملة لتعريف
 اذ انهم لا يذكرونها **قوله** وادبره عليه انه لا يلزم انه هذا الايراد والادعية
 لا يترجم اليه شي من المعاني الثلاثة التي بين الاستدلال عليها فان
 قلت عليه يرجع الى ان رتبة السبق قلت السبق في الجملة مما يقول به
 الكل في عرف الشرع قلت في هذا حمله وحمل ما يجنبه في قول المصنف
 اما في الجملة فان دعوى كونها رتبة محتمل يصير عنه فيكون احد المعاني
 كان قلت لعله يرجع الى الثالثة وهو محتمل كون ذلك بغيره في الشرع كما
 كونه بغيره اهل الشرع فيلزم من ذلك كونها في الشرع مجازية فان تعني
 بذكر اللانتم في المعلوم قلت هذا اللفظ حاصل ما ذكره المصنف به وذلك كما
 قيل **قوله** لا يجوز كونه مجازية لمحقق العلاقة بين المعنيين في ان
 والاسماء والقصة المتعلقة بجزء هذه المعاني والنهاية والظاهر
 يخرج اذ مال مخصوص **قوله** ثم مجموعها ان الدور المذكورة العلاقة لسبق
 ممنوعة وهذا المنع عائد الى التحليل غير السابق على تقدير ارادته في عرف
 الشرع وهو الذي جعله في الاجتماع مقدمة ثمانية لا كونها اسما للمعاني
 الشرعية وهو المقدم الاول اذ هو ثابت في الجملة فثبت **قوله**
 وان كانت بالنظر انه اي ان كانت الدور المذكورة بالنظر الى المعاني

المعاني

الشرع في الفقهاء والمختلفين من مسلمة والتسليم في الحقيقة يعود الى الله
الثانية كفى الخطر المستفاد من المقدمة الثالثة ثم لو كان ان يكون ذلك بحرف
اخر الشرع فاللزام على تقدير تسليم المقدمة الثانية ومنع الثالثة هو كوني
تلك اللفاظ حجابي عرفية كانت في الوضع لا عرف اهل الشرع لا
حجابي شرعية لعدم استناده الى الشرع وانما تجلب لزوم هذا
مبني على التسليم والمنع المذكورين لا على التسليم وحده كما هو في كلامهم المقتضى
لان الزوم بمقتضى التسليم الثانية بدون منع الثالثة غير متحقق كما لا يخفى على المصنف
قوله واما محنة الوجه الاول فيمنع انه اريد بمجازيتها ان الشرع يستعملها
مجازيا ثم استشهد عرف اهل الشرع بما قد يغير قرينة وانما معنى الحقيقة البرية
لقد شرعنا فقوله فذلك من الحقيقة الشرعية **قوله** واما الوجه الثاني فيمنع
انك ان اردت بفهم هذه المعاني من اللفاظ عند الإطلاق بغير قرينة ففهمها
عند الإطلاق الشرع فهو محتمل لانه محتمل النزاع وان اردت بغيرها عند
الطلاق اهل الشرع فمستلزم كفى لا يقدح لان اللزوم محتمل كوني هذه اللفاظ
حجابي عرفية كشرعية ولا ينافي ذلك في مجازات لغوية بالنظر الى
الطلاق الشرعي **قوله** لغرضها ارجح المعاني لغوية وهو المعاني الشرعية
والثابت اما بعد ان المصنف اورد ما عارضه من الجرح **قوله** حيث
الانتم اذ بان للملازمة بغير انهم مكلفون بما يتضمنه تلك اللفاظ في المعاني
الشرعية ولا ريب ان فهم المختلف بشرط صحة التكليف وتلك الفهم

انما يحصل من جهة الناحية فلا بد من تعيين انتم خبير بان التكليف انما وقع
بالعمل بالمعاني المرادة من تلك اللفاظ وكون التعميم شرطا له انما يقتضي تفهيم
تلك المعاني المقصودة منها وقد يحصل ذلك بالبيان البسيط فلا دخل في
مثل صلو الحار بغيره حيا خذوا غير مناسلكم الا غير ذلك في احكام الصوم
والزكاة ونظايرها وليشهد على ذلك النسخ في الاحاديث النبوية المشهورة
بتجسيه اللفاظ المستعملة في غير مجازها لغوية ولا يغير تفهيم ان تلك اللفاظ
مستقلة لتلك المعاني او مضمومة لها بغيره في عرف الشرع فاللزام بان
الملازمة هو تفهيم المعاني لا تفهيم نقل اللفظ اليها او وضعها لها في قوله
في البطلان اللزوم كلمة مدحول لاننا نختار اولاً ان نقل تفهيم المعاني ثبت
بالتواتر **قوله** لمادفع الخلاف فيه قلنا خلاف لم يقع في تفهيم تلك المعاني
الترد في التكليف بها بل انما وقع في كون اللفظ حجابي فيها او مجازي
وهذا ليس بما وقع التكليف وثانياً ان نقله ثبت بالآثار **قوله** وهو لا
يعني العلم بمنزلة اعتبار القطع في الاصول وهو محتمل ولو سلم فكون المراد
من تلك اللفاظ هذه المعاني ليس من قبيل الاصول بل المستند الاصولية
ههنا انما حجابي او مجازي والفرق بينهما ظاهر ثم ان هذه الدليل
على تقدير تمامه يثبت كون تلك اللفاظ مجازي فيهم اذ تفهيم التكليف
كما يلزم في المعاني الحقيقية كذلك يلزم في المعاني المجازية اذ كانت مرادة
لكن مع الاستدلال لا يقول به كما عرفت مرادنا فادول عليه وليد الاثر

ينظر

حيث ينبغي كونها مخولاً وانما ان اهل استعمال في المعاني الشرعية ثابت
والنوع انما وقع في كونها مخولاً او مجازاً **قوله** ولو فهمهم ايما نقل اليها
دليل على بطلان اللزوم اي لو فهمهم غير المعاني العرفية في المعاني الشرعية لنقل
ذلك التفهم اليها ومنه خرج في حقنا من اللزوم تفهم المعاني الشرعية لا نقل
اللفظ اليها او وصفها **قوله** والامام وقع اختلاف في ارض تفهم المعاني لان
التواتر يعيد العلم الضروري والضرورات مما لا يخالف فيها ولكن اختلاف
وفيها ما عرفت قال السيد الضمير في النقل ان ربع ايما من غير
اللغوية وانت تعلم ان هذا انما يقع في تقدير ان يجعل اللزوم تفهم النقل
وقد عرفت انه غير لازم ما ذكره في بيان الملازمة على ان نقلها اليها بمعنى استعمالها
فيها ما لا خلاف فيه والاختلاف انما هو في كونها مخولاً او مجازاً كما مر جوابه على
ايفيه في تحرير عمل التواتر يظهر ذلك من نظرية كلامه **قوله** والثاني لا يعيد
العلم مع ان المسئلة عليه يكونها محولية وفيه ما مر **قوله** على ان العادة تقتضي
في مثل التواتر وجه آخر توضيحه ان العادة تقتضي فيها ما نقل تفهم المعاني
او تفهم نقل اللفظ اليها كما ذكرنا في ذلك الفاعل ما يتوفر الدور عليه في التواتر
وحيث ينبغي التواتر المتعقبات العادة دللت العادة على كذبها ومنه مثل ما
قالنا في مدعى الرتب تدبر ان العادة تقتضي تصديق المخبرات وحيث ان
التصديق بها دللت العادة على كذبها والفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الاول يعيد ان الاحاد لا يثبت بها مخولاً فيه وهذا يعيد ان لا يثبت

كذبها

كذبها وفي تقديرين انفس قطعت في درجة الاعتراف وفيه العلم لان توفر الدور
فيها في عدم وكسب فلو انهم على مستقلة نقلها اليها لكان ان يكون على
منه وفيه بسط او بما يتقارن مانع مما لم يحقق في ذلك السطح او لم يرد ذلك
المانع لم يحقق في تدبر الا يري ان مطلق الاجزاء مما يتوفر الدور على نقله
لا يجب الملازمة ان يخص من الالفاظ باللفظ اخص من الالفاظ بها
وحيث بها اليها بان في مثل هذه الالفاظ عربية وتلك رومية اما هو
بحسب لانه نقل الالفاظ في تلك اللغة في دلالاتها ليس وضوحها ضرورة ان
كون اللفظ عربياً مثلاً ليس لذاته بل لمدالته في ما وضوح الوب بازانة
والا لكان جميع الالفاظ قبل التواضع عليها عربية والوب لم يصغر
لكلها في الشرعية بل الواضع هو الشرع فكذلك الالفاظ لا تدل عليها
بوضع وجد لغة الوب فلا يكون عربية والذي نفهم من هذا الكلام من ان
العربية ما كان وضوح الوب هو المناسب لقولنا في بيان الواضع هو البنية
واما في حال بيان الواضع هو اللغة بجانته المعينة في كون اللفظ عربياً غيره
ان ينقل الوب ويستعمله فيما جهلهم وفي هذا كونها مخولاً شرعية لا يثبت
كونها عربية بهذا المعنى اذ الوب نقلها لغيره في رتب واستعملوا فيها
قوله واما بطلان اللزوم البطلان اللزوم بعبارة تفهم في تقريره لو كانت
تلك الالفاظ عربية لا يكون القرآن عربياً واللزوم بعبارة تفهم في تقريره لو كانت

بيان الملازمة بقوله كاستماله والمطلوبان اللذان بقوله وقول الله
 سبحانه **قوله** يعلم ان لا يكون القرآن اركله واعلم بذكره الكفاة
 بما ذكره اثبات الملازمة على ان القرآن عند المستدل انما يطلق
 على الكل فلا حاجة الى ذكره **قوله** واما بعضه حاجة الى ذلك
 بعضه فهو انما يتدبر ليرى لا يكون عربيا كله لان عربية البعض المطلق
 لا ينافي عربية الكل **قوله** وقول الله سبحانه يعني ان اللزوم وهو
 عدم عربية القرآن بطلان دليل قوله سبحانه انما نزلناه قرانا عربيا
 حيث ان القيمة تعود الى كل القرآن فيستفاد منه ان القرآن
 كله عربي **قوله** والجواب على الاول ان فهمها انه قد عرفت سابقا
 جوابا اخر عنه والفرق بين الجوابين من وجوه الاول ان المتبع في هذا
 نارة بطلان اللزوم واخرى بطلان الملازمة بخلاف السابق فان
 يتعلق بالاول فقط والثاني ان التفهيم في هذا بالترديد والقراين
 اللطيف فانه اذا ارادوا اللفظ وكثر فيخطونه ويهملون معناه **قوله**
 فان التفهيم فيه بالخيار الثالث ان هذا يحرم مطلقة سواء جعل
 اللزوم تفهيم المعاني العربية او تفهيم نقل الالفاظ اليها بجلد
 الاول انه يجري على الاول فخطوا اليها في قوله **قوله** باستعماله وقوله
 بالقراين الصاحبة **قوله** وهذا طريق في طريقه الى التفهيم بالترديد
 والقراين لاني التفهيم بالقراين انما يدل على الجوز لك الوضع خفيف مصل

لهم العلم بالوضع منها لانا نقول المراد بالقراين القراين الدالة على
 اصل المراد من اللفظ لا على تعيينه والا لا معنى له للعلم بالوضع كما
 في اللفظ لانه في الآية فان اللفظ يدل على المعاني المتكثرة و
 القرينة تعين واحد منها بالارادة وهذه من قراين التوجيه **قوله**
 فان حقيقة التفهيم بالنقل او بالتفهم في الملازمة الاولى والنقل
 في الملازمة الثانية ولكل شارحان البحث مغلح لكل واحد منهما متفاد
 اعداد الباء ولو اكتفى بالنقل ثم البحث كما ينبغي **قوله** ما ينادي هذا
 الى التفهيم والنقل باعبار الترديد والقراين **قوله** بطلان اللزوم
 اي لان لم يمتنع التفهيم والنقل غلبة ما في الباب انما لم يمتنع
 التواتر والاحاد بل يطرد الترديد والتفهم بالقراين **قوله** وفي
 حقيقة به التوجيه بوضع اللفظ المعنى حتى يكون طريق التفهيم والنقل
 مختصرا في التواتر والاحاد منعت الملازمة فحقول لان لم يمتنع
 والنقل بهذا النقل المعنى لم لا يجوز الاكتفاء بطريق الترديد وما
 ذكره واثبات الملازمة لا يتجوز ذلك **قوله** وعلى الثاني المتبع
 من كونها غير عربية وهذا منعت الملازمة لان لم يمتنع انها لو كانت خالية عن
 لغة غير عربية وانما يمتنع ذلك لو لم يكن مجازات لغوية كالمجاز
 لغوية والمجازات اللغوية عربية قطعا فانه ما في الباب انها لا يكون
 موضوعا بوضع حقيقة بوضع نزع قوله والرب لم يصير لانا

المفروض ان اراد بالوضع الوضع الحقيقي فليس يمكن بهذا القول لا يمكن
 اثبات الملازمة لان التقاضي الشرعي كونه مجازا لغوية موضوعا لوضع
 نوعي وان اراد اعم من ذلك فظاهر انه ليس بمفروض **قوله** مجازات لغوية
 نصب على احوال للفعول الاول والثاني ويجوز ان يكون صفة لثاني **قوله**
 فان المجازات الحادثة عربية قيل المجازات الحادثة انما كانت عربية
 اذا استعملت في غير المعاد اللغوية بسبب الوضع اللغوي لا بسبب الوضع
 الشرعي بان كانت موضوعا في اللغة لم تكن استعملت في غير المعاد اللغوية
 بينه وبين الاول وما نحن فيه غير التقاضي الشرعي انما استعمل بسبب
 الشرع لا بسبب الوضع اللغوي فكيف يصح القول بانها مجازات عربية
 وجب عنه ثمة بانه يكفي في كونها عربية انه يمكن للرب استعمالها بآراء
 هذه المعاد يجوز في جهة المناسبة وان كان استعمالا في غير هذه
 الجهة وقرى بانه كيف في كونها عربية انها في موضوعات الرب
 والجواب الاول بعيد او يستلزم صحة الصفات اللفظية بالمجازية
 بجوارحه ان استعماله وان لم يستعمل في العبد لانه يستلزم
 صحة الصفات اللفظية الموضوعية في اللغة لمعنى اذا استعمل في غير
 بسبب وضع غير المجازية وان لم يكن بينهما مناسبة او كانت
 ولم يكن استعمال لا جلاها **قوله** يمكن ان يبايع في اصل الامر
 بان ان راع استعمالا بسبب الوضع المبني على المناسبة بين المعاد

الرب

الشرعية والمعاد اللغوية لا بسبب الوضع مطلقا فخرج حيز الوضع حيزا شرعيا حيزا
 مجازيا شرعيا ولا يصح ان يكون للاتصال الوجودي **قوله** وان لم يصح الرب
 باطوره انه دفع لما يقال من ان الرب لم يعرف معناه المجازية الحادثة فكيف وضعها وقوله
 لانه لا يفرق بين المجازية بين المجازية ان ذلك الافتراض انما يرد لاستطراد المجازية في
 احادها بما فيها من العرب وليس الامر كذلك انما يستلزمها مجازية في مجازات
 داخل تحت نوعها انما هو مجاز عربي داخل تحت الوضع النوعي **قوله** ومع النزول اى مع
 النزول عن من الملازمة الاولى وتليها تمنع بطلان اللزوم في الملازمة الثانية وما ذكرتم
 وابطال من الالية الكريمة ما يدل على مطلوبكم لو كان الضمير للحل القوان وموتم لمجاز ان
 يكون الصورة بحسب المنزلة والملازمة والقوان **قوله** وقد يطلق القوان انه حقيقة
 صحتها بالمنع وقد تم بطلان الضمير للقوة لا بطلان الدليل على ان الاطلاق اجماع الفقهاء
 بانه منطلقان لا يفرق القوان بحسب الحقيقة بل بحسب القراءة بضمه على ان التلبس
 بجزء الشيء هو التلبس كله لا بجزءه ان الجزء الشيء هو الشيء بضمه كذا وجب ان التلبس
 بالجزء هو التلبس بالكل ولم يتعارف في مثل التلبس بجزءه واما اذا تعارف فلا والله
 لو حلف ان لا يقر سورة اتم مالا لا حلف الا بقراءة **قوله** فان قيل يصح على كل سورة
 واية انها بعض القوان وبعض الشيء لا يصدق عليه نفس ذلك الشيء لم يرد ان السورة
 من جنسيات القوان لانه نفس الشيء لان توجيه المنع لا الكبري فلفظ لان حاصلها ان جزئي
 الشيء لا يصدق عليه نفس ذلك الشيء وهذا لا يصدق على كل ما يصدق على جزئيه بل ان
 انها جزء من القوان وجزء الشيء لا يصدق عليه نفس ذلك الشيء لعدم صدق اسمها على

كلا لا يصدق البيت على السقف والخض ان يكون السورة قرآنا وعود الخير اليك
للمنع وما ذكره السند في ان السورة لا يطبق القرآن عليها ليطال السند في تقديره
لا يجدر به ان لا يمنع كالموجب بان هذا السند ما يمنع من طلاله فيصير لطلال المنع
مضروبة انه اذا لم يطبق القرآن على البعض كان العبر لكل فثبت للمع ومن ان القرآن عز
قوله قلنا اجاب بمنع الكبرى اي لا ثم عدم صدق اسم الكل على بعض منه وانما يصح اذا
لم يتفق البعض الكل في منزه الاسم الذي يصح والافقه على الكل وهذا اذا اتفقا كما نحن فيه
صحيح ان يقال هو كذا وهو بعض كذا بالاعتبارين **قوله** والقرآن من هذا القبيل في الكلام
نزل للاخذ به سورة من حيث صحة اطلاق القرآن بهذا المنع على الكل وعلى بعض منه ما لا يخفى فيه
واورد بان تشبيه القرآن بالمال انما يصح لوضع الطلاق على اي بعض كان مثل الماء كونه
كذلك اذا لم يمتدحى كل حرف بل كل كلمة وانما وجب بان هذا التشبيه لا يتوقف على صحة
على اي بعض منه مثل السبب بل لا يصدق عليه المنع الذي يوضع القرآن بانزائه وهو
ومنهم من قسم القرآن بالمنع اللغوي المتعمد والمجبرج وهو بهذا التفسير فيصدق البعض على الكل
وبجزء والسؤال المذكور لا ير عليه **قوله** بالاعتبارين اي يصدق على ما انها قرآن اعتبار
وهو مضمونها وانما دخل فيه باعتبار انها جزء للجملة التي هي مضمونها **قوله** على ان تقول
جواب عن شريك بمنع الكبرى اي لا ثم عدم صدق اسم الكل على جزء وانما يكون هذا
فيما اذا لم يمتدحى النقط بينهما لفظا وانما اعتبر وجه المثل في النقطتين بان يكون القرآن
بموضوعه لكل بعض والمخرج المستحق من جهة من هذا الاعتبار ان يقال السورة بعض القرآن
والمراد بالقرآن المخرج من حيث هو بقرينة ذكر البعض ولا ينافي ذلك صحة اطلاق القرآن

عليها

عليها بوضع جزاء جزاء أكثر اللفظ بين الكل والجزء ما لا يسل للابن في جزاءه ثم ان
مستند ما اعتبر بين الكل والجزء لما كان في ظاهره وفيه كونه مستند كاللفظ بينهما لحد الوضع
ثم الاول وكثرة استتم له بالنسبة لظنه لا يكون أكثر اللفظ خلاف الاول في الجواب
على أكثر من المعنى الاول او لا ذكره كبري الجني على أكثر اللفظ لبعده عما وجهه بالبقية
قوله والحق ان أكثر اللفظ وقع في لغة العرب لثبوت الجزاء البصرة والذمة والقوة
للطرد والمضي والجران للماضي والماضي والماضي ولا يكون غير ذلك مما يظهر بالتصريح في كماله
قوله وقد جاء في سورة الشريعة بالكلية العبد في ان كل واحد من كل ما يقع في
بحر اللفظ هو ما شتر معنوي او موضوع لو عدم ثم خفي موضع الحقيقة لفظا وقرينة الجواب
ثم شاعرا جميعا وانت تعلم ان اضرار هذا اللفظ بان هذا اللفظ موضوع لهذا والذاكر
نزد الذين عندنا مع دفع هذا احتمال السعيد **قوله** ومنه في ضعف اي ثوب قطعه
ووجه الكتاب لكونه مخالفا لابل للغة وجمهور الاولين وهو من ذلك ضعيف لما ذكره
شبهتهم حيث لا الواقع لا خسر المصروف في الوضع وهو ان فهمه واللفظ باطل اما الملازمة
فلان الفهم لا يحصل مع الاشتراك في شيئا لا يجمع واجوب منع الملازمة فان
لا احتمال مع القرينة والنظر على ليس بلانية اذ قد قصد من اللفظ كالتفصيل لغرض
منه الاخر **قوله** لا يثبت له لانه اذا كان في لفظ اهل اللغة وجمهور الاولين و
ليس لما يمتدحى به في حيز غير حيزي **قوله** ثم ان القائلين بالوضع يختلفون في
في أكثر من موضع وهذا لا يخرج جمهورهم عن قولهم في كونه ملازمة عما عليه احوال اهل
ان يطبق بانه على ما لا يخفى على ذلك ولا نزاع في صحته وكونه حقيقة انما ان يطبق
وهو المخرج من حيث هو بقرينة ذكر البعض ولا ينافي ذلك صحة اطلاق القرآن

على ان يكون
اللفظ

واحد على هذا وعلى ذلك ان يكون كل واحد من هذا وذاك طاهرا كذا هو المتعارف فيه
والفرق بينه وبين الذي قبله هو الفرق بين الكل الاخرى والكل الجزئي والمستبعد عنها
عزم من وجه لانه يجوز ان يكون الكل واحدا منها حكم لا يوجد للفرع جواز استثناءها ايضا لان
ان يطلق ويراد بالمستثنى وهذا ايضا لا كلام في صحة **قوله** اذا كان الجمع بين ما يستعمل
في الحكم ممكن المراد بان كان الجمع صحة ارادتها في طلاق واحد وان كان مستلزما من مثل
رأيت اخو في الفروع من صفات النسب وانما اذا لم يقع ارادتها مثل اقول للكل كذا والنتيجة
وهذا الفرع من جنون فلا يجوز اطلاق **قوله** فجزء قوم مطلقا اي سواء كان مفردا او مثنى او
وكوا كان في الالباب او في الشيء وتخصيص الاحتمالات ان المشترك اما مفرد او مثنى او
التقدير ان ما ان يكون الجمع بين جائزا ولا وعلى التقدير اما ان يستعمل في الالباب او في الشيء
وفي الكل خلاف الآتي صورة عدم إمكان الجمع فانه لا يجوز اطلاق **قوله** وجزء في النسب
والجمع فاذا اراد اطلاق العين في البصر والذهب قيل عينان واذا اراد اطلاقها على ما
اجازته ايضا قيل عيون **قوله** وزاد بعض هؤلاء انه يعني زاد بعض هؤلاء الجزم لفظ
استعمال في الجمع حقيقة وهو ان في انه ظاهر في الجميع عند تجزئه في القوانين بخلاف ان
حاصل الجمع والفرق بينه وبين غيرها اوجب استثناءها في صحة الاحتمال في حقيقة من وجهين احدهما
وجوب حملها على عنده وعدمه عند غيرها وانما كون المشترك محملا عند غيره على تقدير تجزئه
ومبني عنده لانه عام وانما في الجملة العام عنده من ان قسم متفق الحقيقة وقسم متفق الكفاية
قوله ان يجوز ان كان له ان يقتضي جواز استعمالها في الوضعية وموجدها في المنع
يتمك بالانفصال في حقها ولا سببية من اجل ان مقتضى تحققه في حقها لان عدم

لا يتقدم

لا يتقدم عدم المنافع مطلقا ان القليل ان يقول الاداة المعنى في اللفظ يجوز ان
يكون مشتركا بينهم وهو معنى ما يولد وفيه مشكل **قوله** وما كان كونهما في المفرد متساويا
او مخصصا ان اللفظ موضوع لهذا وحده وهذا وحده عما ان يكون الوحدة قيد المنوع
لانه في ذلك دليل البناء في **قوله** الحقيقة وانما استعماله في الجميع وانما يرد منه هذا هو
عنها الوحدة فانما في هذا استثناء في اسم الكل والواجب ان اللفظ لكل واحد
منها لا يشترط الوحدة وانما شرطه عدمها في الاحتمال فيه فيستعمل في الآتي هذا وحده وتارة في
هذا وحده وفي اخرى فيها معا والحقاوت انما هو في الاحتمال في الاستعمال في كل واحد
الاخرى او حتى في ذلك حصول التامع ودعوى البناء في حقيقة فان كل واحد من جوارز ادوات
الجميع او وجوبه عند الاطلاق لا يسلم ذلك بل الاخير غير متساو في جميع **قوله** لكن في قوله
المعنى ان القليل ان يقول يجوز استعمال اللفظة في معينين فجا رعين ممنوع ودعوى
محمول للسادق بشرط ان لا يوجد معنى مجازي في خبره ولا قول **قوله** فان قلت كل اللفظ
لما كان قول الله في حقيقة ارادته الجميع فمحملا للمعنيين طاهر الاحكام ان المراد منه مجزئ
حيث الجميع بان يكون ذلك المخرج من طاهرا كذا في قوله علاقة الكل والجزء محمول على ان المراد
بالكل والمعنى الاطلاقي هو الجزء عما ان يكون الموضع لجزء مستقلة الكل ومبني ان المراد
منه كل واحد منها مع اتحاد قيد الوحدة بان يكون كل واحد منها من طاهرا كذا في قوله
فانما هو مستقلة الكل والجزء ان الموضع للكل غير مستقلة وكل واحد منها مستقلة في الجزء
يعني هذا وانما يحاط الوحدة والى بل حمل قوله على الاحتمال الاول وعقل في الثاني
على وجهين الاول ان العلاقة على المخرج من حيث هو ليس محل النزاع بل محل النزاع

وكل واحد منهما والشيء ليس بمتصل بالآخر في الكل مشروط بشرط مذكور
 لا يوجد بشرطها فيهما فيجب اجابته المصحح لكل كلامه على احتمال ان يكون لا يرد
 شي من الوجهين لما لا اول نظر ولما لا الثاني لان الطلاق الفلاني غير مشروط
 بتلك الشروط فانهما فيهما فيجب لا يصدق في صحة ذلك الاطلاق **قوله** انها في
 تحرير المفرد باللفظ فان قولك جاني الزيد ان يتركه في قولك جاني زيد ويريد لما كان
 من شرطه ان يقال انها ليس في تلك القوة اذ كل مفرد في صورة اليك باللفظ لا يصدق
 لآخر ولا يكفي فيها مجرد الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ايضا ولذا قلنا
 الزيدين بالستر في كلامهم لانه بدون ذلك التناول على جميع فكيف يكون في قوة تكرار المفرد
 باللفظ اجاب عنه بقوله والظاهر ان انت جدير بان عباد الاتفاق في المعنى وفي
 في الثانية والجميع مختلف في المانع مستظهر في النظر لا يرفع **قوله** فكذلك ما وقع في
 قوة لا نسلم ان كونها في حكم مستلزم لانها في جميع الاحكام الا ترى انه مع قول جاني الزيد
 الا زيد ولا يصح جاني زيد وفرد وكلاهما انما هو الفهم الا انه مع ان الاول في حكم
 الثاني **قوله** فيلزم من ارادته كما على سبيل البدلية انه لو اراد ان يتركه في ارادته كما على سبيل
 كونه مفردا لاحد ما خاصته ومن ارادته كما على كونه غير مفرد لاحد ما خاصته وهو ان يتركه
 اللانتم **قوله** والجواب انه منافية لفظية لان حاصل هذا انكم لا تطلقون على جميع
 مع قيد انفرادي في ذلك كونه وفيما في مقتضى انه لا يطلق على جميع افرادها اتم في ذلك
 هذا والجواب ان وضع الشرطية الاولى على تقدير كون الافراد قيد المستعمل في الثانية
 على تقدير كونه قيد الاحتمال فكل **قوله** وعادة ما يمكن ان يقال انه عادة ما يمكن ان يقال

في حاشية

في جانب المستلزم ان مفهوم المشترك هذا وحده وبما وحده فانما يستعمل فيهما
 عنهما الوحدة لم يكن مستلزما منه عدمه لا الاطلاق بل الاحتمال فانه ايضا تصرف
 والاخر في ذلك معنى وانه تعلم ان بناء هذا الجواب على ان الافراد قيد للموضوع
 وانما على تقدير كونه قيد الاحتمال فكل الجواب منع الشرطية الثانية **قوله** مستند وان في
 لان ثبوت الاسم في قوة كونه ثبات حرمانه من جهة التباين في تقديره ولو لم يكن
 بعده التكرار في المفرد فانه لا يصدق في هذا لا لاصح ولا لا تقيد افلا يحذف تقديره ولو لم يكن
 اذ لا يصدق في المشترك جاز ان يطلق عليه معنى او مجرد لا مفرد **قوله** فان افاد
 التقدير اما واما افلا فان افاد المفرد التقدير اما واما افلا اي فان افاد المفرد
 التقدير وذلك بان يكون على جملة الكثرة اما حقيقة كسم او على كثرية اذا اطلق على جميع
 فيخرج ان ثبوت الجميع وبراود وان افاد او رتبة وان لم يكن المفرد قيد للتقدير
 املا حقيقة ولا على كثرية او لم يؤول بالمتى ثبوت رتبة رتبة لانه ان يكون مشروطا
 بالاتفاق في المعنى ولا يكفي مجرد الاتفاق في اللفظ بل لابد ان يؤول المشترك او لا
 ثم متى يوجب ويراد على لانه املا يؤول في الاول خرج مما نحن فيه لانه لا يصح تسمية
 جميع الثانية صفا جواز ذلك فان قلت قلنا والافلا مناه وان لم يصدق المفرد التقدير
 بعيد الثانية والجميع املا لانه ثبوت ولا يوجب ثبوت ثبوت ولكن الثانية والجميع مستلزم ان التقيد
 فبعد عن انتفاء المفرد بانها لا رتبة وذلك بانها في اللفظ **قوله** وفيه نظر نعم ما ذكرنا
 وهران الظاهر بالاتفاق في اللفظ وعلى المعنى في المفردات وفيه ايضا ما عرفت
قوله وانما ان يقال لما كان المدعى كانه في غير احد الجوانب في الثانية والجميع في حق

الجزء من

عند المصنوع واما بعد منه في المفرد مطلقا وهو ليس بحج عنده وكان الخيب في
صدقه منع الاول است رالمع بهذا القول لان جواب الاول ليس بديرا عما
ان النظر المذكور يدخر والا في الخيب منع الجواب منع الجواب منع الجواب منع الجواب
المعنى المتقد وان كان مجازا لكان المقول المذكور اعني انهما المستكر في منه
وهو مستغنى في المفرد لكن فيه محذور آخر وهو العلاقة المذكورة كاستعماله فيها مجازا
وفي بعدا فقرة انه اذا كانت العلاقة محذورة فلم لا يكون الوضع محذورا استعماله فيها ولا يتم
الاشتباه ان الوضع لا يصلح لذلك لظهور انه يلزم اجتماع التقيضين كما مر في دليل
المالعين فليقل **قوله** وجوابه ان النفي انه ان قلت المستكر في الاشياء عند
لوجودها بعينه وهو يصدق على كل واحد على سبيل البدلية ونفي ذلك فالتحقق ينفي جميع
معانيه لا ينفي واحد معان قلنا ان اردت لوجودها بعينه هذا المفهوم الكلي فهو محتم وان
اردت به انه لوجوده في المعينين وهو غير معلوم عند الخاطب فاللزم هو نفي ذلك الوجود
الا ان النفي ايضا غير معلوم عنده لانه يجوز ان يكون هذا وذاك وهذا لا يقتضي
ارادة الجميع **قوله** واما فيما عداه اي واقعا عند المفروض البدئية والجمع فالحال غير
جواز الاستعمال جمعا في كماله وان كان دليله هذا هو انما هو مقتضى **قوله**
وتمايزا ان الاول انه قرينة في هذا الجواب في نفي ان حرف الوطف لا يقتضيه
السكر وبنائية العامل في كون التقدير سميلا في التسميت وليس له في ذلك
وكذا فيكون هناك الفاظ متقدمة لغير متقدمة وهذا ليس مما نحن فيه وارجو
البعضاوي بان لا يتم ان حرف الوطف بنائية العامل سلفا لكن بنائية بعينه كقرينة

لروح يكون لفظا وهذا امر اذ بان مختلفا وردة بعض المحققين بان كونه بنائية
فان اريد بعينه لفظا فليس ولا يقدره ومعنى ممنوع ثم انه يتقضى بقوله العين جبهة
وقواره وكذا وكذا **قوله** نحن باعنا البيت يريد كل من ارض بائنا وشم
لا شئ من ولا يتسدد والا كما مع ذلك مختلفا لا يتقضى على هو القصد في خبره
التعجب في حاشا وكذا في شرح البيت **قوله** اي نحن باعنا ارضه من مكان
المذكور ومورض الصالح ان يكون خبره في التكلم وانما طلب جميعا صفة خبر الاول
علاوة وجعل في الثانية كونه من فاعله فلا افراد ومنهم من يفرغ ان المذكور خبره الاول
كونه ضمير موطم وهو بعيد ولا يبعد الاخبار في كونه الابا لجمع **قوله** حقيقة محذور
حقيقة باعتبار دلالة الموضوع له ومجازا باعتبار دلالة على غيره ولا وقع في ذلك كما
اللفظ مطلقا بقوله نفي باعتبار **قوله** والا لزم صدق المزمع بدون اللزوم وروح
والاول ان يقول والا لزم صدق المزمع بدون اللزوم او صدق المتعاند
مع الآخر وكلاهما محال **قوله** وجعلنا هذا وجعل الفرق بين المجزاة والكساية قالوا انها
شيئة كان في انها استعمال في غير الموضوع له ليقترقا في ان في المجزاة في
من ارادة بكساية الكساية **قوله** وجعلنا في ان مجازا في اي جعلنا في ان مجازا في ان
استعماله لهما ان يكون كل واحد منهما طالما الحكم استعمال في غير ما وضع اوله
المخف المجازي لم يكن دخلنا في ارادة الموضوع له منقولا لان الافراد بنائية وهو الذي
دخل فيها كقول ربيعة كل رجل اذا كان العقل افرادية وما هذا الا كبدل الافراد
الذي هو خبر الموضوع له الحسية والاشياء في انه بدون هذا القيد من مجازي في اللفظ

بكذا وانهم مأمورون بكذا فاذل **قوله** وقيل في الطلب المطلق على الوجه الثاني
منه بالتحقيق ان كان في حيز العموم ومنه بالخيار ان كان في حيز الخصوص **قوله** ونعم
قوم انما تركت بين الامور بقية هذا القول على انه المحقق في الشيعة من جهة الحاكم
ايه اليهم اضرأ **قوله** عندنا هذا العيصان المطلق بارة على ترك الامور كانه قوله
فخصت امرى اى تركت مقتضاها وخرى على مقتضى به الدم والعقوبة ولكان
ترتيب الاول على ترك الفعل لا يدل على وجوبه بخلاف الثاني وقوله عندنا هذا القول
ووجهه بانه لما هو المتصور من الامور لا يجوز ثم لما كان ترتيب الدم على مجرد تركه يدل على
كونه للوجوب حقيقة لا على تركه مطلق وان كان مغروفا بغيره من القوانين فيدم الدم
بقوله معلان لا يخرج ذلك من مقتضى حاصل البرهان ان مجرد ترك المأمور به
ما يترتب عليه الدم والعقوبة ولا يخفى كنه دلالة وجوده دلالة الاثر على المأمور به
وما قوله وهو مقتضى الوجوب محمول على المبالغة اذ الدم مجرد ترك الفعل ليس محمول
بل بسببه فطلق عليه انما عين السبب دعاء الكمال السبب السببية وذلك
فمنه البلاغة **قوله** لا يقال منع المقدمة القابلة بان فم العقله معقول مجرد الترك
بل لو ان يكون الدم بلا نية القرينة فما يدل على ان الامر للوجوب حقيقة **قوله** لا
نقول انما كانت المقدمة المنزوعة بان الدم محمول حيث لا قرينة فيه فلا يفسد
بجود الترك اقول في نظر لان النعم كسب حصول الدم من عدم قرينة الوجوب
بالوجدان ودعوى البللغة في مقام المنفعة اما السكوت او العارفة بالمثل وقد
يقترن على الدليل بانهم ان حكمهم بالوجدان لا على انهم ضمه الوجوب

قوله اخل لان الشئ اوجب اطاعة العبد لسيده وبذلك ليس لشيء لان ذلك
الواجب فيما اوجبه السيد عليه لا مطلقا بدليل بان ذلك لا يضره فيه وما يرجع
طريقه من جهة غير ما منع العرف الاخر **قوله** فليقدر كذلك ان لا يتفق القوانين فيما
فليقدر اتفاق القوانين لو كانت في الواقع موجبة فالوجدان من جهة بقاء الدم بقية
اتفاقها فلم ان الدم ليس الا مجرد الترك ولو كان للقرينة دخل فيه لكان
قوله عندنا نصب المالكان بغير تسمية لشيء انما لا الوجدان الا وهو مطلقا اى انما
عرف **قوله** وبقيدها اما عدم الفعل اذ لما كان المطلوب ان الامر والحقبة
في الوجوب ولم يثبت فكل من الدليل المذكور لانه انما يفيدانه في عرف ذلك ان
يحصل المطلوب بانعام مقتضى اى الوجودى ان لا يخل عدم فعل صفة اخل
المقتضى القرينة لا القرينة فيما كان في اللغة ايضا كذلك والعرف تابع لها **قوله**
ما منك ان لا تجد قبل المنع لاعدده والمواجب وجوبين الاول ان لا يربك
كأنه انك ف والثاني ان منك مجاز عن دعاك بقرينة لا اذن الصواب عن
الفعل والدعوى لا تركه فعلق كانه المشايخ **قوله** والمراد بالامر بجهاد والامر
من ام ووافع بهذا التفسير لا قيل في ان هذا الدليل ان يتم بما يدل على ان
مقتضى امر وهو الوجوب لا يتم صفة اخل وانما هو فيه **قوله** ولو لان مقتضى
الوجوب اذ يبنى لولا ان مقتضى جهاد والوجوب فقط لما كان الاثر والاخرى على ترك
التجود فقط بل عاركة لاجل الاكبر روتها ثوبا ان ما سأل في حقيقة ما يقتضى تركه
لما كان السؤال انما ليس بحقيقة وجب على اكلها حصل ذلك بسبب الترك ولا بد

في استحقاق الذم لاجل ترك المنهيات ليدرك كسبه وليس سلم فلام ان
 بحدو الشر كذا ان يكون كونه القرين او كصوص المائة وليس سلم فقول ان
 ذلك مل على كون صيغة اهل للوجوب في الجملة ولا يدل على ان كل ذلك وهو المطلوب
 ليس سلم فقول كانت الصيغة في عرفنا ذلك العصر للوجوب لانه اللغو وقد يجب
 غير الثاني بان الذم والالتزام ترتيبهما مجرودا عن القدر الصيغة من حيث هو غير نظير
 لا امر خارج عن القرائن وتخصيصه المائة اما الاول فلاق الاصل عدمها واما الثاني فيعلم
 من سوق الآية وغيره ان لا يقال بالفصل فاذا ثبت كون هذه الصيغة للوجوب
 ثبت كون الجمع كذلك وغير الرابع بان الاصل عدم النقل **قوله** ان قبلهم قسمة او يصيبهم
 عذاب اليم قبل القسمة هو الضلال وقيل للقسمة النفس والمال والولد وقيل للقسمة
 وقيل للقسمة في القدر في قبل يرد التوبة وقيل صلاية للقسمة عدم تأثيرها بالغايب
 فسر العذاب بعذاب اليم **قوله** يتوهمانه مخالف يعني باصالة القسمة او العذاب
 هذا الاستلال مبني على ان يكون الموصول في حقيقة وهو مجرودا ان يكون مفعولا فيتم
 مقامه فهد ومنه لا يخالف مخالف الامر لاخر مخالف الامر وجوب بان القسمة العتق
 ان هذا الفعل على الفعل اقوى من اساده لا المفعول فوجب حمل كلام الله تعالى على
 اقوى وجنس او مانع ولا مانع منه قبل فيمكن الفعل مضمرا والموصول مفعولا وجب
 بان الصيغة لو كان ليعاد الى المتكلمين فيصير معناه على يد الذين يستلون لواذن الله
 سبحانه لقول من امره وبلا غير سديد لان المتكلمين هم المخالفون للامر فلا يصير ان يجرى
 بالحد على النعم التي سبق ان تصيبهم قسمة باعمال لان الحد لا يعتد به المفعول

الحد في اللغة
 جيب راحة
 المفعول له

قيل فليس مفعولا للحد كما يقال اجتماعا له ولا للحد لان الغرض من فعل
 الفعل والمخالف ليس غرضهم صيانة القسمة والحد دليل الوجوب في تهديد مخالف
 الامر بالعذاب ودليل على كونه للوجوب اذ لا تهديد على ترك غير الوجوب في قبل منع
 لقوله بانه لا يقتضيه ان الآية انما دللت على ان مخالف الامر مأمور بالحد ولا لانه
 في ذلك عاوجب الحد لا يقتضي كون مفعول الوجوب في العوض المتنازع فيه واذا لم يثبت
 وجوبه لم يجب الحد فلم يحقق التهديد ذلك اجبات القسمة المنعقدة بان هذا الامر غير
 لا يجب دليل لقوله بانه القسمة او العذاب وورد في مرض الوعد لعل التهديد
 من قبل كون الامر المطلق لا يجب يتوقف على كون هذا الامر لا يجب وكون هذا الامر
 لا يجب يتوقف على كون الامر المطلق لا يجب في وقت كون الامر المطلق لا يجب
 بعد في الحقيقة يتوقف على كون هذا الامر متعلقا لا يجب ولا على كون الحد ان يكون الحايث
 الامر متعلقا به القسمة وهذا العذاب لا يثبت في الترتيل من الترتيل من لانه عاوجب **قوله**
 الحد فلهذا قل من لانه حسن الحد في مخالفة الامر وهذا القدر يتم مطلقا غير كون الامر
 المطلق للوجوب **قوله** سمعنا وعطنا ولا ذلك لا يتم في حد من حد الجوار وغيره المطلق
 انفس السند موضح لا يصدق **قوله** ولا تهديته لانه كفر ان المراجع مخالفة العترة
 والامراض عنه **قوله** قل فانه الصمد عند عدم الوعد لهم لما ذكر الشيخ الاخر ان اسم
 الجنب اذا استعمل لم يترتبة خصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر كانه انما يكتسب
 احدا من فقره كلامهم في هذا المقام فظهر ان المصدر عام بالنسبة لما فيه من اذا
 كان الماروف المدلول المصدر والامر في الآية محمول على اطلاق غيره في القسمة

قوله

قوله

قوله

قوله والمجاز وان كان مخالفا للصل لان المجاز يحتاج الى الوضع الاول والى
 بين المعنيين والنقل بخلاف الحقيقة فانها تحتاج الى الوضع فقط فالجواز
 بالنظر الى الحقيقة لا يحتاج الى الوضع والافريقيين قرينة هذا قرينة ذاك
 والاحتمال بالتفاهم وقفا ما لا يستبعد وهو ارادة تقيض المظن اذ كان مشتركا
 بين التقيضين فانه اذا اطلق على احدهما ونهى الآخر تجل قرينة فهم ما هو غايته
 البعد عن المراد **قوله** المرجوح بالسنة كالمجاز لان المجاز أغلب ما ذكر في المرف
 من اللغة بالافتراء حتى بلغ انهم جئوا من متونهم وقال اكثر اللغات مجازات
 والكثرة دليل الرجحان **قوله** ان المجاز لازم بتقدير وضعه للقد المشترك كقوله هذا
 في الحقيقة هذا الحكم اعني كون استعمال اللفظ الموضوع للشيء في خصوص كونه
 مجازا واضع عند من لا يقول بان اللفظ الطبيعي هو وجه بعين وجهه افراده واما
 هذا القول وهو الاظهر فوجه المجازية ان ارادة التخصيص تقيض فيه صلاحية
 اللفظة في ذلك الاستعمال للدلالة على غير الفروا الموضوع من افراد الماهية وظاهر
 ان هذا اللفظ معنى زائدا عما وضع له اللفظ واريد به فيصير مجازا انتهى
 تعلم ان هذا الكلام لا يرد على المستدل او جعل المسندة في وضعها اصل
 التميز في الاخر اما جعلها كخصا طريق استعماله في ذلك الماخرة يجوز هذا الظاهر ان
 اللفظ عند وضعه للقد المشترك يجوز استعماله في كل وجهه افراده وهو طريق
 الحقيقة وذلك بان يستعمل في الامر حيث الخصوص بل في حيث العموم يستعمل
 الخصوص في القرينة وفي قوله او لاحدهما فقط لزم المجاز معناه لزم المجاز في الاخر

لا يحتاج الى اعتبارات الشر والالزام في الكلام

دأما واما حصل ان ليس الفرض في اشياء كونه موضوعا للقد المشترك العوار
 من المجازية حتى يرد عليه انها لازمة بل اكثر على هذا التقدير بل الفرض العوار
 من اختصاص طريق الاحتمال فيها **قوله** وربما لوهمت وبها قال في الحقيقة
 التوهم الذي حكته سمعناه عن بعض علماء صباه من بني بني **قوله** لان الاحتمال
 في القدر المشترك ان وقع في غايته النذرة قال في الحقيقة هذا كانه لا
 يعود وقوعه من حيث حيث ان الظاهر ان المكنى غافلا عن تركه فاما ان لا يرد
 المنع منه او يريده والاول هو الذنب والثاني هو الوجوب وانهما يتصور ارادة
 الطلب المجرد عند الغفلة عن الترك وحيث ان العدة في حيث الامر
 اقامت راع نفوذ الاحتمال في القدر المشترك غير معتقل فتأمل **قوله** على انها
 مشتركة لشيء اي مشتركة بين الوجوب والذنب يشتركا في اللفظ **قوله** والقوانين
 الستة فظاهر الاحتمال يقتضيه الحقيقة هذا الحكم اعني كون الامر في القرآن
 والستة للوجوب والذنب على سبيل الحقيقة لا ينافي كما يصرح به ان الامر عند
 التبرع حقيقة الوجوب فقط لان كون الذنب معنى مجازيا بهذه الاعتبار
 لا ينافي كونه معنى حقيقيا باعتبار وضع اللفظ في المراد بالحقيقة الحقيقة اللفظية
قوله بجعل الصحابة ان اراكل الصحابة فهوهم وان اراد بعضهم فلا يرد
 لان غاية ما في الباب ان يكون ذلك اجماعا سكنيا وهو ليس **قوله** اصل
 قطعا ولا ينافي ان حكم الامر على الوجوب يجوز ان يكون متعلقا بالامر
 او متعلقا بالاجتماع فلا يصير محتملا غيرهم **قوله** وهذا يدل على قيام

عليهم بلك في نظر لان العادة تدبر في باب الحفظ في ذكرهم وسندهم
فلو كان لهم عا ذلك حجة لعلوا ولعلوا لوصول البناء **قوله** وقد بينا في موضع
من كتابنا ان اجماع حجة في معنى الادوية الباطنة وكفى تحقيقه فيما نحن فيه ثم
ثم ان الادوية الباطنة لا تكون لانه ليس بحجة اصلا عند التحقيق **قوله** لو جاز
من حجة عدم تبادر الغير وقد عرفت ان الوجوب متبادر الى الفهم **قوله** ولو كان غير
الاشتراك وجاز لخرج مجازية في السبب مع قطع النظر عن جهة الامانة المجازية
ان الامر حقيقة في الوجوب بالاتفاق فلا بد من ان يكون مجازية في السبب والاشتراف
الاشتراف والمجازية من وجوب ترجيح **قوله** انما شبه هذا من علامة الحقيقة والمجاز
مثل مراد اللفظ في القرينة عند استعماله وعدم عرانة فان الاول من علامة الحقيقة
والثاني من علامة المجاز **قوله** فلا يابى ان احتمال اللفظ في اللغة الحقيقة والمجاز
لا يدل على كونه حقيقة فيها وذلك للتفاوت **قوله** ولا يذع بك اقول ان الاستدلال
ان الصحابة حملوا كل امر مطلق محذور في ان الوجوب والتكليف على الوجوب فوضوا
الادوية القرآنية والنبوتية منها محمول على الوجوب بلا نزاع ومنها محمول على التكليف
كذلك ومنها محمول على امر في خطها انما الوجوب فلو لم يكن مطلق الامر للوجوب
مع ذلك وبقرينة قوله وكان يباظر بعضهم بعضا في مبال مختلفة ولم يردوا
الادوية القرآنية والنبوتية محمولة عند مع الوجوب حتى يكون منافي لما سبق منه
ولو اذاد ذلك لورد في المائدة المذكورة ان هذا الاصح بقرينة لان كثيرا من
ادوية التكليف الستة محمولة على التكليف اتفاقا وكان قوله في مثل هذه تارة

والسبب في ان السبب هو
الاشتراف في قوله
كل امر مطلق محذور
في ان الوجوب والتكليف
على الوجوب فوضوا

قوله في

قوله في معنى الحجة التي قدس اليها ارباب المدارس **قوله** وهو اما
الاحكام وهو لا يعيد العلم وهو مطلوب في هذه المسئلة لانها علمية لا يكتفي الظن فيها
وغيره نظر لانه لا يتم ان الظن لا يكتفي فيها لظهور ان المسئلة لغوية تتعلق في
البحث بمطلوبات الاتفاق ويكتفي في اثبات مدلولاته الظن والظهور والاعتدال
العمل بالكثر العلوية **قوله** او التواتر قبل بعد اجزاءه بانه لو ثبت لثبت دليل
حين يجوز كونه متواترا لان التواتر لا يستوي ويلا اذ الدليل انما يستعمل فيما يكون
نظريه ووجوب بان المراد بالدليل ما يصير سببا للعلم مطلقا وان كان ضروريا
فيتمثل التواتر **قوله** من حيث وجهه في الطلب انما يتم به العينة للملا
يقال لا يجب في التواتر الاستواء بالثبت لا الكل لجزا ان يحصل التواتر لعدم
اخرين لانه عند التقيد لا بد لكل من الاطراف عليه لئلا لهم جودهم في طلبه
مع قوله في الوجوب ان لا يتكلف فيه ولا يترجم اليه الشئ المذكور ويمكن ان
يتم في حال التواتر بانه متفق عليه بين الخصمين وقد يجب عن هذا الاستدلال
بان ما ذكرتم لازم عليكم في القول بالوقف ايضا فان العقل لا يقتضيه النقل
القطعي غير متحقق فيه بين ما ذكرتم والاتفاق والظن لا يعيدونها الجواب
لان الوقف كذا في الحكم لا حكم لشيء حتى يقتضيه لا دليل على الاتفاق
كأن لا يتم ان العقل لا يقتضيه فان التوقف عند عدم الدليل من مقتضيات
العقل **قوله** والجواب منع الخصم انما يمنع حصة ثبوت العقل والنقل فان
فما هو غير ما هو بوجوبه بالادلة التي قدسنا من العرف والادب والآخرة

جهة الاتصال على كون الامر المطلق للوجوب ولا يخفى في ان مرجع ذلك
 في النقل الا انه لما لم يكن في مقتضى مركبه منع كسر قيل الاول المذكور
 مفيدة للظن فيتوجه ما يتوجه في صورة نقل الاحكام ولو لم يكن الوجوب على منع
 كون الظن لا يكفي في دلالات الا لفظا فالحاصل في اختيار هذا النقل
 اختيار المانع الثالث فالاذا ذلك المانع بعينه لا يخلو عن زيادة مؤنة اقول
 من ان كان هذا المؤنة الزائدة التي ان ينفي الجواب في امر مطابق للواقع فان
 اختيار الاحكام ومنع عدم كفاية الظن في دلالات الا لفظا وان كان كافي
 في دفع الدليل لكنه ما كان مطابقا للواقع اذ لم نقل جبريل صريحا ان الامر
 للوجوب مثلا هذا والذي يظهر من كلام بعض الافاضل ان ذلك القسم الآخر
 مركب من نفي ونفي مثلا اذا علم ان الشرع ذم مجر وترك الامر وحكي بان
 الذم على مجر وترك لا يحسن الا في تقدير وجوب حمل العلم بان الامر للوجوب والدليل
 عليه مركب من مقدمتين احدهما عقلية والاخرى عقلية ويرى عليه ان هذا المعنى
 اما احاد او متواتر معقول السد الى المذكور في كفاية بانه متواتر ولكن لا يستلزم
 عدم الحجة لجواز ان يكون ذلك العقلا فظنه **قوله** وموجهه ان اي مرجع تلك الدلالة
 لا يتبع مواردها لما يدل على ان المقصود بها هو الوجوب في قوله الامارات
 اشارة الى ان ما ثبت بالوضع لا يلزم ان يكون مفيدة العلم بل قد يكفي بالظن
 واور عليه بانه لا شيء له في ذلك اذا الامارات قد يحصل في اختيارها العلم
 وان كان كل وجه منها لا يعيد بالظن وهذا كالحديث المتواتر **قوله** في خبره قال

استحقاقه في العلم بالامر والامر بالامر
 على ان يكون في العلم بالامر والامر بالامر
 ولا يخلو ان يتبع موارده

بالامر

بالامر ان كان اي جهة من فاني بان صيغة اقل مشتركة لفظية بين الوجوب
 والندب والاباحه استحقاقا لما فيها من احتمال الحقيقة ولا يدل عنها الا بديل
 ولا يدل على عدول والجواب ان الدليل على الوجوب ما ذكرناه من انه لا يجوز
 عند اطلاق الامر والتب في غير علامات الحقيقة ومجرد استحقاق لفظ الازدواج والاباحه
 لا يقتضي كونه حقيقة ايضا بل يكون مجازا للوجود اما سلكه وهو تبادر الغير وكونه
 مجازا من اكثر **قوله** مشتركة بين الامر الازدواج اي مشتركة لفظية بين الوجوب
 والندب والاباحه والندب في الاشارة الى تصور اكثر المعنوي من لاشقاق القدرة المشتركة
 بينهما **قوله** احتج في خبره بالامر ان اي بالامر ان لفظية بين الوجوب والندب
 وهو احتج السيد **قوله** فانه يستفاد ان لا يعلم ان الحقيقة يجوز ان يحمل استحقاقا لها
 بتفسير حالها فتصير كالحال فكذلك يجوز ان يكون استحقاق المجاز في العرف فالحق
 بالحقائق ومثل ذلك ان اجراء الا لفظا على ما يريد الا انه ليس بوجوب وانما
 هو كجواز الاختيار واذا وضع هذا فنقول اذا منع المجاز في كثرة الاحتمال حد ذاته
 الحقيقة مع مجرته صاير المجاز حقيقة عرفية فحمل اللفظ عليها عند الاطلاق ولا
 لم يبلغ هذا الحد فان كان اقل استحقاقا لفظية حمل عليها عند الاطلاق بل
 نزاع وان ساء ولا او عليها فالامر محتمل عند الاطلاق لان الوضع العقلي
 يرجع المجاز الى التوقف في مثل ان وقع في الكتاب والاشارة الى ان يمكن تفسير
 غير اهل الذكر عليهم السلام **قوله** صيغة الامر مجرودا بعبارة غير قرينة الوحدة والندب
قوله وانما يدل على طلب المبرية الى المهنية المطلقة المعروفة عن الهويات في خبره

حيث يرى عام محوقة لا يشرط دليل تلك الصيغة **قوله** افعلى لا بد لكن شبه
 الامكان كما في الايدي **قوله** فلم يدركها لا يجر الاولا اليها ويرى ان لم يدركها
 موضوع المرة او التكرار او للقد المشترك ما علم ان من ادعى بها خاصية العلة
 فيجب الا المقتضى وهو ان كل كلمة في الذريعة وهو القول بالاشتراك الغطر بها وليست
 حسن الاتهام بانك ادعت هذا او ذاك وهو يدل على الاشتراك اذ لو كانت لاحدا
 او لا من غيرهما لم يدر في حق الاتهام ولا سيما فيها وظاهر الاحتمال هو الحقيقة الجواب
 على الاول ان الاتهام يحسن على افراد الشرطى فانه ان قيل انتم رتبة حسن ان يقال
 المؤنثة المكافحة وغيره ان الاتهام عام فلا يدل على احدها ومما لا الحقيقة كما في
 باصالة عدم الاشتراك اذ عرفت انها فيقول منهم في مذهب الوقت بحيث
 يجعل ارادة مذهب الاشتراك حيث قال بجعل ان يكون المراد انهم لم يدركوا
 موضوع لهذا الاول ان يكون المراد عدم العلم بمدرك المنطق اي هو مشتركة لفظي
 بينهما ولا يدري ايها المراد او المنطق منها اتم وقا لفظ المحققين ومنهم من وقت
 اما لدعوى الاشتراك او لعدم العلم بالواقع وما يقتضيه فالصيغة المجرى لا يقتضى
 شيئا منها على التبيين وهو المراد من الوقت انتهى القول هذا ليس ليديره لان العلم
 لا يوجب الاشتراك اصلا فيقول **قوله** ان ان المتبادر من الامر طلب **قوله**
 حقيقة الفعل انه اي المتبادر من صيغة الفعل وهو طلب **قوله** انما حقيقة الفعل على المصدر
 مخرجه ما يدعى لهذا الصيغة والمرة والتكرار خدجان في حقيقة ضرورة ان الجوانب خارجة
 عن الماهيات المشتركة واقتضى بان خروجها لا يمتنع عدم دلالة الصيغة عليها

ان يكون

ان يكون احدهما انكاد لا يبين ماهية الطلب وجيب بانها غير لائمين لها
 اما التكرار فلان الامر يخرج عن الماهية بالمرّة فلا يكون لارها الماهية والوجودا
 المرة فلانها وان كانت لازمة لوجوده اذ هي في ضرورات الوجود الا انها ليست
 لازمة لمهية الماهية جودها اولها متحققة في التكرار دون تحقق المرة وبالطبع عدم لزوم
 فرد للماهية المشتركة طاهر والتحقيق انه لا حاجة لنا للايمان بعدم اللزوم وعدم الدلالة
 لان المقروض ان الصيغة لا تدل عليها بالوضع فادلت عليها بالاتزام لم يضر لان
 تلك دلالة على عدم الوجوب ليس فيها **قوله** وتكون كماله والضعف والالتزام
قوله كذلك غير من قبل للعدد لان نسبة العدد الى اصل الفعل كنسبة الزمان
 والمكان والالة الى غير الترتيب كما لا يدل الفعل على هذا الاتفاق كذلك لا يدل
 على ذلك **قوله** اصدق الحقيقة التي هي المطلوبة بالامر بانها رتبة لا في غير مذهبها
 من ان حصول الاشكال بالمرّة يدل على كون الصيغة لها وهو خلاف ما علم فاجاب
 بان حصول الاشكال بالمرّة ليس يكون الصيغة دالة عليها بخبرها بل بواسطة
 صدق الحقيقة المطلوبة عليها واوردها بانها بحسب استدلال القائلين بالمرّة
 مع جوابه وسبب صحتها لوجه ذكره منها وجيب بان ذكره من الغرض دفع السؤال
 وفيها بعد لدفع الاستدلال فلا يكون تكرارا لاجابة به **قوله** وتقرر هذا ثم انه ان
 يثبت التيقن اعادة المقادير للدليل المذكور لبيان رتبة اخرى اذ حاصلها ان الامر مطلوب
 ماهية الفعل والوحدة والتكرار خارجان عنها الا انه قد سها سابقا على المكان والزمان
 في عدم الدلالة على انهما من صفات الفعل والموصوف لا دلالة على شي من صفاته

فالدال عليه ايضا لادلة عليه الفرق بين التبرير في وجهين احدهما ما ذكرنا
 والثاني ان التبرير الاول يدل على ان الصيغة لادلالة لها عليها وصفا واما
 انه اما فلا والى يدل على انه لادلالة لها عليها اصلا وتبينه الا ان جعل مثل
 هذا دليل على ان المطلوب كما حمله لا يجبي ليس له كثر فائدة **قوله** انه لا يخفى
 في انه ليس المضموم من الام لا طلب الجواب الفعل **قوله** اعني المعنى المصدري
 عليه اول ان الوحدة والتكرار وان كانا وصفين للمعنى المصدري لكن يجوز ان
 يكون الصيغة بينهما موضوعا للصفة والموصوف مما لا يدرك رتبة ومكان
 وثانيا ان الاحولين ختموا في ان المطلوب بمرطوق بل نفس المنة المطلقة
 او جزئي في مرتبة فذهب كثير منهم لا الثانية ولا شك ان الجزئي هو المارة
 المعقودة بقيد الوحدة وثالث ان ابن الحاجب صرح في شرح الموصول بان التمس
 موضوع المنة مع قيد الوحدة المطلقة والاطلاق على الوحدة بالحقيقة بخلاف علم
 فانه موضوع نفس المنة والاطلاق على الوحدة بالمي نوضع هذه الاقوال والاحتكاك
 كيف يقع شك دعوى البناء فانه وعدم اخفاء اخرى يملك ان يطلب عن الاول
 بان الام بحدثة واحدة اخرى بالتكرار في غير تناقض ولا تكرار ضد ذلك
 على انما ليس به تبيين في الموضوع لو قد يقال احد ما لك كيد والآخر ليس في غير
 الاضلافه ويجاب بان كل واحد منهما خلاف الاصل اذ التاكيد خلاف التيسر وكل
 اللفظ على حده او لا يحمل على خلاف اللفظ وفي الثانية بان صرح في المطلوب هو
 جزئي مراده ان المط هو الطبيعة من حيث هو ولكنها لما لم تكن موجودة الا في جزئي

كان الفرد هو المط بمقتضى العقل لادلالة اللفظ وغير ان الشئ صاحب المتاح
 صرح في حجب التعريف بالام ان اطلاق المصدر المنة واما في غير اللفظية
 فخرجت في خلاف **قوله** فلا يدل على ضعف الضرب لان لادلالة اللفظ على المتاح
 ان لادلالة على اللفظ ان المتاح لا يدل على ان لادلالة اللفظ على المتاح لا يدل
 عليه **قوله** وما يقال انه حاصل ان اخذ بحسب الحاقه يعني المصدر لا يدل على
 الوحدة مثلا لما ذكرت ولم لا يجوز ان يدل عليها بحسب اللفظية ان يكون هو
 تلك اللفظية موضوعا للموصوف والصفة جميعا والنزاع انما وقع في هذا
 الاول **قوله** فيذكر التكرار في المنة قبل لفهم تلك ممتنع بل هو انما يقع في
 فلا يمتنع من حق احدها وانما اثبات الآخر دائما وجب عنه اول ما نفرض
 الكثرة في صدين لانه لا يمكن كماله والكون فانه اذا شئ احد ما شئت
 قطعا وثانيا بان المراد بالصفة الضد العام اعني التكرار في المنة ان يعلم
 الكثرة في ترك الفعل انما يكون في كل العقل **قوله** او لعل التكرار في المنة في
 كالا جماع والمنة والتعريف بعله او شرط لا غير ذلك لا مجرد الامر وكلاهما في
 يرمي ذلك ان الصوم في كل عام مرة والتعلق في كل يوم خمس مرات فالتكرار
 ولو كان بمقتضى الامر لكان كذلك **قوله** وهو ما مل لان القوة انما شئت
 بالنقل على ان التبرير عن كثير من المحققين منهم المرتضى كالامر بعدم التكرار
 فلام ان يقولوا بغير الاصل في حكم نقل ولم يثبت القوة بالقياس فاما في
 الصحيح وهذا القياس غير صحيح لانه قياس احد المتناقضين على الآخر لانه في المنة

في المنة
 في المنة
 في المنة

المنافية للقياس اقول هذا ليس بشئ لان العلة وهي الطلب لما لم موجودة فيها
 وعند التمسك في العلة يجب الاستراك في المحلول مع ان المطلوب في النهر
 هو طلب كلف على ما قيل **قوله** فان النبي يقتضي منع المكلف من ادخال المهينة
 في الوجود وانما يتحقق اذا امتنع من ادخال كل فرد في فردا في الوجود اذ مع ادخال
 فردا يكون قد ادخل تلك المهينة فيه كتمثال ذلك الفرد عليها وهو ينافي مقتضى
 النبي بخلاف الامر فان المطالبة ادخال المهينة في الوجود وهو يتحقق في الاتيان
 بفردا لتحقيق المهينة المطلوبة فيه **قوله** وايضا التكرار في الامر مانع من فعل غير المأمور
 اذ لو كان للتكرار جميع الاوقات الممكنة لانه ليس في اللفظ ما يميز تخصيصه في
 وقت دون وقت فلو عمل في بعض الاوقات لزم التبرجح بامرج واذا اتم جميع الاوقات
 منع من فعل غيره فيها كما تحال اجتماع الصدين وليست في ذلك ما اخرج مما شاع
 ولذا قيل التكرار في الامر يستلزم التكليف بالاطلاق وانه محال على انه لوجب ذلك
 ان يمنع الامر لكل التكليف بعده اذ هذا التكليف يستلزم ومنع محال في بعض الاوقات
 وهو النسخ **قوله** اذا التزك بجمع وتجمع كل فعل كترك التزك والشرب والشم والعمى
 فانها تتجمع وتجمع في كل التلوة مثله **قوله** وعلى الثالث بعد تسليم كون الامر بالشي
 نهيا عنه اه يعني اراد بالصدقة قوله الامر بالشيئ نهيا عنه الصدقة الحاص
 اعني الكسب الوجودية المانعة للفعل المأمورية او الصدقة العامة بمنع احد هذه الاشياء
 لا بوعده فذكرهم وسببني ان الامر بالشيئ غير مستلزم لما وان اراد بالصدقة العامة
 بمنع التزك فهو مسلم بناء على انه جزء لمول الامر والامر والى هذا المنع منه وهو منسوخ

في ان التكرار

النبي

النبي لكن يمنع على امر التقديرين الاولين بالتسليم كلمة الكبرى والمراد
 بقول المجيب بغير صدقة اخص والصدقة العامة بمعنى الاول فانه وحكم الصدقة
 الخاص بوزن حيز المنع وقوله او تخصيصه بالمرء عطف على التسليم وقوله وادارة
 التزك منه اي في الصدقة العامة حيزا في الصدقة العامة بمنع آخر لا يكف
 انه مندرج تحت قوله من غير صدقة فظهر ان الجواب عن الصدقة الخاصة والعام
 القارب له او لا يمنع القصرى ونهيا عنها وعن العام بمعنى التزك بمنع
 الكبرى **قوله** فان كان رايها ما يما وان كان في وقت ففي وقت ففهم الدور
 من النبي الصفي يتوقف على فهمه في الامر فلو انعكس لزم الدور **قوله** يقتضي
 المنع في التزك دائما او لوجبا في التزك في الجملة في لزم الناقص **قوله**
 المنع في التزك في غيرها ضرورة ان هذا الحركة في ساعة تركها في تلك الساعة
قوله ولو كان للتكرار طاعة الاولى ولو كان للمهينة او التكرار طاعة او القصور
 ففي المذهبين طريقتا **قوله** والجواب انه انما صامحتمشا اذ انت خبير بان هذا
 الجواب لا يتبني على راي القائلين بالتكرار مع ان دلالة الدليل على نفي
 التكرار اظهر من دلالة على نفي المهينة ويمكن لهم ان يجابوا بان عدمه متشكلا
 القرينة فديلت على عدم التكرار والافلام المتشكلا **قوله** لان الامر
 في المرة بخصيصها فان قلت لو كان كذلك لما نسب المتشكلا الى الفعل المأمورية
 مرة لكن العرف يربط ذلك فلما انساب المتشكلا اليها لانها مأمورية
 الوجود لا خصوصها فحيث هو اول دلالة القرينة على نفي خصوصها **قوله** او كذا

التقديرين

كذلك لم يصدق الاستئصال فيما بعد فيل في نظر لان الفعل في المرة الثانية
 كما هو فرد للطبيعة فحيث هي كذلك كان فردا للطبيعة المفيدة بالوحدة
 المطلقة فالفرق بانه اذا كان لطلب الطبيعة كان ممثلا بالمره الثانية وانما
 كان للمره لم يكن كذلك حمل بحيث وجب بان مرادهم بالمره الواحد لزم
 الاقتصار عليها من غير زياده كما ان رايه المصنف في تفصيل المقام في هذا الفعل
 في المره الثانية ليس في افراد المره بهذا المعنى فلو انما به ثابته لما عده ممثلا كمن كان
 عليه ركعتين فانه ثلثه كمات فانه غير ممثلي قطعا **قوله** بمثل المره الاصل المتقدم
قوله من ان لو ثبت اي محرم حيث وكيفته كالمتر **قوله** وذلك كاف اي السبق والباء
 الذي يقيد الظن كاف في ابينات ما يائنه على قصد فيه تعيين مدلوله وفردت
 وجه العدول عن اختيار الاحاد الى هذا التقاد **قوله** وجماعه منهم صاحب المحتاج
 وافقهم في ذلك كل من قال بالكثرة ليحصل ما هو المطلوب وهو استتراق الاوقات
 فيوقف كما هو من الاطلاق المستركه عند الاطلاق **قوله** منهم المحقق ومنهم
 من امير المؤمنين كالمجبر والفرق في الفري ووجه المنزاج **قوله** في نظر المتقدم
 بنوجه الى اجماع ما قلناه فيما تقدم فلا يخفى **قوله** مدلول الامر طلب حقيقة الفعل
 اي فقط في غير ذلك على الفور والشرافي لا يحجب المادة والحجب الصنف **قوله**
 وجب عنه بان ذلك ما لا يتم بالقرينه وبهذا يدفع اليه ما رجع صاحب المحتاج
 على الفور حيث قال بالتأخر الفهم عند الامر بشي معبدا لامر الى تأخير الامر
 وعلى الجمع بين الامرين وادارة الشرافي كان المولى اذا قل العبد قد تم قال

قبل ان يقوم اضطلع حتى المسكوت به انما غير الامر بالقيام الى الامر
 بالانطباع لا انزال الجمع بين القيام والانطباع مع ما روي واحدا **قوله**
 طلب الشيء انما يكون عند الحاجة اليه على ما هو في لوعلم عدم الحاجة لم يتم
 التجهيل ولما حسن بعده في الوضاه لا يقال الاكل عدم القرينه لانا نقول العاد
 حاكمه لوجوده والا فالوصف في ممنوع **قوله** اذا امرت المراد بالامر سجدوا
 في قوله نعم واذا قلنا للملك سجدوا كما مر فلا يراد ان البحث في الحقيقة لا في العظم
 الامر **قوله** ولو لم يكن للفرد لم يوجب عليه الدم الملائمة ممنوعة لان قصد المطلب
 بالترك في الموضع ايضاً مما لوجب الدم سيما اذا كان ذلك التصرف موقفاً بالشرع
 والاكثار كان هذا المقام بدليل الاو اشكره وانما خسر منه وعلى هذا كيف تمضي
 منه ان يقول سوف سجد وقد ذكرنا فيما تقدم ما يعقوب هذا المنع فتذكر **قوله** معقيد
 بوقت معين فليس لم يخلق والشرع انما هو فيه **قوله** والدليل على التيقيد انه لا
 رتب التجرد على هذا الاوصاف لبقاء العقيب وهو مقتضى السجود عقبيه ما من
 غير مده ولا نه رتب على الشرط والشرط قد يكون سببا وعلة للآخر **قوله** ولما
 استقامه اللازم فلانه ليس ان قيل هذا اليم عايد التكليف الحال لان التأخير
 لا وقت معين لا لعل اصله لا يقع فيه وعدم التأخير عن حال **قوله** ولا نزاع
 في مكانه اي المكان الصحيح كجواره بان يقول افضل ونعت منك الفور مع ان
 الدليل على عدم شرع التأخير جاز فيه لعينه وهذا القرض اجاب **قوله** لو كان التأخير
 مستغنيا اي لو كان تأخير الفعل لا امر انتمه الا لمكان متعينا ولم يخير الاثبات

على الفور وهذا الجواب يقتضي احتمالا في بعض الجواب **قوله** وهو فعل المأمور به
 قال لا بد من انما فعل المأمور به وان دلالة الآية على وجوب المسارعة الى المصيبة
 انما هي من جهة الاقتضاء دون المنطوق والاقتضاء لا يعموم له فلا دلالة له على
 الاكل بسبب المنفعة وتخص بالالتحق على وجوب فعله من الافعال كالنوبة و
 نحوه ولا يلزم كل فعل مأمور به اقول وما يلزم على عدم موصافه ان فعل المندوب
 من اسباب المنفعة ولا يحكي المسارعة اليها **قوله** وانما يتحقق المسارعة والالتحاق
 بان يفعل بالفور الاصرم فان المسارعة والالتحاق اعم من الفور او الفور هو الالتحاق
 بالمأمور به بحقيقته الاصرم غير مزملة وهي تتحقق في الموسع بالالتحاق لكل فرد ليست
 لا فرد لجمه اللهم الا ان يقال ثبت وجوبها ولم يفعل احد وجوبها من غير الفور
 فثبت وجوبها في ضمنه وهو المنطوق قال قطب المحققين هذا الدليل على تقدير تمامه انما يدل
 على وجوب الفور غير على الكلام تاما وهو دلالة الصيغة على لغة فلا يتم التفسير بوجوب
 وجوب التقدير بانه اذا ثبت ذلك شرعا ثبت لغة لان الاسل عدم النقل **قوله** انما
 انما تصور ان في الموسع دون المضيق هل عدم بصورها في المضيق ثم قال المسارعة
 والالتحاق الايتان بالفعل في غير توان ولا ممانعة فيكون المضيق فلا يتم ما ذكره
 احد الامور في الوجوب والجواب انه لا لعل لغة وعرفا لم يثبت له مع عدم انضمام
 انه سارع واستبق والتواني لا يكون الا عند الحاجة وهو في المضيق غير ممكن **قوله**
 والآلهة ان خال الصيغة فيها مضافا لما يقتضيه المدة لان مفاد الصيغة وهو
 يقتضي عدم جواز تأخير المأمور به وقتضى المادة يعني المسارعة والالتحاق بجوار

تأخير في غير ما ساقاه وذلك غير جائز **قوله** قال في الحاشية وجه الشك
 ان حمل سارعي المذهب حجازا ويمكن ان يكون بمعنى بارواو للمفارقة
 ففرض المجازان ولعل الاول للرجح لاصالة عدم الفورية انتهى اقول لو لم يكن
 هذا القلت وجهه ان مفاد صيغة الامر في الايتين على تقدير حملها على الوجوب
 الظن بفورية المأمور به دون القطع لان هذا الدليل ظني والظن بها لا يقتضي
 عدم جواز تأخير مفرقة ان يقتضي الظنون محتمل وان كان مرجوحا وهذا القدر
 كاف لضعف جهل المسارعة والالتحاق لانها يقتضيان جواز التأخير مطلقا فلا
 بين مفاد الصيغة ومقتضاها فليست **قوله** انما يقتضي الزمان الحاضر لا عليه
 ان كل مجز وكل منشي غير قصد الى الحال ثم لعدم جريانه في خواتم ريد وسبق
 وبه فام ما قصد في المعنى والاعتبار لان الكلام في الجود في القران وتلك
 الامثلة مقترنة بها كالصيغة واليتين وكما لم يرد عليه او لا ان القول بان
 القليل ريد فاعلم غير قصد الآية مبنى على ان اسم الفاعل لا يطلق حقيقة على
 لم يلبس بالفعل وهو مضافا ان دلالة الاية على الزمان ممنوعة قال الشيخ
 عبد القاهر المعنوي في الاجزاء ان كان هو الاشارة المطلق ينبغي ان يكون
 بالفعل فقال في موضع آخر موضوع الاسم على ان يثبت اليقين في غير قصد
 انه قيد وكيفية شيئا فشيئا فلا تعرض فيه ريد مطلقا لا كثر في اثبات الاطلاق
 فعلا في هذا الكلام صريح في ان الاية لا تدل على الزمان فهما ولو لم يعلم
 ان الدلالة بحسب الوضع المستفاد من القياس على تقدير ضعفه ان الامر على

انما يقتضي الزمان الحاضر لا عليه
 ان كل مجز وكل منشي غير قصد الى الحال
 وبه فام ما قصد في المعنى والاعتبار
 الامثلة مقترنة بها كالصيغة واليتين
 القليل ريد فاعلم غير قصد الآية
 لم يلبس بالفعل وهو مضافا
 عبد القاهر المعنوي في الاجزاء
 بالفعل فقال في موضع آخر
 انه قيد وكيفية شيئا فشيئا
 فعلا في هذا الكلام صريح
 ان الدلالة بحسب الوضع

الحال واما ان الدلالة بحسب الوضع فلا تلائم التقريب ولو سلم فتية
 ما في الباب ان الاعمى والى بحسب الوضع ان مضمونها وقع في الحال في
 فاعلمت من القياس ان مضمونها اعني طلب الفعل وقع في الحال ولا يدل
 على ان ذلك الفعل المأمور به لا بد من ان يقع فيها فلا يتم المقهور **قوله**
 فكذا نك الامر الحاقا له بالاعمى لانه لا يرد عليه ما اوردته بعض الافاضل
 ان يريد قايم خبر والامر شئ وسببها مبنية على كية فلا يقع قياس احد ما
 على الآخر لان مدبره القياس على الاشتراك في العلة والعلة هنا اعني كونه
 كلاما مجردا عن القرائن مشتركة وقد مر **قوله** قياس في اللغة اورد عليه
 المحققين بان الحاق المفرد بالاعمى لا يثبت قريبا او لا يعتبر فيه كون
 عليه اعم وطلب واجاب بان اثبات اللغة انما يكون بالنقل والاشارة
 والحق القوي ليس في كلامهما فان قلت يمكن اوجاله في الاشارة يعني
 استقرئنا فان رأينا من الكلام وجدها ولا على الحال فحصل لنا الظن بان
 كل كلام كذلك والامر من جملة قنن الامر في الكلام الذي رأينا وكونه
 على الحال متاخر فيه فلا يتم الاشارة **قوله** وعللناه بخصه ظاهر اي بطلان
 القياس في اللغة بخصه ظاهر وان قلنا بجوازها في الكلام وقد مر **قوله**
 لا يمكن توجيهه الى الحال بخلاف غير الامر فانه متوجه الى الحال كقولهم
 في قوله انت طالق فانه لا يخرج عن التلغظ بهذه الصيغة قبل المزاولة
 الحاضر والدليل ليس هو الا ان الحاضر الذي لا يقسم بل جزء متعاقبة

مما مر

خارجا عن الحاضر واو اولى تقبل والغور هو اولى تقبل ودخل فيه
 الجواب ان الحال بهذا المعنى مجرد وبول الكلام خبره والواقع في
 الطرف انما هو مضمون الامر اعني الطلب دون المطلوب والامر
 تحصيل الحاصل بل المظهر خارج عنه تحصيل به بناء على الغور هو تقبل
 قطعاً ولم يقع في شئ خارجاً عن الزمان الحاضر **قوله** ما مطلقا اي كاتقيا
 مطلقا سواء كان متقبلا للحال وهو الغور او غير متقبب وهو السراحي
قوله وايضا انما عندنا مع التلقين وليا واحدا مع اننا نحن جعلنا وليين
 لاننا حينئذ عاين واحد وهو ان النهي ينفذ الغور **قوله** وهو يقتضي الغور
 اي النهي يقتضي الاشياء عن المنهي عنه على الغور فالحق الامر مقتضيه
 على الغور **قوله** وجوابه يعلم من الجواب الثاني اما الجواب عن الاول فانه
 قياس في اللغة وبالفرق من وجهين واما في الثاني فنحن ان الامر بالشي
 نهي عن ضده ومع التمثل في ان النهي بحسب الامر قورا وغير قورا **قوله**
 اجمع اليه على غرضه وهو ان الامر مشترك بين الغور والسراحي لفظا
 لا محسوس الامر التام اللفظ لان اللفظ لو حصر في احدهما او بالعدد المشترك
 لتبادروا ذلك الا انهم فلم يجمع الا لفهم **قوله** والجواب ان الذي اؤ
 جواب عن دليل الاول توضيح ان كلاهما استعمال اللفظة في شيئين اما يقتضي
 ان يكون حقيقة فربما اوقات وتسميتهما اليها اجمع التفاوت بالتأويل
 فلا وقد بينا ان المتبادر انما هو طلب الفعل وزنت حينئذ ان هذا الجواب شئ

وهو يقتضي على ما مر من كلامنا

في الضرر ولكن جوابه غير **قول** في كل حين الا ان لم يتصل في منع قوله والاشهاد
 لا يفسد الا مع جهل اللفظ في الجواب اليه لا يتبادر عند القائلين بالضرورة ولكن يمكن
 استنباطه ايضا **قول** فائدة ان قلنا بان الامر بالضرورة اعلم اننا قلنا بان الامر
 يجوز فيه التراضي فلا نزاع في انه ان فات في اول اوقات الامكان وجب الاتيان
 به في غيره بقتضي ذلك الامر وان قلنا بان الضرر ما ان يكون هناك دليل على وجوب
 الاتيان به في غير ان فات او دليل على عدم وجوبه فلا نزاع في وجوب الاتيان به
 في الاول وعدمه في الثاني الا ان ذلك الامر خارج عما ان لا يكون هناك دليل على
 لا عما جاء ولا في ذلك وهذا على النزاع فمنهم من قال بوجوب الاتيان به في ذلك
 الامر ومنهم من قال بعدم وجوبه ومرة اخرى ان الامر او صدر في ذلك ثم فات
 المأمور به فالأصل فيه العتصا في الاول في نفسه ما يدل على عدمه والأصل فيه عدم
 العتصا في الثاني حتى يصدر منه ما يدل على وجوده **قول** استجوز الاول انه اقول ولالة
 هذا الدليل بطلان ما في نفى الضرر ظاهر من لالة على وجوب الاتيان بالمأمور به في وقت
 الضرر وانما قلنا بهذا لانه لا يمكن اقرره على وجهه فليطبق على المطلوب وهو وجوب
 احدهما ان الامر ان كان للضرورة كان مقتضاها كون المأمور به لا ذلك الفعل في ذلك الوقت
 ومنه مقتضى المطلق اعني كون المأمور به لالة على الإطلاق جزاء منه والامر بالمركب
 امر بكل واحد من اجزاءه فالمطلق مقتضيات الامر ومقتضياتها ايضا العتصا
 بعقوبات الثانية لا بعقوبات الاول وذلك بوجوب استمرار الامر بالمطلق عند فوات
 العتصا كما كان الامر متعلقا به حال وجوده يمكن ان يلجأ عنه بان المأمور به هو

مخرج حيث هو مقتضى وتعلق الامر بالجزء انما هو باعتبار حقيقة في ضمن الكل وذلك
 لا يوجب تعلقه به بالاعتقال ومنه ذلك ان خصوص العتصا يجوز ان يكون له مدخل
 في حصول ما يرجع لتعلق الامر به من جهة الحسن والمصلحة فيقو انه يعقوبات المرجح وبغير المرجح
 يقتضي الامر وثباتها ما يشترط اليه المصلحة بعينها وهو ان مقتضى الامر انما هو
 طلب الفعل على الإطلاق والضرر ليس من مقتضياته حتى يقتضي الامر بغيره
 بل وجوب الضرر انما هو في دليل آخر كوجوب المسارعة والالتفات في فواته
 ما ليس من مقتضيات الامر لا يلزم منه فوات مقتضاها بل يجب استمرار **قوله**
 بجري مجرى عمله انه وذلك لان الامر لو كان للضرورة والضرورة عبارة عن الاتيان
 بالفعل في الزمان المتصل بزمان الامر كان قوله اصل بجري مجرى القول
 افضل في الزمان المتصل بزمان التكميل **قوله** فاعلم انه لغوية لان بناء على ان
 هذا هو موضوع لغة اوله **قوله** فكان الواجب ان يجب عنه لان كل ذي
 منسوب لذاته من جهة على غير ضروري وجوب عليه بانه ليشب من جهة الضرر
 لم يترخص ببيانته فبما ثبتنا **قوله** والتحقيق في ذلك اي في ان المكلف اذا لم يأت
 بالمأمور به في اول اوقات الامكان لم يجب عليه الاتيان في الثانية ام **قوله**
 ولا يرب في فواته بعقوبات وقت لان الوجوب اذا كان في وقت فواته بعقوبات
 فذلك الوقت وحاصله ان العتصا هو مقتضى مخرج حيث هو مقتضى ولا يرب
 استقائه عند انتفاء العتصا لا يجوز لهم ان يقولوا الامر بالمطلق وتخصيصه وقت
 وبعقوبات الثانية لا بعقوبات الاول لان مقتضى هذا القول على ان المأمور به

وان كان مقعدا محتملا لكن المتقد في خارجا ثم يجوز ان يكون سبطا غير
 بذلك المركب بل الحق هذا قال الحكماء ان النوع الاضاح وان كان مركبا
 في الذهن من الجنس والفضل لكنه لا تركيب فيه في الخارج والآلة متبع حلال
 والفضل عليه لان الحمل يقتضي اتحاد الموضوع والمحل في الوجود الخارجي
 يكون حكما باحوال الاثنين في كذب وتغيرهما في الوجه اليقيني **قوله** ويكاف
 المسارعة والاشتياق لم يصير موقفا نظير ذلك وجوب الحج فانه ملول للانية
 مطلقا والخصوص خصصته بالعود واذا عصى المكلف تبركه او لا وجوب الايمان
 به شيئا كما هو مقتضى الآية **قوله** فينبغي مع القول بيقوط الوجوب في نظر لان
 كل من قال بالانكار قال بالعود كما ذكرنا سابقا وصرح به الاصوليون وعلمنا
 يستقيم القول بيقوط الوجوب عند كل من قال بالعود اللهم الا ان يقال العود
 عندهم مستقفا ومن خارج لان مجرد الحقيقة فهو داخل في قوله ومن اعتمد على
 فتح يرد ان العموم المستفاد من قوله والذي يظهر من كلامهم ارادة المصلحة الاولى ثم
قوله علمنا ان الامر بالشيء مطلقا ما يتعلق به الامر اما مطلقا وهو علمنا ما عرفت
 ما لا يتوقف لتعلق الامر على مقتضى وجوده في حيث هو كذلك واما مقتضى
 بخلافه واما اعتبر الحيشية لجواز ان يكون الشيء مطلقا بالنسبة للمقدمة
 ومقتضى بالنسبة الى اخرى كالصلوة فانها مطلقة بالنسبة الى الطهارة و
 معتدلة بالنسبة الى الوقت والقعدة والحيشية معتبرة في تعريف الاحكام
 كما صرح الشيخ في الشفا في تحصيل الجنس والفصل اذ عرفت انه يقول
 هو مطلقا

قوله مطلقا خبر زرغ المقتضى ان الامر بالركوة واجب والصلوة مثلا لا
 يقتضي الايجاب بمقدارها التي لها دخل في تعلق الامر بها والاضاح في
 الاستطاعة والوقت ايضا **قوله** يقتضي الايجاب بالانتم الآية فيجب
 تحصيله ويقيم عما تركه وانما لم يقل امر بالانتم الآية لئلا يتوهم ان الامر
 بالشيء الامر بجميع مقداره في الحقيقة وقوله ولا تتركوه ذلك فانما هو في السبب
 لا مطلقا كما ستعرف **قوله** شرط كان اوصيا او غيرهما المراد بالشرط هو
 الشرع وهو ما يتاخر الفعل به في علة وعادة الا ان يرجع جعله شرطاً لبقاء
 على الوجه المشروع كالوقوف للصلوة والمراد بالسبب ما يكون وجوبه وجوباً
 عدمه عدمه وهو لا يغيره بالعادة القائمة كالوقوف للصلوة والاقسام
 للشيء والمراد بغيرها العتبات العقلية والعادية اما الاولى فمراد بالانتم
 الفعل بدونه علة ويسمى شرطاً عقلياً اليقيني كقوله لا تقعدوا كترك
 جميع الاخذ في الوجوب وفضل ضد وجه في اكرام واما الثانية فهي بالانتم
 الفعل بدونه علة ويسمى شرطاً عقلياً اليقيني كقوله لا تقعدوا كترك
 وستره من الوجوه لستر الرأس كله وانما الله بقوله او غيرهما ذلك انما
 اليقيني شرطاً كاعرفت ولم يرد بقوله شرطاً مفهومه الاعمال بل للثلاثة خبر
 عن ابيهم **قوله** مع كونه مقصوداً خبره بما لا يكون مقصوداً ان الامر
 يقتضي كفاية لان التكليف بالالطاف محال كالصلوة فان الامر بها لا
 يقتضي كفاية البصر اذ لم يكن مقصوداً لعدم الماء او لعدم القدرة على امله

الشرط في الامر بالانتم
 يقتضي كفاية البصر
 وشرطه الاضاح

بل يقتضي ايجاب بل وهو التعميم فان لم يكن مقدرا لم يقتض شيئا منها
وفي نظر لان ايجاب الصلوات اما ان يكون باقيا مع عدم القدرة بالاطهارة أصلا
او يكون زائفا في الاول يلزم التكليف بالاطلاق لان وجودي المقدمة
مع قبحها محال في الثاني يلزم ان لا يكون مكانا وجبا مطلقا وجبا
مطلقا بل مقيد وهو ايضا باطل ثم اقول استخبر بان الكلام في مقدمات
المطلق فتأمل مع كونه مقعدا مستدرك او المطلق بالنسبة لغير المقدمة
المطلق فليس المطلق في حيث هو مطلق مقدمة غير مقدمة محتمل في
مخرجها لانها التقييد **قوله** وخالف في غير ابي حنيفة سواء كان ذلك
الغير شرطيا او عقليا او عاديا ومنه ما بان في محران لم يذكرها المص
احدهما انه لا يجب شي منها بسا كان الاخرى وثانيها انه كمال شرط الشرع
دون غيره **قوله** وشهرت مكانية هذا القول والعلامة في اهل مكة امكنية قوله
ولكنه يوم ذلك في ابي الرازي البادي يجوز ان يكون بالضرورة فرع بيا وبغير
منه بدا اذ اظهر ابي ولكن كلامه في الكتب بين يوم ذلك القول في اول حديث
راهم اوفيه طاهر حديث رايم والا بذلك ان هذا القول شئ غني لهم كماله
ظاهر الكتب من غير ضرورة واما في ما لم يعرفوا انه يقول بوجود جميع مقدمات
المطلق بسا كان او غير **قوله** وقال في جملة ان الامرة الشرعية في
غير من اذ بين التيقن من امره ان الوجوب على اثنين مقيد ومطلق وان
ما يتوقف عليه الاول اعني مقدمات الوجوب غير واجب كمالا في ما يتوقف عليه الثاني

اعني مقدمات الفعل والوجوب فانه وجب مطلقا بسا كان او غيره حيث حكم
في الشرع ان لا يوجب مقدمات الفعل على سبيل العزم واما ذكر الصلوات والوضوء
فعل على سبيل التخييل ولانه لم يفعل احد بوجوب غير التيب رونه على ما هو المعروف
في الاموال ومنه ما ظهر ان كلامه في الكتب بين غير مطابق للكتاب في نقول ليس
موقع منه من التفصيل ان السبب واجب دون غيره لياقتض اول كلامه في
بل المقتضى منه ان الامر متعلق بالسبب في امر متعلق بالسبب الحقيقة كماله
المستلحق بدى الشرط فانه مستلحق به وبالشرط جميعا والفرق من دفع ما يتوقف
الطلاق العامة ان الامر بالشي امر بالاشياء والآلة وهو ان الاخرى في المقدمة
بسا كان او غير نفس الامر بالمقدمة لانه على ان لا تقتض بين كلاميه وفيه نظر
موجهين احدهما ان هذا ان يقتض وان انزع بذلك الترجيح كفي تحقيق الثاني
بوجه اخر لان التفصيل بهذا المعنى بما يقتض ما خرج به في الشرع الثاني من ان
الامر متعلق بالجميع مطلقا وثانيها انه يمكن جعل التفصيل على ما ذكره كمالا
وجعل قوله والامر درنة الشرعية اذ بيان محل النزاع وتوضيح ذلك ان
الطلاق العامة يشير بان الشارع في وجوب مقدمة الوجوب على الاطلاق كما
كان ذلك الوجوب مقيدا او مطلقا كما يشعر به قوله فاذا قسم الامرة الشرع
لا يمين كلف فعملها فما وجدنا فيمن قدس ساء ان الوجوب على اثنين مقيد
مطلق والنزاع انما يتوقف على الثاني دون الاول فلا يقع جعل الجميع على
النزاع نعم لم يهر قوله والشرع بالآخر كفي مقدمات الفعل بل على ان ذلك مراهبه

وليس المراد ذلك بل المراد انها يجب عند الفاعل بالوجوب والامر بذلك
بين وبينه الا انما نقص اصلا وجوب الكفاية **قوله** وقرن ذلك بين الوجوب
توهم السيد عما فهمه المصنف ان مقتضى العينة لا يجوز ان يكون فرع قبل الكفاية
لان الامر به انما يكون بعد تحققها وان كان سببا يستلزم وجهه فالامر به
بالوجوب وانما يمنع ولما مقتضى المطلق فانها اعم من ان يكون سببا او غير ذلك
الامر به مع وجوبه وعدمه مانع ان يكون مقتضى فرع قبل الكفاية وعندها
انما يكون الفرق في الحقيقة الفرق الثاني الذي هو محل النزاع بين السيد وغيره
فالوجوب الاول لان الامر بالسبب انما هو حال عدم السبب لمانع طلب الكفاية
سأل عدم سببه غير مقتضى فالامر به يخلق بالسبب حقيقة لان مقتضى دون الثاني
لان في الشرط لما لم يلزم وجهه عند وجود شرطه بل جاز وقوعه وعدم وقوعه كان مقتضى
فالامر بتعلق به لا بشرطه والذي عدل به المصنف تفسيره كما في امور الاول ان مقتضى
بينه وبين مقتضى الضرب الثاني مع وجوب مقتضى الثاني جعل التكليف مشروطا
بشرطه فلما هو ان الشرط المنصق للتكليف هو شرط الوجوب دون الوجوه الثالث
ان هذا خارج عن محل النزاع على تفسيره او هو فيما يتوقف عليه الوجوب المطلق
دون مقتضى الوجوب هنا مقتضى في ان مقتضى غير وجوبه خارج عن محل
النزاع الرابع ان الشرط والتبعية وان في مانع وجهه الوجوب
مناط وجوب السبب بالامر لا دخل للاستلزام وجهه وجهه ينبغي ان يكون منافي
وجوب الشرط ايضا الفرق المذكور غير مؤثرة وجهه احد دون الله انما هي قوله

بالتبعية

بمختلف مقتضات الافعال فان السبب على تفسيره ان يقول كفاية غيره
اقول قد عرفت دفع الاول بامرو يمكن الجواب عن الثاني بان التكليف غير
مشروط اذ لا يخفى انه لا يجوز ان يرجع على السبب مع شرطه هو انما في وجهه
السبب بخلاف القول فان مقتضى ان يكلف بهام شرطه وهو وجهه العلية ولا يلزم
منه ان يكون التكليف مشروطا بشرطه والمؤيد لهذا ان الظاهر ان السبب لا يخلو للتكليف
بالصانع بل هو شرط لوجوبه على الوجه المشروع فكيف يصح ان يجعله شرط للتكليف
وبهذا يندفع الثالث ايضا وظن الرابع بان جعل كمال اللزوم مناطا للوجوب على ان
يتحقق في السبب ان السبب لا يجوز وجهه اوعده دون الشرط والاصل ان عدم تحقق
العينة بالسبب مطلقا وتعلقها بالشرط في الجملة متفق وهذا العدة كانه في خلق الامر
بالشرط دون السبب الحقيقة وظن الخامس بان قرينة المعاني ذلك على ان المراد
بالعندما غير السبب من الشرط فليت **قوله** بخلاف مقتضى الافعال تعزير
على اري المعجزة جعل الشرط شرط في التكليف ان يخلق التكليف بالسبب
حتى لا يلزم كفاية تعليقه بالشرط فانه يجوز ان يكلف بالصلو بشرط انفاق
وجوه الظاهر في مقتضاه ان التكليف بالصلو مع مشروط بالظن لا بمقتضى الكفاية
يسمى منه وجهه كمال الصلوة دون التكليف الظاهر لا فوجوب الصلوة مقتضى بالسبب على
الظن لا كوجوب الزكاة وانما فانه مقتضى بالسبب كمال الصلوة لا كمالها فانه لا يخلو لان هذا
مناط لما في الضرب الثاني من ان الظاهر لا شرط لوجوب الصلوة لا لوجوبه والفرق بين
الضربين من ان وجوب الزكاة وانما مقتضى وجوب الصلوة مطلق واجابة ذلك كما

بان كلام السيد يعيننا بقاء ان الظاهر لا شرط الوجوه دون الوجوب لا يقتضي
 كون وجوب الصلوة مشروطا بالظواهر وان عرّفناه ان التكليف بالشرط
 ليس بحد التكليف بالسبب المبني لا يمنع انما كذا احد ما في الخارج لا في الشرط
 والمشروط فصار ذلك مستوعبا لمقتضى وجوب الفعل على الشرط دون السبب فانه
 الباب انه جعل الصلوة بالسبب لا الظاهر لا يخرج من تلك المعقولة فرضا وتقييدا او غير
 ان ايجاب السبب يقتضي ايجاب سببه لا غير ذلك ايجاب الشرط كما انما في فانه لا يقتضي
 ايجاب شرطه كما انما في فانه لا يقتضي ايجاب سببه لا غير ذلك ايجاب الشرط كما انما في فانه لا يقتضي
 وعنده فانه مقتضى لا لا بشرط فليكن في كلامه فان كلام السيد مقتضى فانه
 المستند والرتب في الامور لا الراجحة **قوله** ومن هذا الوجه ان السبب في حاله معروف
 عليه المتيقن لا يمكن ان يضاف اليه استثناء لان الشرط في وجوب التكليف لا ينافي
 ان اقامه كونه وجوبه لا يمنع الا بغير التكليف لا بغير التكليف لا بغير التكليف
 انما لا يتم ان وجوبه انما هو عليه في سببه التكليف انما هو عليه في سببه التكليف
 ليست لراجحة والاول على غير ما في سببه التكليف انما هو عليه في سببه التكليف
 ومقتضى المطلق انما كانت شرطية ليست لراجحة **قوله** وهذا كما مره من ان لا
 وجوب لوجوب من المطلق مطلقا فانه من غير ان المظهر في كل الامور من المظهر
 عنه وقبل جعل الصلوة وكذا ما هو وجوب مطلق بالسبب لا مقتضى وجوبه مشروطا
 يتصور بالمعقولة كما هو المعروف ان الكتب المتفق عليها انها وجوب مطلق وبغيره
 ما نقل عنه ولا قدس من ان وجه الشك في كون كلام الامير ليس يقتضي الحكم بالوجوب

المطلق

المطلق وانما يختلف في وجوب المنفعة عليه وكلام السيد يقتضي عدم الحكم بوجوبه
 الا عند اتفاق وجه مقدمته فبذلك لا يكون وجوبه ولا يوجب انما فانه قد
 في الدرر **قوله** وما احتج السيد كما في ما احتجنا السيد في هذا الفصل من ان الامر
 بالسبب لغيره بالسبب هو كل ما في وجوبه لا مقتضى لا مقتضى لا مقتضى لا مقتضى
 المثل وكان يقال بل ما يشير اليه بطلان الاصل ان يكون ما في لا السيد لا يقتضي
 استدلال المنفعة على كل ما في وكان يقال بل ان الامر في هذا المقص ان يقتضي
 لا يجب التمسك بالامام وليس كذلك لانها وجبة في كلامه او لا فانه ما
 انما لا يمنع ولا يقتضي الامر بالتكليف لا بغير التكليف لا بغير التكليف لا بغير التكليف
 مقتضى اليه ان جعل التمسك بما في المظهر في سببه التكليف لا بغير التكليف
 الذي في هذا كما في **قوله** في المظهر في سببه التكليف لا بغير التكليف لا بغير التكليف
 غير الربط **قوله** خلاف يعرف انما هو في ذلك لان جعل التكليف في
 كما ستعرف **قوله** بل ادع بعضهم في الاجماع ادع السيد المنفعة في سببه التكليف
 المحققين في شرحه المنفعة في سببه التكليف لا بغير التكليف لا بغير التكليف لا بغير التكليف
 القناعة غير مقتضى السبب الى وحدانها في سببه التكليف لا بغير التكليف لا بغير التكليف لا بغير التكليف
 الحكم بالبعد المذكور وضع الاضرب اليه ان الامر في عدم مقتضى القناعة بها عدم
 بها اصل لا وحدها ولا بشرط التكليف **قوله** في مقتضى الحكم بها وعدمه ان لا ان
 مقتضى التكليف بها وعدمه في غير ذلك كما في مقتضى التكليف بها وعدمه في غير ذلك كما في
 مقتضى بها لان الظاهر يقتضي ان يكون مقتضى التكليف بها وعدمه في غير ذلك كما في

ان تعلق القدر بها لو كانت تعلق بها كذا التعليل بها لو كانت تعلق
باسبابها **قوله** اما بعد ان الاسباب قد تسمى ان المعنى لا بد من ان يكون كل
وجود في نفسه متمكنا والسبب ثابت لكل لان فعلها متحقق وتركها واجب عند
عدم الاسباب بالكلية عند وجودها وفيه نظر لان استماع الفعل بالغير لا ينفذ إمكان الذات
وهو الحق تعلق التعلق والنظر الذي اورد المحقق يا اول لانه **قوله** لا رجب خفية
هو اي هو معلوم في السبب **قوله** وهذا الكلام اي القول بان الوجوب في الحقيقة
لا يتعلق بالمسببات **قوله** وهذا القدر كاف في تعلق القدر بالاسباب
الاسباب كانت وجوب حوز التعليل لا وجوب وان كان مستبعدا عن نظام الاسباب
ايها في التعليل والحكم بوجوب كل وجود منها بغير هذا الاستبعاد والتقدير في علم
ثبت ما اوداه المستقل من ان الوجوب هو الاسباب **قوله** ومن ثم ان
اجل ان القدر لا يتعلق بالمسببات بوجوب الاسباب وهذا القدر كاف في حوز التعليل
بها كما لبعض الاولين في بعضهم القول بعدم وجوب السبب كالمشروط الذي هو واجب
المتباعد في حال وجوده في وجوب لا يتم به كان مقصودا في وجوب
السبب دون الشرط في لايها ومثلها في انما هي في الشرط وقرب منه في
المتن **قوله** كذا غير معروف في هذا القول او لا البعض **قوله** لان
عقل الله في الوجوب على السبب بوجوب احد ان اثره في وجوب السبب
لمعرفة من ان القول بعدم وجوبه غير موقوف بل كاد ان يكون اجماعا على وجوبه
للبعض ولا نفي في هذا محتمل للنزاع **قوله** في التوصل وهو ان كذا السبب لا يترتب

لا يرب بشرط **قوله** بوجوبه في الثالث اما عدم دلالة عليه المبطل في التفسير لان
كذا السبب ليس عين كذا السبب بشرط ولا جزئية واما عدم دلالة بالانضمام فلا يخاف
اللزوم الذي يبين وهو كون كذا السبب بشرط بحيث يترتب العلم بالعلم كذا السبب بشرط
ان تعلم كذا السبب بشرط مع القول ان كذا السبب بشرط في نظر لان هذا المبدأ ان
بين الاسباب ليس يترتب على ان ميبه ليس يترتب على ان ميبه بل ان يستبعد
كذا السبب بشرط كذا السبب بشرط وكذا السبب بشرط لا ينفذ في الزعم عند الاستدلال
اعلم في البين وغيره الا ترى انهم جعلوا دلالة الاشياء على انهم لا يترتب مع الزعم
لا قصد ولا معرفة على ان عدم تحقق الزعم البين في الشرط الشرع من ان
ان جعل التعليل في الفعل ثم امره في الفعل فقد امره في حيزه في الشرط
الشيء في نفسه عند طلب ذلك الفعل طلب كذا الشيء **قوله** ولا يترتب عند الفعل
نصيح الامر به غير واجب في كذا السبب كان يقول وجب عليك الحج فان
تركتها لم تخرج لفظه عما تركه لا على عدم قطع المسافة وكيف وكوه على السطح
فان ضاعفت مسافة ما تركه لكون لا على عدم لفظ التمسك انتم وفيه نظر حوز
النصيح بعدم وجوبه وعدم جوازها وقها المستزادة او كل من قال لا وجب قبل كذا
النصيح لعدم رضا حوز النصيح وعدم حمل النزاع فلا يسمع دلو احد
بلايته ودلو الضرورة في حمل النزاع جري بعد التمسك على انه لو لم يسمع ذلك فلا يسمع
في غير الشرط الشرع واما في هذا التمسك لا يربط الشرع ويخضع بعض المحققين بان
حجة النصيح بعدم الوجوب لا ينفذ في حوز الوجوب عند عدم النصيح لانه كذا النصيح

بخلاف الظاهر اقول ليس من المستدل من تقرير هذا المقدمه في ظاهر
 الوجوب بل عرضه في اللزوم بين ايجاب الشرط ووجوب الشرط هو الظاهر
 سابقا ولاحقه ان صحة الضريح بعدم وجوب الشرط ينافي لزوم وجوب
 وجوب الشرط **قوله** ولو كان مقتضى الوجوب لا يمنع الضريح من ايدى ذلك كان
 وجوب الشرط مستلزما لوجوب الشرط لا يمنع الضريح من وجوب الشرط والادام
 باطل في اللزوم منه اما الملازمة فينته لان الضريح بالقي من مقتضى الشرط
 واما بطلان الادام فلان مقتضى المقدمه قد عرفت ما فيه **قوله** يمنع وجوب
 بالمتنع ككليف وجوب اذا زال بزوال مقدمه لزوم ان يكون مقتضى السببه الزايمه
 المفروض انه مطلق **قوله** لا يرايون في ذم تارك المقدمه مطلقا وهم يميلون لذلك
 بان السببه اذا امر بها بالكتابة او بفتح الباب هو مقتضى كمال العلم والمقتضى
 فيقتضيه لعدم الكفايه والفتح بقصد العلم والمقتضى فلا يمكن ان العلم لا يمتنع
 عدم كمالها ويتركون ان الخارج ذلك معا جزم **قوله** ووجوبه في الاول او يعني
 والوجوب في الاجتماع الاول ان تحت الشيء الاول من الزايمه وهو ان الوجوب
 وجوب عنه ترك مقدمه ومنع ما ذكره لانيات استلزامه الكليف بالالفاظ في
 ان حصوله حال عدم ما يترق عليه متنع فيقول ان حصوله الذي كان متوقفا
 على مقدمه وكان مقدمه كلف بصير متنع عند تاركها الذي جزمنا وقد عرفت ان
 في الكليف به كليف بالالفاظ في نعم لو كان حصوله متوقفا على مقدمه ولم يكن
 عدمه باختياره لزم ذلك كما اذا كان الوقوف متوقفا على الالزام وجوبه لا يختار

ولسنا نقدر على ازالة ذلك لعدم فان الكليف به مع الكليف بالالفاظ في
 ولكن مثل هذا ليس بحال النزاع اذ هو مقدمه الوجوب **قوله** والوجوب
 والوجوب انما هو مقدمه المقدمه وضع لا عسى يتوهم في الوجوب جزمه ليس لبيد اذ
 بناء على مقدمه في المقدمه وهي ملازمه المستدل فلا يصح بناءه عليها
 تقرير الادام ان البحث عن وجوب المقدمه وعدم وجوبها انما هو في اذ كان
 في المقدمه مقدمه كالمشير بعنوان المستدل حيث جزمنا او لا يكون كل
 ومقتضى الوجوب ومقدمه مقدمه لا يبعد ذلك فيلغوا في وجوب المقدمه فيمكن
 ايضا قائل بمقدورية الاله يقول يصير متنع على تقدير عدم وجوب المقدمه
 والوجوب يمنع ذلك كما عرفت **قوله** وما تميز الايجاب في المقدمه غير مقبول وهو
 بالنسب عطف على المقدمه الاول اي والوجوب على الاول بعد القطع ببقاء الاول
 ان ما تميز الايجاب المقدمه في المقدمه في المقدمه غير مقبول لان كماله
 على ايجابه ويكفيه توقف على القدر عليه كما يباين توقف على القدر عليه فلا يفت
 المقدمه عليه متوقفة على ايجابه ليس ما تميزه لزم الدور فيقول حصول
 في المقدمه جزمنا عدم المقدمه المبني على ايجابه مقدمه بناء على ما تقرض
 ان ايجابه ليس مؤثرا في المقدمه حتى تنفي المقدمه بانقائه وهذا الوجوب
 على هذا التفسير تفصيلي كالاول وحده بعض المحققين انقضاء اياها تقريرا
 ما ذكرت جازعا على تقدير وجوب المقدمه ايضا فيكون وجوبها مع وجوبها

ايضا في تقدير تركها يلزم احد الامرين ايهما ما ذكرت اقول وقوع الفعل مع
وقوع المعقولة ليس بحال بل الخيال اما هو وقوع الفعل مع عدم وقوع المعقولة
وعا تقدير وجوبه بتعلق الخلف بكه الوجود بل فلا يلزم الخلف بالاطلاق
فليس ملزم **قوله** وان الحكم يجوز تركه عقلي لا شرعي لما كان حاصل التوابع العقل
وجوب مع جواز تركه قد منه وكان هذا الوجه ان جواز الترك امر شرعي وكان
يترك ذلك بان الامر الشرعي لا بد من ان يتعلق به خطاب شرعي وهو لم يحقق
فكيف يحقق الجواز اراد ان يحقق المقام دفعا لهذا الايهام فقال جواز ترك
المعقولة من احكام العقل وهذا الشرع لان يتعلق به خطاب شرعي بكونه
مستقلا امر العقل فلا يقع من احكامهم ثم بين ان من هذا التوهم هو ان
القول في الحكم بجواز الترك غير منهم من هذا الاطلاق ان جواز الترك امر شرعي
وهذا لا ينافي الامر كذلك ان الامر لا منه الجواز العقلي فلا يوجب الا الحكم بان
ان في الوجه المذكور لعدم تحقق الحكم الشرعي بضعف لان استغناء الحكم
العقل بل مع كثير بل اكثر الاحكام كذلك ان ما يوجب جرحه ليقوله وجوب
الحكم العقلي من دون الشرع بطريقه انما هو واحد وجهه ان معقولة الفعل لا رتبة
وحكم الشرع بجواز ترك اللازم وانما يستلزم حكمه بجواز ترك الملزم كذلك
بناء وجوبه شرعا بخلاف حكم العقل بجواز تركه فان اللازم من حكم العقل بجواز ترك
ملزمه وان لا ينافي وجوبه شرعا فليس ملزم فان من فاقى النفس **قوله** حيث لا تفك

من تركها

على تركها تحليل للشيء توصفه ان ترك الفعل لا تفك عن ترك المعقولة
ان ترك الملزم لا تفك عن ترك اللازم فالذم على ترك الفعل وهذا يستعبد
الامر لاجل المقارنة فترجم انه على ترك المعقولة لا يلزم لو تحقق ترك المعقولة
يصدق ترك الفعل ووقع عليه الذم ثبت ما اوردتم **قوله** الحق ان الامر
بالشيء مما وجهه الايجاب لا يقتضي النهي فمضد الفاعل لا معنى لمضد
الشيء بالمعنى كما فيه الامور والاصح ان الامر في مضد شيئا فانه لا ضده
او كذا ما يلزمه فهو شيء وقع الامر بالاضد بغير عا البدل فانه ليس نهيا فمضد
ليكون نفس التمسك بالامور فلا الهذا والاضد مضد اجزائه ولا يوجب التمسك
الصداق مما تملك الجزئيات وبما كان كذا كذا لا يوجب من ان ضد الشيء يتعين بتعين
فكذلك الشيء لان المضد ليس في حيث انها مضد لشيء مضد فان وضعه على
انها لو كانت في هذا الطرفين مضد او مطلق كانت في الطرفين الآخر كذلك
كالضعف المطلق عند ومقابل الضعف المطلق وكذا الضعف فانه ومقابل
هذا الضعف على تحقق الكلام في قول فمضد الوجود ضد الشيء المعين كان في
بالسبب لا ضد معين ايضا ولا يكون مضدا لشيء بالشيء لا ضد ما هو المقصود
نفسه ايضا كما استوفى فان قلت فمضد المثل لان المذكور ان مع امية
مضد نفى فمضد الشيء على الضد لان ذلك فرع من ان الشيء عند فمضد
الاول فمضد ممنوعة او من الكثرة ما هو محال وان الحكم لا ينافي وعما تقدير صحة
فانضد ونفى فمضد الشيء على تقدير مكانه واما الثاني فاما امر به هو جدا

التي لا بد من الاستحباب كما يحال في حال فلا يكون مستقرا للضرورة والضرورة لا تستلزم
فلا يتم ان شرط الصحة ما ذكرته بل هو علم الامر بترك المأمور به فاللازم في حق
الذي عثره كونه لا ينافي لاحدية كل مخرج بل هو مستلزم فاللازم في حق صحة كل مخرج
فيما لا ينافي بل لا ينافي لزوم طلب الكف عنه وهو محتم **قوله** وعدم كماله في
عكسها في نظر لان عدم وجدان الدليل على شيء ليس دليلا على عدمه اللهم
الا ان مقتضى اليها حاله البطلان **قوله** وصحة الامر الداعي الوجوب بل في
الذي عثره الترك باليقين وذلك لان الامر موضوع للوجوب والوجوب
طلب الفعل مع المنع من الترك فالامر دل على المنع من الترك باليقين
وهذا هو المعنى في الذي عنه وفيه نظر لان هذا ما يتم لو ثبت ان المنع من الترك
وافل في حقيقة الوجوب على ان يكون التعريف المذكور حلالا وهو محتم فلو
ان يكون سافرا يمنع من الترك في لازم له في الوجوه سلكا لكن الذي عثره الترك
مستلزم للذي عثره الضد فلو كان كذلك لم يكن الترك منها عكسيا
بل هو عكسها في الذي عثره المراهية التي هي في حقها في النهر عكسها في
يستلزم ان الذي عثره على ما قد ياب عنه في بان الذي عثره في
بالعرض كما يستلزم الذي عثره في الاقارب الوجهية المتصلة عليها فليسا **قوله**
بيان الملازمة فيها بكل الاول والآخر مطروحة اي الامر والامر في
الشرط متساويان وكل متساويين اما متساويان او متساويان او متساويان فالامر
والنهر على هذا القيمة كذلك ثم بين بطلان النتيجة التي هي لازمة في الشرط

من بطلان مقدمها وهو المطلق **قوله** العقل امر لا يدعي ان الموصوف
والاصل انه لا يستلزم في انصاف الذات بها صفة لا غير فينتج فيها
المهية واثباتها **قوله** كما دللنا في الحق وان انصافها دللنا في
في عدم وبالقيمة باعتبار صفة لا اختيار **قوله** بالضرورة لانها لا ولا
العرض لا ولا ولا في الاثبات وانه زعم المتكلمين بالعرض **قوله** فان
تتأني كذلك فضاء ان المراد بالانصاف انما المعنى الاطلاق وهو القابل بين
امر غير وجهين يمنع اجتماعهما في محل واحد بل المراد به القابل مطلقا في
في جميع اقسام المتكلمين غير الضدين مطلقا والمتضادين والجمع والمكسبة
والا في جباله وقصير به طلبة منهم الفصل السبسي **قوله** ولا فلاح
اي وان لم يتبين لثابتها فلاحان قال وصدقها بانها جزء او انها كجزء
قوله لم يثبت في محل واحد اما الضدان فلاحان فلكل معتبر في مفهومها واما
المساوي فلاحان لو اجتمعا لزم لانصاف الاثنينية اولا ما يرد بها بحج الماهية
ولوازمها كما هي مشتركة بينهما ولا يجب العوارض اذا اجل لما كان وجها
كانت العوارض ايضا مشتركة فلاحان فيهما في حلالا فلا ينبغي فلاحان
لان فرع الاثنينية **قوله** صرحنا انه محقق في امره بالامر وهو الزعم السكون
الذي هو ضد فيلزم انصافها بكونها مأمورا بها ومنها عكسها وانها مشتركة
وفي نظر لان الاول بالذات والثاني بالطلب فليسا **قوله** فلاحان
وجميع الضدين عكسها في الوجه ليس يمنع كما تصدق الرجل بالحق بالذات
والحسن باعتبار الغلام في قولنا رجل فلاحان حسن الغلام لو جعل المحل هو الامر

لا يتصور في الامر والعنى حقيقة او المقتضى لا يتصور كونه مأمورا بشيئا
 فعله بغيره اعم ان لا وجه **قوله** وهو الامر بغيره كانه قال كركب كركب
 واما انما يتصور ان يكون كلفا بجمع جميعا فلا ان الوجه لانه كلف
 الزمان لا يتصور بجمع والمفروض خلافه **قوله** واما لانه كلف فممكن وان
 لم يكن يقتضيه صحت التعاقب بين الوجهين **قوله** وانه محال اي كل وجه
 التكليف بالتعقيد والتكليف بغيره محال بالضرورة **قوله** فاما محال
 المعنى اي محال من قولهم الامر بشيئى بغيره فمحمول على طلب تركه
قوله الذي هو نفس العمل المأمور به صفة لصدقه وذلك ان يقال المظهر
 في قولهم كركب كركب كلف لغيره **قوله** فانه لا يقع في وقت فطريه
 فكون النزاع لفظيا نظر لان محال الاستدلال ان كركب عين لكن
 لان فعل كركب هو عين الكف على الكون فيكون طلب احدهما عين طلب الآخر
 اقول هذا كانه الشق الان فلا بين جراف في هذا المقام **قوله** له وجه
 سمي فعل المأمور به وجهه في الجملة ان فعل المأمور به ببيان ترك
 ضده او مقارنا لا فطلق عليه الترك اطلاق المصباح او الوجهين
 عما لا يخفى ثم يطلق عليه لفظ الذي لما شبه به في الجملة وان لم يكن المتقارن
 من الترك هو حقيقة **قوله** ولم يثبت اي كل وجه فخر التبيين ان لا بد
 ان لم يثبت اطراف الحقيقة فحق وان اراد انه لم يثبت هو ما هو من غير
 ترى **قوله** كالا حجة الاجتهاد لعدم النزاع وكما في التمهيد وكما في
 وطلوطة بقاء الناس منهم **قوله** نحو انت وبنو جنت خالك كمان

عبارتان

عبارتان في فوات الخطاب بغيره وان لا يكون له افع ولا لحالته فحق
قوله معناه ما روي ان لا بد من الحذفين منع المداومة وهو قول لا يخفى
 بطلان الثاني في اصل الشبهة فلا وجه لخطئه فمحمول على ما منع ليعنى
 الثاني **قوله** وقد يكون ضد لغيره واحد وما نحن فيه من غير التبيين فان
 الامر بالشيئ والذمى غرضه صدق الامر بغيره **قوله** حجة التبيين
 بالاستمرار المراد بالاستمرار مطلق الدلالة البتة فيقول الدلالة التفتت
 والامر بغيره عليها **قوله** وعنده بعضهم لما كان الفعل وحده من التفتت الامر
 يقع مقابل ما هو مطلق الامر فما على التفتت وجهه بان دلالة اللفظ على
 اجزاء وان كان يقتضيه باعتد كون اجزاء في معنى العمل التزام باعتبار ان
 العمل مستمر لمصالح الاجزاء وهو قوله وهو كما ترى الكاف وكما ترى ليس
 للتشبيه بل للتقيد والمراد ان استمرار العمل لجزء امر جلي لا خفاء فيه وفي
 اعرابه وجه اخر لا انه في موضع المصدر اي ظهر ظهوره كما ترى **قوله** فليس
 في محل النزاع في شي لان النزاع انما هو في الاضداد والوجوه لا في الضد
 العلم بمعنى الترك **قوله** ورت اذا حلت خبرا حكاية في محل التمسك
 حيث قال وعندى في هذا نظره **قوله** لا على كمال الانصاف اذ هل هناك
 الامر المنع من الترك امر موقوف بين الفريقين لا نزاع فيه عما روي في النزاع
 انما هو في ان ذلك لا يقتضيه بل هو بطريق العينية او الاستمرار فالتدليل
 على عدمه ليس خارجا عن محل النزاع **قوله** وما ذكره في الجواب انما هو على

الثاني اى ان كون الاحتياج لاثبات اصل الافتضاء لا على التقدير الاول
وهو كون الاحتياج لاثبات الافتضاء على سبيل الاستلزام **قوله** فالجواب ان
يرد في الجواب اى فالجواب ان يرد في الشق الاول المذكور في الجواب
من الافتضاءين المذكورين وجه النظر بان يقال ان ارادوا بالافتضاء
الذي هو جزء من جهة الوجوب للترك فان كان المقصود اثبات كون
الافتضاء على سبيل الاستلزام فهو حق وان كان المقصود اثبات اصل الافتضاء
فليس محل النزاع في شئ وان ارادوا التمسك بالوجهية لا الاخر فلا
يذهب عليك ان هذا الجواب لا يتمشى عند القاطنين بالعينية **قوله** والوجه
ان الامر لا يجب طلب فعل يتم عما تركه اتفاقا ان ثبت ان الامر يجب
مفهومه يستلزم النهي عن الفعل لزوما عقليا لا بدليل خارجي ووجه ان اراد
ان الذم على الترك خبره حقيقة الایجاب بمعنى ذلك لان الامر يجب
بعض المحققين هو الافتضاء اجازم لغير الطلب المانع من الترك والذم عليه
ليس جزء منه ولو سلم فانما يجب لعقل الذم لوجوب تصور الایجاب بالكنه
عين الامر وهو ثم نعم لا بد من حصوله وحصوله لا يستلزم حصوله فلا ضرورة للنهي
عنه لتوقفه على تصور النهي عنه لا يقال ان شمله على الذم من الترك كما في اثبات
المطلوب لا نقول بهذا الوجه يعود الى الوجه الاول وقد عرف الجواب وان ارادوا
ان الذم خارج عنه لا ازم له لزوما عقليا معنى ذلك لان الذم خارج عنه
التفسير المذكور غير مظهر بالباب مستفاد من الشرع ولهذا المنع بعضهم في الایجاب

لا يقال

لا يقال الكلام في الامر الشرعي غير انه يستلزم الذم عقلي لا نقول استلزم
لشرعنا انهم هم على ان لا يتم ان الكلام في الامر الشرعي في مفهوم الامر
هو **قوله** لانه المقصود بالترك ان الترك ثابت قبل القدر انما دونه فلا يتعلق
التكليف بالافتضاء شرطه **قوله** وما هو منه انما اى ليس الفعل في امر الایجاب لا
الكف عنه اى عن فعل المأمور به او فعل ضده وطلاق الترك عليها كما في
الطلاق المبني ورين على الاخر **قوله** والذم بما كان اى الذم بما كان
منه الكف او فعل الضد يستلزم النهي عنه **قوله** ان لا ازم بما لم يذم الذم على
منه كونه منبها عنه ولهذا يقال المبني عنه ما يفهم فاعلمه **قوله** بل يذم على انه لم يفعل
فما جعق النهي عن الفعل بل عن الترك ولا نزاع في ان لا يقال عدم الفعل غير مقدر
لانه ان لم يفعل لم يذم لانه لا نقول بعدم المطلق غير مقدر واما عدم الافتضاء
الفعل فهو مقدر لا يضر ان يفعل المكلف بل من ان يتحرك ويترك كما ان
الوجه في الفعل وهذا القدر من تعلق القدر بالذم في تعلق الذم به وتمامه في ذلك
هذا لعدم لزوم كونه الفعل ايضا مقدر ولانه يلزم ان يكون منه القدر مؤثرا في
الوجه لا غير وذلك وجوب القدر **قوله** بل نقول هو متعلق بالكف فالامر بالنهي
يستلزم النهي عن الكف عنه ولا فروع فيه لان هذا النهي جزء من جهة الایجاب عند
القاطنين بان النهي لا يتعلق بالترك كما ان النهي عن الترك جزء منه عند القاطنين
بان النهي يتعلق بالترك فان قلت النهي طلب الكف فالنهي عن الكف طلب الكف
عن الكف على المأمور به فيلزم ان يتصور كل امر الكف عن الكف وهذا لا يقدح في

وهو انه لو كان مستلزما للشيء على صداده لكان جميع احوال المصداق له
 بل ما عدا تلك العبادات المأمورة بالعبادة **قوله** لا نهى بغيره وقيل التحقيق
 في الجواب عنها منع كون ترك الضد مقدما وموقفا عليه للوجوب انما يلزم في الجواب
 بلا توقف في الطرفين ويمكن دفعه بان حصول الفعل يتوقف على علة الساترة التي
 هي علة لا غير حصول جميع الشرائط وعدم جميع المواضع **قوله** ان كان كل ما هو مستلزم
 مانع منه فيتوقف على حصوله على تركه لان التوقف على الجموع متوقف على كل واحد
 في اجزائه **قوله** لا يلزم توقفا على تركه فهو مقدّم وموقوف عليه **قوله** مستلزم الاشارة
 و **قوله** لان مستلزم الحرام محرم **قوله** فان العقل يستبعد تحريم المعلول فيكون
 يحرم علة وهو وان كان جائزا الا انه مقدور توسط العلة لكنه مستبعد عقلا وان
 انقضت العلة مع المعلول في التحريم يرتفع ذلك الاستبعاد **قوله** وكذا اذا كان معلول
 لعلة وجب فيه وكذا اذا كان اللازم والمعلوم معلولين لعلة وقتا كان تحريم
 مستلزما للتحريم الاخر والا لارتفع التحريم بالكلية **قوله** في التحريم اذا كان
 في احد المعلولين انتهى في علة اليه يلزم اختصاصه بالمعلول الاخر وانما يلزم
 تحريم اللازم فيتحقق تحريم المعلوم اذا كان المعلوم علة له وفيه نظر لاننا لم
 انقضاء التحريم في احد المعلولين يقتضي انتفاء علة فان تحريم المعلول مستلزم
 لغيره العلة كعدم انتفاء المعلوم لا يقتضي انتفاء اللازم وايضا تحريم المعلول يكون
 غير مقدر بدون تحريم علة مستبعد كعدم واما تحريم العلة لكونها مقدرا لا يقتضي
 تحقق التحريم بالمعلول كما لا يقتضي على المنصف فان اسما في المعلول لا يقتضي انتفاء

في العلة سلبا كذا لم يخصه بالمعلول الاخر حتى يلزم خلاف الفرض بل تحقيق
 في علة فرج حيث يراد له انهم لا يقال فيلزم اجتماع التقيضين **قوله** انتهى في التحريم
 وعدم بيرة للعلة لا نقول انما يلزم ذلك لو كان البتة وعدمه من جهة
 وليس كذلك لان العلة حرام من حيث يراد له لعل الحرام وغيره حرام من حيث يراد له
 لغير الحرام فلما يلزم اجتماع التقيضين لتباين جهة **قوله** وقصاري في التمثيل انه تعالى
 لا يمكن ان يستدل به على كون تحريم احد المتنازعين مع انتفاء العلة والاشارة
 فيهما مقتضية لغيرهم الاخر والادعاء بالتفصيل الاول والاجمال الثاني **قوله**
قوله عاين ذلك اي عاين اتصال الحكم لوانه في منع اجتماع حكمين متنا
 في المتنازعين ثبت قول الكعب **قوله** في ضمنه فعل اكثر العقل والشرع
 يتحقق في ضمنه كحان الاكفاء والطلاق **قوله** وبأنه هذا القول الباعث
 بالفتح الكرامة والمراد وجوب مصدر شج بالكسر **قوله** فيكون وجبه تحريم ان
 ارادوا الجواب ان الوجوب على الكلي والخير فيه الجائز التكرار والامتناع كل واحد
 من افرادها فلا يلزم كون المباح وجبا غايته فانه الباب ان الوجوب يتحقق في
 ضمنه فذلك ظاهر البطلان لان الكلي او وجبه جب كل واحد من افراد
 او تجسيمه كصير الوجب بل تحصيله عن تحصيل الوجوب لان الكلي متحد مع افراد
 في الوجوب وان ارادوا المباح ليس وجبه عقلا لتحقيق الوجوب يعني تركه حرام
 باسقاطه من علة فانه الباب ان يكون وجبا فلا يدفع قول الكبيسي بل هو مستلزم
 لما يدعيه لانه يقول بوجوبه مطلقا لا بوجوبه عينيا فقط وقال البهسي في شرح

المباح ان مقتضى ان المباح عالم بغير وجهه انما يتحقق ترك الحرام بما لا يتحقق
 وكانت تلك الاشياء غير محصورة لم يكن وجهها محض العدم اذا التخيير ان يكون بين
 شيئين محصورا وان تعقيرها محصورا غير لازم بل هو خلاف الوجود فان حصل
 الكفاية لم يمتنع كذلك وتبينها لو حصل فحصل فيما نحن فيه لانه اما وجهه فيكون
 اوج **قوله** والتحقيق في رده انه لا يتحقق قول اوله وجوب الفعل بتوقفه على علمه
 الثاني وضعه بجملة ما حصل جميع شرائط كسوره والوفى اليه وادائه ورفع جميع
 وعدمه ما لعدم الشرط او لوجوب الموانع لان انتفاء كل واحد من اجزاء علمه الوجه
 علمه متعلقه للعدم كل حين في حمله اذا انهد هذا فتشغل فعل الحرام فكان متوقفا على
 حصول الشرط المذكور وعارضه الموانع حتى المباح وخواتمه كان تركه المانع
 الشرط او العارضة عنه واما لوجوب الموانع وانها متى كان الترك مستندا اليه
 ولا يتصلح الا لغيره في وجه ذلك لاخر كان لانه لا ترك من غير انهد المانع
 لا ريب في ان الترك مع وجهه انما هو حرام لا يحتاج الى شيء من الاعمال
 وانما يبرهن لوانه الترك مع وجهه انما هو ان قلنا بعدم ثبوت الاكوان الا لغيره
 وجهي الحركة والكون والاجتماع والافتراق في جميع البان لا المشر لان الترك
 لا يكون مع غير الاشياء بسبل ما الا ان الترك لا يحتاج اليه ولا يتوقف عليه فيجعل
 حيث انه قد علم له بل هو شرط بذاته فان كان مباحا لكان مكره فمكره لا
 غير ذلك وان قلنا بالبقاء والانتفاء خارجا عن الخلاف في كل فعل فلا يكون هناك
 الا الترك المستند الى الصافي والما مع انما الصافي وتوقف الترك والانتفاء

عما فعل من تلك الاعمال للعلم بانه لا يتحقق الترك الا معه فليس يقول بوجوب مقتضى
 الوجوب لطفا بسبب كان اوله لا ينضم وجوبه في ما لا يقتضيه في هذا الفرض ولا
 يكونون ذلك بل ليس بوجوب كما يبرهن ذلك الفرض وقد مثل له بان احدا اذا كان
 مع امرته جليته في بيت وكان يجذب نفسه انه لو شغل بصد الزمان لم يصد الزمان
 فذلك ان الاشتغال بالصد واجب عليه في تلك الصورة وصرح بعضهم بان الفعل
 الاخر لو كان حراما وجب عليه مراعات اقل القبيحتين وعلم ان الكبيبة ان ارادها
 فذكر في منعه التفصيل فلا خلاف في منعه ان اراد ان المباح وانما مقتضى تركه الحرام
 فذلك لا يميل عليه **قوله** وضعه لا يقول به انما في القول بوجوبه بالانتماء الوجوبية
 مطلقا فهو مقتضى هذا الفرض وعنده ان استدلال الكبيبة بغير وجه وجوب مقتضى
 وفي تركه وجوبه لا حاجته له الى هذه التوجيهات استخيره بان مطلقا ليس في مقتضى
 لان مقتضى بوجوبه لا يقتضي بوجوبه ان يقول بوجوب الفعل في هذا الفرض لان الفعل
 فيه كما عرفت مما يتوقف عليه الترك الوجوبية بوجوبه فيسأل **قوله** وذلك مستلزام
 اي وجوب الصارفة وعدم الداعي متمم فعل الانتفاء او ان مقتضى فعله لا يتفكك
 عن الترك متعارف له من غير توقف الترك عليه بل لو فرض عدمه لمتحقق الترك
 بسبب تحقق علمه وعدم الانتفاء في انما هو وجهه تقدير عدم ثبوت الاكوان واما
 على تقدير الثبوت فلا يكون هناك الا التزام مع الصافي فلا يتحقق المتعارفة بهما
قوله فلا يجوز صدور كراهة لما علم من مقتضى المستند ان علمه الترك عدم الداعي
 عدم الفعل علم انه لا يتصور صدوره الا صدوره كالحاجة مع انتفاء علمه الترك الا

سبيل الاجابة او عند ما نتجت عن تحقق هذه الفعل المأمور به في صدور ذلك مع انها
من باب الاكابر فعل الصدق وان كان علة لا ترك الا ان الترك في ليس بحرام
بل من من تحريمه بحكم علة او لا القليل مع الاجابة والفرق من غير الكلام وقع في
ان يقال من ان فعل الصدق ان لم يكن علة لا ترك عنه وجوب الصارفة لكونه علة
عند عدمه فيجوز تركه في يستدعي تحريم فعل الصدق وهو هذا المستدل فلو
جدير بان هذا التفرع انما يتم لو لم يكن لرفع الصدق من فعل في تحقق المأمور به وانما
تقديره في خلية فلا اذ عند اشتغاف الصارفة لم يتحقق علة التامة فلا يكون فعل
سبيل الاجابة **قوله** تقديره ان يرد تركه الى ترك المأمور به وفعل الصدق **قوله**
لظهور ان الصارفة التي هي العلة في الترك ليس علة لفعل الصدق لان الصارفة هي
عدم الداعي الى المأمور به انما يكون علة لفعل صدق لو كان الداعي اليه علة ترك
الصدق وليس كذلك لان علة ترك الصدق عدم علة وجهه **قوله** نعم ليس من
نحو الجواب بل هو صدق فلا يمكن ان يقال في هذا المقام ان الصارفة اذا
كان علة لا ترك كان حراما وهو ما يتوقف عليه الصدق الذي ليس بحرام ففعل الجواب
ذلك فاجاب بانه يجوز ان لا يكون له علة لا يكون له علة لا يكون له علة لا يكون له علة
لو سلم لم يلزم اجتماع الوجوب والتحريم في امر واحد شخصي وهو ما لم **قوله** من علة
يتوقف عليه فعل الصدق اما اذ الصدق فلا نه جزء من اجزاء الداعي اليه والصدق
من المأمور به اذا كان مما يتوقف عليه **قوله** ترك الصدق ضرورة فعل الصدق كان اشتغافه
بمعنى وجوب الداعي الى المأمور به مما يتوقف عليه ترك الصدق ضرورة ان يتوقف

الى الوجوب سلم لم يتوقف عدمه على عدمه وان الحكم في الصارفة من فعل الصدق
في اشياء اخرى وجوب الداعي اليه بالسند لا فعل المأمور به والترك كذلك لان
الصديق حكمه كحكم غيره على التواتر فاذن الداعي لفعل الصدق مما يتوقف عليه ترك
المأمور به فالحكم بان العلة لترك المأمور به هو الصدق من فعله لا يكون من فعل
فليتأمل **قوله** فاذا كان وجوبه كانه ضحية المفرد لا الصدق والتشبه لا الرضا وانما في
الصدق **قوله** استدل بانه لا ينافي مع مقتضى الوجوب **قوله** عدم وجوب غير السبب الجواب
السبب التام كما مررت اليه انما لا فلا يرد ان الارادة جزء من اجزاء فعل الصدق لان
جزء السبب ناقص **قوله** فالحكم فيها اي فلا يتحققان بالوجوب بل كونه مقدمة
لفعل الصدق وانما يحجب الصدق مستلزم لا يحجب علة كما عرفت به المصداق وادارة الصدق
جزء من اجزائها مني ووجهه صواب ان يحجب الفعل لا يتصور بدون ايجاب جزائه
كما قد عرفت من ان الذي على الشيء يستلزم النبي علة **قوله** ويكون النبي
بذلك العلة معلوما لانه ان النبي متعلق بالصارفة من المأمور به ومعلومه وتوكله
لا يصدق له صاحب للعلول ووجهه المصاحفة قدم سببا وهو ان علة الترك عني
الصارفة وعدم الداعي مستمر مع فعل الصدق **قوله** فلو علم انضم اليه شي
لان انضم بعد ما سمع في راحة البحث منع وجوب الصارفة باعتبار كونه مقدمة لفعل
الوجوب لا يتصور ان يقدم على آية لال بهذا الوجه الذي لا يرد اليه ذلك منع بعينه
واي فليتأمل في ذلك **قوله** وان كان وجوبه موقفا على الوجوب الجوس فانما يتحقق
لا يجري فيه هذا الدليل اذ يحجب الصدق على الصيق وليل على غير لان التكليف بالشمع

محال فالصاف عن احد حاله يتوقف بالتحريم قطعاً وان انصف بالوجوب اعتبار
التوصل الى الاصل لا يلزم اجتماع الوجوب في التحريم في شيء **قوله** ولا يرتب بطلانه
بطلانه ثم اذا كان النصفان متماثلين كما صرح بعضهم في وضع شبهه **قوله**
على ان الذي يقتضيه التذمير اي منع الملازمة في قوله فلو صح مع ذلك حال الوجوب
الموسع لكان في هذا الصارف وجباً باعتبار كونه محالاً يتم الوجوب بالانه مستند بان
لا يتم الوجوب بالانه على تقدير وجوبه انما يجب ان لا يمكن انك مانع وكان اي يمكن
والمانع في الصارف موجوداً ولو لم يزم اجتماع الضدين في الوجوب والتحريم في امر
واحد شخصي وعدم وجوبه لا ينافي صحة ذلك الفعل لان احرام قد يتوصل به الى الوجوب
كل في مثال **قوله** على احد غيرهما في الواجبين في غيرهما في الواجبين في الواجبين في الواجبين
فانه لا يقطع الا بطلانها **قوله** فاذا قلنا بوجوبه يتوقف عليه الوجوب في مطلقه انما
يدل اذا **قوله** بالنفس الوجوب مثل انزاله النبي في المسجد **قوله** فقط ذلك الوجوب
اي وجوب كراهة الضد **قوله** لغوات الغرض منه اي لغوات التوصل الذي هو الغرض
من وجوب كراهة الضد وباعثه **قوله** وصرح في امالي مما ذكرنا من ان وجوب المقدرة
انما هو التوصل وليس على غير من الوجبات **قوله** لعدم دلالة الامر على النبي اي
بعدم دلالة الامر على حيث هو مع قطع النظر عن شيء خارجي خافه كما يجب من
ان الامر مع ارادة المأمور به يقتضي النبي دون الامر **قوله** اذ كون وجوبه متصل حقيقة
اختصاصه بكمال كونه الضمير الاول يعود الى المتوصل وكذا الثاني وانما الثاني يعود
الى التوصل **قوله** لا يمكن التوصل الى لان مكان التوصل بالشيء فرج مكان ثبوته

والمقدرة اعني ترك الضد متوقف على وجود الصارف على المأمور به وعدم الداعي
اليه فلا يمتنع لوجوبه وان كان لا يمكن ان يقول يجوز اجتماع الترك معهما لانه لا
ينبغيه فيمكن التوصل الى اجاب بانك قد علمت سابقاً انها مستمرة في فعل الامر
انما هي بمعنى وجوبه وجعل فعل الامر مفلاً محذوراً ان يما فيها فذلك يعني الترك
يكون الترك عين وجوب الصارف كما يمكن التوصل به لا المأمور به وفيه نظر لان الترك
في متمتع بالغير ممكن بالذات وكفى بهذا القدره وتلق الامر به ولكن التوصل الى
ازالة المانع **قوله** وايضا انه عطف على قوله ومنه من يمتنع وهو وجه اخر لعدم دلالة
الامر وحده على النبي فقير ان الدليل على وجوب المقدرة انما دل على وجوبه حين ارادة
الفعل المتوقف على تلك المقدرة فاللازم في عدم وجوبه عند عدم الارادة على
بتم ان يستند في نفسه وجوبه على الامر وحده بل لا بد من استند اليه ولا ارادة
جميعاً وكذا في جعل قوله فلا يتم الاشارة متفرعة على كل وجه من الوجوبين **قوله** حيث
كونه مقدرة لم يقتض عدم وجوب ترك الضد في حال عدم ارادة الفعل وانما
قيد بها لكونه ان يكون ترك الضد واجبا في جهة اخرى كما اذا كان فعل الضد حراماً
في نفسه **قوله** بانعام النظر ليقال نعم في الامر اذا ارادوا منع **قوله** المشهور بين
اصحابنا انما قال ذلك لان بعض اصحابنا ذموا ما ذهب اليه الاشارة **قوله** او الثانية
سواء كانت متباعدة في الحقيقة كالتوجه او متباعدة في الواقع والاطعام والصوم
في الكفاية وكذا لا عاقب وجوباً بالنسبة لا افراده **قوله** على وجه التفسير انه كقولهم
في كفاية اليقين كلفته اطعام عشرة مساكين في وسط اطعمون انما لكم او كقولهم

او تجزئة رتبة امر تلك الاشياء على وجه شجر كجواز ترك كل واحد منها مع الايمان
 بالآخر وتبعض الاختيار والى وقد اختلفوا في متعلق الوجوب فقال اكثر اصحابنا و
 جمهور المخترين ان متعلق كل واحد من تلك الاشياء المنعينة فرجحت انه متعين
 على سبيل البدل بخلافه لا يجب علينا فعل الجميع ولا يجوز لنا تركه واما فكل تحقق
 الامتثال كونه وجبا بالاحالة لا تقتضيه واجبا في الحال بل تلك الاشياء غير بعضها
 ان متعلقه مفهوم كلي يصدق على كل واحد من تلك الحقائق ضمن مفهوم واحد لا
 بعينه ولا يختص به انه لا يجب عليهم فعل الجميع ولا يجوز تركه ولما تحقق تحقق آثار
 كونه متعلقا للوجوب لذلك حكم جماعة منهم العلامة بانه لا نزاع بين الفوتين في المعنى
 وانت خبير بان بينهما اختلاف في الجملة لان الوجوب متعلق بالمتخصص فرجحت انه
 مخصوص عند الفرق الاول وبالمفهوم الكلي عند الفرق الثاني ولعل الاحكام
 تختلف بذلك **قوله** نعم هذا المذهب الوجوب على هذا المذهب فبين عند الله تعالى
 غير معين في المكلفين كتحليل بالنبذة للمكلفين لا اختلاف اختياراتهم مما
 فهم وجب عليه في علمه تعالى وعلم ان هذا مذهبنا فهو ان الوجوب واحد عندنا
 ولا تحليل بالنبذة للمكلفين والاختلاف ان كانتا في المسقط وانما غير ذلك
 وذلك الغير مسقط له **قوله** الامر بالفعل في وقت اداء الفعل بالنبذة لا الوقت اما ان
 يكون مساويا له كقولهم رمضان وسير مضيفا ولا نزاع في وقوعه واما ان يكون زائدا
 عليه كقدر الركعة بعد البلوغ مثلا فلا يعلق به الامر الا بعد جملة على الادوية
 وهي في حكم الادوية شرعا واما ان يكون ناقصا منه وهو الموضع والمصمم لم يذكر الاول

لان الاول لا خلاف في وقوعه وانما في قليل الجودي لندرة وقتها
 مضيقين وفيه المضيق بانه لا يفضل وقد عرفت وهو على ما اجمعوا **قوله** وتبعض
 عند الوجوب الموضع اما لثبوت وقت او لكثر افراد **قوله** اعلمهم انه لو دعي انه
 لا يخفى سخافة هذا الوجه ونقصه **قوله** وهو الظاهر كلام المفيد وغيره في ان وقت
 وهم اعتقدوا ان الشارع اوجب بالفعل في اول الوقت وجوز تأخيرها في آخره
 للفايت **قوله** بين ان ما لا بد كان وجبا او رعية ان الوجوب لما كان مختصا
 بالجزء الاخر لم يكن المقدم وجب واجبا بالبيان الوجوب في تلك الصورة انما
 هو في الوقت الذي اليه بالفعل فيه والبقاء على صفة التكليف كما عرفت وهذا
 الجواب لا ياسبب المقام لان هذا المذهب خص الوجوب بآخر الوقت مطلقا وخرقا
 بان عمله كان موقفا ويصير واجبا بعد حصول الجزء الاخر ان بقي على صفة التكليف
 ويرد على الجوابين ان السبب معتبر في الصلوة مثلا ويرد على هذا التفصيل غير ضرور
 وعلى الجواب الثاني ان كون الصلوة وجبة وجمع المصلحة والاولى في هذا الوجه
 ما ياتي بعده اذ في ان المصلحة وجه الافعال ان يكون مقارنا لها ولا ياتي خروجا عنها **قوله**
 كان تعلالا في وقتها انما كان لفساد مقتضى الفرض وادور عليه انه يخرج في اخر الوقت
 غير صفات التكليف لم يتحقق الوجوب في شأنه فلا يكون مسقطا للفرض وجب عليه
 بانه لم يرد انه يتحقق هذا الوجوب وقطعه على ارادته لم يتحقق في شأنه الوجوب
 وبعد ذلك يرد عليه ان احد ما انه لو لم يفعله لزم ان لا يكون انما مع خطا الوقت
 قبل الاخر وانما في انهم جوا على ان الادان والآن قد عرفت ان الصلوة الواجبة في يوم

ان لا يجوز صلتهما مع الصلوة في اول الوقت **قوله** وانما بعض العاقل لبعض
 الخفي لا الاول والكثير في الثاني **قوله** كان وجبا بالاصالة غير فرق
 قوله وجبا ردها المذهب الثاني حيث قال في الاول نقل وقوله بالاصالة ردها
 المذهب الاول حيث قال في الاخر قضاء تابع للاول وقوله غير فرق ردها
 المذهب الثالث وهو **قوله** يكون رجحا لا الوجوب الخفي لان الوجوب في
 التقدير احد الاقسام المأثورة في النوع المتمايز في اجزاء الوقت **قوله** وهو العزم على
 اداء الفعل في وقتها الحال انما هو السبل بالعزم لعدم وجوبه لا غيره بالآتي
 وانما في لفظ الاقامة للتبعية ان في غير عتبة رتبة العزم جملة من الاعمال في نوع الفعل
 في الفعل نفسه فلا يروى عليه ما اوردوه صاحب المنهاج من ان يكون العزم بدلا عن
 الفعل نفسه فلا يروى عليه فيصير مقروطا كذا في الكفارت والطهارة ومما
 يلزم من السبل في اجزاء الوقت مع وجود السبل وهو الفعل وانما يخل لان السبل
 ما يقوم مقام الفعل فانما يمكن البقاء بدلا لا استواء وحده وعدمه ووجوده
 والورود ان العزم على نوع الفعل في وقتها لازم مقروطا بالاعتناء في اجزاء الوقت
 قبل الصلوة لا مقروطا للفعل نفسه والاعتناء متعدد اعني تعدد الاجزاء الفعل وجوبه
 في السبل والسبل متعدد وكل جل يتبادر به مراد **قوله** او انما هو على اول الوقت
 ووسطه انما يخصه بالذكر لان خبر الوقت بعد ما يقع للفعل فيه لا يجب السبل فيه
 اجماعا بل يتعين الفعل في **قوله** قال السيد المرتضى نعم لم يذكر السيد في الذريعة
 القول بعدم وجوب العزم اهلا وقيل به انما يكون غير مبرور في عصر **قوله** وجوب

احداهما في جميع اجزاء الوقت في الوجوب والآخر في عدم وجوب العزم
 مستغنا عن الامر بسبل وجوب الصلوة فانه مستغنا عن اتم الصلوة لذلك المشي
 عن الدليل وفي الروايات **قوله** كما ان رجحا لا امرح اهلا وقيل عليه وقيل
 لان يجوز عدم ذلك الامر في بعض لا يلزم ان يكون التخصيص كما ان انما
 بعض المدارك لا يلزم انما الحكم فترسخ الحكم وجدته في المقتضى لا في منسبتي
 الامر الا ان يقال فيصوده ان التخصيص حكم الا ان يكون هناك دليل من
 خارج بقرينة ما يشبه **قوله** وايضا لو كان الوجوب مقتضايا للدليل مثل الاول
 عام يطلب به المذهب الثالث **قوله** فلا يصح كمال الصلوة قبل الزوال عدم الصلوة
 مجموع كيفية انهم يقولون بصلوة قبل الزوال فانه لا بد لان
 انهم يقولون بجواز الشروع بتقديم في الزوال كما يجوز تقديم الركعة لا وقت
 معين وتقديم غسل الجمعة في اول الخمس عندكم اللهم الا ان يغير الضرورة او الارتفاع
 او يقال جواز ذلك في بعض الصور لا في جميعها لان مقتضى جوازها مطلقا في الكل
 كلام امانة الاول فلا بد من الضرورة في كل النزاع واما الثاني فلان الخصم
 مخالف لما يستلزم الاجماع وجماعة لا ينقض عليهم واما في الثالث فلا بد من رفع الشبهة
قوله يكون بآخرة من وقتها اي يكون المعنى بآخرة عدا للوجوب الذي
 هو الصلوة فلا يروى وقتها مينا وانما لم يذكر في الروايات التاخير به ولعل بان السبل
 لا يكون بالتاخير عاصيا وفي الرفع نظر لان الخصم ان سلم العيصان بالتاخير منسجعا
 على عدم العيصان وان سلم منع كون القضاء مستغنا للعصيان في فلاح الترخيع

وقد ليس التخيير لا ان يخرج وقتها ويدخل الوقت الذي لم يحقق من العيصان اعني
التخير لا اخر الوقت الطرعا التخير الذي حقق مولا العيصان اعني التاخير
بالعصر **قوله** وبما خلاف الابعاع اي بعدم العفة قبل اخر الوقت والعيصان
بالخبر على اوله خلاف الابعاع **قوله** ولما علم ان يتم ان العرود اذ قال المهر في المهر
عد لنا على الاستدلال المشهور على ان ياتي العزم وانما ان سألني الفعل في جميع الال
الحكمة قطب التخليف به والالم يكن بدلا وان ان وجب في الوسط كما وجب في الاول
لزم تعدد البديل وهو العزم مع وجود المبدل منه هو الفعل وان لم يجب فهو المظن وجب
الدول ان التحقيق ما ذكره بعض الافاضل من ان التعديين ببديلة العزم فيكونه بدلا من
فعل الفعل بل على التعبد في المبدل من هو انما عات الفعل في اخر الوقت والبديل هو
العزم في الاخر فكل واحد منهما متعدد وكل بديل بديلة لغيره لا انتم اقول
يقوله لا في الجزء الاخير من دفع الاستدلال الاول لان وجوب بديلة العزم يقطع الفعل
فيما يتبعه في اخر الوقت لان العزم لان الفعل في متعينين ولا بد له فلا يلزم سقوط التخليف
قوله وانما وجب في الاول ان الفضل في حمله ان الوجوب ليس له في اخر الوقت
من يريه وان لم يكن له بديل غير نفسه وهو العزم بخلاف المذهب فان ليس له بديل
الا فظهر ان التعبد في الافراق بينهما وفيما هو في الحق في منع لوله وحيث
يجب فليس هو غير العزم **قوله** ومنه التبدل انما قطع الظاهر ان هذا ما ذكرته
قوله قطع استره لان هذا المقدور اجاب عن قطع العزم في الملاحظة **قوله** استلال
بانه لو كان فاعل الصلوات تمثيلا لها لكونها احد الامرين في جاز الايمان بالعزم دون

كانه حصل الكفاية حتى يترجى انه ان اريد فاعل الصلوات فاعلها في اخر الوقت **قوله**
منه لان الفعل متعين فيه ولا بد له وان اريد فاعلها فاعلها في اخر الوقت **قوله**
ثم لم يزل الايمان بالعزم دون الصلوات ويمكن ان يكون منها قوله ثبت في الفعل
والعزم حكم حصل الكفاية في لزم ثبوت حكم الفضل فيها وانما ثبت لولم يكن
الاقتبال في قوله الصلوات **قوله** على تقدير تسليمه لا لا مانع حصول الاثم من ترك العظم
اي قصد في الفعل في انه الحاصل لان من يحمل النزاع **قوله** في كل واجب مضاف
كان او متحدا وفي هذا التعميم بديلة ما ذكره في ان الاثم ليس لاجل التخيير من فعل الموضع
والعزم في قوله ترك عزم غير الموضع **قوله** من ذكره بغيره فكل من حمل وجوب
الصوم وانما الالتفات في التذكير في تحقق وجوب العزم لان الفاعل غير متعلق به **قوله**
حكم على حكم الايمان بثبت مع ثبوت الايمان لم يرد ان العزم بالوجوب اعني
ارادة الايمان بها في لازم الايمان غير متفكر عنه تحقيق للتصديق والا وحيث
تأكد الوجوب مع التصديق بوجوبه في رك العزم عليه مؤثرا وانما بطل قطعا وان
لا يتصلف العزم في الوجوب في التصديق بوجوبه وبطلان لا يفي بما ذكره من كمال الايمان
ان في قوله ورواها يعني اذا اخر الرجل وجب عليه العزم على الوجبات في اوقاتها
اما كما لا اوتى سبلا على الوجه المذكور وان تعلم ان قوله مع ثبوت الايمان غير واجب
وضع الظاهر موضع التخيير لثبوت عزمه لا الحكم لانه لو جاز في المصهور **قوله** على الوجه
الذي ذكره في الاحمال في التخصيص **قوله** ولو وجب اي وللمرتك في وجوبه وجه اولي دليل
على وجوب اعادة الايمان بالوجبات في اوقاتها قبل تلك الاوقات **قوله**

وان كان الحكم ادى الى ان الحكم بالوجوب متكرر ان كل حكم لا يكره
 ذلك اجماعا **قوله** وربما استدلل له اى لوجوب العزم على الوجه الذي ذكره **قوله** كذا
 عزمنا على اجزائه ثم استره على الصغر والكبر مطلوبية لغرض العزم على ترك الواجب عزم
 احرام والعزم على احرام حرام فالعزم على ترك الواجب حرام فيجب العزم على فعل الواجب
 لعدم التمكن من التمسك بغيره العزم في ترك الواجب حرام فيجب العزم على فعل الواجب
 استأنه على ما في المساقات اما اولها لان ترك الواجب حين كونه واجبا حرام
 لا قبله فمعه العزم على تركه مقيده بوقت التمسك لا يزيد العزم على الاول
 ثانيا فلاننا ان العزم على احرام حرام والالتزام على العزم على فعل الواجب وهو
 ممنوع بل فيجب عدم العزم على ترك الواجب وهذا العزم مخرج حيث هو كونه
 العزم على فعل الواجب **قوله** فيخرج عنه كونه واجبا فيظهر جواز ترك الواجب يستلزم حرمه
 عنه كونه واجبا واذا كان حراما واذا كان حراما فلا حرج في تركه لان حرمه تركه
 عند الاتيان بالبعض الاخر لا يخرج من الوجوب وما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** باقتضائه
 اقتضايات الدعوى الاول ضمن الامر بدليل على الوعد **قوله** لو كان واجبا
 في الاول المراد بالاول اول الوقت لان يبقى مقدار العقل في دفع ما قبل طر
 عدم وجوبه في الاول لا يوجب اختصاصه وجوبه بالمراد في حقيقة الوسط ولا حاجة
 الى وجوبه على ما لا قبل بالوجوب في الوسط فلا حاجة الى اطلاقه في غير بان هذا الدليل
 قويم كذا لو كان على اختصاص الوجوب بالوسط ولا بد ان المقدم قبل مقتضى
قوله فان التزم المدة فانه حرام قيل هذا الوجه لا يصح ما ندب من اختصاص الوجوب

بالاول

بالاول كلفتم فان لم يكن ان الفعل ليس بمقتضى في الاول بل مقتضى في الثاني
 انه يصح بان لا تصرف لانهم وان خصصوا الوجوب بالاول كلفتم فان لم يكن ان الفعل
 ليس بمقتضى في الاول بل مقتضى في الثاني اذ ان في الاول وقضائه في الاخر
 ولهذا لم يعرض بالاختصاص **قوله** فيعلق الامر على مقتضى الحكم على شرط مثل اعط
 ريدا او كان المركب وان دخلت الدار فانت حرة والشرط قبل هو ما يترقب
 عليه وهو الشيء وبعضه ما قبل من انه ما يستلزم ففيعني امر لا على وجه السببية
 وقيل هو المذكور بعد ان وخواتم معلقا على حصول مضمون جمله اى حكم ما به يحصل
 مضمون كلفه اجتهاد عند حصوله وهذا التفسير احسن لان الشرط بهذا المعنى يمكن ان
 يجعل محل النزاع لا يلحق الاول والمراد بالاول ان العلامة وانه في الحقيقة **قوله**
 يخرج في العرف مجرى قول الشرط في عطفه انما يكلف في نظر لاننا ان المثال
 المذكور يخرج في هذا الجرى اما ان المثال لا يعيد أيضا الشرط في الاكراه فليكن
 قول الشرط في عطفه انما يكلف في عطفه انما يكلف في عطفه انما يكلف في عطفه
 المستند باللام يعيد أيضا في الحركة في قولك الامر زيد والشجاع عمر وكل المتبادر
 يستفاد من هذا الاشارة الى مقتضى المثال واما ان المذكور بعد ان وخواتم
 في الشرط لا يقع الحكم اى صداره على الحكم كقولك مثلا ان نزل الشئ
 فانه من شئنا معناه نزل الشئ شرط كذا في الزمان شئنا ولا انه شرط
 بثبوت الشئنا ووجهه في الخارج فعدا انتفاء النزول فحقى حكمي بالثبوت
 ثبوت في الخارج وانما معنى ثبوت في لو كان الشرط شرط لثبوت في ووجهه في هذا

و فاشكال المذكور يجري مجرى قولنا الشرط حكم باعطاء الكرامك والباء في هذا
 انشاء حكمك بالاعطاء عند انشاء الكرام لا انشاء الاعطاء في الخارج وهو مطلوبكم
 ولا يفسد لكم القول بان الجزء ان كان اثبت وان لم انشاء انشاءه ونوعه وثبوته لما تقرر
 من ان انشاء الخارج دلان وحوكم في منتهى الشرط مطلقا سواء كان اجزا او جزءا
 او شيئا وانما ان دخول ان يجوز ان يكون سببا في مجرى المثال في مجرى قول
 والمبني على اعطاء الكرامك ولا علم ان المبني في هذا انشاء الاعطاء عند انشاء
 الاكرام بل جواز وجهه بسبب ان الشيء الواحد يجوز ان يكون له سبب متعدد
 والقول بان جواز وجهه بسبب اخر لا يضر في ظهور انشاء الحكم لان الامثل ضرورة
 مدفوع بغيره في وجهه على ان لا يستل السبب وبعده جميع ذلك يدور ان حجية منتم
 الشرط عندكم شرط بان لا يكون خلافا للشرط او لا منه في الحكم ولا في الوجود
 والا فكل ان الحكم ثابتا عند ثبوت ذلك المضاف فلو كان يجوز ان يكون الحكم شرط
 اخر او لا او سوا الشرط المذكور فلا يمتنع انشاء الحكم عند انشاءه على ان لا يمتنع
 فينتقض جواز ان كان بناء على انشاءه فاني انشاء انشاءه لا يمتنع في انشاء
 الحيوانية اللهم ان هذا المثال في انشاءه واردة على انشاء المعقول غير صحيح عندنا
 الثالثة **قوله** بل هو حرام سواء اراد ان يخصص او لا **قوله** وهو سبب الاول يمكن دفعه بان
 السيد يقول اذا جاز ان يكون لشيء شرط خذ قد كل وهو منها مستقل فغنى
 انشاء شرط مخصوص كالكرام في مثلكم لا يمتنع في الشرط كالاعطاء وهذا ظاهر
 لاستدراك هذا الجواب بسبب ما ادعاه السيد كالا يمتنع **قوله** كان الحكم مخصصا

يلزم

يمكن دفعه بان مقصود السيد انه اذا جاز ان يكون لشيء شرط وكثيرا
 ووقع ذلك في كثير من المواضع كما يشعر به قول السيد من ان يحصل لم يحصل انشاء
 عدم العلم بوجوده رجحان عدمه ونظير ذلك ما قيل في العام قبل الخاص فيمحق
 المخصص من ان لا يحصل له العلم لعدم بناء على جهالة عدمه لكثرة وقوع
 التخصيص في العمومات قوله والموضوع هذه منتف الماروا بالموضوع الاكراه
 وهو منتف عند عدم ارادة التخصيص **قوله** لانهم اذا لم يرون التخصيص
 فقد ارضى البقاء انه الملازمة بمنزلة وجهه الكهنة وهي عدم ارادة سائر
 منها ولو قال لانهم اذا لم يرون التخصيص لم يرون عدم البقاء سواء اردوا
 البقاء او لا ومع عدم ارادتهم عدم البقاء انه فسلم عن هذا المنع وقد كما ينبغي
 بان كل ضد يمتنع لانه لا يمكنه لا يجوز خلوهما من الارادة بل لا بد من ان يكون احدهما
 حرا او اوان يجوز هذا انما يتم عند منتهى الارادة بالانقضاء المحقق لا المحتمل
 بالواقع وكما شهرته في ان احدهما لا يمتنع واقع البتة فلا بد له من امر مخصوص بالواقع
 وهو الارادة وانما عند منتهى في ما يتصل به يتبع اعتقاد النفع فيجوز خلوهما من
 عنده بل جواز ان لا يكون لنفسه سببا لشيء منها **قوله** فلا يمتنع في الجزئية ولا
 شمولية في الاباحية ايضا ولم يذكر انشاءه بما مر **قوله** فالمراد حتى بارادتها الحكم
 في العقل ونحوه لان فيه محركا لجمعية المولى **قوله** او ان الانية تزلت فيمنع
 يراد ان التخصيص خلصه ان في التقييد فيها كما تحقق الارادة في ذلك الحالة
 كما قيل ان لا ينسب اليه كانت مستجوابا وهو كان كبره من على البقاء وضررت

عليه فشكل بعضهم الى النبي صلى الله عليه واله فقلت الالهية والفرق بين الالهية والفرق
بمعنى اللفظ لا بغيره من السبب وقد عرفت في هذا الباب خصوص السبب وجيب ان
ما يقتضيه اللفظ وهو تحريم الاكراه عند ارادة التخصيص عمومها باق في اليوم الغيبة
ولم يقتض السبب نعم لم يثبت منهم الشرط لظهور فائدة اخرى للشرط غير
قوله واختلفوا في الالهية واختلفوا في ان يخلق الحكم على احد من صفات الذات
والفهم ان يثبت في كل من يقتضي نفية عند انتفاءها وبثوث الاخرى مثل المعلومة ثم
وينبغي تقييد محل النزاع بما اذا لم يكن مقتضى فائدة اخرى غير نفى الحكم عن محل ذلك
الوصف وان فلا يقتضي نفية انتفاء فائدة اخرى ولا يقتض الادراك خشيته وان
ونك الفاعل مناصبهم في عبادتهم في كل الادوار خشيته للفرق مع ما في من الاحكام
الحكم في خلافه **قوله** وجميع ما يلزم والنزول والقاء الملائكة بمعنى مال **قوله** والولاية
وفى العلامة ان يخلق الحكم بالوصف لا يقتضي نفية عند انتفاءه والامر
اما ان يخلق عليه فافرض محله وذلك ان كان الحكم في غير محل الوصف متعلبا
اخرى فلا يكون ذلك الوصف عليه فانه بل القدر احد الامرين مع ما هو
المفهوم بدون اللفظ وذلك على تقدير استناد الحكم في غير محل الوصف الى هذا الوصف
الزائل فانه محال ومنه يجب وهو ان يخلق الحكم بالوصف كما هو موضوع المسئلة في
بالولية فاذا اختلف بان عليه الوصف لا يقتضي حجية معزومة فلا بد من التمسك
بجتيه مفهوم الوصف اللهم الا ان يقال للملاوية الوصف في نفس الذات
المراد اذا ثبت ان الوصف وحده على الحكم ينبغي الحكم بانتفاء **قوله** وكثير من الناس

في عبادته باسمهم والمحققين كلامهم وان شرح وجها في الشبهة كما في
الاصح والحق والحق في جملة في الحقيقة وغيرهم **قوله** لانه لو كان كذلك لاي
لان في الحكم على غير محل الوصف لو كان عين اتيته في محله او جزئه كانت
ولا ان التعلق عليه بالمنطوق ماول عليه اللفظ في محل النطق سواء كانت مطلية
او تقييدية والمضمم معترف بانها ليست بالمنطوق لما حاشته لئلا لا يستدل على
نفي المطابقة والتعريف **قوله** ولانه لا ملازمة في الذم في اللفظ او في اللفظ
في ان اصل اللفظ يمتنع من قولنا ان من زعم العاق انتفاء الالهية عند انتفاء
النفس حتى يشاع بينهم ان التعلق بالوصف مضمنا بالعلية سلمنا ولكن المثبت
يعمل يستنبط منه نفى الحكم بالتأمل الصادق وان لم يكن به شعور في حال
ولزوم الشرع ان هو المطالب الصريح دون الصفات وقد مر مثله **قوله** وجرى مجرى
فذلك الانسان الايض لا يعلم العيوب وذكره الايض لما لم يكن معيد البروت
العلم بالغيب لغزوه كافي مستحقا عاريا في الفاعل ومثله لا هو **قوله** وما ذكره قوله
من انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف **قوله** بل بهر كيرة انه لا ريب في كيرة قوله
ان المثبت يدعي ان الظاهر ما ذكره في مجرى الاحتمال لا يفرج في الظهور **قوله**
وجوابه ان المدعى يمكن تقييد التخصيص الاخرى بوجهين في غير هذا الباب وهو
ان التخصيص يقتضي نفى الحكم اذا لم يظهر له فائدة اخرى مساوية لذلك النفي في
الظهور لا مطلقا وما ذكره من اختصاصات لا مساوية في الظهور **قوله** بل على ما قلناه
ما بعد كما قلناه قبل هذا في الحكم بوجوده في الفرق والحوادث في غير مختلف الحكم

المنفرد بالمأمور عما بعد الدليل كالاجماع وفعله على التام وهو ما **قوله** بعض العامة كذا
واي حيلة **قوله** معناه خروج الصوم محلي الليل فيظهر انه يجوز ان يكون معناه ان الحكم
النفسي يعني ايجاب الصوم هذا الايجاب اخره محلي الليل وهذا ما يدل على ان هذا الحكم فيما
بعده لا على انتفاء الوجوب وبعده اخرى ان اردت ان معناه خروج الصوم المستفاد
منه لا الخطأ بقم ولكن فلو فرض ثبوت الوجوب بعبادة محلي الليل لم يكن الدليل اخره
لان الحكم اثبات فيما قبل العلية مقتضى هذا الخطأ في الحكم الثابت فيما بعده مقتضى
انتفاء ما قبله في الدليل اخره النسبة لا الاصل ووسطا بالنسبة لا النية ولا يصير فيه ان
اردت ان معناه خروج الصوم المطلق محلي الليل فهو **قوله** بجملة ما هناك حاله
الصغيرة المستمكن في طهر والصغير عايد لا التزوم هناك ثبوت لا التعليق بالصفة
اخرى ولا تفرغ التعليق بالشرط الاظهر ان يقال من التبيين بالصفة الا ان التعليق
لما كان اقوى من التعليق بالصفة كان التعليق بالنية اقوى من التعليق بالصفة ايضا
قوله واعلم ان الامر انتفاء بشرط اذا كان الفعل مشروطا بشرط فلا يكون ان يكون
الشرط موجودا في وقت ذلك الفعل او لا وعمل التعدي بغيره فالامر والمأمور اما ان كان
غيرا لمن او بالتفصيل فهذا ثمان صور فان كان الشرط موجودا جاز الامر مطلقا
وان كان مضمودا او كان جازا لم يمتسوا كان المأمور جازا او لا وان كان
الامر عايدا انتفاء بغيره بخلاف سواه كان المأمور عايدا او جازا فعند الجمهور في كل
وعند جمهورنا والمقرر لا يجوز **قوله** وربما صدر بعض مناهجهم انه نعم بعض مناهجهم انه لا فرق
بين جهل المأمور وعلمه بانتفاء الشرط لعدم فقاره على الفعل في وانما لا يصح الانتفاء

صوته الجهل والوجوب عدم المنع لا يكفي في جواز الامر بل لابد من وجوب اثبات
والتحقق في صورة الجهل دون العلم لانه اذا جهل بطبيعته ونقص البسطة والكرامة بجملة
ما اذا علم فانه لا يتصور العزم عليه والتوجه اليه فلا يتصور هناك **قوله** كون الامر
جائزا بالانتفاء والجهل بالانتفاء اما يتصور ان يكون له مثل به واما الثاني فلا
يوجب عنه فلا مشقة ثم المتصور انه يصح الامر من الجاهل بالانتفاء الشرط وكيفية الامر
مشروطا بجهله فان حصل ثبت التكليف وان انتفى جازا عند مدعى القول بكون
ثبوت التكليف مع انتفاء الشرط في تلك الصورة في صورة العلم ايضا **قوله** بما تشرط
بالترجيح والتمسك بالبحر في التبرع في البحث بما تشرط في ذلك الشرط مطلقا او لا نزاع
في جواز الامر بالوجوب المطلق عند انتفاء الشرط كما لا امر بالعلم عند عدم العلم وانما
الترجيح في شرط الوجوب المقيد كالتكليف في الغد والعقدان عليه والجهل او نحو **قوله** وانما
اعمل كما جاز على كل حال مقدرة تقدير ان هذا الوجه اذا كانت غير مستحقة ثم
بها ولم يعدل عنها كما هو حسن منها وانما هو واجب ان لم يعدل عنها قصد لا طاعة
وايل انهم لم يعدلوا لانه جعل الشرط مطلقا مطلقا واما في دليل بغيره جعل
التكليف في الشرط مع انه يشرط الوجوب في الوجوب **قوله** وحسن التادية
غير اصلي المطلق مستحق للشرط بشرط الوجوب ولم يعتبر مطلقا **قوله** وبغيره
انه يكون كما مر ان ذلك مع المنع يعني انهم قالوا يجوز ان يكلف الله سبحانه لغيره ان ياتى
ثم اذا وقع المنع من لا ياتى كونه مأمورا كما اذا امر الله بان الصوم المعين بشرط ان
لا يترك فلهذا الزد السفر ليعني الامر بجماله كذا العقل عنه ولذا قدس سره **قوله** والذي

مبين ذلك انك ادعى اسميانه امر بالفعل عند افتراضه وبغيره بان ذلك
فخرج في ثبوتنا فكيف في القديم المتأخر من كل فتيحة وانما العلم بانفسه في الجواب
القول ان علمنا بذلك عقلا متعكفا كما ينبغي فانفسه طريقه لا العقل ثم ان ذكر القول
يعتبر في التيسيل والادعاء لكل موصوم **قوله** فيجوز ان يامر بذلك ثم لانه انما
يتم لو كان الرض من التكليف والاشكال منطوق ليس الامر كذلك لان الامر ما كان
الامثال بالماثور كذا كذا في العقل والاشكال بالماثور في المأمور من امره البهر
والكراهية على ان احضرت وهو الكراهية لا يلزم منكم دعوى القبح **قوله** فقد علمنا
على انه فعل طس فيجوز فقد علمنا ايضا المأمور في المستقبل ودخل الشرط فيها
كقولك انك قد ان كنت باقيا على هذه التكليف ولو كان لا يعلم ببقائه عليها فيجوز
الشرط لانه لا يخل في المشكوك فيه دون المعلوم **قوله** ولنا الى طريق الظاهر
على ان حال من العلم وصيغته اليه يعود اليه ويحتمل ان يكون منطوقا والاصح والضمير
يعود الى المأمور **قوله** وحسن العقل فلا يصح ان يقال ان هذا ان كان حسنا مع العلم
بحسنه لان الشرط انما ينافي في قوله على المشكوك **قوله** لا يصح ان يعلم عقلا فحصل ان
الفعل غير متعلق في الحكم بان المأمور بمتكفي في الفعل في المستقبل لانه يجوز موزنه او جوبه
متعلق في طريق العلم به مختص في جبر الخبير الصادق فاذا افقده اجبر عقل الشك فيه فوجب
الشرط عند الامر به وبالعلم ان علمه المتكفي في الشرط والواجب **قوله** وتكون الظن
في ذلك قائم مقام العلم حاصله ان صحة الامر موقوف على علم المتكفي حيث يمكن
وان يثبت قائم الظن به مقامه **قوله** دون من يعلم انه لا يتكفي فيهم انه لا يجب ان يوجب

نحوه في والمقصود انه لا يجوز ولو قيل وجب جاز لك ان ظهر **قوله** فلهذا ينبغي
المتكفي والارادة الملهمة ان كانت متعكفة لا يجب **قوله** واقولها ارادة المتكفي انما هي
الارادة لا المتكفي مع ان المستدل وهو الكسري غير قابل بها الزمان المتكفي هو
المتكفي والارادة لانهم يتكفرون في استنادهم الى العباد الى سبحانه **قوله** ولا تكلف
فلا يصح انما عدم التكليف فليعلم انما بانفسه شرطه كالارادة وانما عدم المحسنة فلا
باعتبار من ان التكليف لا يوصف **قوله** فلا مع الفعل وبعد يقطع التكليف اي
عند المتكفي اذ التكليف عند الاشياء لا يقطع مع الفعل الرض من هذا الرض والى
الترجيح ويحتمل ان يامر من القطع التكليف بعد الغض ان لا يعلم احدا من مكلف
لجوز ان يعلم بعده كونه مكلفا كمن لا يحل ليرد بالاجماع ولا في حيز الفعل ليدفع بانه
منافق لمنزلهم بل قبله ولا احتماله فيه وعندها لا يخلو الملازمة ووجب بان من
قوله لم يعلم احدا من مكلف لم يعلم في شيء من الارادة انه مكلف في ذلك الزمان
الايراد وتم الملازمة انت جدير بان اللازم من الدليل في انتفاء العلم بالتكليف
منه في الوجه كالمطابق لبقاء احتمال واحد للعلم به وهو ما ذكره المتكفي في كون العلم
ضروري البطلان ثم **قوله** وقيل لا يلزم ويحتمل بانه لا يلزم من انتفاء العلم بالتكليف
قبل الفعل ومعه انتفاء العلم به مطلقا لجوز ان يعلمه في الجملة وان لم يعلمه
باحد من الوجهين الثلاثة ووجب بان العلم بالتكليف مع العلم بانتفاء كونه في شيء
من تلك الارادة في ضرورة انه يحصل العلم حصل في وجهه لا احتماله وجوبه
في الخارج دون عين من **قوله** وحققت الشرع ايعا عند دخول الوقت لربطان

يعني من الوقت ما يقع فيه الفعل فانه لا ينقطع التكليف كما في الميثاق **قوله**
 انك لو لم يقع التكليف با علم عدم شرط لم يعلم ابراهيم ع وجوبه فيج ولده
 واللازم بالعلم اما الملازمة فلا تنافي الشرط وجوب الذبح عند وقت وهو عدم
 وهذا يقتضي عدم وجوب المستلزم لعدم العلم بالوجوب ضرورة ان العلم بالشيء في
 بثوته في نفسه واما بطلان اللزوم فلانه لو لم يعلم عا وجوبه لانه تهتية الكتاب
 الانكاح وتكليف الجبين وامرار الدية على حلقه لانه مرام على تقدير عدم العلم بالوجوب ولم
 يخرج ايضا قد آوود قد آتت الله تعالى وذنبا به نرج عظيم **قوله** وجوب قنونه المنع عليه
 اي اذا كان النزاع في الشرط الذي يتوقف عليه مكن المكلف شرعا وقدرة على المثال
 الامر لا في الشرط مطلقا فتوجب المنع على المقدرة به على طاهر اذا اراد باللازم عدم
 عصيان احد تبرك الواجب مطلقا لان نه ليس لازما لعدم عصيان التكليف عدم
 العلم بعدم التمكن والقدرة بالضرورة واما اللازم لعدم العصيان تبرك الفعل التمكن
 فبطلانه ثم وانما لم يتعرض المصنف لهذا لان ساق الدليل ياله ارادة بما المنع
 المنع من طمان اللازم وهو انه لم يعلم احد في شيء من الارادة انه مكلف في ذلك الوقت
 والسند انما ذهب اليه ليعتبر وجوب الوقت يعلم انه كان مكلفا بالفعل في ذلك الوقت **قوله**
 وليس يجب جوابه في سؤال مقدار تقديره لانه ان العلم بالتكليف بعد مقتضى وقت
 لا قبله لانه ان يقطع عند وجوب الترخيز في كل المأمور عند دخول وقت لعدم علمه
 بالتكليف انه بالعلم والاتفاق وتفسير جوابه انه اذا دخل الوقت والتكليف على التكليف
 على طمأنينة بقاء عليه وجوب الترخيز على الترخيز ولا يحصل ذلك الترخيز الا بالشرع في الفعل

وبالحمد

وبالحمد وجوب الترخيز ليس موقفا على العلم بالتكليف بل يكفي الظن به واوردها
 هذا الجواب بترك وجوب الغيرة في الموسع لما يظفر قوله ولا يحصل ذلك الترخيز الا بالشرع
 في الفعل ويمكن ان يجاب بان الموسع لا فرد وكل فرد منه وجوب التكليف وحاصل
 الترخيز في فعل الفرد الاول الا بالشرع فيه فافتركه كان حكمه في الفرد الثاني
 مثله وليس الملازمة لا يحصل الترخيز في ترك المربة لا بالشرع في العقل
 فيه دلالة على وجوب الغيرة **قوله** وان يترك السبع في القاموس حرم فلان
 يجب للفعل مات وحديثه المنة اخذت فالبس فاعل والمفعول حذفت
قوله غيبته الفرض وادلم كمن علم بان الفعل وجب عليه لم يجب عليه في الفرض
 ويظهر من الاستدلال ان ما شهد من الاوليين من ان التكليف بالفعل
 عند الك عا انما يوجب عند المبشر لا قبله ليس عا من غير لانهم يقولون بوجوب
 التكليف قبل الفعل وبقا حاتم المبشر ثم ان دعوى الاجماع على وجوب
 نية الفرض مع وجوب المكلف انما يوجب على المكلف قبل خلاف او عا ان المكلف
 ما ولا يعجب **قوله** او يكفي انه يشاء في الجواب المستجيب انما يعلم انما يوجب
 ان الاجماع على وجوب نية الفرض لا يدل على حصول العلم بالتكليف قبل الفعل
 او يكفي في وجوبه عليه الظن بالبقاء والتكليف لا السبيل لا القطع وهو محال
 لما مر **قوله** الذي هو فرضي الا وادع يقال فريضة في الشيء افرية في الشيء
 والا وادع جمع ووجوب بالتحريك وهو عرق في العنق **قوله** بل كلف مقدامة
 يمكن ان يجاب بان الظن المتبادر وقوله انه انكس في الا وادع في المأمور
 به وقوله فعل ما تقرر هو الذي لان غيره لم يكن مذكورا واما حلقه على المقدامة

المذكورة في الايهات الاربعة ولا دلالة في قوله وانما انما لا يحتمل وجه
الروا عليه باعتبار ان تصديق الروا هو فعل ما هو مفعول في كلامه وقيل
على السلام الامتدات النرج في المرتبة في السلام دون النرج لعدم
مرفوع بان الامر بالنرج مستلزم للامر ببقاءه والامر في المأمور به
ان يعق له مصداق لا قبل التامه على ان لم يقد يوجب العقدة له
الطلاق الصديق للشروع فيها كما لا يخفى على المصنف ويؤيد ما ذكره
الاول قوله ان هذا هو السلب المبين اذ الظن ان هذا سلبه لا النرج
بالفعل حقيقة بقرينة التاكيد بان وباللام وباسمية الحكمه وبالتوفيق المعقولة
مع كيد البعير الفصل في الوصف المعقولة لا مستند اليه من بين البليات
اشتملها او يستلزمها في النفس ما جعلها على المقدمات فغيره لولا
بها وعدم حشيتها في النفس مثل الريح والعقل بان تلك المقدمات
عظيمة باعتبار العلم بالمال الامر وحتمها ان تومر بالنرج نفسه
قضية مناقضة اما اولها فلاق الوطيم في انما يريد العير كذا وما ذكره
بالذات هذا ولما يتاقلان الامر في الانسان خلاف التواتر
فذلك التام بغيره او الثاني قوله في وقته به نرج عظيم اذ الظاهر
ان الامر كان متعلقا بنجته وان الغذاء بل عنه لان الامر كان متعلقا
بالمقدمات وقد فعلها فلم ينجح في الغذاء لان الغذاء يدل ولا حاجة
اليه مع وجوب المبدل منه على ان الغذاء ان يكون الغذاء من جنس المعقولة
والقول بان الغذاء يدل من مقدمات النرج زيادة على ما فعله لم يكن قد

او عاظم انه سيومر به النرج نفسه بغيره البعد لان الغذاء عاظم
غير معقول كما هو اوقد كاي على اصل الدليل بان التعلق الامر بالنرج
مسل ولكن اشياء شرطه يقع عدم فتحه لانه على انه عليه السلام فرى
اوضاع انه كثر كل فراجعا على ما فعله ما هو به من النرج وان
لم يسطر اليه ووربايد في ذلك لقله بانه خلاف العادة والظن ولم يخل فقل
معينه او ما يتاقلان لوزن لما جميع في الغذاء ويمكن ان يكون في الاجز بان
الغذاء بدل غير كونه لا غير النرج **قوله** وعلم ان الله لو سلم ان الله
منع كون الامر بالفعل سلكه صا مستلزم من نفس الامر دون المأمور
كالا سداد والامتنان وتوطين النفس على التمسك والتمسك على الايات
به مستلزم بان فك انما يعقل اذا كان التمسك بالامر والمأمور وما
اذا كان عالما فلا خلافه وان ان هذا المعنى كما يرد لان الكلام في حق
صحة الامر ومقتضاها من غير ملاحظة خصوص الامر لان ذلك لا يمنع
في حق العالم اليهم وانما يمنع لكون الموضوع وحصيل العلم وانما اذا كان
انحصر على المأمور واصل النفع اليه بالتمسك على الطاعة وعدم مخرج
ظهور بطون المحنة قوله فانما نحن لكان التوصل الى واما ما ذكره
بان الفاعل الذي علم الله تعالى بانهم لا يؤمنون مثل الجهد واخره
بفروع الشريعة وانما ان هذا ما نحن فيه فربما لان كلامنا في شرط الحكم
بالفعل كالتقديرة والتمسك والتمسك والتمسك ليس من هذا القبيل بل من قبيل
والارادة ونحوها **قوله** وليس النزاع في بل في نفس الفعل في نظر لان

النزاع انما هو مجرد وعلق الامر بما علم استحقاقه شرطه واما ان المطاوعة
 الامر بل هو نفس الفعل او الزم عليه ما خرج عن محل النزاع كما سيظهر
 به عنوان المسئلة ويحتاج ان يبين في هذا ما ذكره المصنف في محل النزاع في المسئلة
 اخطأ **قوله** انما ان الامر انما يدل انه توصف ان الامر انما يدل انهما
 يجوزان بالمنع الاسم الذي يجوز مشتركة بين الاحكام الاربعة المذكورة
 اعني الاول في الفعل لا في الجواز بالمنع الاخص الذي هو مشترك
 بين الثلاثة الاخرى اعني الاول في الفعل والترك معا لانه مناف للوجوب
 ضرورة ان الوجوب غير متصور للاول في الترك وانما في الجواز بهذا المعنى
 لانه لو فرض ثبوته في الوجوب لكان باقيا في الوجوب لا في الترك فثبت الوجوب
 عدم محال في ثبوتها بعد ما اذ اثبت ان يجوز بالمنع الاسم جنس الاحكام الاربعة
 ثبت لانه لا يتصور ولا يتحصل الا بما فيها من العقود والفصول كما هو حكم سائر الاحكام
 فالمدعى لثبوتها بعد التشيخ ان ادعى ثبوتها في غير فصل في فصل اليه فله ان يثبوتها
 وان ادعى ثبوتها بعده لا يثبت بل يوجب اقراره بفصل في فصل في الفصل وهو الاول
 في الترك باعتبار ان التشيخ لا يرفع فصل الوجوب اعني المنع من الترك انما هو من
 فصل اخر اعني الاول في الترك ضرورة ان دفع التقييد يستلزم ثبوتها
 فثبت ان هذا موقوف على كون التشيخ متعلقا بالمنع من الترك الذي هو جوهري لمفهوم الوجوب
 وفصل الجواز في المجموع مثل ان يوجب تشيخ المنع من الترك او دفعه او يجوزها ولا
 نزاع فيه بل النزاع انما هو في مثل تحت الوجوب بل لا يمكن ان يرفع المنع من الترك كذا
 كما في دفع الحكم كذا كذا في رفع المجموع وهذا انما هو لان من ادعى ثبوتها في الجواز

وعدمه من بين فلا دلالة للتشيع على الصحة وفي نظرنا لا نعلم ان الاحتمالين متساويان
 لان الفصل فيه والمؤيد هو الامر مقتضى قبل التشيخ لان مقتضى التركيب غير المتساوي
 مقتضى الحكم في دفعه اقراره ورجوع النفي الى الغير مستقيم قطعا لان النفي انما يكون
 الى الغير فقط او الى المقيد ايضا او الى المقيد فقط ورفع البند عن الاولين ظاهر
 كذا في الاخير لان رفع الاول في الفعل يستلزم رفع المنع من الترك ايضا بالضرورة
 في الصحة ويرفع المنع من الترك معلوم ورفع الاول مستلزم وتحت في صحة كون
 الاول وكل ما ثبت اقراره الى ان يعلم زواله في كل ما كان مستلزم النفي بالتحريم
 لم يرد مقتضى المجموع من حيث المجموع وان كان غير راجعا لانه يعود الى الاحتمال
 الاول بل اراد مقتضى المجموع باعتبار كل واحد من اجزائه **قوله** او بالجملة الاخير الذي هو
 رفع الجميع من الفعل وهو الذي جعله اول البسبب للاحكام الاربعة غير الاول في الفصل
قوله كونه راجعا الى مقتضى العلق بالمجموع لان تشيخ الجميع عن الفعل يستلزم رفع
 المنع من تركه ايضا وانما حكمه بان فائدة هذا الاحتمال قليله ولم يحكم بطلانه لان مقتضى
 احكامه جميع الاحتمالات العقلية والاشارة الى مقتضىها صريحا ولا يبيح هذا مقتضىها
 بالاجتناب باعتبار لانه **قوله** لان الوجوب بمنزلة نفي ان الوجوب بمنزلة تركه من
 اجتناب من رفع الترك فيكون برفع كل واحد من غير غيره وقد يكون برفع احدهما فواهم
 منها والعامة لا يدل على انهما اصلان في لانه لا دلالة لتشيع الوجوب على ارتفاع الجواز او كونه
 في نسخة وفي المنع من الترك فلا يكون التشيخ ما في الجواز في قلت التشيخ كما لا بد
 على ارتفاع الجواز لكل لا يدل على تحققة ذلك لانه على تحققة غير مستند الى التشيخ بل مستند

الى الامر فان قلت النسخ منوجه الى الامر فلا يفي مقتضاها فنسخ منوجه الى الوجوب
 دون الامر او توجه الى الامر موقوف على ذلك النسخ كما رفع كل واحد من غير وجه الى الوجوب
 وقد عرفت حالها **قوله** احدها ان اختلاف واقع او فاللص في الحاشية لا يخفى ان
 السند على ما في المتن فلهذا جاز الكلام عليه اقول مساواة للنسخ غير طاهر لان كونه
 آخر وهو ان يكون معلقا على وجوه وانما كونه معلقا لان العقد وجوه بل ايضا كونه
 معلقا لان المراد بالعقد ظاهر العقد ان فيه والاختلاف في ان زوال احد المعلقين مستبعد
 لزوال اثنائه انما لا يتبع تخلف المعلق على العقد وزوال العقد يقتضي زوال المعلق
 اعني يجوز لان المعلق يزول بزوال علة فيثبت ثانياه النسخ لبقاء الجواز على هذا
 التقدير ايضا **قوله** وما يراه وان سئل كونه علة فلهذا لم اذكر المانع عليه الفضل
 وبقتضاء زواله لزوال الجواز كما صح ايراد المنع عليه ولا يكون من باب ايراد المنع
 المنع لرجل كلامه على المنع بان يقال لانه ان عدم ما يقتضي نسخ الوجوب لثبوت الجواز
 موقوف على امرين احدهما ان لا يكون الفضل على الجنس الثاني ان لا يقتضي زوال العلة
 زوال المعلق وكلاهما لم يكن من غير الباطن بل **قوله** احدها المنع من التكرار والآخر
 الاول فيه يجوز مع القيد الاول عبارة عن الوجوب في قسم لا علة ومع الآخر جنس
 للندب الكراهية والاباحة بالمتن الاخص **قوله** فاذا زوال الاول خلفه ان في تقييد الاول
 ورفع احد التقييدين يستلزم ثبوت الآخر لان زوال الموجود اذا لم يثبت له عظيم التبع
 فقد ثبت لا التبع فلهذا **قوله** الاول استمراره لا ينافي الثاني **قوله** الاول استمراره لا ينافي الثاني
 مقتضيه وهو الامر بكل الاول استمراره المنع من التكرار ليعتق مقتضيه انما لا يقول بزوال

دون الاول الحكم لان نقول لا من زوال الثاني بعد زوال النسخ لا من زوال النسخ لان
 زوال الثاني مقتضى كل واحد من جميع النسخ او كونه تعلق النسخ بالثاني او الاول
 او بهما جميعا بخلافه انما لا نقول فانه غير مقتضى تعلق النسخ بالثاني او النسخ بالاول
 قطعا كما زوال الثاني دون الاول فان ثباته وعدمه يترشح محتمل فيخرج النسخ
 بهما **قوله** ولو ثبت ان النسخ لا يتبع زوال الاول لكان الاول لا ينفك عن الثاني
 الاول على الثاني بوجوبين بل لا ينفك عنه ونقول انما اذا عدم وجود القيد لا يلزم
 للمعزاة لان وجود الفضل لا وهو الاول في التكرار معلوم بعد زوال النسخ على جميع
 التقدير اما في تقدير رجوع النسخ لا المنع من التكرار فلهذا ما كانا تقدير رجوعه لكان
 ذلك عرفت انما ان ذلك يستلزم رفع المنع من التكرار البتة ولا يمكن ان يقع المنع
 عنه يستلزم الاول فيه فوجود الاول معلوم قطعا وخرج من ان المنع انما هو
 بانه موقوف على رجوع النسخ لا القيد على تجديد فعل آخر الاول عدمه كما مر في التقدمة
 ان النظر رجوع النسخ لا القيد وان تجديد فعل آخر وهو الاول في التكرار معلوم بحد
 النسخ على جميع التقدير فثبت على **قوله** انما اذا خفيت في التقييد مجاز في خبر المسألة
 ان الحقيقة التي تستعمل في سبعة معاني التقييد كونه لان ذلك لا ينافي كونه لا ينافي
 من الدلالة الحقيقة كونه ان عينيك لما مقتضاها بوجوب ان العاقبة كونه كاستين الله
 عنه مما جعل الظاهر ان الله لا يخلق في نفس طرفة عين واليأس كونه لا ينفك
 اليوم والارث وكونه من مواضع شياء وادراكها كونه لا ينفك وهو التسمية
 كونه لا ينفك من خلقه في ما لا ينفك في فعل هو المحرم وفي كل الكراهية وفي كل ما

وقيل القدر المشترك بينهما واما البوابة في الحاشية التي تحتل ههنا فلا تقتضيهما بحسب
الوضع اتفاق **قوله** والاصل عدم النقل ضمن هذه المقدمة لئلا يثبت القدر وهو ان الحقيقة
حقيقة في التحريم لغة **قوله** والقوله تعالى وما نهاكم عنه فانتهوا اورد عليه اولاً ان
النزاع انما هو ان الحقيقة في اللغة للتحريم اولاً والابتناء على انها للتحريم في الشرع
ثانياً ان ما نهاكم عام على كل معنى الكراهية ايضاً فوجب حمل استواء الحقيقة وحجازه
او على القدر المشترك بينهما وعلى التقديرين يكتفى الاستدلال بهما على التحريم وثالثاً ان
يجب الانتهاء عنه بحسب العمل المكروه ايضاً اذا انتهت معناه العمل بمقتضى النهي وهو التحريم
الانتهاء بطريق الحكمة والكراهية لانتهاء عن المكروه بطريق الكراهية اي العمل في
كراهية ومقتضاه انه مكروه وجب فلا يتم الاستدلال الا بان يثبت ان النهي المقصود
في مادة استواء النهي التحريم وهو غير محتمل وارجح ان يحرم المنهي عنه على تقدير ثبوته انما
استفاد من الامر بالانتهاء لا عن محذور النهي عند النزاع انما هو في الثانية اقول يمكن ان يثبت
على الاول بانه اذا ثبت ان هذا الشرع التحريم ثبت في اللغة ايضاً اذا لزم اسم السهل في
الثانية بان ما نهاكم عمومته في غير محذور كيف لا وهو اول الوجوه فلا يقتضي صرف الامر بالانتهاء
كونه للوجود في حقيقة فاذا وجب الانتهاء عنه علم الحقيقة في التحريم فقط وعلى الثالث
ان يجب الانتهاء عنه غير محتمل للمكروه اذا انتهت معناه كلف النفس في المنهي عنه
يقى نية عن كراهية فاقترن اي كلف كراهية الصالح ولا ريب ان ما كلف النفس عنه
لا يكون مكروهاً وانما تفسير النهي بما ذكره فلا يخفى له وجه الاستدلال ولا غرض من الرابع
ان العلم بالتحريم مستفاد من الامر بالنفس التحريم وبينها قول **قوله** حمل التحريم في

الخطاب ما يدل عليه وهو غير محذور موافقاً له في النفي والاثبات سواء كان
اولاً من اولاً او ثانياً من اثنى بالاول للتحريم الضرب والاشتم والنازي المستند ومقتضى
والاقل انما اختلف وما نحن فيه من هذا القبيل لان ما يستعمله اولاً بالتحريم من غير
رسوله صلى الله عليه واله في تحريم ما فيه عليه السلام يدل على تحريم ما فيه على الطريق الاول
قوله نفس ان لا تفعل والقوف بين ان لا تفعل وبين الكف عن الفعل ان لا تفعل
انما في قوله بخلاف الثاني انه لا يلزم ان يقارن الاول بالوزن ان لا تفعل ولا يخلو
الكف عنه فانه في ما اورد به بالجنسي في شرع المنهاج من ان الكف عن الفعل لا يفرق
بينها **قوله** ان انما ترك النهي عنه كراهية لغة اي ان تترك الزنا مثلاً بعدة الوقت
العام تمسكاً من اجل تركه ويبدعه العقل كذلك مع قطع النظر عن الكف بل مع
الشعور به وذلك لئلا يخلو ان الطهارة ترك دون الكف والامكان مثلاً بمحذور
الترك ولما كان المدح بمحذور حساً **قوله** فلو لم تكن نفى الفعل مقصوداً لم يكن الكراهية
مقصوداً لك ان تمنع الملازمة بان نفى الفعل غير مقصور لكن الكراهية مقصودة كقول
كف النفس عن الكراهية اي مقصوداً ومعنى ذلك ان سببه الضرر الى الوجود والعدم
منه وبهذا لا يبادر الكف عنه الا انهم من محذوراته واغنى المعلوم باللامح محذوراً
فقد انعدم انما يحصل اثر القدرة اذ هو متضمن ان عدم المطلق لا يصح ان يكون اثره
للقدرة محذوراً بها والنزاع ليس فينبيل في عدم المضاف الى الفعل وهو اثر القدرة
اليها محذوراً بها باعتبار استمرار **قوله** مع المكلف من ادخال محذور الفعل وحقيقة
في الوجود ان اراد المنع من ادخال المحذور في الوجود او ما مضى وانه اراد المنع من ادخال

مطلقا غير مقيد بالديموم وعدمه فتقوله وهو انما يتحقق بالاشاع لطا ان اللازم
 هذا التقدير كونه للشيء المشترك بينهما وجواب العلامة عن هذا اليراد بان في نظرنا ان الاشاع
 عن احوال المراتبة في الوجود انما يتحقق مع الديموم اذ يقع عدمه بتحقق الادخال المنع
 منه لا ينبغي ما فيه **قوله** ولكنه اذا انتهى السبب انه ان كانت هناك قرينة على الديموم
 فلا ينفك لان الكلام في النفي المحقق عن الفرائين والافاضال والديموم يستلزم
 التكرار من غير ان **قوله** ثم عمدت العرف على ما اي عدها بها بالنسبة لا فعل هذا
 الفروع المنهية عنه وان كان لا يبعد تطبيقها بالنسبة للأفراد المتشرك منه وهو اصل ان
 الحاطب في تقدير ديموم النفي ما يطبع في جميع الوجوه او على كل او مطبوع وحيث
 من حيثين ولا يراد عليه ما اوردته ولعله قد سطر في انما توجهنا القول بان اذ
 الديموم وعدمه يتحقق الاشتراك اللاحق في العلم لان النفي اذا كان مدلول عدمه
 المعنى عنه واما فلا يتحقق الاشتراك باقل مرة وثلاثة مرة مع ان الظاهر يتحقق ذلك
قوله وعن الثالث ان يجوز جازية قد مر في بحث الامر ما ينفك ذكره في هذا
 المقام **قوله** كغيره من الحكماء في اجابته وانه لا يشتمل على الرأزي وجهين
 حنبلي والزيدي وما ذكر في رواية عنه والخاص **قوله** واجازة قوم منهم كما جازي
 التبعه وقد ادعى في المختصر انه مذاهب الجهور **قوله** ومنه مانع من هذا المنع لا يفسد
 المقترن وقد يوجب ذلك بان السجود فروع واحد ما موربه تتعاضد كانه منهي عنه
 بالنسبة لا الضم لم كون الشيء الواحد ما موربه ومنه عده وانما هو اورد عليه بان
 هذا يقتضي ان لا يكون السجود للضم حراما ودفع ذلك بان المحرم في وقت السجود

دون السجود وورد بان التعظيم لله واجب وقد خففوا بحرفه للضم فيكون
 منسب التعظيم لبعض افرادهم **قوله** واما وبعضها حراما فلهذا هم الاعتراف بما اكره
 من حيث لا يريدون واحتج ان يجوز اختلاف افراد الجنس بدليلي الظهور ان ذات
 هذا الفرد غير ذات ذلك فلا يتاح له في حسن احدهما وتقع الآخرة فلا ينافي في احكام
 احدهما تحريم الاخر ثم ان قوله بالسجود نوع واحد ما موربه تتعاضد ان اراد ان
 السجود من حيث جازي او جميع افرادها ما موربه فهو ثم وان اراد ان منهي عنه
 حقيقة في معنى بعض الافراد ما موربه فهو ثم ولكن لا ينافي كونها منهي عنها باعتبار
 حقيقة في معنى فرد آخر **قوله** فذلك مستحيل قطعا لان مقتضى الوجوب جواز الفعل
 ومقتضى كونه عدم جوازه ومما تمت قضائنا فلا يجوز جازيا بالضرورة **قوله** لان مقتضى
 الحكم بان الفعل يجوز تركه ولا يجوز لمكان الوجوب والحرمة متضادين لا متضايفين
 متضاده طلب الفعل مع المنع من الترك وطلب الترك مع المنع من الفعل بل لا مقتضاه
 الحكم بان الفعل يجوز تركه ولا يجوز يعني لم يتم من غير ان يجوز تركه ومنه كما به ان لا يجوز تركه
 ليعطى الانقض ويثبت ان هذا التكليف في نفسه ولما كان المعروض هو ان تكلف
 في جميع الجهات لم يرد ان ذلك جازي بحسب اختلاف الزمان وخص من بان من جازي
 التكليف بالكل لم لا يجوز هذا المانع الذي هو انقض ومن هذا الحكم وجيب بان المانع
 ثمة انواع المراتبة العليا وهو ما يكون محال بالنظر الاذانه وهو غير جازي لا اتفاق
 السعالي وجب ما يكون محال بالنظر الماعرض له وهو ما يزيل بل واقع بالاتفاق والاطل
 وهو ما يكون محال لانه اي لا يدخل تحت قدرة البشر عادة كالطيران لا السواء

هو المتنازع فيه فالجورون قالوا يجوز انما نحن فيه نظرا الى انه من قبيل الواسطي واما
نظروا الى معنى التناقض فيه فجعلوه من العباد فظهر الفرق وانفع الحكم **قوله** بان كان
للفصل جيتان بين الجنتين اما من اولى اعمامه او عموم من وجه بان يكون انعكاس
كل واحدة منهما على الاخرى مما يترامع جوار الحقيقة في محمل واحد او عموم مطلق بان يكون
الجهة الموجبة اعم من الجهة المحترمة والاول حكم الجهة الواحدة لوضع السلازم بينهما كما
صرح به صاحب المقود والى في الحقيقة في فرضنا لا يخرج بعض الحقيقة والآخر ان يقع
النزاع فيها وهذا قسم آخر وهو ان يكون بينهما عموم مطلق بان يكون الجهة المحترمة
اعم من الجهة الموجبة والظاهر ان حكمه حكم الجهة الواحدة في تقدير الاستثنا **قوله**
كما قصده في الدار المحترمة يندرج تحتها لا يخرج كل واحد من الجنتين عن الاخر وتبين
في محمل واحد انما حصل بخيار المختلف فان تلك الصلوة له جيتان كما ثبت في الرها
اولها كونها صلوة واحدة واخرها كونها عسبا كاستلانة على ما في الغير فلا والله وان
الجهتان ليس بينهما ملازمة لان كل واحد لم يامر بالكون الغصبي بل اما امر بالكون
المطلق بل اما امر بالكون المطلق فكذلك يتقدم على الايتان **قوله** الاولى في فردون
الثانية بان يفصل الصلوة في مكان مباح وعلى الايتان بالجهة الثانية فردون الاولى
بان يمكن في المعنى من غير صلوة وعلى الايتان بهما جميعا بان يفصل الصلوة في الدار
المحترمة فظهر ان لا لازم بين الجنتين وبينه الا انهما رزى سبحانه ليجوز اجتماع
الوجوب والحرمة وبسبب المعنى ان بينهما ملازمة باعتبار ان كل واحد امر بالكون الغصبي
وانه لا يقع اجتماعهما لان الجنتين في حكم الجهة الواحدة **قوله** فمن حال اجتماعهما

واجب قصدا لها لان الالتماس بها ليس اتما بالمعنى لان هذه الصلوة حرام فخط
خلان للفتاوى فانه مع كونه قابلا لاجتماعها قابل بانه يقطع عن فعلها القضا **قوله**
الفرض قد يقطع عنه بفعل محضه كمن شرب مخمرا حتى اجرت فانه يقطع الفرض
قوله فاجمع بينهما في امر واحد متمنع ان اراد امتناع الجمع فيه مع اتحاد الجهتين
نزاع فيه وان اراد امتناعه مع تعدد جهته مثل قوله وتعد الجهة غير محترمة مع اتحاد
المستحق عين محل النزاع وقوله اذا امتنع انا من الله ان غير مقيد لاشي الى
اعتبره مع ذلك الشئ انما الجهة فلا نزاع فيه وان اعتبره مع تعدد فالحكم لا يسلط
اصل امتناعه فكيف يسلم بخصار الامتناع فيه واما قوله وذلك ابي امتناع جميعا
المستحقين لا ينفذ الا بعد المتعلق فان اراد تعدده بحسب الذات كما هو ظاهر
كلامه فالحكم اذا انضم بقوله بانه لا امتناع مع التعدد بحسب الاعيان وايضا وان
اراد تعدده مطلقا فقوله وفرق البين ان التعدد بالجهة لا يقتضي ذلك كما يظهر ان
تعدد الجهة يقتضي تعدد المتعلق بحسب الاعيان لا متعلق الوجوب هو الكون
باعتبار جهة كونه نزاعا في الصلوة ومتعلق الحرمة ذلك باعتبار جهة كونه فردا من
افراد الغصبي لا بحسب ان الجنتين علتان لتسقط الامر واليهي بالكون المعين
المشخص ليرد ان هذا التكليف لا يقع بل يخفى ان تلك متعلق الوجوب هو ذات
الكون مع احدي جهتيه متعلق الحرمة هو ذاته مع الاخرى فيتنزه المتعلق عنه
باعتبار جهة ثم قوله بل الوحدة باقية ان الادب بقا الوحدة الثانية فلا نزاع فيه وان
الادب بقا الوحدة مطلقا من جميع الجهات بحيث لا يكون فيه تعدد بحسب الاعيان

فهو **قول** فان قطع بانه مطيع عاين فكذا ايضا نحن في مطيع فخرج هذه الصلوة
 وعين من جهة انه غصب **قوله** فان متعلق الامر بالصلوة ومتعلق النهر الغضب
 فوصيحه ان متعلق الامر في الحقيقة هو مطلق الكون الذي هو جزء للصلوة المتعلق
 اعلم ان يكون في الدار المعصية او حرة وكذا متعلق النهي مطلق الكون في
 الدار المعصية اعلم ان يكون جزء الصلوة ام لا متعلق كل واحد منهما في
 معنى متعلق المتعلقين الآخرين في غير المتعلقين عموم فوجه لكل واحد منهما متعلق
 المتكافئ في الآخر لكن المتعلق اختار جميعها في محل مخصوص وهو مادة الاجتماع في
 المحل ليس وجبا بخصوصه بل هو تركه ولا يتركه حراما بخصوصه بل يشمل على الغضب
 الذي هو حرام لذاته فحق هذا المحل وان اجتمع متعلق الامر والنهي لكن لم يتجدا
 والمحال هو ان يكون في دون الاول **قوله** وذلك لا يخرجها الى جميعها بختار المتعلق
 مع مكان عدمه لا يخرجها عن حقيقة تمامها لا كقوله عزت ان متعلق الامر والنهي
 من غير متعلقين والتفاريق لا يتخلل بختار المتعلق جميعها في ذلك
 قوله فيجوز المتعلق بالنصب على كل الالتماس **قوله** ارادة تحصيل خياطة الثوب
 باي وجه اتفق الى سواء اتفق تحصيله في ذلك المكان او في غيره فلا يكون
 متعلق المكان في خياطة ممنوعا فلا يكون المثال المذكور نظير ما نحن فيه اذ هو
 ما اجتمع فيه الامر والنهي سلفا ان متعلق المكان ممنوعا عن كل متعلق الامر
 والنهي فمتعلقان لان المتعلق ليس ذاتيا للخياطة فلا يكون ما هو باهر فلا يحد فيه
 بخله وان كان فيه فان الكون المخصوص ذاته للصلوة والدار المعصية وهو

مبني عنه كونه فردا غير افراد الغضب فلو كانت تلك الصلوة ما هو باهر
 لزوم اجتماع الامر والنهي وانتهى وقد يجاب عن هذا بان الكون وان لم يكن
 ذاتيا للخياطة لكنه في محل اجتماعها وسرايطها فغير لازم وجوبه في وجوب الخياطة
 كما ان لا يلزم الوجوب للاب لا كان وجبا مطلقا ومع متعلق الكلام الا هذا الكون
 فنقول هو وجوب حرام في جهتين فاذا جاز فيه جاز في ما نحن فيه ايضا لعدم
 احوال يمكن تفريقا في مقتضى الشيء ما يتوصل به الى ذلك الشيء والكون اليه
 لا الخياطة ليس في هذا القليل بل في قيل المتعارفت قلنا ان الكون ذاتي
 للخياطة لكن يمنع كون العبد مطيعا لان النهي عن الكون في المكان المخصوص
 يدل على ان الكون المطاع في خياطة غير الكون في ذلك المكان فلا يكون الخياطة
 في ذلك المكان ما هو باهر لان تمام الكون المطلوب فيها فلا يكون في خياطة مطيعا
 لاني هذا التخصيص مما لا يشعوب الامر في ذلك القول به غير متعلق لا بالقول
 عدم الشعوبية ثم لان الكلام في هو امره سبحانه وهو جنس الامر بالكون في ضمن الصلوة
 شاعا لم بان مراده الكون في غير المكان المعصية لعلمه به من غير الكون فيه **قوله**
 الان الكون الذي هو جزئي في الكون عند المتعلقين عبارة عن حصول الجبر
 في حيزه وهو قسم المأكورة والكون في نفس النفس لا النوعه اذ هو كبريائه
 عن حصول الجسم في حيزه بعد حيزه اخر والكون عبارة عن حصوله في حيزه
 واحد كونه في زمان ومحصل هذا الجواب ان الكون الذي هو جزء للصلاة
 هذه الصلوة الواقعة في الدار المعصية مبني عنه لانه فردا غير افراد الغضب فلا يكون

الكون ما موده ايضا لا متاع اجتماع المتخالفين في موضع واحد اقول قد
عرفت ان ذلك جائز باعتبار تعدد الجهات عما ان يكون الجهات فردا لمحل
المتخالفين فيكون هذا التعبد غير ذلك المعتمد كما ترى في الصلوة في المسجد فانها
وجبة من حيث انها صلوة وسجدة من حيث انها سجدة واذا جاز اجتماع الوجبة
والسجدة في محل واحد جاز اجتماع الوجبة والحرمان في محل واحد لان الاحكام كلها متفادية
نعم لو كانت الجهات متعلقة بالاحكام بذلك المحل لامنع ذلك لان اجتماع
يحمل وجودا على فانه يفيق **قوله** وكذلك يقال في جهة الصلوة فان الكون او
يريد في ما بين فسر ان الكون المطلق جزء لمطلق الصلوة المتحركة وهذا الكون
جزء لهذه الصلوة وهو فرد في مطلق الصلوة والامر المطلق ليس امر افراد
قوله ولو اعتبر الحصة في جهة او يرد بان الامر متعلق بالمهمة الكلية متعلق
بافراد في الحقيقة سواء كان بوجود الكلي الطبيعي في ضمن الافراد او في جهة
غير وجوده **قوله** الا انه يقتصر على الاول لانه اخفى وفيه نظر لان الكلي الطبيعي
في ضمن الافراد او في جهة وجوده غير وجوده **قوله** الا انه يقتصر على الاول لانه اخفى
وفي فيه نظر لان الكلي الطبيعي مطلوب بنفسه والامر به لا يتعلق بخبره بل في كونه
في موضع غير ذلك كما يشهد به انه متعلق بخبره معين بل انما يتعلق بواحد من
الجزئيات لا بغية فتعلق الوجوب بالمهمة المروضة لتخصها ومحل الحرمة
خصوص الشخص ولا ضيق فيه **قوله** على احوال اولها يدل في العبادات والمعاملات
جميعا ما يراه لا يدل مطلقا بل في العبادات لانه المعاملات والمراد بالعبادات

غير العبادات بقدرية المتابعة فيحمل العقود والائتمات **قوله** وختفت
القائرون بالدلالة وهم القائرون بالمفسد الاول والآخر فكل جمع منهم
في الزينة والسجدة في قواعده وسجدة في حاشيته في الزينة والواجب في المحضر
ان تلك الدلالة كسب في السجدة لا كسب في اللغة لان عدم الايراد عن
عدم التمسك بالامر به او عدم الاحتياط للفضاء على خطر الجلب لضعف اللغة
اخوان بدلالة اللغة عليه اليوم مثل بدلالة السجدة ولم يقل احد باللغة وحده دون
قوله ودون غير مطلق اي النهي لا يدل على والمنهية عنه في غير العبادات
مطلقا لا كسب السجدة ولا كسب اللغة **قوله** فمرها دعوى ان اولها الدلالة في العبادات
شرعا ولغة وفيها عدم الدلالة في المعاملات كذلك **قوله** لانه على اولها صفة
تعلق النهي بالعبادة ليقضي كونه مفقده لتعلق الامر به بغيره كونه مصلحة
وهناضا وان فالاية بها لا يكون آتيا بالامر به فيلزم عدم الاشارة وعدم
الخروج على المهمة وهذا معنى الفاء وفيه نظر لان المراد بكسب العبادة
فستنه ان يكون عبادة بان لم يتعلق الامر به بعد او مع عبادة الفعل بان
به الامر كالتعلق به النهي كما هو الظاهر الاول لا يكون متعلقا بغيره لعدم
تعلق الامر به فلا يدل النهي على الفاء لان الفاء وجوده موافقة العبادة
لا امر لا ربح عند المستعملين وعدم كسبها لها للفضاء عند الفقهاء وعلى انه
يلزم امران احدهما اجتماع الامر والنهي في شيء واحد والمقصود القول بجوازها
مترجا ان تناقض الدلالة لا يوجب نقض الملزومات فيلزم من نقض الشيء نفسه

وقد تمثيل له توضيحا وبيننا بمثل وهو ان المثال المصنوع لو قرأ غيبة في العقدة
فالقرآنه سني عنها فاق كان الامر بالقرآنه في الصلوة فاق والقرآنه في
اجتماع الامر والنهي ان يكون ذلك اذا كان تعلوقها على شي واحد فمجرد
وما يجوز ان يكون الوجه متعارفة لانه نقول من انهم لا يجوز على رأي الشافعي
نقول والله الذي على الف وج مطلقا ممنوعة غاية ما في الباب لزوم
الشيء عنه فخرجت منها على وجه موجب للشيء وفي الاشارة محنة فخرجت منها
على وجه موجب للامر والجواب ان الاثنين ان تعارفا كان الامر والنهي متعلقين
بشيئين متعارفين لا شي واحد وليس كلاما فيه وان تعارفا كانت
كل واحد منهما مخرج من حيث الاخرى واذا كان كل كان خلق الامر واحد كما لم
تعلق بالآخر لان الامر بالشيء امر به فخرج من حيث فاق خلق النبي بهذه
الجهة لزم ان يكون هناك شي واحد مأمور به وممنوع عنه وانما بالاتفق
ليس شي لان الامر بالشيء يستلزم الامر بما توقف عليه ذلك الشيء لا بما
ويلازم كما مر وايضا ليس بالمأمور به والممنوع عنه نفس الاثنين بل الشيء الذي
لان الاثنين فلا يلزم على تقدير عدم تعارفا الا تعلق الامر والنهي بشيئين لا
بشيء واحد وبما بينهما ان تخرج معضدة التي على مصلحة الامر والحكم بالفساد
تخرج بلا مرجح لان العكس مثله وقد يجاب بخيار السق الاول بانه لا يصدق
على سلك النبي عند حصول عدم تعلق الامر به مما هو وهذا التقدير يفتي في تحقق الفاء
الا ترى ان العبادة في نفسه الفاء على اي من عمل محمول على المجاز وانت تعلم ان

هذا الجواب بناء على قوله غير مراد لمختلف كما ستعرف **قوله** غير مراد لمختلف كسر
اللام ضعفه كما ضعف لقوله مضطرب وفي قوله عدم حصول الاشارة اشجار
بان المراد بالف وهو المتعارف عند السككين وهذا لما يتصور ان تعلق الامر
بالممنوع عنه والافلاحي للفت بهذا المعنى كما عرفت **قوله** ولما على ان يترد
اي ان على الدعوى ان يترد وجران النبي لا يدل على الفاء في العبارات لغة
وشرعا انه لو دل كانت تلك العبارات لما دل على اوتفها او انشرا ما خروفا ان
المراد باللفظية الوضعية مخدرة فيها وكلها فيما نحن فيه مستقيمة اما الاول بان فلان
النهي مثل لا تبع اما يدل على طلب ترك البيع وعدم ترتب العبرة والالتزام
ليس عنه ولا خروفا واما الاخرى فلان شرطها اللزوم العيني والقرينة وكلها
يدل على فقدانها انه يجوز الفعل والوف ان يقول لا تبع فان تعارفا كانت
تترتب عليه كما مر غيرنا فانت بين الكلامين وعموم المنفقات عند التخرج
بعدم الفاء وايضا بين عدم اللزوم وان كان مبنا ان يقول لا يمتنع
عنه وليست بمجوبة عنه وانما تفتي لا يبق لوقم هذا الجري في العبادات ايضا
لان نقول اللزوم القرينة في العبادات تحقيق خروفا ان عرف السمع والسمع
غير النبي من الصلوة ان الآيات بها عبادات بالمأمور به لكونها مأمورا عنها بخلاف التبر
غير البيع فانهم لا يأمرون بتجريم ترتب الحكم عليه والفرق بينه في نفسه الفاء في
المؤمنين فان عدم كون الآيات بالممنوع عنه آياتا بالمأمور به جلي شي ان لا يمتنع
عدم ترتب الاخرى في محل ان التبر لا يمتنع على الطابع السليم نعم يمكن ان يقال
لان ان التبر بعد الفاء على تقدير لانه النبي على الفاء لا يوجب التفتي لان

على الشيء بحسب المعنوم قد يكون العقد في حضور راعى المنطوق فلهذا كله
قوله محجة القائلين بالدلالة مطلق هذا هو القول الاول المستفاد من ثلثها
ثم ان المحاب هذا القول صاروا فرقتين فمرة قالوا بالدلالة مطلقا بحسب الشرط
معنى اللغة ومرة قالوا بالدلالة مطلقا بحسب ما وندى هذه الفقرة الاولى ومحجة
للفقرة الثانية ما اشار اليه فيما بعد بقوله واجتنب مشيئة **قوله** ان محكاة الاعضاء
ان هذا اجماع جليل يمكن عمله على الكونية **قوله** يستدلون اى يستدلون على
بالمعنيين لغير عدم الاجراء وعدم ترتيب الشرع والشرع في ابوابه وبهذه
والمعاملات كاللاحة مثل لا تكون الشركات والبيع مثل لا يتبعوا الدواب
بجنته فضلا قوله وغيره سواء كان ذلك الغير من العبادات او من المعاملات
ويمكن ان يراد بالمعاملات فقط لانه اذا ثبت دلالة على الفقرة المعاملات
ثبت دلالة عليه في العبادات بالطريق الاول ولذلك لم يذكر استدلوا بالعبادات
قوله وايضا لو لم يكن يفسد لزوم من فقيه آفة الضيق في فقيه بعبارة
عنه سواء كان من العبادات او من المعاملات يعنى لو لم يفسد الفعل لزم من فقيه
المستفاد من الشرع الحكم على غيرها البنى ومنه ثبوت المستفاد من الامر حركة تدل عليها
الفقرة لا سيما في حلل الاحكام من انكم اجماعا اما على اصول المتعزلة فيلزم الوجوب
واما على اصول الاثارة فانهم وان جوزه يخلو انما لزم ما خرج الحكم الا انهم تغيبوا
ان الاحكام الشرعية لا يخرج حكم واجبه لا العبد لكن لا بطريق الوجوب واعلم ان هذا
الدليل وان دل بطريقه على نوزول الامر والى غير ما فضل وجد من مشيئة من المشيئة

لا يقولون به لكن المقصود ان البنى انما يعلق بفعل لو لم يدل على ذلك
المستفاد من لعلق الامر به لان الصفة مؤنثة امر الكبر والعلق الامر به
وجوب حكمته والادام لغير وجوب حكمه الامر بطريقه لزم لغير عدم دلالة البنى
الفعل بطريقه فثبت بالدلالة لعدم الوساطة بين الدليل وبين عدم جواز نوزول الامر
والبنى على ما هو عليه وحده كما هو من باب الاحصاء نعم بناء على ان البنى اذا لم يدل
الفعل دل على الصفة كاذب اليها جنيته فليكنه محمد بن الحسن الشيباني وغيره
اكثر العلماء في قوله في حمل المنع **قوله** لان الحكمين آفة اى حكم البنى ومنه يتحقق
علق البنى وحكم الامر به فمرة لزم من عدم دلالة البنى على الصفة المقصود
من هذا الكلام البطلان انما في البيت الاول مدح لا يرد على قوله فان كانت متينة
تعارضت وتساقت وكان الفعل معدومة وبين فميتع البنى عنه انه ان كان
الشرطى بعد نوزول الامر والبنى فلا وجه لامتناع ما وقع وان كان قبله فلا وجه
لتخصيص البنى بالامتناع دون الامر لان ذلك لا يراعى ما يوجد اذا كان الامر
والبنى كلاهما متعلقين بالفعل في نفس الامر وليس الامر كذلك اذا لعلق به البنى
لعلقه به مجرد الفرض المشترك على تقدير عدم الفاعل **قوله** وان كانت متينة
ممتنعة او رده عليه ان انما الدليل يرد على ما رجع عن حكم البنى يقتضى الفاعل الذي
هو مطلوبه وهو ترجيح من غير جحان فان المفروض ورود الامر والبنى كلاهما وكل
واحد منهما حكمه فالحكم بترجيح حكم البنى يحتاج الى مرجع وادخل بعد خبره بما ذكرناه
انما تعلم ان هذا انما يرد لو كان لعلق الامر معلوما متحققا وليس كذلك بل هو مجرد تقدير

فرضنا ان عدم الف **قوله** فلو كان المصلحة اي لم تكن المصلحة لتفوتها
بالعارض الذي هو الذي فيها وانه لا يثبت في بدل على امتناع صحة المصلحة وادعاء
غضبه **قوله** وانه لا يثبت اي قدر الرجحان في مصلحة التي هي مصلحة خالصة لا يباريها شيء في
مصلحة العرف فلو انما يرجح امتناع العرف مطلقا **قوله** واما استثناء الدلالة فانه لما استثنى الدلالة
على الجزء الاول من الدعوى بان ان يثبت بدل على الف وادعاء البهات والمعاملات شرعا
استدلوا انها على الجزء الثاني منها وهو انه لا يدل عليه مرفقة لان في ادائها شيء غير محقق
يعني الاجزاء في البهات وشرط البهات في غير ذلك وليس في لفظ البهات ما يدل عليه فلو انما
اللفظي لم يمتنع في الفعل والف وليس نفسه ولا جزؤه ولا دالة معناه وعرفا لان
الامتناع في الفعل اعم من ان يكون في الفعل بتقدير الايمان به فاسد ام لا والدلالة لعدم
الامتناع المتيقن اصلا **قوله** او كذا في ذلك في كل ما يكون اجزاء حقيقيا ولا يكون
فدقيق التمسك به **قوله** واما انما في الامتناع في الجواب عن الشيء ان يثبت ان يثبت ان عدم الدلالة
على الف فيستلزم الدلالة على الصحة بمعنى ترتيب الترتيب لانه اعم منها وفي غير ذلك كما مر
جل الدلالة الاول على ذلك لان ان الصحة بهذا المعنى نزل على وجود الحكمه الا ان المستدل
لما جعل استثناء الحكمه سببا لدلالة الشيء على الف لا يدل على وجود ما مترتب على عدم
الدلالة اجاب بالمعنى بان ارتفاع الحكمه لا يقتضي الف والافتقار اليه لا يقتضي
عدمه فلا يردح ان الجواب بعدم دلاله الصحة على وجود الحكمه غير ان يثبت بان الشيء في تقدير
عدم دلاله على الف لا يدل على الصحة والمعنى لم يقل بل يعني من حيث هو ان الحكمه
مطلقة وحقه كانت او غيرا منية على كذا اتفاقا فحكم بان الصحة غير مسترفة لها لا يخرج

من قوله

من قوله **قوله** بمعنى ترتيب الاثر انما فسرنا لان دلاله الصحة بمعنى حصول الاثر
على وجود الحكمه لا يقتضي المنع كما سيجري به المقام **قوله** في البرهان متعلق بقوله وجود الحكمه
فالظاهر ان هذه الدلالة يعني عنه **قوله** نعم وادعاء البهات متعلق لما كان مطلبا
مركبا من جزئين دليل على استجزيه وسلب على جزئه الاخر وهو الدلالة على الف ^{التي هي}
وليه نظر لان الصحة في البهات كانت على وجود الحكمه ككل الصحة في غير ذلك وشرط
حكم في الحكم الوضعية والحكام الوضعية ايضا منية على الحكمه اتفاقا فالفرق بينهما في
حكم **قوله** فان الصحة فيها باعتبار كونها عبارة عن حصول الاستثناء في الصحة
بهذا المعنى انما يصح على حدب المستلزم ولما الفقه في قوله عدم عبارة عن سلب الصحة
قوله يظهر جواب الاستدلال اه وذلك بان يثبت عدم دلاله الشيء في اللغة كسلب
الحكام عمدا لان قد ذكرنا انه يدل فيها على سلب الحكم في البهات لان البهات
الشيء يدل على ان الحكمه غير مرديه على كون الاثر بدائيا بالامر به فلا يقتضي الا
واخذ في غير العهدة ولا يفتي في القول الا هذا نعم ما ذكرت في قول في غير البهات لان
منه الف في عدم ترتيب الاثر والشيء لا يدل عليه **قوله** وخرج منية البهات في
للفرقة انية وهذه الفرقة في القول المختارة وهو عدم الدلالة على الف في
غير البهات استلزاما لفرقة الاول في استثناء الدلالة في اللغة ايضا **قوله**
واجب عنه اولئك اي الفرقة الاولى المستلزمة بهذا الدليل على الدلالة في
والمعاملات شرعا **قوله** لما ذكرنا من الدليل اه دفع لما يمكن ان يقال من انه اذا ثبت
دلالة شرعية فانه لان الاصل عدم الفعل ونقريه ان الامانة انما تعتبر اذا لم

دليل اخرى منها وقد ذكرنا ما يدل على عدم الدلالة لانه فان قلت هذا الدليل
 ما يستدل به المحقق على الدلالة شرعا فلم يفلح لما ذكرناه من انه شرعي قلت هذا الدليل
 بحسب الظاهر يحتمل الدلالة لانه لا يشرع في حق لم يقم دليل على عدم الدلالة لانه لم يشرع
 اليه فان قلت لم يفلح لما ذكرناه من الدليل الدال على ان كل من كان له الحق في بعض
 هذا الدليل دل على ان الدلالة بحسب الشريعة وانما انزلت بحسب اللغة فلا يمنع به ما دل
 الدلالة بحسب اللغة **قوله** ونحن نأخذ لما كان الجواب المذكور ليس بصوابا عنده لان
 بناء على ان الدلالة لانه في العبادات لا يرد بان ذلك ليس بحسب بل الحق باخراجه من
 عدم التخصيص في ذلك الاتباع لان قول بعض العلماء مع التفرع والتشريع ليس باجماع
 اصلا فلا يجوز التمسك به **قوله** وهم وانما هو اذ هم عنه مصيبون فخرجوا عن
 خرج وجوب اما الاصل فيه فيا ذكرنا اما الاصل في التمسك بهذا الدليل لما عرفناه
 بطريق اخر في الدلالة في غير العبادات **قوله** ان الامر يقتضي الصحة لانه شرعا
 في العبادات وخبرنا سريفا وذلك في حقهم من جهة **قوله** بكلامه سريفا احدها
 موافقة العبادات لانه لا يشرع في حقها الا كما لا يشرع في حقها الا كما لا يشرع في حقها
 يستل الصحة في غير العبادات لانها عبارة عن ترتيب الحكم **قوله** واجاب الاولون
 اجاب الاولون وهم القائلون بالعلم مطلقا شرعا لانه بان الامر يقتضي الصحة
 مطلقا شرعا لانه ونحن نقول بطلان التمسك بان التمسك يقتضي العلم مطلقا
 شرعا لانه وانتم تدعون دلالته التمسك بالعلم لانه التمسك بالعلم مطلقا
 والى ان دلالته الامر بمنزلة دلالته التمسك بالعلم واما ما يدعى ذلك الجواب الاول بان

المدعي ثبت به مع صحة امره عدم النقل وقد عرضت فيما مضى جوابه واما بان
 هذا انما يعقل اذا فرض الصحة مطلقا بموافقة امرالك ومع ذلك ليس كذلك بل هو بعبارة
 غير موافقة الامر بالصحة عند كل امرى موافقة امره عند حمل اللغة هر موافقة
 امرهم فلا يخرج من اهل الشريعة **قوله** ونحن ان يبين لنا ان الجواب المذكور
 عنده لما فيه من حسنات الصحة بالشرع وقد عرفت البطلان ومنع دلالته التمسك
 الف مرة العبادات التمسك بالعلم وقد عرفت انها من راي الجواب الحق عنده
قوله يجوز استمرارها في لادام واحد كثر الحاشية بامارة والبرودة ودلالة الامر
 والتمسك بالصحة عند اي حذيفة والتمسك بالعلم اى سلك وجوابا حكما
 لكن لان ان ذلك يستلزم كون التمسك مقتضى العلم بان حكم الامر ان يقتضي الصحة
 فمقتضى انه لا يقتضي الصحة فمقتضى انه لا يقتضي الصحة وهو اعم من مقتضى عدم الصحة
 اعني ان العلم بان التمسك البسيط اعم من الوجبة المدونة في الحول والعام لا يستلزم
 ذلك لان المراد يقتضي الصحة ما يليها اعني العند بقرينة قوله والتمسك بالعلم اذ الامر
 التمسك بان لا يقتضي ان هذا سلم وجوابا حكما في حكم التمسك بان ان يكون
 التمسك مقتضى العلم **قوله** نعم نعم ان لا يقتضي الصحة ومنه قيل الاول ان يحمل
 وبما عرفت ان دلالته التمسك بالعلم **قوله** تحت التمسك بان التمسك بالعلم ان في التمسك
 من حيث **قوله** كان مقتضى الصريح يقتضي التمسك بالعلم لان علمه يدل على العلم
 الصريح يدل على عدمه **قوله** لانه لا يشرع في حقها الا كما لا يشرع في حقها
 يجب منع بطلان الامر بطريق اجمع ان المستدل ان اراد ان القول بالتمسك

مع التصريح لصحة الشيء عنه فالملازمة ممنوعة وان اراد ان ينقض التصريح في كل فظان
 اللسان ثم وما ذكره لا يثبت لا يبعد **قوله** وان الظاهر مراد بفتح الفزة عطفه على خلافة **قوله**
 ويكون التصريح قرينة او فية كما في قوله الرئي في ابراهيم الخويم مع الفاء والتصريح حملا
 غير الظاهر وهو الخويم فقط **قوله** فان التصريح بالنقض يدفع ذلك الظاهر فية يظهر ذلك
 لمن نظر في دلائل رايه كسمايل فان كسمايل على الحيوان المفترس ولا ضرورة
 والقرينة تدل على ان المراد بغيره معنى الرجل الشجاع فيبين القرينة وبين دلائل كسمايل
 كجفاف ريشه عنه فانه لا يدل على ابراهيم الفاضل حتى يكون التصريح بالحققة منافية للاحكام
 ان مقسم المستدل انه لو دل الشيء على الاصل وكان التصريح بالحققة منافية له كما ان يرضى
 لا سدود لا يوجب اجواب المذكور **قوله** في غاية الظهور لان الحققة عبارة عن الاصل لا الملازمة
 والاثبات به مناهي عنه لا ضرورة **قوله** الحق ان العموم قدم الجواب على الخاص لان
 الخاص عام من حيث الحقيقة بعض افراده فالعام مقدم طبعا وقد حكى بانه اللفظ المستغرق بالصح
 لم يخرج باللفظ الاستثنايت ونحوه وبكسوف الحشرات والكثرة في الالفاظ والمراد بالكل
 الجزئيات فيفضل كذا الرجل والرجل اما الاول فظا فاما الثاني فلان العام يطل منه كجسدية
 لا كاستثنائي الجزئيات الرجل فلا يصحق الجزئيات كاستثنائي عند الحاجة فية لانه على تقدير
 جواز غير مستغرق لجزئيات كل واحد منها **قوله** في لغة العرب من حيث يخصه المراد ان تلك الحقيقة
 تقتضي على كل واحد من افرادها بطريق الحقيقة لا بالجمع من حيث هو وتظهر الفية فيها اذا
 ان لا يصح احدا فية بحيث يصاحبه وحده ولا يثبت في حصوله لثبته في جميع
 اذا استعمل بغيره كان مما لا فية الشرط انهم لا يكونون اطلاق الصيغة العموم على كل

الاحكام في اللغة العربية

الافضل من والمراد بالغير المخصوص لا مطلقا **قوله** مشترك اي مشترك لفظي فلم
 احد بالاشراك المعنوي **قوله** حقيقة في المخصوص المراد بالمخصوص بعض ما تارة
 اللفظ وهو مخصص شامل لبعض مشترك فلا بد عليهم استبعاد تقدير الاوضاع واعلم
 ان هذا يذهب الى انما هو الموقف وطلبه الاشارة في احد قوله والفاضي ابراهيم ولم يشر
 اليه لطلب عدم الالفاظ به **قوله** ان ان السيد او غيره عليه لولا ان القران الحالية
 في مثله مبرجة وبه ارادة كلف الاذي من الناس والخضم لا يبرر العموم كقران
 واما ان اصله عدم النقل والربط لا يتم بعدها معارضة بان الاصل في الاحكام الحقيقة
 والاشكال في المخصوص تالاسية ويمكن اجواب على الاقل بان الحققة ان نفس اللفظ
 غير ملزمة لجميع القران بعيد ذلك فية شي وفيه اليقظة بان هذا الحقيقة معارضة بان
 عدم الاشارة وعدم تقدير الوضع فيقي اصله عدم النقل من لغة الى اخرى **قوله** ولا يملك
 الا انهم اعترض عليه ولده المحقق ان كون معصدا اهل اللغة في مثال ذلك تغيير الاصباح
 وازالة الاستثناء قرينة على العمل المذكور فالعموم اذ لم يعمل على المخصوص يعني به الاستثناء ثم
 قد التزم قدس سره بوجه من اعنه عرض عليه **قوله** قدس سره في جميع السيد عمان
 الا ان مشترك لفظا بين الرجل والذئبة **قوله** اذ هو جازم الاشارة في فية لان الجواب
 يتم به وان هذا التعليل اذ لم يقتض البنية العموم لا ينعى كون اللفظة في المخصوص حقيقة
 يدفع ذلك بهذا التعليل اللهم الا ان يكون مقصده قدس سره ان العموم هو المتبادر من
 اللفظ حقيقة فية واستعماله في المخصوص اتم في الحقيقة والجاز في جاز الجاز في الحقيقة والجاز
 هذا في غاية صل الدليل بان كون الاصل في الاحكام الحقيقة معارض بان الاصل

عدم الاشتراك ولا حاجته الى المتك بالبدور **قوله** وفيه كناية منحصرة لكل
عنه انهم يمنع عدم كفاية الاحاد واثبات دلالات اللفظية من مثل **قوله** فاحتمل
في المخصوص المنقضي اوله فخرج حمله للعموم المتكوك عرض ذلك بان جعل حقيقة في العموم
لشمله جميع كفاية في المحتملة تحت وجعل حقيقة في المخصوص بوجوب عدم شموله جميع كفاية
المحتملة تحت اذ المراد بالمخصوص مفهوم البعض الذي مل لكل واحد من الافاض بطريق البر
دون الجمع والا لكان عاماً وهو لا يتولى به فحمله للعموم اوله فخرج حمله للمخصوص وانت تعلم ان
هذا يؤول الى الاحاطة الذي سيذكره المصنف **قوله** وهو ان كان سبيل البانة اذ انما
المثل ورد على سبيل البانة في تخصيص العورات والخاص القليل وهو العموم بالعدم لان
العدم والظن في هذا المثل يقتضي من كون ما يدعى في العموم حقيقة في الاصل وهو المخصوص
مما زاد الاصل وهو العموم قليلاً على الذي زاد على الاصل وانما حمله على البانة اذ لم يمتد
ظاهراً المعينة كون كل عام مخصوص لورده عليه اولاً ان صدق هذا المثل سيترتب كونه عاماً
ان يتنافى العورات اما ان يكون باقياً على عمومها ولا يحل التغير بين كونه عاماً وانما
اما كادب او غير معية لان عمومها ان كان باقياً لزم الاول والارام الثانية لانه لا نزاع في
تخصيص بعض العورات فلم يثبت بذلك ان المخصوص اغلب لم يكن اللفظ حقيقة فيه
وراجح انه سيترتب ان يكون العموم معدوماً لا محذوراً كنهان قوله والظن يقتضي كونه حقيقة
في الاصل مما زاد الاصل فما سدد الى وجب عليه ان يقول والظن ان حقيقة في استعمال في ما
لا يتم استعماله في اصلاً وانما حمله فلا يرد شي لان محمله انه عام مخصوص اريد به
اكثر العورات **قوله** اما اجواب على الاول في اثبات لغة بالترجيح من اللفظية

يحمل

يحمل ان يكون للعموم وان يكون للمخصوص فخرج المخصوص باكثر اثبات لغة بال
وترجيح متيقن الارادة في غيره وانما بدلي لان اللغة انما يثبت بالنقل والبارز
بان اثبات كون اللفظ للعموم في اللغة باصالة عدم النقل اذ ثبت ذلك عرفاً بان
اللغة بالترجيح اليهم والا في الفرق وجوب بان الفرق بينهما ان الفرق هو بدلية
الرب واحد الا في ما ثبت فيه النقل فما لم يثبت في النقل لست لاثبات اللغة ليرد ان ذلك
اثبات لغة بالترجيح بل لرفع حجاب توجه في هذا المقام فخرج النقل حقيقة
قوله وهذا لا يخفى من نظر لان هذا انما يتم في صورة الاجاب والبرهان في العالم
فانهم الجاهل فان المكلف لا يحمل على المخصوص وترك اكرام بعض العالم وكرام بعض
اجاهل اصنع بعض ما دخل تحت العموم وخالف الامر والنتي في اثم والامانة صورة
فالامر بالكرام كوكل الطعام فان اكل على العموم فليقتضي الاتساع اكرام في اثم فكل
على المخصوص في الاباحة او لا في سبيل لان السند لا يدعى اكله وهو يخرج
بذلك **قوله** وانما على الاخير في اجواب سادسة يعني ان وليكم وان دل على ان اللفظ
حقيقة في المخصوص كنهان ما يدل على حقيقة في العموم فان احتج اخراج بعض
الافراد الى التخصيص بمخصص كالتسوية بحيث لو لا ذلك المخصص لعمه في الكل
على جهة انه للعموم حقيقة والمخصوص مجازاً اذ لو كان بالكرام لكان ضم الكل مترتباً
على القرينة دون البعض لا يفي احتج المخصوص الذي هو مدلول الصيغة حقيقة عنه
لنعم اعني مفهوم البعض وهو ان القدر المشترك بين جميع الابهاس المعنية الى القرينة
ثم كيف ودر الاجتاج فيه دعوى المتنازع فيه نعم الاحتج اليها بمرادها كل وجود

منه البعض المعينة واما القدر المسترك فيعلم منه بما فرغنا لانا نقول المستفاد
منه المثل الذي هو دليلهم ان اكثر ما يدعى في العموم مستعمل في محضات معينة
وذلك يدل على الحقيقة وقته بوجه ان العام يبقى على عمومها عند المخرج الا ترى
ان قولك ان كل العلماء الاربعة ائمة على ان المراد بهم ما سوى زيد وبن البعض منه
حيث هو وان تحقق في ضمن الاقل **قوله** على ان ظهور كونهما حقيقة هذا نقص في
اي لائمه ان اللفظ انما يخلب في معنى كان حقيقة فيه وانما يكون ذلك لم يلزم دليل على
كونه حقيقة في المخلوب وقد بينا قيام الدليل عليه **قوله** اجمع الموقوف بالاداء
كان جمع سلانه او كبره او جمع قلته او كبره وسلك اجمع المضاف في هذا المقام
نظر لان اجمع الموقوف حقيقة في الحقيقة اجمية ومجاز في الاستفراق كما هو المقرر في علم
الحال فادعاء انه حقيقة في الاستفراق لا يوجب شكك اللهم الا ان يقر قوله صدر
البحث للعموم صفة تخص وفي هذا المقام يقيد العموم بغيره ان المراد بالعموم ما يستند في
اللفظ وخطو مرفوعة كانت الفاعلة مستندة لا الوضع او لا يثبت له وقال
السيدان في وتوقع على عمومها موصفاً بعدم جواز الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بجمع
دخول الزمان لان الله تعالى في قوله اجعلوا في من من من جعلها ومنهم وجوز العرف في
اجمع لو اوصى الفقراء ورثوا فلو ان الفقراء ان كانوا محصورين وجب الفقراء في اجمع
واتاه لانه لان العموم غير مراد منها وجوب حتم ايام العمران خلف ليعرف الايام
وقيل بوجوب ثبوت نظر لا عدم الاختصاص ولا تفرق في ذلك من خارج الاصحاب ولذلك
ركز الاستدلال عليه استدل المحقق اذ لا بد ان يؤكد ما يقتضيه العموم في قولك قام العموم كلهم

المشركين كلهم فلو لم يكن الاول للاستفراق لم يكن الثاني كيداً ونايماً بان قولك
لا شيء جعل لا ينفذ اجمع فاذا جعلت عليه اللام فان افادت اجمع اليهم لم يكن لشيء فائدة
فلا بد من فائدة الاستفراق والافادته للام عنسب تجريد فائدة وفيها نظر فانه الا
فلا بد من جواز ان يكون الثاني لكون الحقيقة بوضع الاشياء فربما على ارادة العموم اولو
البقى على الشخص بلقي الاشياء بجماله ولما في الثاني ان السكون انما يدل على استناد
واللام لا لتقدير التوضيح فلا يكون مستند استفراق ولا يلزم تجرده عن الفاعلة **قوله**
بعض الاشياء لا يعينها منهم فيجب ان يثبت عدم عمده **قوله** واما القول بالثبوت
اي بلام اجمع لان النزاع انما هو في لانه الموقوف بلام الاستفراق لانه للعموم قطعه **قوله**
واحد المحقق والعلامة استدل العلامة اولاً بجواز اكلت اخبره وشرى الماء **قوله**
بعد جواز ثابته مما لا يرد به اجمع فلا يوجب جواز الرجل كلهم ولو كان للعموم لعمد كل صاحب
الرجال كلهم اجواب ان القرينة قائمة في الاولين والثاني للفظ مفقود في الخبر
قوله ان عدم تبادر العموم مع لاني انهم يعي ان المفرد الموقوف حقيقة فيه **قوله**
من لوازمها ان يعارض ذلك بالمثل **قوله** وهو مستفقط كونه الا ان كل
واحد من الملائمة وبطلان اللازم ضروري وفيه نظر لان دعوى الضرورة في بطلان
اللائمة دعوى الضرورة في محال النزاع حتى جرت لعدم التسامع نعم لا يوجب الاستدلال
اذا دلت القرينة على عدم عمومها في صورة العهد ولا نزاع فيه وربما منع الملائمة اليهم
بان قدس سره في كتاب اللام الى ان المصدر المضاف ليعيد العموم لعمد الاشياء
ولم يترس لاطرافه وهو يدل على الاكتمال كما هو مطلق سواء وقع ام لا كما هو **قوله**

لم يطرد ويتفرع عنه هذه المسئلة امور منها جوارب مع كل ما يتفرع به حتى انهم دلسوا
خلاله لقوله تعالى وحمل الله البيع ومنها دخول السبت الاول وابعده الاخر الموعود
لوقال لو كبله بع يوم السبت ومنها توقف الاختلاف عما فرأته جميع القرآن لوقال انما
فرائت القرآن فلك كذا ومنها كل ما وقع كذا لم يتجسس بجانبه لقوله اذا بلغ
الما كذا لم يتجسس شي وقد سيقاد اليوم في هذا من وجوه **قوله** احد ما جوارب وصفه
بالجميع فلو لم يكن عاما لكان المراد به واحدا وسيجعل توصيفه بالعدد **قوله** وذلك لان
مدلول العام كل فرد في نظره جهين اما اولاه لان الدلالة على كل فرد في بعض الدلالة
على جميع الافراد فهذا الاختلاف روي توصيفه بالجميع ولما ياتى فلان السند في كذا جوارب
وصفه بالجميع بالنقل عن اهل اللغة فان لم يثبت هذا النقل فالجواب هذا وان ثبت
فيلحق الجمع هذا على عموم الاجزاء مجازا بقرينة اشتراط توافق الوصف للمعروف والنقل
بان بينهما بون جسد الاختلاف بقرينة بعيدا لابقى كما يجوز جعل الجمع على عموم الاجزاء مجازا
كل يجوز جعل المفعول على العموم مجازا فلا يثبت المدعى لانه يقول مدلول الجمع مجموع الافراد
ومدلول المفعول كل فرد بينهما بون بعيد **قوله** وعن الثاني بانه مجاز لعدم طراده لفظ
انه معارضة لغير الانسان محمول على العموم مجازا بقرينة الاستثناء لا حقيقة لعدم طراده
وفيه نظر لانه ان اراد به عدم تحقق الطراده في الجنس الموصوف فهو كانه جنس محمول التزم
وان اراد به عدم تحققه في الوصف مطلقا فهو كانه لا يضر لوزان ان يكون عدم الطراده
نشا وعدم طراده لان في الجنس اذا لم يكن للعدد **قوله** وهو كذا في التحقيق كذا في
موضع التحقيق ان الجمع الموصوف كالمفعول في عموم جوارب يرسل الاحاطة في نحو لا يجب

الكلية في شتموا الاعداء محبة احد فرح الطلبة ابتداء من غير خطوط الجوارب بالهم وقد
بالجمع في شرح التحقيق حيث قال اجمع المحل بالاسم شمل الافراد كلها مثل الفرد كما ذكرنا
العدد الاول والنحو دل على الاختلاف وشرح به انما التفسير في كل ما وقع في الترتيب
هذا القبيل نحو اعلم بحبيب السموت والارض واعلم آدم الاسماء كلها واولاها للملكة
اسجدوا لله بحبيبين وما من الطالعين بعبادة لا غير ذلك فان قلت المص
وضع الجوارب على الدليل الاول ولم يجب عنه كانه معروف لصحة مدلوله وانه ياتى في كذا
اليه من عدم العموم قلت ما يشرح به في الجواب على ان في مفعول النزاع في كوني المفعول الموصوف
للعوم حقيقة في بعض الموارد جوابا عن الاول ايضا ان لا ان يؤول توصيف الموصوف
الموصوف بالجمع لا يدل على انه للعموم حقيقة بل يوزن ان يكون للعموم مجازا بقرينة الوصف
ثم انه لما كان الجمع عنه بمنزلة المفعول في شمول الاحاطة بكونه مدلولها بون
بعيد **قوله** واما الثاني فلان الظاهر ان اقام السند دليل على ان المورد الموصوف
يجب للعموم حقيقة فاعلم المحجب ذلك حكم بانه مجازية قال المص لا وجه لان المحجب
ذلك وحكم بانه مجازية قال المص لا وجه لان المحجب ذلك لانه لا نزاع في ان المفعول
الموصوف قد تعييدا لاختلاف حقيقة وانه لا نزاع في انه مختص فيه غير مستعمل في غيره
حقيقة ام لا لان الجواب عن ان الدليل لم يفرق في محمل النزاع بل في غيره وذلك ان
يقول لما كان النزاع في الموصوف بلام الجنس دون الاختلاف كان فرض المحجب في
المجازية في الحقيقة دون الاختلافية مجازا بون لا جوارب المص فبات على **قوله** كنه
ارادة البعض تنا في الكلمة لفيقضي عدم جواز الاحاطة كما ترى **قوله** نعم اهل المراسلة

القول قطعا لان الاقل دخل في جميع احتمالاته فالحكم ثابت له قطعا وبقي ما هو
 على حكم النك طاردا لا لانه زائد **قوله** فاعلم ان جملة ما على جميع فقهائه هي
 جميع حقايقه او هو عليه او لا ان صحة اراة جميع الفخاني في الحكم الذي يقيد
 به واحد منها ممنوعة وبنا ان بناء هذا الكلام على ان الجمع المذكر موصوف لكل
 واحد من اجموعه وان مشترك بينهما لفظا وليس كذلك بل هو مخصص للعدد المشترك بينهما
 وهو في كل واحد منها محال وانما ان حارب الافراد غير متساوية فلا يمكن فرض مرتبة
 مستوفية للجميع اذ كل مرتبة تعرض بقدر قوتها مرتبة اخرى والا لزم ان يكون غير
 الشايع متساويا الجواب عن الاول استيعاب اراة جميع الحقايق انما هو اذا اوضحنا
 حيث انه جزء للعدد فلا وعلى الثانية ان مراده بجمع حقايقه جميع الافراد التي هي حقيقة
 في كل واحد منها لكونه من افراد الموضوع له لا لفظه وغايته ان مراده انما اذا
 اجمع على خبره باعتبار صدقه على جميع فقهائه هي جميع حقايقه في المقصود بجمع
 المقصود الصادق على جميع فقهائه فيقول فيقول انما هو لانما في الحكم لا يراة
 ولا احتمال في تناول الحكم لا يراة غير متساوية **قوله** اما اولها فالحقصة او كل الاحتمال
 لا يراة في الحكم المستند في الاستيعاب لان الاقل لان الاقل معلوم الارادة في الجملة
 لا يخفى عليك ان ما ذكره الشيخ من الحكم على الحكم على العموم نظيره ما ذكره المصنف في عموم
 المفرد الموصوف وفيه المعارضة بحقيقة اليقينية وذلك بان يراة لو اراد العموم في المفرد
 الموصوف لينة ولم يمتدح علم انه ليس بمفرد في الفرق بينه وبين **قوله** وفيه نظر لان
 هذه القرينة غير نافذة في العلم لعدم النفاذ بين اراة الاقل واراة الكل ومراد

من الوتة

على القرينة القرينة الحادثة اذ بدونه اجاب على الكل باق وهو من طوويله
 فان قلت يمكن ترجيح النظر بان اعلق الارادة بالاقل غير مطلق به بل هو مثل
 الكل في عدم العلم بالخلق لان اعلقها به باعتبار كونه مطلقا بخصوصه مستغنى قطعا
 وباعتبار كونه مطلقا في ضمن الكل كونه لانه يقع لعلقها بالكل وهو غير معلوم قد اعلق
 الارادة بالاقل مطلقا لا باعتبار كونه مطلقا ولا باعتبار ذلك وجعل بالوجه الاشم
 وهو معلوم قطعا **قوله** فانما يقع كون اللفظ حقيقة في كل مرتبة او لينة لان اعدادا خلا
 على جميع فقهائه هي جميع حقايقه وانما يكون لكل ركان له حقايق وهو مذكور
 حقيقة الا ان العدد المشترك بين اجموع فقهائه على خصوصي احدها القرينة لا يراة
 المستدل ان تلك اجموع حقايق لا مرجح ان اجمع موضوع لها بل مرجح انها من
 افراد الموضوع له وهو العدد المشترك لانما نقول هذا التوجيه لا يرضى الجواب لان من
 المجيب ليس مجرد من شئ في ان اطلاق الجمع على اجموع فقهائه بصفة بل خصوصية
 موضوع للعدد المشترك وعلى جميع فقهائه كاهو المدعى لا يمكن بدون القرينة والاطلاق
 على اجموع مع القرينة لا يواز في نفى جوازها اتفاقا على انه لو كان مراد المستدل هذا
 لكان ما ذكره ابناء اللغة بالترجيح لانه ثبت كون اللفظ حقيقة في الكل دون غيره
 من اجموع لكونه متضمنا لها ولما اذا كان مراده ان اللفظ في كل مرتبة حقيقة باعتبار
 وضعها ولما اذا امكن اطلاقها على ما يستلزم في الكل لانها لا يراة فلا يكون
 ابناء اللغة بالترجيح بل تفيد البعض الحقايق على البعض بالترجيح ولا يرضى فيه **قوله**
 وان سئل كونه حقيقة في كل واحد منها ولا يراة اذا كان اجمع حقيقة في كل واحد منها لا

خفاء في ان الجميع احد حقايقه وهو مثل عجزه فاعلم فيه اولاً كادحة السبل
 لان نقول هو الذي ترجع بعض حقايق المشتركة على بعض اخر فلهذا ذلك ثم ولكن
 فاما كون ذلك لولم يكن لذلك البعض الآخر حقايق من جهة اخرى كما نحن فيه في
 الاقل كونه متيقن الارادة او بالارادة من الجميع **قوله** اقل مراتب صفة اجمع الملائكة
 على الاتحاث رتبة الصفة لان النزاع في نحو رجال وسليمان وضربوا بالركب
 من جهة ثم في كل صفة به فانه يطلق على الاثنين اتفاقاً ولا يكون في واحد من
 مع الغير وان كان وجهه بل ربما يطلق على الواحد تعظيماً ثم القائلون بهذا القول
 في دون السنة فخصيل يطلق على الاثنين جهة وهو المشهور ونقل عن الكوفي والشافعي
 انه لا يطلق عليها اصلاً لا حقيقة ولا محلاً ولا قيل يطلق على الواحد ايضاً نقل ذلك عن الامام
 قال في البرهان ولكن الرتبة الواحدة بعدد الرتبة الاثنين وربما يرجع قوله بان باب
 الجواز وسع العلاقات بين الكل والجزء ظاهرة **قوله** لما انه يسبق اية استدلال بما هو
 المختص عند من حيث اجمع حقيقة الملائكة واثوتها ومجازة الاثنين والصيغة قوله
 ودونه يعود لا الاثنين باعتبار المذكور وهذا اللفظ وقوله لما هو قيل لقوله ودونه
 لا يثبت الجزاء الثاني من جهة **قوله** فان كان له اخوة يعني لام المورث السلف
 لاية السلف في هذا اذا لم يكن له اخوة والاطفان السلف لان الاخوة يحجب الام
 من السلف والملازمة الاخوة هنا الاثنان لانها يحجبان ابنيهما واما في الاطلاق
 الحقيقة **قوله** الاثنان فان فوفيهما جهة مرجح في ان الملاقاة لهما جميع الاثنين حقيقة
 حيث سوي بينهما وبين الراعي لهما في هذا الحكم **قوله** والكل من غير الاول اية حاشية

المراد

المراد بالاختلاف في الآية ثلثه فانها وحجب الاخوين لتمام الثلث مستغنى
 او اجماع لا في الآية وهو غير مانعة من اولاً بل من حجب الملائكة عدم حجب الاثنين وان
 سلم استغناء حجب الاخوين من الآية لعل يجوز ان يكون احتمال الاخوة فيها من
 باب الجزاء بقية كالاجماع والنفس بغيرها وان الاطلاق انما يدل على الحقيقة اذ لم
 يكن دليل على خلافها وقد مر دليل عليه **قوله** بل يكون مراد منها تعقيب على صفة
 بل السهو والكل عند كثرة الاحدية **قوله** لا يرجع ثم في فان المركب من هذه الحروف
 يطلق على الاثنين اتفاقاً كما خرج به المحققون منهم الامام والشيخ الحجة المختصر
 الكبير والسنة ذلك ان اجمع في اللغة ضم شئ لشيء وهو يفتق بالاشياء فضلاً
 وقد يجب غير الاستدلال بان الحديث محمول على بيان اتفاقهما في الاثنين
 وحصول فضلها به في الصلوة او في السجدة اختلاف التفسيرين كما ذكر السيد الزبيدي
 والعقبي في المنهاج **قوله** ما وضع خطيب في قوله وهو الخطيب الوارد بصيغة النحوي
 مثلاً فاعلموا انهم في الصلوة وكذا **قوله** لا يتم بصيغة من في قوله خطيب
 فيه استره الا انهم احدهما ان النزاع في دلالة الصيغة حقيقة على العموم والاشد
 للمختصين اذ لا نزاع في جواز حملها على العموم مجاز لان المجاز باب واسع وفيه هناك
 الموجودين في قوله خطيب بما خلون فيه وان لم يكونوا اخرين في صلب الوجوه في
 من جعلهم كالمعدومين في عدم الدخول **قوله** بل لكل في كالفردية والجماع فان
 المعدومين الموجودين في الحكم المستغنى من الخطيب امر ضروري اتفاق عليه الامة **قوله**
 وهو قول اصحابنا هذه العبارة كعبارة التذويب في بيان علمنا اجمعوا على عدم

العمومية فلا مثبت لها فذكر في الكلام مستوفى **قوله** واكثر أهل الخلاف على هذا
 غير أصح من السابقين وإليه حنفية وذهب قوم منهم من هذا القول إلى أنها
 قبل هذا القول غير بعيدة من قطب المحققين وذكره الكتب المشهورة أن الحق أن
 الخطاب وتوهم لمن أجابهم معلوم بالضرورة من غير محتمية الله عليه وآله وهو قريب
قوله لا يثبت للمعدومين إلا ما التمس له وهو ذلك أن الخطاب يثبت لمن سجد على كونه
 المحيطة بالشيء والمعدوم لا يثبت بالاشياء فلا يثبت له وفي نظر ما لا يثبت له
 أنه كمن يكون حيث يلقى خطابه بالمعدوم كما أنه يحصل الحاصل وأما ما قلناه أن يتم
 ذلك في الخطاب البشري فلا يتم في خطاب سبحانه لأن الموجودين في ضمن الخطاب والمعدومين
 عنده سواء وما يؤيد ذلك قوله تعالى أولست ببركهم والقول بأن الخطاب يمتنع
 بالاشياء مشترك في الجواب بأن خطابه سبحانه لما كان مفعولاً بتبليغ الرسول كان مفعولاً
 لوازمه استمرار وجود المخاطبين لا يخفى بآية فان التبليغ إنما يكون بذلك الخطاب
 عما هو في نفس الأمر فإذا كان الخطاب مما وجب أن يكون التبليغ أياً كان وجهه
 تعلق خطاب الرسول نفسه بالمعدومين لا ينافي تعلق خطاب الله مفعولاً حيث التبليغ
 بهم ولما كان ذلك كونه استمع تعلق الخطاب بالمعدومين فقط فقام استماع التعلق
 بالموجودين والمعدومين معا على سبيل التغليب فخطب يا أيها الناس يجوز أن يكون
 شاملاً للمعدومين مع عدم التغليب ومثل ذلك مع ذلك أن في قوله عند الرباب الذين
 فإن قلت التغيب مجاز والنزاع إنما هو في ذلك ولعل **قوله** هذا حق ولكن
 المسئلة ليس لها كبر فإياه ولا يثبت أياً قول المستدل أن الرسول الحكيم للمعدومين دليل

من غير خطاب **قوله** وانكاره كما بره أي انكاره عدم جواز ذلك القول في القول
 بجواز خطاب المعدومين أو المعدومين مع الموجودين حقيقة بآية الله أن
 كبره **قوله** وأيضاً فإن البصير والمجنون أنه سير هذا الدليل على أنه القياس
 بالاولوية لقوله أن الخطاب أو المتيقن البصير والمجنون ليس هو وجود بعض
 شرائط توجهه كالوجود والاشارة بالاشارة فيه وإنما خدم تناوله للمعدوم بعد
 لأن إضافة شرائط توجه الخطاب بعد واجتماع عدم العلم والتمييز والحيث
 أن العلة في الأصل يجوز أن يكون عدم التمييز المقترن بالمجنون والعبادة أي
 مجموعها وهذا لم يحقق في الفروع وأما الجواب عنه يمنع الحكم في الأصل والقول بأن
 كل واحد منهما داخل تحت خطاب غائية أي جفرا الإجماع وهو لا يبرهن عدم أن
 بل يؤيده فبعد جده بل كما بره فلهذا لأن القول بأن نحو يا أيها الناس غير
 ويا أيها الذين آمنوا متيناً بل للبصير والمجنون لا يخفى في آية عن ذوي الألبان **قوله**
 أحدهما لو لم يكن الرسول صفة الله عليه وآله مخاطباً عن بعده لم يكن رسلاً الله
 في الحقيقة أن قيل هذه الخطابات مفعولاً للرسول مبلغ قلنا لما كان الرسول
 صفة الله عليه وآله هو الذي يوجه الكلام نحو المخاطبين فلهذا هو المخاطب لهم
 ولو أرادنا سبغ في الدليل على أن يكون المخاطب هو الله لقلنا لم يكن مخاطباً لمن
 بعد الرسول صفة الله عليه وآله لم يكن الرسول رسلاً الله لأن مفعولاً له الرهم أن
 يثبت له بلغهم ما سألهم به **قوله** بالنسبة إليه أي الإرضاع بعده فلا يكون الرسول
 إليه في الإجماع لم يترك في النص مثل ما أرسلت كالأمانة لأن كس وحيث

لكل الكسود والاحمر لان الخصم لا يسلم شموله للمعدومين **قوله** عن اية الصعوبة
بيان لاهل الاصل والاعلاء لانه بما يدعى اجتماع الصعوبة اليه **قوله** ويجوز
اخرج الاول انه مخصص بتبليغ الكلام لا يجب ان يكون بخطاب الله بل قد
يكون به كما في المروجين وقد يكون غيره من الدلائل والامارات الدالة على ان
حكمهم حكم الموجودين ونحن ان هذا التفصيل مذهب اهل الخلاف استحب
لا يقولون بوجوب مخرج كل محمودة الله عليه فانه يقوم مقامه ويستلزم المنة
والمكانه واما مذهب الغلاة النجاة فهو بعيد وما يدل عليه ما رواه الكوفي في
تفسير قوله تعالى وادعى الله اليه ان هذا القرآن لا ذكركم به ومن بلغ ان المراد من
الائمة عليهم السلام والمغنى به من بلغ لان هذا التفسير بعيد ان الله
شرط في كل من يطلب بواو كان الرسول ص الله عليه وآله والى من مناه **قوله**
واما من ان يذهب الى اجتماع العلماء على بعد الصعوبة باثبات حكم اخطايت
لهم لا يدل على ان ذلك لا دل اخطايت لا يتم طورا ان يتبينه دليل خارج
كالاجماع والضرورة الدالين على ما ذكره غير الصعوبة لهم في الاحكام وقد منع
هنا بان المستفاد من سبق القصص على الوجه المنقول هو ان الاجتماع انما هو
بنفس الخطاب لا بما يخرج عنه نعم هو من الاختلافات البعيدة التي لا تصح القبول
قوله حتى يبيح وجد فانه في النهاية ادعى في النهاية الاتفاق على حذر التفسير
لما اورد في الفاظ الاستفهام والمجازية وجعل الخلاف على ما علمت في
مروفت لانه في كل كلام بعض المحققين تصريح لانيه انتهى وتقل عن

القول

القول ان انتهى التخصيص في اجمع مطلق المنة وفي غيره الوجود
بعضهم انه في اجمع المعرف المنة وفي غيره الوجود **قوله** ولا يدرى بجمع
يترتب من لدول العام وذلك بان يكون البنية اكثر من الضعف في لا يتصور
فلك الا انها كان عدد افراد العام محصورا وهو ليس بسديد لانه لا يمنع الا
على ما فوق الضعف في غير المحصور كما اذ قلت اكرم الرجال الامانة وذلك حتى
عددت عشرة مثالا في يعلم ان البنية اكثر من الخارج قطع **قوله** ولما قطع
قول القائل انه لما دعا الدعوى الاولى واما الدعوى الثانية فلم يتوض بها
لان وجوده معلوم اولها كذا بما سبكه الخصم وخبرنا في المنة بانه حتى يمكن
بجمل النزاع وفي لفظ القطع اخبار بان الحكم المذكور ضروري وان ما ذكره شبه
لادليل وانما يعلم انه لادلالة في ما ذكره على ان البنية يجب ان يكون اكثر من الضعف
الاسم الا ان يكون المقصود البطلان مذهب الخصم **قوله** ولا يمكن اي ولا كما في
لواريد الضعف او الاقل من فليد فلا يتم المنة **قوله** كان تخصيص اي كان ذلك
الامانة في تخصيصه اذا القوض عدم فانه جزؤه يعقضي امتناع كل تخصيص
لتحقق عند الامتناع فان الاقرب الى اجمع اكثر من الاقل يمكن ان يقال يتحقق
ارادة الاقل قد عارضه فاما قل لا ين اثر الشئ سقط عند ارادة العموم فكذلك
عند ارادة ما يقوم من معنى الاكثر لاننا نقول سقوط امره عند ارادة الحقيقة
لوقضى سقوطه عند ارادة الجاز **قوله** لا امتناع ارادة الاقل لا ين انا كانت
ارادة الاكثر راجحة كانت ارادة الاقل مستندة لوجوب حمل اللفظ على الاكثر

الراجع لنا نقول النزاع انما هو في انه هل يجوز استعمال العام في الاصل المرجوح
مع قرينة تخففة به ام لا وما ذكرت انما يدل على انشاع ارادته عند عدم تكلم القرينة
ولان نزاع فيه **قوله** لكننا لم نذكر اجراءه او عليه بان هذا انما يتم في غير اجمع المثلث
كالشركة في باقي النفي والوصول واسم الشرط وكذا وانما في اجمع المثلث فلا
لان الواحد جزوله واجب بان هذا يعني عما ذهب اليه المحققون من ان
عموم اجمع المثلث باعتبار جزائه عنى الاحكام لا باعتبار جزئياته من اجمع عموم
اجمع المثلث كعموم المفرد في شموله لكل واحد فان مقتضى المراد بالجمع هو الاجزاء
دون الجزئيات لو كان للعموم خصوصية لا توجد في الاخصوس فقد كان المراد
عند خراج البعض هو الاحكام فكذلك البعده لان الاصل بقائه ما كان على ما كان
واينما تعلم قطعا ان البنية والمخرج يكونان في جنس واحد فاذا كان الخارج هو الاحكام
كان البنية ايضاً كذلك **قوله** وانما هو علاقة المشابهة فيكون من قبيل الاستعارة
لا التماثل المرسل واحصى ثم لو ارد ان يكون العلاقة هي علاقة العام وانما هو كونه
بها المستدل لم ير عليه ذلك **قوله** استعارة غير العطفية فكذلك اوقع عبارة العطفية
وقيل ان اللفظ للعطفية الا ان يجعل الاستعارة منقذة لمعنى الكناية **قوله** ولم يتبين معنى
العموم ملحوظ فيه اهلا اي لا يجمع الافراد ولا يجمعها اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان ملاحظة الخاص في فرع ملاحظة العموم واذا استغنى الاصل استغنى النوع قطعية
اشعار بان الصيغة المذكورة مخصصة للعموم لكن العموم غير ملحوظ اهلا واما
ان نفيه ليست مخصصة للعموم اهلا ولولا هذه العبارة لكانت جعل قوله وليس من

التيتم

التيتم والتخصيص في شيء اياهما هذا القول **قوله** والامر عندنا سهل فان انما
المفسرين على ارادة الوجود في انس انما نقل بخبر العدل الوجود فلا يثبت به
حكم كذا نقل عنه **قوله** بل هو لبعض الخارجين له لام الترفيع كاستدلال
بخاصة معينة من الحقيقة هو العهد الخارجي والافضل الحقيقة من حيث هي و
الجنس او باعتبار الوجود مع وجود قرينة البعثة وهو العهد الذي يعني اوسع منها
وهو الاستدلال والتلفيف فليس لا دل لعدم العهد الخارجي ولا ان في
الاصل لا يتعلق بنفس الماهية من حيث هي ولا الرابع وهو ظاهر فتبين ان
لذلك يعني الفرد المرجوح في الخارج المطابق للماهية المعهودة في الذهن
لصدقه عليه اولاً لأنه نفسها بعد رفع المشكوكات فكذلك الماهية من القدر المخصوص
من خبر الماهية المقررة بأكمل ويسمى عبارة قوله بل هو لبعض اشارة الى ذلك
الفرد الموجود من الماهية وقوله للمعهود الذي يعني اشارة الى الماهية المقررة في الذهن
وقوله يعني خبر الماهية تفسيره لكذلك الماهية وتخصيص العهد بها في الذهن وقوله
مقدراً معلوماً اشارة الى ان ليس المراد مطلق الماكول والمشروب يعني اعم
ليصدق عليه اسم بل المراد هو القدر المعلوم كونه مأكولاً ومشروباً فقد ظهر ان الترفيع
هذا لموجود في الخارج من تلك الماهية المقررة في الذهن واما القدر المخصوص
لان تعريف العهد الذي يعني ليس من تخصيص العموم في شيء الا انه في الواقع المقصود
شبهه بالمعهود الخارجي فانه ليس من تخصيص العموم قطعية حيث قال رجل الامارة
توضحه ان هذا الفرد الخارجي المطابق للمعهود الذي الذي يطلق عليه المرت

بالتمام حاصل لواحد معين في الخارج مقصود من اراد معلومة فيه في قول
ادخل السرق مثلا حيث يراد سارق معين من بين احوال معلومة معلومة بسبب
اعتبار دخول الخاطب على طاعة والمطابقة بينهما في ان المنة معلومة والمراد فرد
كما ان الكون معلومة والمراد وجودها وان اختلفا في تعدد الاحوال وانما
المنة كما ان الهمد الخارجي ليس في تحصيل العموم ككل الهمد الذي في الواقعة
نقل ولله المحقق في ان المقدم من اجل الامر انما كان من المقرر ان المقدم
بالهمد الذي هو المنة مع فرد ما غير معين وبالحال هي المنة مع فردين
وفي المثال المذكور ليس المراد فرد معين متصفا ليكون عمدا خارجيا ولا فردا
ليكون عمدا في محض بل المراد به الهمد الخارجي المطابق للهمد الذي في
جوت معينين واهام كما ان الهمد الخارجي اذا اطلق على وجود معين من بين
خارجية كالمثال المذكور له جوت معينين واهام وذلك لا يخرج كالمثال في التوبة
ووجه الاجماع لان هذا التقرر ان الغرض المطلوب من ليس هو الاعلام بانه اكل
اجزاء معين اي الفرد المتخصص ولان اكل خنزير بمعنى اكل ما يصدق عليه بل الغرض
انه اكل مقدارا من بين معلومات هو خرج حيث كونه مقدارا معلوما للهمد الخارجي
لكن لما كان مبهما بين معلومات كسبه الذي في ومثله لا يخرج عن ذلك **فلهذا** خرج
اخره عن اجمع الموت والمضاف فانها يعان باعبار الترتيب والاهتمام **فلهذا**
ولم يقل دليل على تدارم حكمها لانه لا ينسب الاستدلال الى الراجح في اجمع التخصيص
تدارم الحكمين في ظاهر لان التخصيص بقدر العام على بعض سياته فان كان

اقول اجمع جازية التخصيص اليها والا فانه الثلاثة ثم ثبت الحكم فيها
بما هو المستلزم لاقول ان الفضل لا يقول لا يلزم من جواز استعمال الراجح
كالجمع المتكرر الاثنى او الثلاثة جواز استعمال الراجح فيها بل انما عند
المحققين ان عموم اجمع يجب ان لا يجرى دون الجزائيات فلا فرق بين عموم
وعنوم المفرد **فلهذا** هو محال مطلقا اي سواء كان ابدا في محض او غير محض وكما كان
المخصص متعلقا او غير متعلق **فلهذا** فمستطاب اوضحه او كسبه او غايته انما كانت
نعمه غير مستقلة لاجتماع الشرط للمشرط والصفة للموصوف والاكسبة
لا المتضمن منه والغاية الى المعنى **فلهذا** فمستطاب اوضحه او كسبه او غايته انما كانت
عند السمع فينبغي ان لا يخرج في كسبه في قوله نعم وادنى من كل شيء **فلهذا** انما كان
حقيقته في ان في كسبه الكل كان مستكسبا او وعلى العكس ان ثبوت الملائمة
يتوقف على كون العام متعلقا في اخص من هو اوابه اليه وليس كذلك بل العام
مستقل في العموم والملازمة المتول والمخصص لا يخرج بعض جزئية ثم يمتد
الى الباقي بعد الفرج والعام يراد به العموم والخاص يراد به اخص واما انما
من المجموع لان العام وحده فلا يلزم اكثر فذكر اكرم الرجال العلم بغير
فذلك اكرم الرجال في علمت من صفاتهم انهم علماء فالعلم ان وجده اجمع كان
بل الكل والعلم بغير خصوصية كان خارجا عما نحن فيه وان كان محققا فيهم
كان الموصول بل البعض والعلم بغير خصوصية كان ان الموصول اذا كان بل
الكل لم يكن البطل ملازمة البعض بل المراد به اجمع كذا فان كان العلم بغير خصوصية

لم يكن المراد البعض بل المراد جميع خبراته لان الفقه المختص خبرته لفظ البعض
فكانت قلت اكرم جميع الرجال علمانهم وهذا مثل ما بعثت في المشتري من بين
براديه العموم والمشتري براديه للخصوص والادوات كانت براديه خارجة والادوات
لما بقي بعد الاستثناء **قوله** بيان الملازمة انه يعني ثبت فيما مر ان اللفظ موضوع
للعوم وحيث لو طلق على البعض حقيقة لكان ذلك ما يجب رانه موضوع لا يتم اوجه
انه عين الكل او عين رانه يصدق عليه الكل كالخمر ان يطلق اما الاول فانه
المعروف من البعض فمالف للمعروف من الكل فاما الثاني فلان منهم الكل لا يصح في
على البعض فحين الاول فليزمن ان يكون مشتركا لفظيا بينهما قيل في هذا الدليل
تقتضي ان يكون المطلق العام على اخص من باب اطلاق الكل على افرز وقد سبق
انه ليس كذلك وانه من باب اطلاق الكل على افرز وجب ان ليس المراد من كونه موضوعا
للعوم انه موضوع للعوم فحيث هو مستلزم بالهيئة المجموعية بل المراد انه موضوع
لكل فرد من غير اختصاص له بفرد دون فرد لولا اطلاق على فرد مخصوص محروكه
ملاحظة فردا كان محمدا الا انه يزعم منه ان يكون استعماله في الهيئة المجموعية
وهم قد انتموه **قوله** ان التخصيص في شئ او اى فيما لا يكون مشتركا لفظيا
بين العام والخاص وفيه شبهة لان المقام البطل قول من ادعى ان
الصفة مختصة بالعموم وانها تطلق على البنية حقيقة فلا يرد ان يطلق الاشتراك
اللفظي ليس بضروري ولا يتفق عليه اذا القول به موجود فلا يتم الدليل **قوله** قد
ان اللفظ كان متساويا حقيقة بالاتفاق قيل يمنع كون تناول اللفظ البنية قبل

التخصيص

التخصيص حقيقة بل هو مجاز لانه من باب اللفظ الكل على الجزء وبذلك
يشي لان قد عرفت ان اللفظ ليس بموضوع للهيئة المجموعية بل لكل
فلا كل ولا جزء **قوله** انما طرأ عدم تناول الغير وهذا الذي طرأ انما
في تفسيره مجاز لان الواضع لم يتعرض بشرط انضمام الغير وعدمه وعدمه
اعلم من تعرض لعدم الوجود **قوله** وان في انه سيجي انه توضيح ان البنية
محروكة من جهة القرينة يسبق اليها الغم والقرينة تعني جهات الغير اعني اليوم وكل
اي سبب البنية بنفسه او عدمه من خبره دليل الحقيقة فاللفظ البنية حقيقة فقول
ازعم القرينة لا يحتمل عند كونها بالية بغيره لانه انضمام القرينة وتحقيقه ان
القرينة مستترة تعني جهات الغير ولا دخل لانه لا يسبق البنية بل سببه انما هو
بنفسه وقوله ذلك شبهة لان البنية المذكورة كغيرها او لعدم سبب
المعلوم انما هو الاول اظهر لفظا وانما سببه اذ دليل الحقيقة عدم
سبب غير كاسبتها والا لا تنقض بالمشترك فان السبب مفقود فيه مع كونه حقيقة
في كلامه ثم هذا الدليل على ما مر انه لا يرد عليه ان كون اللفظ مع القرينة حقيقة
في البعض يرفع جميع المجازات اذ ما مر مجاز والا يمكن ان يبي اذ مع القرينة
حقيقة في مدلوله سببه وجوبه حقيقة في خبره **قوله** وانما سببه الاول انه من
لغوه وانما دل على توضيح ان تناول اللفظ البنية وادواته قبل التخصيص
وهو الذي كان عاجلا حقيقة انما كان مع تناول الغير وادواته ايم بالعموم
تناوله لم يوجب تخصيص ملحوظا بعد انفراد غير منضم مع ارادته غير هذا السبب

متا برت اول الاول بالظن ويطرأ بن يذنيق الاول وبقضي ذلك كون
 اللفظ مستعلا في غيره وضع له فقه ظاهرا ذكرنا ان المراد بقوله اما كان مع غيره
 اما ما كان مع تناول غيره وادارته بالفعل وليس المراد به صلوح تناوله
 ومجرد جهات ذلك ليرد ان استعماله في كونه بوجه التخصيص يقتضي ان
 صلوحه للغير لا يلزم منه ان يكون مجازا في البنية والادخل المشترك في صالح
 لما خرج معناه قبل القرينة وبعد الاصح لبعضه فيلزم ان يكون مجازا في البنية
 وهو يتفق اتفاقا على انه لما ريد ان يكون الفرق بين العام والمشارك وهو ان
 اذا اشترك صلاحية لشيء بالوضع بل بحسب الاتصاف بخلاف العام فان
 وضعه للصلاحية فاذا اقتصت صلاحية بالوضع تحقق الاستعمال في غيره وادخل
 بخلاف المشترك **قوله** وفرض بان عدم تناوله في غيره فرض بان عدم تناوله
 اللفظ للغير للتخصيص او تعلمه قبله لا يفرصه من ولم يلبس في العمل
 ان تناوله في البنية الذي كان على سبيل الحقيقة باق على التميز لان عدم تناوله
 للغير لا يؤثر في تناوله والا لوجب رفعه في باب بان تناوله لما بقي الذي
 كان حقيقة هو تناوله في ضمن الكل اطلاقا وانما لا يخصه فكم يستفاد بكونه
 على الحقيقة اصلا **قوله** وجوابه انه محصله ان تناول ليس موحيا لكون اللفظ
 حقيقة في البنية قبل التخصيص او تناول اعم من ان يكون على الحقيقة او
 المجاز والعام لا يقتضي خاصا فلما لم يرد ان يكون التخصيص كونه حقيقة فيه
 بل الموحى به هو استعماله الكل الذي يكون ذلك البنية بعضا منه واللفظ بعد التخصيص

مستعمل

مستعمل في البنية بخصوصه فلا يكون حقيقة فيه بل مجازا فيه والظن ان هذا الجواب
 متعلق بقوله لا يميزه صفتنا وله ومحصله ان اللازم من ذلك بقية تناول
 التخصيص واما ان ذلك التخصيص تناول موحى بكون اللفظ حقيقة في البنية
 فلا لا يخرج كونه موحيا له قبله وانه لم يزل الموحى به هو استعماله في الكل وانما
 الظن ذلك لانه يمكن ان يكمل جوابا عن كل الدلائل **قوله** والقول بان كان شيئا
 وحقيقة مجردة كما كان جوابا عن سؤال مقدمه بقوله ان تناول اذا كان
 باقيا بحاله بعد التخصيص كما ذكره المقترض وكان تناول قبل حقيقة قبل
 كما ذكره المستدل فكيف يكون تناول بعد مجازا وتغير الجواب ان في القول
 ان تناول البنية حقيقة قبل التخصيص ساهلة في العبارة والمرد ان تناول
 لربح الحقيقة النائية من استعمال اللفظ في الكل الذي يكون البنية بعضا منها
 احتجنا لذلك تناول لان الكلام في الحقيقة المتعاقبة للمجاز وهي صحة اللفظ وكون
 تناول الذي هو امر معنوي **قوله** وخرج البنية بالمنع من سبق اي بالمنع من سبق
 البنية بخصوصه ظاهرا وانه اذا سلم سبق العموم لاصح المنع سبق البنية لانه اذا
 العموم ولا يعقل سبق العموم الا سبق جزئيا به بأسر وذلك لان سبق العموم يستلزم
 سبق البنية على انه بعض منه لا خصوصه **قوله** واما فيما رجع القرينة اي انما يتبادر
 بخصوصه مع القرينة الى انه قد مر اذ اجمع فكل القرينة كما ان انما يتبادر عدم
 ارادة الخارج ككل انما يتبادر ارادة البنية بخصوصه **قوله** وهو يكمل المجاز اي
 سبق العموم عند عدم قرينة خصوص البنية دليل على ان اللفظ مجاز فيه لان سبق الغير

من علامات المجاز **قوله** كون النزاع في لفظ العام او في الصنيع ما ذكره المتدبر
وهو قوله مني العموم حقيقة كذا هو معنى لفظ العموم لا مني الصنيع المخصوصة التي
عنها بل مني استغنائها لجميع ما يتناول لكن لما كان لفظ العام يطلق على تلك
الصنيع توهم ان ذلك مني ما فاستبعد عليه العارض بالعرض وجرى حكم العارض
على العرض وهو سوي لان اطلاق العارض اعني العموم على متكررة غير محتملة
لا يستلزم ان يكون اطلاق العرض على الحقيقة عليه مع كونه بعض دولاته فخرج
اكثافا عنهم **قوله** لو كان التقييد بالاشتغال اه توضيحه لو كان العام المخصص لغير
المستقل مجازا لكان كل لفظ مركب مع غيره ووضع المركب بمعنى مفاهيمه قبل
التركيب مجازا وذلك نحو مسلمون فان مسلما وضع لمن قام به الاسلام ثم مع علامته
وضع لمائة قام بهم الاسلام ولا يدل مسلم وحده على جزء منه فضلا عن ان يكون
مجازا بل جميع مسلمون دال على مجموع الحق ونحو المسلم فان مسلما وحده موضوع لغزو
مع لام الجنس او العهد موضوع للحقيقة المتدلية من حيث هو فخرج حيث وجب
في خمس خمس معين وليس مسلم وحده دلالة على شيء بل الدال هو الجميع ونحو الف
سنة الا خمسين عاما فان الف سنة نقص في معناه ولا يجوز فيه وان مجموع المركب
خرج المستثنى والمستثنى منه وانما الف سنة لا يبقى بعد الاستثناء وخرج من ان
الاستثناء عند هذا القيد مقيس لا مقيس عليه كما علم من تغيير المقام من اول
الباب عند نقل من فيه كان الوجوب ان لا يذكر في جوارح الخمس عليه وجوب
ان النزاع في العام المخصص بالاستثناء لانه القيد بالاستثناء مطلق وهو ان

ليست عاقل فلهذا اصح جعله مقيما عليه **قوله** موضع خلاف من انهم يعني
ان انهم ايضا قال ان الف سنة بل كل عدد موضع الاستثناء منه مستعمل في
معناه والمجموع خرج حيث هو مستعمل في البنية بعد الاستثناء وكلمات معه وانما
قوله من انهم لئلا يرد عليه ان الواقع في ذلك ثم كيف القول بان العشرة في
قوله على عشرة الائمة مستعمل في التبعة كما راوا الاقرنية مشهور **قوله** بيان
الملازمة توضيحه ان كل واحد من مسلم في مسلمون والمسلم والف سنة لقيد بقية
هو كما جرد له وهو ضمير للمجموع والالتزام والتعريف والاستثناء وقد صار كماله في
الجماعة والجنس او العهد وسماحة وحسنون ومنها غير ما وضع له اولاً وبقي
بدونه اي تلك المذكورة بدون القيد لما تعلقت عنه وهو الحق الاول ومعه
تعلقت اليه وهو الحق الثاني ولا يخفى الاول وقد جعلتم ذلك التوقيع بقية موجبا
لجواز في العقب وهو المقيّد بالوصف ونحوه فالقول بعدم التجزئة المقيس عليه
وهو مسلمون ونحوه فرق بين المتدينين وهو حكم **قوله** والى جواب ان جازا الفرق
بين الجواب ان شيئا ما ذكرتم ليس مثل العام المخصوص لغير المستعمل بل جازا فرق
ووجه الفرق ظاهر لا يخفى ذكره الله في الاول والجواب ان يقال ان كل شيء
يرجع التجزئة بل الزيادة الموجبة هو ما يخرج العام لا الجنس كالمسلمين في الرجال
المسلمين فانه قرينة دالة على صرف العام عن معناه الاصيل وما ذكرتم من الزيادة
كذلك فان كان هذا الجواب اولاً لانه يرد على قوله المسلم بقية في الوقت كذا
انه ان اراد بالوقت العام فقد يدعي عدم الفرق فيه بين الموقوف للعلم والموقف

بالشرط والصفة ونحوهما وان ارى به العرف الخاص منع الاختلاف للترتم
الدليل وفيه نظر لان كون المسلم كل واحد بحسب العرف دون بني بتم الطول
لا يقدم على اخباره الامكان برغم ان المسندل ثبت حكم الزيادة المذكورة مع العام
لزيادة المذكورة مع حمده بالقياس فتم لم يوفق بين الزيادة بين الجملة العرف
لا يقدم المنع المذكور **قوله** فان الواو في مسلمون يعني ان الواو في مسلمون
بكله بل هو علامة يعون بها ان مسلمون للجمع بوضع الواو لانه كما ان الفاضل
وواو مضروب ليست بجملة بل جبرلة يعرف بها ان ضارب الفاعل ومفعول
للمفعول بوضع الواو في مجموع مسلمون لفظ واحد وضع لجماعة متصفة بالاسلام
بجملته فكن فيه فان الرجال وضع للعموم والمسلمون وضع لما راد جعله في
وضعا للاول وقيل الرجال المسلمون خرج عن الاول بعض اراؤه وهو غير المسلم
فلم يبق على موضوعه فلا يكون حقيقة وعليه نفس ليطهر لك وجه قوله ولا شيء مما ذكرنا
في هذه الصورة الثلاثة تحقيق في العام المخصوص **قوله** ولا تقدر عليه شهادة انك
يكون الف سنة في الف سنة الاخمين عام حقيقة مخرج لانه ذهب طائفة الا ان كل
عدد وقع مشتق منه يراو به البقية مجازا فثبت العرف سنة مجازا عن شهادة وخمس
بقوة الاستثنا فتح بطلان اللانم بالنسبة اليه غير مستقيم ولا مستقيم ذلك الحكم
هو مبني على ان المراد بالف سنة تمام المدلول الحقيقي والاستثنا في البعض انما
قبل اسناد الحكم اليه فهو انما خرج عن الحكم لا عن الواو والجمع خرج عن
لما هو محل الحكم **قوله** لا شيء مما ذكرناه وهو كون المجموع كلمة واحدة وكون المراد بها

البيان

بالمشتق منه تمام مدلوله ووقع الخارج منه قبل الاسناد وانكم ليس بشيء من
بين الآخرين بتحقيق في العام المخصوص اما الاول فلهذا وان كل واحد من العام
المخصص مختار عن الآخر وكلمة برسمه والسنة تخصيص الاول ببعض افراد
فيكون الاول مجازا في البنية واما الثاني فلهذا المفروض اراؤه بعض افراد العام
لانها كلمة الف سنة فيكون العام مجازا دون الف سنة وفيه نظر لان هذا
على الفرق بين الاستثنا في العام والاستثنا في العدد بان المراد بالعدد تمام مدلوله
وبالعام بعضه وهو بطلان كل من ادعى ان المراد بالعدد المشتق منه تمام مدلوله
ادعى ان المراد بالعام المشتق منه كله والمسندل يقول لو كان العام مجازا
لكان العدد مجازا لعدم الفرق وهذا حق فقول المصنف كيف يترجم مجازا لو
فيه مجازات مرفوعة قطعا واعلم ان المراد بالصورة الستة هو مسلمون والمسلمون
سنة الاخمين عاما وهذه في هذه مجازات شهادة اليها وقوله ولان المفروض
عطف على قوله لظهور الامتنان على المعطوف عليه بيان لعدم تحقق ما ذكرنا
الصورتين الاوليتين في العام المخصوص والمعطوف بيان لعدم تحقق ما ذكرنا
الصورة الاخيرة كاشرا اليه **قوله** لا يخرج عن الحقيقة اياها الى الدليل من
على حقيقتها وهو ان العام قبل التخصيص جهة في الزايل وفي البنية بالانفاق
بعده جهة في البنية لان الاصل بقا الثابت المتعارض ولم يوجد من ادعاء
يحتاج الى اباته ثم انما ان جهة في البنية طينة وليست بقرينة فيها بعد ذلك
دليل ظهوره في البنية وعند اكثر الحقيقة قطعية ان شخص غير مستقبل مبيت

متوينة **قوله** فان البنية اقرب الى الاستغراق الا قوله من غير جهة التخصيص دليل
على كون بعض المجازات فيما نحن فيه اقرب الى الحقيقة وعلى وجود ما يدل على ارادة توجيه
ان كل البنية اقرب الى الحقيقة اعني الاستغراق من غير وجه وما ذكرناه من ان اخراج بعض
البنية عن الحكم يوزن دما دليل على ان التخصيص قرينة ظاهرة على ارادة كل واحد من الحكم
تقتضي ان لا يطبق الحكم اللفظ على معنى مجازي بدون القرينة والفرض انه لا قرينة
هناك سوى التخصيص فلو لم يكن التخصيص قرينة لارادة البنية لكان ذلك منافي لما
اورد عليه او لا ان كون البنية اقرب الى الحقيقة يعارض كون الاقل يستثنى الارادة
على جميع التقادير فحقا اعتبار رديين الوضعين على الطرفين لتعارضهما فصار الوسط
الطرفان متوينة في الارادة فلم يزل الاجمال فاما ان دعوى الذم المذكور دعوى في
محل النزاع ولو فرض بوجه فاعلة مستغادة من غير التخصيص والتخصيص فلا عيب الا
ان اللفظ مستعمل في غير ما لا يقتضي ذلك مثل القرينة في قولنا رايته كسدا في بعض
قائمه انما قيل على انه ليس المراد من الاسد الحيوان المخصوص واما تعيين المراد فانه
رأي او دعوى او قول القرينة اخرى لا ياتي الوقوف بين الاسد وما نحن فيه فانه
الاسد يطلق على هذا وذاك بطريق البدلية فهو في ذلك كالكرة بجلات ما نحن فيه
فالطائفة على البنية لطريق السمول فاذا انتقلت قرينة تعيين بعض البنية وجب حمل
على جميع بقية التخصيص لانه قول استعمال العالم المختص في البنية ايضاً من قبيل
استعمال الكلب في جزائه فهو الاسد في ذلك سواء واما ان لا يتم ان الحكم لا يستعمل
اللفظ في معنى مجازي بدون قرينة بعد نفيه الارادة الحقيقة وسيجزي بقرينة المعجزة

وكذا كذا بدأ قوله ثم جعلت لكم بهيمة الانعام الا ما ينسب عليكم على ان عدم
جواز ذلك يقتضي عدم جواز الاجمال في كلام الحكم نعم لا يجوز ذلك في وقت
الاجتهاد **قوله** فيجب حمل على ذلك البعض جواب اما اي اذ ثبت ان بعض
المجازات اقرب الى الحقيقة ووجود الدليل على تعيينه وجب حمل العالم المختص
وليقتض ما ذكرتموه من انه يحمل فيها **قوله** ان لم يكن المخرج بها فانه لا يخرج
به الا رأي جواز الجواز في التخصيص الا الواحد من اقل اجمع عنه مقتضاه
على جميع التقادير **قوله** بان اقل اجمع هو المنفرد به انما ينقض اذا كان العام من
منع العام وكان حرمها باعتبار الاضداد ولما اذا كان مفردا او كان جمعا وكان
عمومها باعتبار الاجزاء **قوله** واستقرت بعدم جواز ما لم يستقص في الطلب
فان وجه التخصيص لا يقتضي وجب العمل بالقرينة والاعمال بالعام ثم الحكم
المستفاد منه ان كان مرتباً وجب طلب المختص في اول فقه وان كان مصفياً
وجب الطلب قبله من باب الهندسة واعلم ان ابواب ايات الاحكام وادوار اجزاء
وان كانت مصبوبة فكونه مفصلة فان علمنا رصدا ان الله عليهم جعلوا ما يتعلق
بالطهارة من الابواب والاجزاء بابا واحداً وما يتعلق بالصلاة بابا اخر وفي هذا الباب
لكن اذا وجدنا ما في باب ولم نجد مختصاً في ذلك الباب لم كيف ينافي جواز العمل
بهذا العام بل لا بد من طلب مختص في ابواب الجواز ان يكون ذلك ما ينفرد به في باب
ومثل هذا غير قليل فليعلم ذلك لمن تأمل في كتب الاجزاء وكل لا بد من تتبع كلام الفقهاء
لمحصل النظر في عدم وجود الاجماع **قوله** واكثر ذلك جمع من المحققين منهم النزاهة

والأخرى وابن الحارث **قوله** لعل جماعته لا يثبت دليل على وجود اختلاف
في أحد المعنيين فلا يتم التفرع لأننا نقول المقصود هو الرد على ذلك الجمع في الحقيقة
وعم مقرون بدفع الخلاف في المقام الآخر **قوله** ان مرادنا لا يثبت دليل على وجود
التمسك بالعام قبل البحث في المخصص **قوله** في المخصص انه غير للاختلاف ويجوز ان
يكون للوجوب وهو على التقديرين دعوى بلا دليل **قوله** والا فليس الاختلاف ابي
وان لم يبين المخصص تبيين اعتقاده عمومه ويعمل بالمخصص **قوله** في ذلك القابل للظن
انه يثبت انه لا القابل يجوز التمسك قبل البحث في المخصص ويجوز ان يكون
للا القابل الموجب **قوله** فالأولى عندنا انه مدعاه مركب فيلزم من احدهما عدم جواز
العمل بهام قبل البحث في المخصص وبما وجوب البحث في المخصص في العمل بالقوي
بانتفاء وقوله لنا دليل على اجزائه الاقل وقوله وانما كلفنا دليل على اجزائه
قوله والتخصيص كيفية الدلالة ان اراد ان التخصيص انما كيفية الدلالة
فلا نزاع فيه وان اراد ان التخصيص المحتمل مكر فوجب البحث عنه اول الكلام ثم
ان يقول كيفية الدلالة من العموم فيجب على المجتهد التمسك به **قوله** فصار حتم
بثبوت مسامحة الاحكام عنه ان كانت شريعت التخصيص وعلية وقوعه فينبغي ان يثبت
ارجح من احتمال عدم حكم المقام بتأويله فثبت غلبة وقوعه فدعاه عنها
الحقيقة فصار وقوعه وعدمه متساويان على ان ذلك يكتفي في الاستدلال ولا حاجة
الى التمسك بالرجحان **قوله** فاعلم ان في امثلية الامر انما يثبت له الاحتمال كون
الاستدلال على عدم وجوب تحصيل القطع بانتفاء المخصص لانه لو كان شرط لكان محل

اللفظ على حقيقة شرطه بالقطع بانتفاء المحذور فيبقى ترجيح هذا الاحتمال
باعتبار رادع لفظ الاستقصاء في العبارة حيث قال فيجب ولا يوجب **قوله**
بالعام استقصاء والبحث في طلب المخصص والا لما جاز التمسك بالحقيقة الا بعد
الاستقصاء في طلب المخصص وليس شئ لانه في ما اكتفى بالظن انه فكر الاستقصاء وقوله
وجوبه **قوله** فصار محل اللفظ على العموم مرجوحه فان قلت هذا مناف لما يثبت
حكم المساواة بين العموم وعدمه قبل البحث قلت لاننا نثبت لان الرجوع لدرجة
التساوي مع زيادة في التيقن لدرجة التيقن لانها كيفية في الاستدلال
كما عرفت ومن نظر الى الزيادة ايضا لانها افضل في المقام على حصول التيقن في المقام
والحقيقة **قوله** فان اكثر الالفاظ محمول على التيقن ان قلت لم لم يقل فان الالفاظ
لست بمجازات كالتخصيص تأويله بالعمومات مع تحقق الفرق بين العام والحقيقة على هذا
التقدير ايضا قلت هذا الفرق لا يكتفي بما هو بصدده من عدم وجوب طلب المخصص في العمل
بالحقائيق لاحتمال كون احتمالي مساوية للمجازات فيجب طلب المخصص كما يجب المخصص
على ما قرره في دليل المقام **قوله** واجمع شئ من هذا القطع بانه ان كانت المستدركة
او رد على سلطان المخصص بان هذا دليل على ان تحصيل القطع ممكن ولا يمتنع على
واجاب بانه اذا امكن وجوب لنا تقريره انه لا يجوز العمل بالظن مع كمال القطع لانه
رد على اكثر ممكنه كما هو محتمل المقام **قوله** لا كراهية بالعام الخاص لسنسب لذلك
دليل انه لم يبين الملازمة لظهوره اذا حكم لا يحل اللفظ على المجاز بدون نصب
عليه **قوله** لم يجز يرجع بغير حكمه لان حصول الانتفاء القطعي عند كثره البحث

عدم الوجدان لا ينافي في زواله فيما بعد بالوجدان غاية ما في الباب ان ذلك
 غير مطابق للواقع والمشرط لا يدعي مطابقة لما نقول المشرطية فيها حيث حمل
 عدم الوجدان دليل على عدم الوجود في نفس الامر فاذا بطل ظهور وجوده بطل قوله
قوله اذا تعقب المحقق مستقاة اسوأ كان جملة ام غير ذلك حمل النزاع في
 احداهما ان ذلك المتعدد اعم من ان يكون بعضها معطوفا على بعض اولاد العطف
 تقدير وجوده اعم من ان يكون بالاولاد او الفاء او ثم وهذا ذهب الامام الرضا في
 الامامية واعتبره النجاشي في الاولاد وتبعه في ذلك جميع من الاصوليين وانه التوطئة
 او ثم فليس كل ذلك لانهما على الاختصاص بالاخيرة والواقعي ابو بكر وتابعه اعتبروا
 مطلقا وانه ان ذلك المتعدد اعم من ان يكون جملة او غير جملة فكل ما بعضهم
 ان المختص في المفردات يعود لا يجمع اتفاقا **قوله** وصح عوده لكل واحد خوار
 عما لم يقع فانه مختص بالاخيرة كالمعلماء ودارا من الالهيات **قوله** كان الاخيرة
 مخصوصا قطعه بغيره بالنظر الى المذهب الآتية لانه يظهر منه ان تخصيصه لا يخرج
 متفق عليه والنزاع ان وقع في غيره نعم لو قيل بخصيص المختص بالاول فقط لم
 يكن الشك في خصوصه ولكن لم يقل باحد ولا يظهر له معنى **قوله** في وجوده ذهب
 ان يفتى الرجوع الى اجمع وقسمه البعض في كل واحد **قوله** وقال الاخرى القابل
 حقيقا وتابعه **قوله** وقيل بالوقف ذهب الى الغاية والواقعي وتابعه وفي قوله
 لا يذري انه حقيقة في اي الامر ان اي في وجوده لا العقل في الاخيرة كما لا يان
 المراد بالوقف هو الوقت في تعيين الوضع لانه تعيين المراد بعد الاقرار بالوضع

انما كما هو من هذا السبب ولانه الحكم مطلقا فان الاخيرة مخصوصة بطل الوقت
 في الحكم انما هو في الاول فقط **قوله** فيستوفى على ظهور القرينة اي فيستوفى في
 تعيين المراد بخصوصه من الاستثناء الا ظهور القرينة وهذا لا ينافي الحكم بكونه
 مخصوصا لان الحكم بكونه الاخيرة مخصوصا ليس من اجل ان الاخيرة مراد بخصوصه
 بل من اجل ان الحكم ثابت له على جميع التقادير ولا يقع في ذلك كونه الاخيرة غير مسلم
 الارادة بخصوصه كالانفي **قوله** وهذا القول ان موافق للقول الثاني في
 الحكم اي القول بالوقف والقول بالاشتراك موافق للقول بظهور عوده الى
 الاخيرة في تحقيقه لانه جميع الاحكام لان الاجرة مخصوصة على كل حال من
 حالتي عوده الى اجمع او الى الاخيرة او على كل حال من الاحوال الثلاثة اعني
 ظهور عوده الى الاخيرة والوقف والاشتراك وانما لا يجمع الاحكام لانه
 ما اورد بعض المحققين من ان القول الثاني يحكم بالعموم في غير الاخيرة اتفاقا
 على ظاهره بخلاف بين القولين فالحكم بتوحيدهما محتمل **قوله** فيظهر من قوله
 فيه لافرق بين الاقوال الثلاثة في الحكم والوقف بينهما من وجه اخر وهو ان استعمال
 الاستثناء في الاخراج من اجمع هل هو حقيقا او مجازيا القول الثاني مجازي لان
 الاستثناء في هذا القول موضوع للاخراج من الاخيرة استعماله في غيره مجازي كاستعمال
 المطلق في غيره على الكل عند المصنف كسجتي ومن باب المطلق المعنى على المطلق
 وفي القول بالوقف قيل ان يكون حقيقا وان يكون مجازيا لا احتمال عوده الى
 في اجمع او الى الاخيرة وفي القول بالاشتراك حقيقا **قوله** وحصل بعضهم تفصيلا طويلا

استهالة في حقيقة الا ان بيننا وبينه قرابة وهو ان نقول بانها والوضع وهو قول
 بعده كما ستعرفه **قوله** ولولا ان كان له لفظ مشترك لكانت له في اللفظ
 عند فعل من به بل صريح به في اللفظ ولولا ان كان له لفظ مشترك لكانت له في اللفظ
 ما اختلفت له ولولا ان في توكيد اللفظ اياه الى ان يكون حمل المشترك على الجارية
 ان الوضع لكل واحد منها وان كان اتحادا **قوله** لكونه مستقفاً التخصيص على كل تقدير
 فيه من جهة لان يتبين تخصيص اللفظ على كل تقدير في الوقت والاشراك ولا
 يحاذر من المصطلح القابل بان اللفظ موضوع لكل واحد منها بوضع واحد فلان اللفظ
 في دابر بين الخارج من كل واحد منها وبين الخارج من كل واحد منها ولا يتبين ان يكون
 ذلك الواحد هو الآخر فتخصيصه غير متيقن فليكن **قوله** وهذا هو المشترك اي كون الاختلاف
 مرادة بخصوصها او في حمل الجميع لا اثر له في الحكم المطرد وهو تخصيصها بالظهور ان الحكم في
 لها في التعدي **قوله** فان لم يكن في شيء من الخصوصه غير اللفظ مفهوم كلياً
 هو تحت فلا بد من الجاهل **قوله** من كل تقدير في قام به لولا ان كان فصار موضوع
 قام به الضرب وموضوعه لم يقع عليه الضرب **قوله** فلو كان موضوعه للخص
 العام كحمل جارية ذلك لالين الملازمة من جهة فان وضع اللفظ لخص لا يعقبي
 جواز استعماله في الاخرى ان اللفظ لا يجوز استعماله في موضع له اطلاق على غيره سيما
 لان نقول المانع منها شرعي واكلامه في جواز ذلك كجواب **قوله** وفيه من ان اللفظ
 فانها موضوعه باعتبار وضع عام وهو نسبة ضيقه من غير تصور تلك الافعال لا فعلها
 لكل واحد من خصوصياته فكان مثلاً موضوع باعتبار نسبتها اليه لا فعل بالنسبة

استهالة الا ما ذكره البرهانيين وختمه العلامة وهو انه ان يتبين استقلال اللفظ
 عن الاول بالاضراب عنه فلا يخفى لان اللفظ انه لم يتقبل عن الاول الى ان يتبين
 استقلالهما للا وقد استوفى غرضه منها وان لم يتبين استقلالهما للجميع لان اللفظ بينهما
 جعلهما بمنزلة جملة واحدة وظهور الاضراب بان يختلف نوعاً بان يكون احدهما خيرية
 والاخرى شرعية او سلباً بان يكون الاسم الصالح لان يقع مشتق منه في احدهما غير
 في الاخرى او سلباً بان يكون المحكوم به في احدهما غير في الاخرى وشريطة الاستقلال
 الثلاثة ان لا يكون الاسم في اللفظ ضمير اسم الاول وان لا يشترك الجملة في
 الغرض كاللغة والاعظم والثواب وغيره من المقاصد والاختلافات الثلاثة
 ليس بينها من يمنع الجمع في الاضراب بالاضراب بل قد يجمع بعضها مع بعض فيقتصر من
 سبعة اقسام وعدم ظهور الاضراب بالاضراب في الاختلافات او بتفاهة الشرط الاول
 سواء تحقق الاختلاف الاول وان لم يتحقق الشرط الثاني او لا او
 بتفاهة الشرط الثاني سواء تحقق الاختلافات الثلاثة كلها او بعضها او لا او
 بتحقيق الشرط الاول او لا وتخصيص الامثلة يظهر من **قوله** وليس ذلك لما كان
 الفرق بين ما اختاره وبين المذهبين الاولين ظاهر الفرض لبيان الفرق بينه
 وبين المذهبين الاخيرين **قوله** ولا يجوز اشتراكها بينهما مطلقاً اي سواء كان
 في المشتقات او المبهات او الالفاظ المشتركة فان جعل اللفظ لكل منهما
 لكونه مشتركاً بينهما اعم من الاختلاف والاولين كما ستعرفه في هذه الجزئية
قوله وان كانت موافقين له في المعنى وهو ان اللفظ موضوع لكل واحد منهما وان

فاعمل مخصوص مثل ربه وعزوه من غير منفع الفعل التامة لوضع فيها بمعنى عام
وباعتبار اختصاص اما الاول في ليس بالنسبة الجزئية لان ملكة الافعال موضوع
لوسطه لا يخط نسبة صفة من مصدره لا فاعل الكل واحد في جزئيات تلك النسبة
فصيرت ملكة موضوع وضعها عند نسبة الفاعل لمخصص واما الثاني فبالنسبة
لا الحدث وفيه نظر لانه ان اراد بالحدث الحدث المخصوص فقط ان الفعل لم يوضع لولا
يعل عليه وان اراد به الحدث المطلق في الوضع له عام الهم **قوله** ادوات الاستثناء كلها
سواء كانت حرفا مثل الا وحاشا لها حرف جرة اكثر الاستعمال او فعلا مثل هذا واولاها
مفادان في بيان اكثر الاستعمال وله ايضا التثنية بعد ما قال على الفعلية وقد مر
حرفه بقر او سائل خبر وهو **قوله** واما الحرف فانه ينفذ في كسب الادوات
كونه مفعولا بالوضع العام لخصوصيات الاخراج كما هو المعروف في المقدمة من ان الحرف
موضوع بالوضع العام لخصوصيات ملكة لوضع المشتق مطلقا ووضعه الا لافراجه
المخصوصة مثل اخرج يله واخراج ذلك **قوله** واما الفعل فله علم بكن وضع الفعل في
لخصوصيات الاخراج كما هو لانه ذو تالين كما مر بين ان وضعه انما هو لخصوصيات
لان المعنى من عدا زيدا في قولنا جاء في العوم عدا زيدا بالنسبة المخصوصة اعني نسبة المجازة
المتعلقة بنية الفاعل لمخصص لانفس المجازة **قوله** واما الاسم فله وانما يكون الاسم
موضوعا لخصوصيات الاخراج فله في قبيل المشتق كالغير بمعنى المجازة وقد عرفت في
المقدمة ان الموضوع له فيه مثل الوضع عام ولو استعمل في ادوات الاستثناء كلها فخر
بالوضع العام لكفي في المقدم ولم يرد عليه شيء لان الوضع العام اعم من ان يكون الموضوع له

كافة الحرف والفعل وعما كان الاسم **قوله** اعني بالوضع العام انه لما ثبت في
المقدمة ان الوضع في الاداة عام والموضوع له خاص بين ان المراد من الوضع العام
هو الوضع العام مطلقا من غير اعتبار ان يكون الموضوع له خاصا فصح قوله ان يكون
مشتقا او اسميا او نحوهما هو موضوع بالوضع العام لان الوضع العام يحقق فيها
قوله وعما لا يبي عا مرفوع ان وضع اباء الاستثناء لخصوصيات الاخراج ووضع
المشتق عام ومع عودها لكل واحد في الارز في الاخراج من القول او الثاني
اريد من الاستثناء ان استعماله حقيقة لان المطلق المشتق عا ذلك المود انما يبي
الحقيقة لان الموضوع له موضوع له بخصوص او لمعنى عام هو في ازاده واطلاق العام
عما افزاده لا مخرج لخصوص حقيقة وكذا استعمال الاستثناء في اخرج ايها مخرج
الحقيقة وفيه نظر لان وضع الاداة المشتق لمعنى عام اولافراجه يقتضي ان يكون
الاخراج من الاول حقيقة واما حقيقة لو ثبت انه مخرج افراده وانه اول الجب
قوله واجتنب في فهم المراد من لا القرية لا بعد ان يبي المشتق ان كان مخرج
العموم كان الاخراج مخرجين من غير جهة لا قرية **قوله** مع هذا الوجه ايض في كما
ان بينهما خفا باعتبار اتحاد الوضع وتعدده لكل منهما فرق من جهة اليج في لا القرية
قوله ومما كونه مع الافاظ المشتركة استعمال الاستثناء في اي الامرين عا هذا التقدير
حقيقة ولم يذكره لانه انما يبي بما ترفي نقل المدايب عند ذكره في الخلاف **قوله** كما عرفت
فيما بين ان المشتق اذا كان من المشتقات والبهات فموضوع بالوضع العام
واما قال غابا لانه قد يكون مشتقا كما عرفت **قوله** ولا دليل على كون الية ان كان عا
قوله منها كونه في الافاظ المشتركة

غير سؤال فقد تعذر ان عدم تعدد الوجودات لا ينافي ان يكون الشيء
التركيبية احيانا للشيء مع ايات الكثرة موضوعات لا يخرج من اجمع
للخارج من الخبر وتغير الجواب انه لا دليل على ذلك والعدل على حقيقة المعلوم وهو
احتمال الوضع في الشيء لا ما هو محتمل في غير دليل غير محتمل بل **المعنى**
لكنه هو الاتفاق محصله ان الاستفهام حسن على جميع الاستدلالات المذكورة اما في ذلك
الكثرة والوقف والوضع العام فلهذا لان نسبة اللفظ الى الامر من كونه في
في المعنى طلب ليعلم المراد منه واما في ذلك المخصص فلان اللفظ ليس بنفسه
عنه ولو جازا فحسن الاتهام رفع للاتفاق البعيد وتخصيص الشيء فحسن الاتهام
يدل على خصوص الكثرة **قوله** على تقدير كونه في الامس دالة الاستعمال في الحقيقة
لانه يكون في الموضوع لو جازي في غيره فهو عام في العالم لا يدل على خاص شيء
في الدلالات فضلا عن ان يكون ظاهرا ولو سلمنا ما يدل عند اقتراحه بالقرينة والمخصص
بأحد ما يقول استعماله في غيره منوط بالقرينة المستدل بقول استعماله في كل منهما من
به الا ان القرينة عند تعيين المراد لا لاهل الارادة وعند المخصص بالكس فيس هنا
استعمال مجرد عن القرينة لشيء به في الحقيقة ولو سلمنا ما يدل على كونه اللفظ حقيقة
قوله واما في انك هذا الجواب يدفع الاستدلال لو كان مقصودا استنباط الكثرة
واما اذا كان مقصودا البطلان من المخصص كما يتوهم من كلامه فلا مشك في الجواب
الرابع **قوله** فبانه قياس في اللفظ ولا يجوز ان يثبت اللفظ بالقياس لانه انما يثبت بالتأويل
الاستدلال الذي هو متبع فظان استعمال اللفظ والامارت دالة على المقصود في الدلالة

ولو سلم جواز القياس في اللفظ فالدليل لا يدل على الكثرة كمنحصر بل على العلم
منه ومما خلفه وهو الوقت فان قلت السبيل في قياس القياس بل بانه علم بالآخر
ان المستفاد من كلامه غير ما نحن فيه مستكره بين الامرين فكذلك ما نحن فيه الحاقه بالعام
الاقرب وبما ليس في القياس في شيء اذ لا يغيره القياس كونه القياس عليه نعم
وعلى قلت قوله والجامع بين الامرين كما يابى هذا التوجيه **قوله** اول الامر بين
قوله في نظر لانهم ان عدم الفرق بين القولين بواسطة العطف بل لا كذا
وكثرة المسند اليه فان قلت لا فانه الكثرة المذكورة ان بدون العطف
يكفي في جعل الجملتين جملة واحدة بل هو الاخراب على قلت مجرد العطف انهم لا
يكفي ذلك والا فلهذا فقلت جازي القوم وذلك ما يوجبهم الاداء وان لا يجوز
قوله وما لهما ان الاستدلال بمسئلة اعداء مثل قوله لا اكلت ولا شربت ولا
ضربت انت الله فان انت الله متعلق الكل واحدة في الثلاثة اتفاق فلكل الاثر
شكلا **قوله** ولو سلم فهو قياس في اللفظ وهو لا يجوز ولو سلم فجامع مقصود لان الرط
وان في قوله مقصود تقديره فلهذا جعل الجميع بخلاف الاستدلال فلا يلزم من اشتراكها
في عدم الاستدلال اشتراكها في كل الامر وكون مضميها واحدا في تقديره لا يجب
الاشتراك في الحكم وليس كل تأويل يثبت حكمه حكم ذلك الشيء **قوله** وعلى الثاني انه في
كالاول لانه قياس على الجملة الواحدة ما هو بمنزلة لهما وان الكثرة لا يعود لاهل
في الاخرى عند الكثرة على ان ال قول والى قول لا يجب اشتراكها في جميع الاحكام **قوله**
ليس بمسئلة فان قلت هذا مطلق القوم على لفظ الاستدلال في وقت لوقت ذلك فهو

وميل عليه جواز دخوله على الواحد مع عدم جواز ذلك في الاستثناء ولو سلم انه استثناء
 يعود له لا يجمع له دليل كالأجسام لا يقتضي بجمع الاستثناء مطلقا الى الجواز ان يكون
 هناك مانع من تعلقه بالاجرة فقط او بحدث للعود لا يجمع لم يوجد في ذلك غير
 قلت يترجم الاستثناء والاصل عدمه قلت انما يترجم ذلك لو كان عوده لا يجمع على
 الحقيقة وهو قول **قوله** ولا شرط في الجملة لاجاب عن هذا الدليل بان المشتبه
 شرط الاستثناء فهو غير محل النزاع فان الحق الاستثناء به فهو قياس في اللغة واولا
 ولو سلم جوازه فالنفي بين الاستثناء والشرط متحقق لان الشرط مقدم مقدرا واولا
 عليه العتدي بان الشرط مقدرا تقديره عما يرجع اليه فلو كان للامثلة عدم عليها فقط
 دون الجميع فلا يجمع فانها اقول كون الشرط مقدرا تقديره على جميع الابدان الاستثناء
 كان للفرق والقول بان ذلك لا يخل له في تعلقه بالجميع لا بد لغيره من دليل على ان
 الظاهر ان له دخلا في ذلك لان الشرط لو وقع بعد الجملة الاولى صرحا كان متعلقا بها فقط
 فنزل ذكره من منزلة ذكره لفظا والاصل ان تعلق الشرط الواقع بعد التبعين بالاجرة
 مقطوع به وبذلك صار متقدما عليها وتعا بعد الاولى فلا يخل في تعلقه بها كالشرط
 الواقع بعد لفظا ثم نقول بان شرط الاستثناء ليس به قياس بل هو
 القابل بالافضل بين الخصومات في هذا الحكم **قوله** وعن الرابع ان صلاحية الجميع
 يمكن ان يدعى بان الاستدلال ليس مجرد الصلاحية بل مع قدر جملة على البعض لزوم الحكم
 والترجيح لا يرجح ثم الفرق بين الجمع المتكرد والاستثناء ظاهر لان الاستثناء هو تقدير
 صله على غير العموم بخلاف الجمع المتكرد فاولا ان يوجب الحكم ثم لان الترتيب مرجح لتعلقه

بالاستثناء

بالاجرة ولو سلم فذا لم يرد العود لا يجمع بل الظاهر الوقت **قوله** وما دل على
 العموم لا يقع قياس الاستثناء في العام بل بوجود الفرق بينهما لان العام حقيقة في الكل
 اتفاقا بخلاف الاستثناء فانه كونه حقيقا في الكل محل نزاع **قوله** وعن الخامس انهم
 الظاهر انه ماضية بالمثل فغير كما ان الدلالة الاختصاص موجب لذلك الاستثناء عقيب
 كذلك اذ الاستثناء في الاجزاء موجب لذلك فمحل النزاع الاول دليل العود لا الكل
 ان في دليل الاجرة كما هو جوابكم فهو جوابكم محل ان اللفظ محتمل لكل منها والتعيين
 في القرينة وقد يجاب عن اصل الدليل بان لا يتم ان التكرير موجب للاستثناء فانه
 يعرف عن مثل الاستثناء لكل يتبين فلا يكون يتبين مستقبي ولم يتردد في المسألة
 لان التكرير في حيث هو مستحسن فقط فمحل النزاع **قوله** وعن السادس ان اعتبار
 الاتصال آية توهم ان ما ذكرتم في صدر الدليل حق لان نواحي الكلام تحق به ما دام
 الكلام متصلا وانه قولكم بالاستثناء المستوفى ليجل المصدا العطف بعضها على بعض
 يجب ان يثبت في جميعها ثم لان المذكور انما ينفذ صحة تعلق الاستثناء بذلك الكلام
 فيما يثبته في مطلق لا ينفذ وان كان بعض ذلك يجمع بعد اخر محل المؤثر ولا ينفذ
 بل هو محتمل لكل واحد منها والتعيين لا يخرج **قوله** فله وجه صحة فترسنت لان
 الاستثناء في القولين الاولين من الاقوال الثلاثة لا يوجب التجوز في العام لان
 العام فيها ملحق بجميع افرادها الا ان الحكم مختص ببعضها بقرينة الاستثناء ويمكن ان
 يتكلم في ايراد التجوز في العام التجوز باعتبار عدم مشمول الحكم للجميع الا اذا كان في
 التجوز باعتبار خروج بعضها من الدلالة **قوله** فانه محل الحكم الاول على الحكم الذي

متحقق في المستثنى قبل الاستثناء فكأن السند لئلا يثبت الاستثناء
 مختلفين بالاي والتب بين فادرك بان ليس في المستثنى حكم قبل الاستثناء
 فلا يثبت الاستثناء المذكور ويكن ان يرد بالاول المستثنى منه وبالحكم الاول الحكم الذي
 فيه وبما يثبت الاستثناء على ما قلناه استثناء على عدم ذلك الحكم فيبطل الكلام هكذا
 المستثنى بخلاف المستثنى منه في الحكم كاستثناء على عدم ذلك الحكم فصح التعليل على جميع
 المقادير **قوله** اذ لا يمتنع فيه فان قلت على تقدير ملاحظة المخالفة هل لها مدخل في
 كون الاستثناء موجبا للتجوز قلت نعم المخالفة يقتضي ان يادى لنا بعض افرادها
 لئلا نقض **قوله** فلو لان المستثنى لم يتعلق به حكم المستثنى منه فليس فيه حكم فيكون مختلفا
قوله لم يتعلق بالامانة الا بالبدعي يعني ان الحكم وان يتعلق به الامانة قبل العمل
 الا في الكلام لكن بعد حكم انه متعلق بالبدعي حسب ركن الخارج ايضاً لان الحكم
 يتفرقة الكلام لا بعد ثبوتها فلا يثبت استثناء الحكم على حكيمين مختلفين في الحقيقة
قوله هذا ما في احكامه ترك الارب مما يكون السند ابعينه **قوله** قال
 الخرج على ما في الحقيقة انه يمكن دفعه بان القرينة انما هي صحيحة لا اذ لا خلاف الظن
 الامر حجة على المرجح الذي في جميع موارد القرينة هو دفع محذور بدعيته الثانية
 على تقدير حمل كل واحدة من كل على ما هو والاصل ان وقوع التعارض بين كل واحد من تلك
 الحمل وبين القرينة فلا يترجح واما القرينة اذ لو حمل كل واحدة من تلك الحمل على
 على ما هو صارت القرينة بغيرها كغيره بخلاف العكس فوجب حمل واحدة منها على ما
 الذي دفع محذور البدعية وتمايزت ان حمل القرينة لا يكفي في حمل اللفظ على ما

بل لا بد منه مرجح ما تقرر عند ارباب علم البلاغة ان اكذب واما لا يقتضيه
 الامر من احدها القرينة وما بينهما الداعي الموجب لرجحان اكذب على الذكر كما كان
 في العتبات وكثرة واما قوله لان وضع البدعية لوصف بحدود سببها في غاية القوة
 لان السند لم يحيل دفع البدعية وحده سبب الخروج عن الاول بل جعل دفع البدعية
 مع وجه المعنى اعني القرينة سبب لذلك ولا يترك ان الاستثناء في صورة انحصار في
 الظن عرفا ليس قرينة لمثل العام على خلاف الظن فاحسن في الجواب ان يرد دفع
 البدعية كما يحيل يعرف واحدة من تلك الحمل على ما هو ذلك كما يحيل يعرف كل واحد
 منها على التخصيص بالواحدة ليس الا عين حمل النزاع في كل **قوله** والبدعية
 بغيره فان في احكامه ثالث القرينة في الاستثناء في استبعاد اهل الاستثناء كما تميز
 والذي يدل على ذلك ان كل مؤثر في الكلام لابد في اتصاله بالمتأثر فيه كالشرط والتقييد
 بالصفة فاستثناء ما ذكرناه اما كونهما قابلا لقبول احد الطرفين لكونه الاو
 لعدوفاً على بناء ذاك كانه كذا او شرط او قيد بعد نقصاء الكلام ودراسة
 مبدء طوعية **قوله** وان كان المراد ان الظن المستكمل باللفظ ثالث في احكامه
 هذا المعنى هو الداعي اليه يستلزم حيث يقولون ان حمل كل لفظ لكونه انحصاراً بعد
 الاضمار انتهى وعلم ان المراد بآياته العموم اذ هو عموم الحكم وسنوله لجميع افراد العام
 ليصح قوله كاستثناء على ما قلناه الحكم الاول ولو كان المراد بها مجرد عموم العام وثانها
 لجميع افرادها لاحتج بذلك التعليل لموازاة ان يكون الاستثناء بعد اذ هو العموم بهذا
 المعنى قبل الحكم والاصل فلا يثبت استثناء على ما قلناه الحكم الاول لا تفرقة فيه **قوله**

في القاعدة او استصحاب هذه الارادة لما كان هناك من الاستدلال على زعم المستدل
 الاصل بمعنى القاعدة وهي ان المستدل العام مجرد عن رتبة العموم حين الحكم واما
 الاصل بمعنى الاستصحاب تلك الارادة اشارة الى ان مخالفة الاشياء في بعض النقط لا ينافي
 بأكمل واحد من المسلمين اما مخالفة القاعدة فيكون يكون للميل على عدم ارادة العموم
 حين الحكم واما مخالفة الاستصحاب فيكون دليل على ارادة تلك الارادة **قوله**
 فتوجه المسح الزبط اي توجه المسح الى الاصل المذكور وهو ان الظاهر من الحكم باللفظ
 العام ارادة العموم **قوله** حتى يحقق الفراغ فان قيل الفراغ اعم من الكثرة
 للفصل عرفا ومنه العدل من نوع النوع من الكلام وعلل ان في هذا محقق
 فان مع توقف العام الاول على الحكم بآرادة طهارة الاحكام **قوله** المستدل العام
 ان في اوله ان عطف مخالفات في اية قولها في رتبة زيادة الكثرة عند
 مستحق وكذلك عطف الارجل على الوجه في اية الوجه وما ذكره الا لوقوف الفراغ
 من اجله الاول بالسرور في الثانية قلت المجموع من حيث المجموع فيما كان في كلامه
 التوقف في الحكم الى الفراغ منه فان قيل المجموع من حيث المجموع فما ذكره من ذلك
 كلامه فوجه التوقف في الحكم الى الفراغ منه انهم حكموا بخصائص العقل بالمتعين
 عند العدل عنه الا المسح فاجوب انهم لم يوجبوا ان قلت لو ارد اللوحى على المجموع
 في هذا المسالك من منع موجب السلق بالارتب لرجحانه بخلاف ما نحن فيه فان المرد
 ان تارده على المجموع محتمل فظهر الفرق بينهما **قوله** ولو كان صدور اللفظ اذ دليل على
 ان الاتفاق المذكور يقتضى وجوب التوقف فويره لو كان صدور اللفظ العام مجرد

ومن غير وجوب توقفه مع الى الفراغ مقتضيا لمصلحة العموم كما ان الزعم
 بخلافه قبل قرات وقدمنا في اوجوب رده والآن مع تلك الاتفاق المذكور
 ولا يمتشي ذكره في الجمل الاخرى والمستدل لا يقول به ولما كان له ان يقول
 تعلية بالاجرة لدفع محذور العترة اجاب بان هذا مجرد لا يصح تعلية للعدول
 غلط بهر الاجرة والا قبل الاستثناء وان افضل في النطق به وانقطع عن
 من حيث والبيد منه ان يوجب ويكن ان يجاب بان المستدل لا يقول
 حمل اللفظ على غيره قبل قرات فقه بل بعده الا ان يقول قرات وقت الاول
 يخفى بالسرور في الثانية فان صح هذا لا يلزمه مخالفة الاتفاق ولا يمتشي ذلك
 الاخرى لان قرات وقته انا هو بالاضطرار عرفا فلا يجزى باللوحى قبل علم
 بتلك اللوحى هذا وكذا ان يحتمل قوله ولو كان دليل على ابطال الاصل المذكور
 منه وقوله يمتشي نقضا اجمالا الا ان الاول انفس بقوله **قوله** لبقا
 الاهتمام اي جمال ان ياتى الحكم في اللوحى ما يدل على ان المراد غير الحقيقة
 ومع هذا الاهتمام لا يمكن الحكم بان المراد هو الحقيقة **قوله** نعم لما كان النقص محتمل
 الاول ان نعم نصيب للبرهان الحق وهو انه لا يتجه لت مع الحكم بآرادة الحقيقة
 قبل الفراغ ولما كان من مفسنة ان اجاب حمل يحصل العلم بآرادة خلاف الظن
 في واحدة من تلك ايجاب على سبيل الكثبات بان يمكن ذلك لكن لا يمكن
 الثانية ان نعم منها المستدراك بوضع التوهم اذ قد توهم في اجرة المذكور انه لا يمكن
 تحقيق العلم بآرادة خلاف الظن الاخرى وحده ان لث انه جواب المستهزم

المقدر وهو انه بل يمكن تحقق العلم بآداة خلاف الظاهر لا يجوز في غير هذا الوجه
الذي اطلقوه فاجاب بانه نعم يمكن ذلك ولم يحدف بحمله لان الحرف جاز لا
وجب ولان المقدم تعيين هذا الوجه **قوله** وليس يداخل القول بالاختصاص بالاجرة
في شيء لان اختصاص الاستثناء بالاجرة ينافي اتصال تعلقه بغير حقيقة وقد عرفت
انه محتمل **قوله** يدل على التبع ثم وما ذكر لسانه لا يعيد لان مطلق الرجحان اعم
من الوجوب والندب فالاعلية اعم من المنع من التقيض وعدمه وترجيح الثاني
بما لا يعدم الاول لعارضه ترجيح الاول بعبارة الاحاطة بمتحقق التقيض في الجملة
وبالحمل على القول بان الامر الجوزي في القوانين يدل على التبع بانه القول بالاشتراك
فيشمل كل قول في ذلك الشرط في ذلك ان قرينة الوجوب على تقدير الاشتراك
قرينة التبعين وعلى تقدير الاختصاص قرينة الارادة والاولة قرينة الحقيقة كجواب
السابقة فانها قرينة الجواز **قوله** وهذا مما يفرق بين القولين اه اي كون استعمال الامر
في الوجوب عند القرينة واقعا في محله على القول بالاشتراك وغير واقعه في القول
بالندب ما يفرق بين هذين القولين والافارقة بينهما باعتبار ان الجوزي في القوانين
يدل على التبع وان المتنازع اليها هو الوجوب وحده وفيه نظر لانه لا يتم ان الجوزي
على التبع بل على مطلق الرجحان كما ذكره كوكلم فالندب يعني الرجحان المطلق المقتضى
بعدم المنع في التقيض مستغنى عن القرينة العتقة **قوله** وعند بعض الاصوليين كما
جواب غير سئوال مقدر تقريره ان ما ذكرتم من ان صيغة الامر اوردت مجردة عن
القوانين على القول بالاشتراك يدل على التبع بانه في بعض الاصوليين القول

بالاشتراك في فرق الوقف لانه لا يعلم المراد منه عند الجوزي قال المحقق في الآلة
نقل عن المحصول انه عند اهل الوقف ثلث فرق القاينين بانه للندب المشترك
والقاينين بانه مشترك والذين لم يدروا ما هو حقيقة فيه وينبغي ان يعلم ان حال
على القول بالندب المشترك منها هي تقدير الاشتراك لانه لا يمكن ارادة مجردة بل
اما من ضمن الوجوب او التبع انتهى وتقرر الجواب ان العدة المذكورة اعم من النظر
لان نفس الصيغة لا تدل على ارادة التبع بخصوصه لانه عند الجوزي انما يدل
على مطلق الرجحان ان كل للوجوب والندب جميعا يداخل وهذا لا ينافي ما ذكرناه
من ان التبع مستغنى عن التبع بالاشتراك في ما زاد عليه لكونه زيادة في التبع
قوله وقد مر تقريره اه يريد ان الاستثناء لو كان حقيقة في الاجرة وحده كما
استعماله في جميع محارباته بالاطلاق الجوزي على الكل وهو شرط بان يكون كذلك
زيادة اختصاص بالمعنى الذي قصد الكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد في الرقبة
اطلاق العين لان العين لما كانت من الموصوفة في كون الرجل رقيقا فاصار
كانها نغمة وهذا الشرط معقود فيما نحن فيه فيعلم ان لا يجوز الجوزية وانه بعد علم
وفيه نظر لان ما نحن فيه محارضة بالاطلاق الكل على اجزاء وهو غير شرط بشرط
ذلك لان الاستثناء موضوع للاخراج المخصوص وهو الاخراج من الاجرة فانما حصل
في جرد الموضوع لا يعنى الاخراج المطلق ان كل الاخراج عن الاجرة فانما حصل
فدلت على **قوله** وما يقتضي عدم القطع اه لا يثبت عدم اتساع الاستثناء عند التعلق بغير
فان حصل اتساعا حلقه بالاجرة انتفى العدة فيبقى المحلول اعني تعلقه بالجميع لانه

نقول عليه عدم الاستقلال لذلك تم لجواز ان يكون الباعث له هو الوضع واما
اختصاصه بالاشارة اول البحث لمن كمن عدم الاختلال عند تعلقه بغيره مطلقا
كان ذلك الغير هو الاخير فقط او الجميع ولا شك ان الاختلال كما يحصل بتعلقه بالاشارة
وحده او بالاشارة في ضمن الجميع فهو لا يدل على عدم تعلقه بالجميع بل انما يدل على عدم
القطع بتعلقه به ونحن نقول ان اخلق به محتمل عندنا وعند السيد لا واجب **قوله** فاما
لوجوه مخصوصه ايراد الفرق بين المستقل بنفسه والمستقل بغيره بان الاول لا يجوز تعلقه
بغيره صلاحيات الا انه مع الاختلال يجوز تعلقه بغيره وما ذكرناه انما يقع في هذا
المقام **قوله** لا ينبغي دليله انه فيه نظر لانه ينبغي ان الاختلال يقتضي ان لا
يجوز تعلقه بغيره لا على انه يقتضي ان لا يجب فيه فرق **قوله** فان عارضه ما يدل عليه
انه لا يجوز القطع على تخصيص غير الاخير لان الضرورة تقتضي القطع على اشتراكه بغيره
فان ائتمت ائتمت القطع وهو لا ينافي لجواز الاتصاف في نظر لان الاتصاف لا ينافي
الظن الذي هو العموم في الاول والاخر ان اردت بالضرورة انما تقتضي تعلق
الاشياء بالاشياء عدم استقلاله فبيان ما دل على دليله والثاني وجوده قد عرفت جوازا
وان اردت به الوضع فلا يتم اشغافه بغيره الاشارة **قوله** يزعم انه نقل بالموضع للامانة
اولا وطلان الثاني **قوله** لقيام معنى الاشياء بما كلفتم الفعل بالاشياء **قوله** وتكون
فانها غير شتى حصل الازيد ان شئنا زيد عند الفعل التمسك بشئنا فانه لا يكثر
استهلاله للتحقيق وزييت الاشياء به فاعلم اننا لم نقل بالاشياء انه لا يعمل في
كونه ما ينافي بالاشياء **قوله** وضوحه في لانه قياس مع الفارق ان عدم جواز استهلاله

نقص

شخص المعتبرين مستقلين في الشئ غير مقتضى عدم جواز استهلاله العلم بوجوده
الما بين **قوله** والعلل الاعراضية كذلك فانها في علامات فان الواضع جعل الرفع للفاعل
والنصب للفعول والجواز ان الرفع وجعل العوازل علامات مائة عليها **قوله** لا محالة
اولا ذلك شئ غير اجتهاد فلا يكون حجة على غيره لا ليقا المصلحة لغوية وقوله حجة في
الثقة لا نقول قوله حجة في الثقة اذا كان بطريق النقل والا فلا كما ان رواية الثقة حجة
على غيره لا اجتهاده واما **قوله** مع انه عارض بعض الحكماء بجواز طائفة من الترويج
وهو ملك لا لا يشهد بالبوت وسيبويه بالثبوت ولانه مؤيد بقول الفرافنة حكم بالثبوت
بين النابض المتبين في العمل على احدى الروايتين والرواية الاخرى عند ذلك على
التشكيك كما يظهر من نظره في باب التراجع **قوله** والاول بطلانه موقوف على ان يكون
كل واحد منهما محكوما به وهو محمول ان يكون التبع صفة لا دل والجزم محكوما به **قوله** والثاني
هو المكمل لبيان ان يقول المطاوعة من اعمال عاقلين لا يمكن التبع عنها بلفظ واحد
في محمول واحد منها يمكن التبع عنها بلفظ واحد وهو موقوف على ان يكون العطف من احوال
لا تشغله السعة ولا قد دينا في الحقيقة **قوله** وقد فعل هذا الحكم ايضا انه لا يفعل بحكم
الثمة ايضا الحكم بجواز فام ريد وذهب عن طريقه في سبويه ونقل عن سبويه
القول بان العمل في الصحة هو العمل في الموصوف وارتضا في سبويه في ان فام وذهب
علامه الطرفين وهذا العمل بخلافه فاعلم من النص عدم جواز منه **قوله** والجواز في
انما انما هو انما انما يرجع الاشياء الى الاول في خصوص هذا المقام انما هو لزوم
لا عدم تعلقه لذلك لانه في خارج غير محال النزاع انه لا يمكن في العود الى الجميع ولا الى

قوله لئلا يحال كاسد وهو ان الشرط متقدم من ولما يتحقق الجميع ووجوبه ان
الشرط متقدم من جملة ما ثبت تعلقه به فلو ثبت التعلق متقدما ودار وقدم انما ما يتعبد
به هذا المقدم **قوله** والصير يبرر من ترجيحات لان الرد لا يمكن الا بينهما اذ البرهان
انقطع التعلق عنهن **قوله** واما ان كنت توقف تخصيص المطلقات بالرجحان
فقد تعيها لها وللبينات **قوله** والظن اشبهه قد يقال الظن انوني ولا تميز الصير
لنوقف الصير عليه بخلاف العكس وحل الاضعف خلاف الظن اوله من عمل الاثني وليان
ذلك اسهل **قوله** فان كنت اياه الظن انه منع لانتفاء الترجيح ويحتمل ان يكون معارضة
الاول للثاني **قوله** قلت هذا اي كون تخصيص العام مستلزما لتخصيص الصغير وتجزئة **قوله** والظاهر
قال بعض المحققين وضع الصير على ان ياد به ما كان المرجح ظاهره حقيقة له فان اراد به
التخصيص المرجح فهو حقيقة وان اراد به الحق المجازي فهو مجاز لان الصير بغيره الظن عليه حكمه
وقال بعضهم وضعه على ان ياد به ما اراد به حقيقة فاذ كان الصير موقفا للمرجح في المراد
فهو حقيقة والا فهو مجاز كما كان المرجح في الصورتين حقيقة او مجازا اذ عرفت **قوله** فيقول
ان جعلنا السؤال متعلقا بل متعلقا فان جعلناه معارضة للجب يستظهر **قوله** وقيل
قال المقام هذا الكلام لعلنا نفيه **قوله** وهو الاشكال لان العمل الظن على عموم وجب اضمار
لفظ البعض ليرجح استداكم اليه **قوله** فالظاهر ان هو بين التخصيص المجاز اراد المجاز
من الجزاء المصلح من التخصيص بقرينة قوله سابقا ولما الثاني في ذلك تخصيص الصغير
بقا المرجح على عموم كجمله مجازا فانه قال في هذا التنازع ان هو بين التخصيصين قد ثبت
فان قلت قول بعضهم ترجح التخصيص اكمال ان ترجح التخصيص على التخصيص ترجيح لاحد

المشايخ بين على الآخرة وهو يوافق مناه ما ذكرناه انما من ان تخصيص الصغير اسهل
من تخصيص المرجح وجوابه منع اطلاق التعلق الاول بالظن انما من ان يجب
بالضرورة ان لا يخصص المرجح لزم خلاف ظاهر لايضا واذ انما رخصت قضا واما الجواب
بالنقص بان عود الصير لا يبرر في عود الظن ولا شك ان اعاده الظن وتخصيصه
تقتضي تخصيص الاول ولا يمكن كونه مخالفا له فكذلك الصير ليس شئ لان تعلق الصير
بالمذكور اثنى من تعلق الظن فلو لم يخصص العام لزم عود الصير الى بعض المذكور وهو
خلاف الظن بخلاف الظن لا ليس على يد المذكور لزم من تخصيصه تخصيص الاول
قوله لا ريب في جواز تخصيص العام بمفهوم الواقعة المفهوم ما دل على اللفظ لا على
النطق بل في محال السكوت كما كان كما لا اوجاه لعله احواله اما الاول فيقوم القهر
المستفاد من قوله لا تفضل لهما فاما الثانية فكل دية الدينار المفهوم من قوله
ومنه من ان لا يعطى زيادة اليك وعدم دية القطر المستفاد من قوله كما لا
منهم من ان ثمة بغير لا يورده اليك ثم المفهوم على اثنين الاول مفهوم الواقعة
وهو ان يكون الحكم اكمال في محال السكوت موافقا ليد محال النطق الثاني ونفيا من ان
منه عتبة اولوية بالنسبة للمذكور ولذا كانت تسمية الاذني الا كما في الثاني ليس كذلك
وان في مفهوم الواقعة وهو ان يكون الحكم اكمال في محال السكوت مخالفا لما في محال النطق
والا خلاف في حجية الاول في تخصيصه العام فهو كذلك في دخل داري زيد لا تفضل ليرت
تخصيص مفهوم منطوق كل من دخل داري فغيره من سوى زيد ولما الثاني في تقديره
في ان ما هو حجة منه هل يخصص العام ام لا فمنهم من قال بالاول ومنهم من قال بالثاني

فمنظوف قوله عليه السلام خلق الماء طهورا لا نجس له الا ما غير لونه او طعمه او ريحه
وهو ان الماء مطلقا فليلا كان او كيرا لا نجس به لا مجرد طاقاته النجاسة بل نجس
بالملافة مع تغير احد اوصافه الثلاثة يخصص على الشئ دون الاول منهم قوله اذا
بلغ الماء قنين لم يجز خب وهو ان القليل نجس بمجرى الملافة **قوله** ويجوز
بما هو حجة بثرة لا ينجس الماء بانه نجس اصله او بعضه الا ان من يولس في هذا
المسئلة اصله او ذكركم **قوله** انما يقدم على العام لكن دلالة على ما تحته في
منه دلالة العام على خصوص ذلك الخاص اذا العام يحتمل عدم توافقه لذلك الخاص لا يمكن
تخصيصه بغيره بخلاف الخاص وكذلك من المصنف ان الخاص انما يقدم على
الجميع بين الدليلين وهو ان من الطاهر ان كان ضعف **قوله** فان لم يظن
اقوى دلالة من المفهوم لكن ان لكل منهما قوة وخصا فحينئذ اذ العام قوة في الدلالة
باعتبار النطق وضعف باعتبار العموم وفي المفهوم قوة باعتبار الخصوصية وضعف
المفهوم وما قد تفرضا فوجب حمل العام على بعض افراده جميعا بين الدليلين **قوله** وكذا
في جواز تخصيص الكتاب بالجبر المتواتر كتحصيل قوله لو حكم الله في اولادكم قوله تعالى
العمل لا يربى وكل جبر تخصيصه بغيره او اذ كانا متواترين في تخصيص الزانية والراثة
فاجلدوا برجمه الزانية المحصن وكذا ان فعل احدهما خلاف العام في محصورة او لم يكره
القدرة فان ذلك يدل على جواز خروج ذلك الفعل عن العام **قوله** ويجوز ان يعمى لفظ بعض
موجودة في الشرع وهو ما يتعلق بقوله لا خلاف لا يابى به في الاول من ذلك لانه
كان لا خلاف في جواز تخصيص العام بمفهوم المراهقة وعلى الثانية معناه وجب تخصيص

بالجبر المتواتر كما ان وجه تخصيص العام بمفهوم المراهقة او بما هو مخرج من مفهوم المراهقة
طاهر وهو انهما دليلان متساويان في تفرضا فوجب الجمع بينهما هذا من الطاهر احداهما
قوله على تقدير العمل به انما قال ذلك لانه على تقدير عدم العمل به لا يجوز تخصيصه بغيره
واعلم ان حكم تخصيص الجبر المتواتر بجبر الواحد حكم تخصيص الكتاب بـ **قوله** مطلقا اي
خصص قبل تخصيصه بجبر الواحد بغيره من الخصائص **قوله** وجمع في العامة فلو
الامة لا يثبت قبل هذا اليس في الملافة لان اختصاصه بما يجوزون اذ كان الجبر متواترا
وهو ما كان في الال احاد ثم اشتبهت بغيره فلو لم يثبت في مواضعهم على الكذب لان
سوته يرفع ضعفه فيصيح ان يكون مختصا بكن بـ **قوله** وهو هذا السبب لا يثبت
يجوز العمل بجبر الواحد رثا وقد مر ان هذه المسئلة على تقدير العمل به طاهر وقوله ونحوه
السبب لان نقول السبب يوجب تخصيصه على تقدير عدم العمل به كما يدل عليه ما نقل عنه المصنف
وفي المسئلة من الفصل في شرط الملافة لان العام قطعي فلا يجوز تخصيصه بجبر الواحد الا اذا
خصص في البعض قبل لانه يصير في ذلك سبب لانه في المرتبة الجارية المحصلة فيجوز
بجبر الواحد وتختلف في المختص الذي قبله فهاهنا عيسى بن ابيان لا يفرق ان يكون قطعا
سواء كان مقصدا او مخصصا وذلك الكفر في لا يفرق ان يكون مخصصا سواء كان قطعا او
ظني والمراد بالمفصل المستقل كذا كان او عقلا او حجت او عادة او غير ذلك والمتصل عنه
المستقل كالكتاب والشرط والصفة والغاية وجه اختصاصها في ذلك ان قصر العام على
تخصيص لعن ابن ابيان سواء كان بالمتصل او بالمفصل وليس تخصيصه عند الكفر في الا بالمتصل
والنسبة بين المذهبين عموم وجه لا عموم مطلق كما زعم بعض الافاضل ويري الكفر في ان يجوز

بالمنفصل القطعي وعدم تجزئه بخبر الواحد حكم نعم لو فصل بالمنفصل بالقطعي لم
غير ذلك وكانت النسبة عمره مطلقا كما زعمه ذلك القائل ويمكن ان يجاب ادلا
بان المراد بالمنفصل القطعي ما كان طريق بؤته قطعيا كان يكون من خواص الكتاب
وهذا لا يخرج من شئ لان الحكم قطعي الدلالة باسبب الاخراده فان كان قطعي الطريق
ايضا لم يكن التخصيص بالقطعي وجوبا بل بالانطباع فباعتبار مراتبه والمراد بالقطعي المنفصل
ما كان اقوى من خبر الواحد وجوز تخصيص الكتاب به ابتداء لا لوجوب جواز تخصيص
الواحد فليسا بل **قوله** وتوقف بعض أه أي توقف بعض فإعراض فيه الخاص في
العام لا فيما سواه فلا يرد ان الوقت لوجوب الفاء الدليلين بالكلية وهو بطلان **قوله** لكن يتابع
عنا منع أه يعني ان خبر الواحد يعمل به عند عدم حارضة ما هو اقوى منه لا نقول
عنا ذلك واماعة المعارضة ولا اجماع فسقط وجوب العمل المستفاد منه ولم يجد دليلنا
محل التوقف وهذا المقرر يرفع ما لو لم يكن له العارضة فانه لا يعمل على عدم خبر
عند العارضة لا على الوقت **قوله** على الاطلاق أي لو كان حارضا ما هو اقوى منه
او **قوله** دليلان هما عام لان خبر الواحد عند معارضة القرآن ليس به دليل انضمام
قوله ولا ريب ان ذلك لا يحصل الا مع العمل بالخاص في العمل بالعام وجب العمل بالعام
في غير موارد فيكون الخاص مطلقا والعام مرفوض **قوله** والواجب من القول أه
توضيح ان التخصيص لا يقع بؤته منه الذي هو قطعي بل يدفع دلالة عاخراده وهي
ظنية لاجتماع التخصيص في اختياره بزم ترك القطعي البين هو الدلالة بالقطعي الذي هو اعم
ولما كان قيل ان يقول انما عارض القرآن وجب ترجيح القرآن كونه قطعي السنة كذا

الحق قال وتجزئه خبر الواحد لان الحكم قطعي كمن خبره الدلالة لا قطع ان
البين الذي يستفاد منه مراد قطعيا فوجب العمل بالعام كونه حجبا بين
وهو اوله لطلال احدهما والفرق بين التقرين من جهتين احدهما ان في الاخر جمع
بين الدليلين لا ترك لاحدهما كما في التقرين وما بينهما ان الحكم القطعي مرفوض الدلالة
وقوله لا دفع الدلالة من جهة المعنى انه دفع ارادة الدلالة والادلة الدلالة مستندة
الوضع غير مرفوضه وكذلك القول وذلك القول مرفوضه لانه لا يقرر ان القطعي في الخبر
خبر جهات كذا وفي ذلك العام مرفوضه جواز تخصيصه وحرف الكذب في العمل ان
جهات التخصيص بل ان اكثر العبارات مختصة وليس اكثر جهات العمل كاذبة فالتك
غيرت وبين بل هو في الخبر اقوى حافه وما يسي وي ما في العام حاض له والرايد من
القطعية العام مرفوضه السنة ورجح الخبر كونه حجبا بين الدليلين **قوله** على ان التخصيص
اهون من النسخ جوابا لغيره ان في خبره ان التخصيص اهون من النسخ لانه يرفع بعض
والنسخ رفع الكل ولا يرفع مرفوضه خبر الواحد الاهول جوارته بؤته والاقوى لعل
قوله دليلان أه لانه لا يقول المرتفع ربه حيث قال قيل ان يقول دفع الكل بعد التاكيد
اهون من رفع البعض قبل العمل به فانسخ اهون بهذا الاعتبار من التخصيص في
جواز التخصيص بخبر الواحد خبر النسخ باينه اقول ويمكن ان يجاب عنه بان هذا انما
لو فصل ذلك لبعض في الخطاب وهو مراد الخاطب وليس الامر كذلك لان التخصيص
كأنه مرفوض ان الخاطب لم يرد في حال الخطاب **قوله** حجة المنفصلين أه يمكن ترجيح
لوجهين الاول وهو ان السبب مستوفى ان الخاص قطعي الطريق وان كان قطعي الدلالة

بخلاف العام فإنه يقطع الطريق والدلالة جميعا إذا العام عندهم قطعي في مدلوله أيضا
 كما مر في المحققين على ما بين رضى الخاص إلا أنه ضعفه بالدلالة تخصيصية قطعية أو بمنفصل
 فإنه يكون ككل واحد منها قوة وضعف في وجهين وإذا وجب الجمع بينهما وإن في
 أن الخاص يقطع الطريق وقطعي الدلالة والعام بالعكس وما كان طريق بؤنة قطعي وإن
 كانت الدلالة قطعية لا يعارض ما كان طريق بؤنة قطعي وإن كانت الدلالة قطعية لأن
 اعتبار دالة الشيء فرع لبؤنة في نفسه ألا أن يضعف دالة العام بأحد الوجهين
 وضاعى من فيه غير معلوم في معارضة الخاص **قوله** والقطعي يترك بالطريق اه
 هذا بالنظر الأول سبب يعني أن قطعي الدلالة وهو العام يترك قطعي السند
 الخاص إذا ضعف بالتجوز لقطعي أو منفصل مطلقا إذا لا يبقى ما كان قطعي قبل قطعية بعده
 لأن نسبتة بعده لا يجمع مراتب التجوز بالجواز سواء وإن كان العام بعده طارعا على كل
 البنية لا رتبة في الحقيقة فإن رفع ما هو مانع من تخصيصه بغير الواحد على القطع فيجوز
 به لوجوده تخصيصه وارتفاع ما نفعه والاضافة مانع القطع ببيانته والذي يقرر الثاني
 هو أن يترك والقطعي السند يترك بالطريق إذا ضعف بالتجوز فيه بنية الدلالة ضعف
 ما كان وكيف في مناهى ومن فيجوز تخصيصه بالطريق لأن قوله إذا لا يبقى قطعية اه
 لا وجه له بما هنا بالنظر **قوله** والخاص يترك بالقديم ان حملت المحجة على النظر الأول
 فالجواب منع أن العام يقطع الدلالة كما استدل به بقوله وهو قطعي ولكن قوله فلا
 ينافي قطعية المتن ليس في محله طارعا لأن السند لم يحل قطعية المتن وحده
 للتخصيص على ما مع قطعية الدلالة في نفسه له والآخر في ذلك بمنى وإن حملت التجوز

الثاني فيجب أن ما كان بؤنة قطعي لا يرضى ما كان بؤنة قطعي فالجواب منع
 ذلك كما استدل به بقوله فلا ينافي قطعية المتن لا يبقى كان الوجوب على أن يقول
 قطعية السند إذا المتن يقطع لغة وعرفا على ما دل على الحكم في النص لا على السند
 وهو المراد هنا لقول المتن إذا ذكر في مقابلة الدلالة براديه السند كما وقع في
 هذا المقام وإذا ذكر في مقابلة السند أو مطلقا كما إذا قيل قطعي السند قطعي المتن
 اعتبر فيه الاضادة للدلالة أي قطعي الدلالة **قوله** متن الظاهر بأن يحمل
 على حكم المحجة والآخرة على حكم سببي وأما المتوافقان في الحكم كقولكم لكم بغير نعيم اكرم
 نبي نعيم الطوال فيجب العمل بها إلا أن حكم البعض وقع مرتين في الكلمة الاتهام بأو
 لعرض آخر ولا عرف خلافة في ذلك عند **قوله** ما أن يعلم تاريخها وذلك بأن
 يكون في لفظ أحد الخبرين ما يميز بالقديم أو أن يروا بأن يضاف أحدهما إلى الوقت
 أو حال يعلم بها ذلك أو بأن يكون زمان أحد الراويين مقدا على زمان الآخر أو بأن
 يجزى صحابي بقديم أحد ما على الآخر **قوله** والاول ما مقتضى من قبل هذا لا يرد وجود
 إلا أن يرد بالمخالف المتأخر أو التقدم الموصولين من وجع قسم من المتقدم أو
 وقيل هذا إنما يتصور في فعل خاص له على السلام مع قول عام **قوله** بما حلت بؤنة
 من الوجه قال في القاموس هو لا يؤبر له وجه لا يبال به وفي بعض النسخ يغيره قال في اللغة
 ما عبا بفلان ما باله بالمتعة في الكاشية وهو شدة لا ما نقله في غير بعض
 من نسخة من المحمود في اللغة في ذلك انتهى أقول ولعل ذلك في نقل غير أصول الكفشة
 من أن حكم المخاتمة وحكم الحمل بالنسبة واحد وهو أن حكم العام ثابت في غير أفرادها

والتفاضل واقع في قدرنا فلاه فيجب الرجوع بدليل آخر **قوله** كان نسخا لا تخصيصا
كاذوب اليه صاحب المنهج لان التخصيص اما هو دفع الحكم في بعض الافراد وبيان
لعدم بثوته واراؤه حين الخط بعام وورود الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام
فيعتصم بثبوت العمل في جميع افراده والخاص يرتفع عن بعضها وهذا من نسخ النسخ اوليا
هذا لما يتم عند نقضه في وقت وقوعه بالعام واما عند ورود الخاص في اول
اوقات العمل به فلا الاعتناء فيه لم يجوز خيرا لبيان ختم وقت الخطا اليه وقت اوجبه
وحصل قوله بعد حضور وقت العمل في الاول والاربع الثاني في قوله وان كان قبله بعيد
جدا لان ختمه قبله يعود الى وقت العمل ثم المراد يكون الخاص بالنسخ للعام في اما ان نسخ
له مطلقا او لا فلا مع بقا حكم الباقي بحاله في مختلف المذاهب وللنسخ في بعض
الاجماع وجده وان العام كله منسوخ ان غير رفع البعض حكم الباقي بحيث متى فعل لم يكن
له حكم في النسخ ولم يجرى فعل قبل الرفع كنقص الركعتين من اربع فانه غير حكم الركعتين
الاوليين لورود التسليم بعدها والافقه كذلك البعض منسوخ دون الكل كما في طه
من الشافعيين في حد الغدق **قوله** وبين راد ذلك لا نسخا من التخصيص والنسخ عندهم
اعني المقارنة ووقوع الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام المستفاد من قوله هذا الكلام
انهم يريدون الخاص في بالكلية ولا يبعد ان يقر انها بمنزلة التجزئ المتعارفين
فيخرج احدها بوجه من وجه الصحاح **قوله** وغراه بالعين المخطه والراء المجزئ
قوله وهو الظاهر كلام علم الدي ليس في النزوح ما يدل على ان مذهبهم في هذا القسم
هو النسخ غير هذا القول بناء العام على الخاص لا شرط لانه من اعبار به وهو ان يكون وارديا

مساواكل واحدة لان تقدم احدهما على الآخر ينقض عند النسخ فلا بد من تقدير النسخ
وانت خبير بان بناء على تقدير راد ان هذا النسخ لا يخص بصورة التخصيص بل يجرى
في صورة النسخ القديم **قوله** لنا انها دليلان فان الحكم في الاول على ما صرح اليه انه لو لم
يخصص العام التخصيص المتقدم لطل القاطع بالاحتمال واللازم مستفاد اما المقارنة
فان دلالة الخاص على دلالة طاع ودلالة العام على دلالة محتمل لجواز ان يراو في
طوع لم يخص العام في بل البطلان في اخص كذا البطلان القاطع بالاحتمال واما بطلان العام
فالتفصيل في بعضه او بيا واما عدله عنه في الاصل لانه لا يتم الا في بعض صورته
وغير ما يكون الخاص فيضاليا من جهة عدم ليكون قطعي الدلالة اذ لو كان له عموم من
وجه اخر لم يلزم كونه قطعيا فليت على انتهى اقول اخص وان كان عاميا فخصه
محملا لتخصيصه في بعض الافراد ولانه ما ثبت الحكم بغيره في اجملة قطعيه والعام وان
كان دلالة اخص على ثبوت الحكم في بعض الافراد قطعيه دلالة على عموم وثبوت في
طبيعة الاحتمال التخصيص فاذا اذ عمل بعموم العام بطل اخص بالكلية بحيث
لا يتناول فردا من افراد بطلان القاطع بالكلية بحيث لا يتناول فردا من افراد بطلان
القاطع بالاحتمال واذا عمل بالخاص لم يلزم ما هو قطعي اعني العموم لاما هو قطعي اعني دلالة
على بعض الافراد **قوله** وما بين ان نقل عنه ان هذا الاعتراض للمباهة عاجلة مع
استدلاله بطلها بما صرح اليه كما حكينا عنه ولم يجبه عنه وهو لا يجزئ من عجب
انتهى اقول الظاهر ان هذا الاعتراض نقض تقصلي اذ هو منع قوله وهو بين
عند ذنك المحذرين تقريره لان ان تخصيص العام اهلون من نسخ اخص الخاص

وانما يكون اهون لو لم يكن النسب تخصيصا ايضا وكذا تخصيص في الزمان فيلخص
 باعتبار العام او في تخصيص في الزمان الخاص كما اراد المستدل وتغير الجواب
 ان النسب يرجع بالنسبة الى التخصيص ولا مانع لا تخاره لما مر من ان النسب
 رفع للحكم بالكلية والتخصيص دفع له لانه العام على بعض افراده وهو اهون واما لما خيّر
 من ان النسب رفع والتخصيص لا رفع فيه واما هو دفع والدفع اهون من الرفع ثم
 انه لما كان ما راى الخواص في تسمية النسب تخصيصا نصت للفرق بقوله وجوبه
 النسب والتخصيص بالمعنى الموروث وهو نفس العام على بعض افراده في مستحق التخصيص
 لا يقتضي المساواة بينهما عند التعارض لان التخصيص بالمعنى الموروث اعلى من
 النسب كما يشهد به الاتفاق وليندر التمثل المشهور عند التعارض بينهما وجوب
 الا وهو اغلب واكثر بالضرورة **قوله** لما بينا من اوله انه اشد رة لما ذكره اولاً
 من الدليل على اولوية التخصيص بالنسبة الى النسب او الى ما ذكره في الجواب من ان
 التخصيص اغلب واكثر من النسب **قوله** لان النسب رفع او توضحه ان النسب رفع
 للحكم بعد استقراره والتخصيص دفع له قبل استقراره ولا ريب في ان دفع غير
 المستقر اهون من دفع المستقر لاني الحكم اما مقيد بغاية او موقود على تقديرين
 رفع فيه اما على الاول فلان الحكم بخلاف ذلك الحكم بعد تلك الغاية لا يكون دخلا في
 صم الا يوم العيد ثم يقول يوم العيد لا نعم اذ ليس فيه رفع قطعا واما على الثاني فلان الحكم
 المؤبد لا يجوز رفعه للزوم التناقض اذ حاصله انه مؤبد ليس مؤبداً لاننا نقول نحن بخلاف
 تسامنا وهو ان الموصوف بالحكم مؤبد بالتبديد واما الحكم فلا يكون مقيد بغاية

مؤبد بل مطلق فيمكن رفعه لطلب استمراره ومحصوله ان قولهم صم
 ابد يجعل ابدية الرضا لا لوجوب الصوم ومفاه ان صوم كل شهر من
 رمضان الى الابد وجب في الجملة غير مقيد للوجوب بالاستمرار الى الابد ووجه
 وجوب الصوم ومفاه عدم استمراره لا يكون من فضاله اذ قيد التابيد لنفس
 الفعل ودفع التابيد عما هو الحكم لا للفعل فانفس **قوله** ويأخر وصف كونه
 الا صوب ان يقول وتعارض وصف كونه بياناً **قوله** علته بانه لا يحيز في غير
 لعل المقصود انه لا يحيز تأخير وصف البانية في ذات الموصوف ولو كان الخالص
 المتقدم بياناً للعام السابق لم يضاف بالبانية عند ورود العام لا قبله فيلزم تأخير
 البانية عن البيان ووجه لا يحتاج الى التوجيه الذي ذكره المقصود والجواب عن هذا
 التعليل ان هذا التوجيه ان يحيز وصف البانية عن البيان من حيث انه بيان
 لا يجوز ان يفسر قبل ورود العام ليس ببيان هو بيان عند ورود العام والبانية
 لا تأخر عنه **قوله** وكما تريد ان اي كان الشئ يريد بهم جواز تأخير البانية
 عدم جواز اخلاء العام عند ارادة التخصيص في محقق مقارن له فغيره
 عدم المعارنة بالتأخير تسمية للمأخر باسم المأخر وبزمن هذا التوجيه ان تأخر
 الشئ في صورة تأخير الخاص مطلق سواء كان قبل حضور الوقت البنية هو النسب
قوله والا فلا معنى ان اي وان لم يريد ذلك التعليل ما ذكرناه من التوجيه فتعليل
 اذ لا معنى لجعل صورة تقديم الخاص في تأخير البيان لان الخاص لو كان بياناً لكان في
 باب تقديم البيان فكان الحق في التعليل انه لا يحيز تقديم البيان **قوله** لا يكون البيان

متاخر ابي غير متاخر لان الخاص المتقدم موجود حين ورود العام متبين
 فالمتبين من حيث هو متبين متاخر له وان كان ذاته مقدما عليه **قوله** وعند
 انه يعمل بالخاص اه قال انه يظهر ستر العدول غير السبب على الخاص لا العمل
 من كلام القليل وكذا ستر ايهام الالف من انتهى اقول الستر في ذلك ان العمل
 بالخاص يعمل اذا كان الخاص متاخر عن العام واقعا بعد حضور وقت العمل
 به فانه يعمل بالخاص لانه ناسخ ولا يبنى العام على الخاص لان البناء انما هو اذا
 كان الخاص بناء وانما قال عنه لان الخاص عنه الجهل بالناسخ عند مقتضى
 حقيقته والى حجبى مردودين كونه منسوخا ومختصا لاحتمال تقدمه على العام في حقه
 عنه فقتل قطا عند ما في قدر ما ياولاه الى ان يرجح احدهما بخرج والمردود بالعام
 الت بقتل تقدم الخاص وقاخره وانتم له للعام **قوله** ان اورد قبل حضور وقت
 العمل اه حاصله ان الخاص المتاخر اما ان يكون وروده قبل حضور وقت العمل او
 وبما التقدير ان اما ان يكون العام والخاص قطعيين او ظنيين او يكون الاول
 ظنيا والثاني قطعي او بالعكس فمذهبه ثمانية حاصله من ضرب الاثنين في الاربع **قوله**
 في اربعة منها وجر جميع الصور العقلية اى حمله مع ملاحظة الاربع مخصوصة في ثمانية
 منها وجر الصور البعيدة اى حمله مع ملاحظة الثلاثة الاول ناسخ مقبول وفي حقه
 منها وجر البعيدة مع الاخير ناسخ مردود اذ لا يجوز نسخ القطعي بالظني فقد رد
 الى من جعل الترتيب بين ان يكون مختصا للعام ويعمل ان يكون كسما مقبولا
 وبين ان يكون ناسخا مردودا فكيف يقدم والحال انه على العام والسلطان المحقق

من كلام حاصله انك ان اردت بقطعية العام قطعية باعتبار الترتيب
 باعتبار الدلالة فعدم جواز نسخها بالظني ثم لان النسخ تخصيص في الازمان و
 عليه بظنية وان اردت بها قطعية باعتبار شمول جميع الازمان فيرد ان
 التخصيص ايضا مكمل لو كانت دلالة على جميع الافراد قطعية فلا وجه للتردد
 بينها اقول قد عرفت غير مرة ان التخصيص هو من النسخ فيجوز تخصيص
 القطعي بالظني لا يستلزم تجويز نسخ **قوله** وهما التخصيص مطلقا اى غير مطلق
 محذور واما الخاص قبل وقت العمل وفيه غير المنع كما ستره **قوله** في جهل
 الحال اه اى في جهل الجهل بتقدم الخاص على وقت العمل وقاخره عنه لكون الناسخ
 محمولا لا يعلم حصول شرط النسخ وهو قاخره والاصل يقتضي عدمه لان وقت
 العمل متاخر عن العام قطعا والاصل عدم تاخر الخاص عن العام لان حدوثه وان
 اقتضى قاخره كذا معارض بحجود وقت العام ايضا فالاصل عدم ان يخرجه ذلك
 الوقت ايضا وهذا التقرير انفع ما اصدده سلطان المحققين من ان الاصل
 يقتضي حصول الشرط لان الخاص حادث والاصل قاخر حادث فليس له
قوله فالاستدلال انما هو في العدول عنه لا اليه فخرج على التقدم وحينئذ اى
 اذا كان التخصيص مقدما على النسخ عند التردد بينهما ولا يصار الى النسخ الا
 حيث يمتنع التخصيص كقضية صورة تاخر الخاص عن وقت العمل بالعام كان الاستدلال
 انما هو في العدول عن التخصيص الى النسخ لان النسخ الى التخصيص فحصل قوله
 لانه نقول اه ان الشرط انما هو للنسخ دون التخصيص بل التخصيص واجب عليه

عند عدم العلم بحصول المانع منه ومنه اليقين انه منع بهل التاريخ لا يعلم حصول المانع
ففيه منع لقول المعارض احتمال التخصيص مشروط بوردوا الخاص قبل حضوره
العمل فانه منع ما اوردته سلطان التحقيق من ان هذا الجواب المذكور ولا تفسيره
لا يتيمم فلا يمنع في تصحيحه بل ان صح ان جوابه **قوله** ولكن سلمنا وانما
اي احتمال النسخ واما احتمال التخصيص وذلك ان يكون التخصيص اياه مشروطا
مثل النسخ **قوله** اذا عده وهو ان يكون العام والخاص قطعيين او ظاهرين او كونه
العام ظاهرا والخاص قطعي **قوله** اما يصح في النبوي منها انهم اذ الظاهر ان
النسخ يوجد في اخبار الاثني ايعان النبي صلى الله عليه واله علم وصحة كل ما ازل
اليه من النسخ والنسخ وغيره فاما انما يوجد ان فيما نسب الي النبي صلى الله عليه واله
يوجدان في اخباره فاما في اخبارهم ليرد ان النسخ لا يعمل بعد
انقطاع الوحي بل في حيث ان اخبارهم في الحقيقة اخباره **قوله** التوقف
عن البناء واليه ميل عيسى بن امان والكوفي وايضا عبد الله البحرى كل من
يرى في الزينة **قوله** في القسم الثاني يقول في القسم الثالث في القسم الرابع
في الثالث وهو ان يقدم الخاص على العام **قوله** وقد جاءه اي وجه التوقف
بعد ملاحظة البناء على مذاهبهم هناك وهو ان الخاص المتقدم منزه ظاهر له وان
الخاص عند الجهل بالان رنج بين ان يكون محض العمل بالافتراء والبيعة او من
لاحتساب العينية ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فتوقف ويرجع في الاخذ باحدهما لا
دليل فان قلت الخاص حادث والاصل خبره قلت العام ايضا حادث والاصل

تأخره

تأخره واعلم ان في قول المصنف بظهور وجه التوقف من الاضاهية **قوله**
وهو ما دل على ما يقع وجبه اه اي هو ما دل على فوات اي احتمال الصدق
على افراد كثيرة من جهة جنس ذلك الفرد وهو مفهوم كلي الصدق على وجه
غيره من جهة كونه الافراد الكثرة والى هذا التفسير ان المصنف بقوله معنى كونه اي
الدليل صحة محتملة لمخصص كثيرة اي ممكنة الصدق عليها حال كون ملك الحقيقة
من المخصص المندرجة تحت امر مشترك بينها وبين المخصص البوابة فالرد
في الحقيقة انما هي ان يقع بالحقيقة ليندفع ما قد توهم من ظاهر كثير من العبادات
ان المطلق ما يراد به الحقيقة من حيث هو وذلك لان الحكم انما يتعلق بالافراد
لا بالمفردات انما اقول هذا التوهم لا يجري في ظاهر عبارة المصنف لان الحقيقة
ليست ثابتة في جنسها ثم اقول دخل في هذا الحق كخروج الحيوان فان الاله
دل على دخل في الافراد كثيرة بطريق البدل من جهة كونه تحت مفهوم رجل النبوة
دل على صحة من الحيوان محتملة للحقيقة في ضمن الايمان وطبقة في ضمن النفس والروح
من جهة كونه تحت مفهوم الحيوان المشترك بينهما وكذا دخل فيه المهود الذي يفي
مثل اشبه الهم فانه ايعان مطلقا وخرج عنه ليس له شوب بل لا يفتن شخصي
اه يجب الوضع والاستعمال كالاعلام او يجب الاستعمال فقط كالصناعات
والجهيزات او يفتن في غير كالاكسوس فانه كل واحد منهما محل بالوضع
حقيقته الحيوان الفرس مع الاشارة الى تعيينها والفرق بينها ان الاشارة
الى التعيين في علم الجنس متناه في حيز اللفظ وفي اسم الجنس المعروف متناه

التسميم عما فيه المرفق التقيد به في الزمعة مع نكاح الموجب وهو الحدث
قوله الآية مثله المراد بكل ما اختلف فيه الحكم بان يكون حكم المطلق هو
 وحكم المقيد نهيا وتوقف حكم المطلق على حكم المقيد فيجعل المطلق على المقيد
 لكن لا يخلو بل على مفهومه بخلاف ظاهره فان مقتضى رتبة ولا تملك رتبة كائنة
 فانه يجب ان تقيد الرتبة بعدم الكفر لان رتبة تقيدها بتوقف على حكمها وملكيتها
 بتوقف على عدم كونهما عاقلها بتوقف على عدم كونهما **قوله** فانه يقيد المطلق بغير
 الكفر انما كانت بغير الكفر ولم تقبل بالبيان لانها انما هي على المطلق على
 المقيد بتقيده بذلك المقيد حسب مقتضيه المقام انما ونفيها من دفع ما قيل
 من ان القيد هو الكفر والمطلق لم يقيد بغيره بتقيده وهو الايمان **قوله** وان
 كان الظاهر والمكسكين الاول ان يقول وان كان الايمان في المكسكين
 لان الحكم هو الايمان في الظاهر ووجهه به وبما يرضى ذلك بخلاف المضاف اليها
 حكم الظاهر **قوله** او كيف لا تتفاوت في صورة اختلاف الموجب بين ان
 يكون الحكمان مشتبين او منفين او مختلفين ولذلك عرض عن ذكر هذا التفصيل
 كما عرض عن ذكر المختلفين في صورته **قوله** فيجعل المطلق على المقيد
 اجماعا يعني جعل المقتضى بالمشهور بالمقيد ويؤثر في المطلق فيه فلا بد ان المولى هو
 ولا يبعث دعوى الاجماع عليه لان القول بالنسخ كما ذكره مودود وهذا الاجماع نقله
 العلامة في النهاية وان رايه لا يردى وربما يعطى كلام بعضهم ان رايه انما هو
 وحران المقيد على المطلق بحمل القيد على الاولوية والمقتضى ان هذا القول لم يرد

التسميم

التمام مفهوم المركب في اسم ولا م الترتيب هو مفهومهما من جهة او تقييده
 في الفاعل كاللهود بالهدايجي نحو تعصى فرعون الرسول او تعصير عزم كالنوت
 بلام الاستعوان او جميع الاثار لا يخلو صدق على كثره **قوله** فهو ما يدل على
 شائع في جنس دخل فيه كل فرع فرع عن حد المطلق وانما لم يقل انه لا يدل على شائع
 في جنس لانه يقتضي حكمه بالبهامات **قوله** وهو ما خرج من حيث قيل بين المعنيين
 عموم فرجه لصدق الاول على ريد دون النوبة والثانية على رتبة مؤنثة وفي الاول
 وصدقها على هذا الرجل وكذا بين المطلق والمقتضى الثانية لصدقها على رتبة مؤنثة وتفاوتها
 في رتبة هذا الرجل والباين المطلق والمقيد بالحق الاول في نهاية تقديرها فذكرنا
 ان اثار الاشياء اعم من ان يكون بالكلية او بوجه ما وول عليه ايضا التذكير في قوله
 المقيد شائع فقوله مثل رتبة مؤنثة للتمثيل اذ لا فروع غير متساوية لكثرة أصلا
قوله والاطلاق التبع في المقيد هو الاطلاق الثانية لقيل ان يقول ان اريد
 بالمطلق القابل للتقيد بهذا المقيد ما لم يخرج من شائع صدق على ريد وهو غير متساو
 الا على شخصيته وان اريد به المقتضى المذكور او لا لم يحسن القابل لصدقها على مثل رتبة
 مؤنثة كما مر ويمكن ان يجاب بان المراد به ما انتهى على رتبة مثل **قوله** فانما ان
 حكمها المراد بالحكم هنا هو المسندون الحكم الشرعي والنسبة والطلاق الحكم على شائع
قوله لوجه من الوجه انما تاتي لا بوجه الايمان ولا بوجه النسب ارجح كثره **قوله**
 الاتفاق عليه وتعليل السهولة الثانية في قواعده خلافا عند انما الموجب ونسبه
 السبع كما في المذاهب في حاشيته على الزبد الاكثر ان فيه ولهذا حملوا اليد في

انما به الماحض انما لو عرف كان من انما درمخالفه للامام فان قلت
 سيجي ان المطلق بمنزلة العام في اعادة الشمول الا ان شمول المطلق
 بطريق التبادر وشمول العام بطريق التناول وان الغية بمنزلة انما وقد
 صرحوا بان العام والخاص اذا كانا مشتقين ليعمل بهما كالتعريض بينهما فوجب
 ان يكون المطلق في المقيد شاملا والا فلا فرق بينهما قلت لو كان الاجتماع فارقا
 مما انما ان مدلول المطلق في موضع الايراد لا يعينه ومدلول الغية في موضعين ^{المقيد} فصار
 قرينة لما هو مراد منه بالمطلق بخلاف العام كان مدلوله جميع الافراد لا يميزها
 الاجمال ليكون الخاص حيا له وما يتفرع عن هذا الاكل حمل خبره ودرمخالفه
 مطلقة عن خبره ان على المسح بثلاث احكاما بارادة تعدد الآلة في الاول فليكن
 واحد وجهات ومنه حمل وضع اليد في خبر التسمي هو مطلق على الضرب وهو
 مقيد او هو وضع مع ختمه دون العكس كما لو اعقله منهم عن هذه التسمية
قوله ولو كونه بيان لا يستلزم ان يكون بيانا دلالة على ان المراد بالمطلق مقيد ^{الخاص}
 هو المقيد بكونه مستندا دلالة على وضع حكم الاطلاق المقيد للخروج عن الهيئة ^{بالا}
 وقد كان **قوله** لان العمل بالمقيد يترجمه العمل بالمطلق لان العمل بالمطلق
 هو العمل بغير وضع افراده والمقيد ذو منه وقد يوجب ذلك بان المطلق هو الهيئة
 لا بشرط والمقيد متضمن لها فالعمل به يستلزم العمل بها وبغيرها اذ لا خلاف ان المراد
 بالمطلق فرد لا يعينه دون الهيئة من حيث هو كمرادها فانها طلاق المراد به
 المطلق في وجوب ايجاد الهيئة وبما المقيد وجوب ايجاد المقيد ولان فاعه بها

في قطع فلا يكون العمل بالمقيد موجبا للتفرد المطلق ولا العكس فلا يصح
 هذا التوجيه قول المقيد وهو جسد الحركة بخلاف ما اذا كان المراد بالمطلق فردا
 لا يعينه فان الامر به في حمل على ايجاب العمل باي فرد كان ولا ريب في ان العمل بالمقيد
 لا يميزه عن غيره ويحده **قوله** وهو جسد فليكن ان هذا الاستدلال جديدا
 لم يحتمل التفرد في المقيد بارادة الذنب بمعنى انه فضل افراد المطلق او
 بارادة الوجوب التحصيلي بينه وبين غيره من افراد المطلق والفرق بينهما ان الآلة
 ملحوظة في الاول دون الثاني او احتمل التفرد في المقيد على احد الوجهين ولكنه يكون
 مرجوحا بالنسبة الى التفرد المطلق بحكمه المقيد فان حمل المطلق على الهيئة
 متعين لعدم المعارض بالمتبادر وخصه التفرد المطلق ووجهه في المقيد
 فيشكل الحكم بترجيح المطلق المجازي في المقيد المجازي فيحصل التعارض بينهما فيشكل
 ويبقى المطلق سلبا في المعارض فيعمل به ومحموله ان هذا الاستدلال يفتقر
 على كون الامر بالمقيد محمولا على الوجوب العيني وهو ثم لمواز حمل على الذنب مجازا
 بمعنى انه فضل افراد المطلق ولو سلم فحمل على العيني ثم لمواز حمل على الوجوب التحصيلي
 مجازا والامر بالمطلق على التقديرين محمول على اطلاقه وقرينة له نعم لو ثبت ان
 التفرد المطلق راجع على التفرد في المقيد باحد الوجهين ثم الاستدلال بالامام
 تساويا فلا يلزم يبقى المطلق على اطلاقه وقد يجب بان حمل الامر بالمقيد على
 الذنب مجاز قطعاً وحمل المطلق على المطلق ليس مجازاً ولهذا الواجب بالمقيد قبل
 الامر كان محتسباً ان ارادة التحصيل من الامر بالمقيد لا يترجم بعد لانه لا يعمل

المطلق المجازي والمطلق العيني
 في الذنب من المطلق اذ
 المقيد المجازي
 هو المقيد المراد بالذنب
 والوجوب التحصيلي

الا فراد فضلا عن التخصيص **قوله** وقد استدلوا بمعنى هذا العلامة في غير المكان
 المتعارض بين المجازين واجاب عنه بأنه لا بد لترجيح احداهما على مرجع والمرتج
 للمجاز المطلق لان حمل على المقيد يقتضي بعين البراءة وهو خروج عن العادة لانه
 كان مكلفا بالمقيد فهو المأمور به وان كان مكلفا بالمطلق فهو متعين للمأمور به بخلاف
 حمل على العلامة والاثبات لفراد غير المقيد فانه لا يحصل معه بعين البراءة بل هو
 ان يكون المأمور به هو المقيد **قوله** وقد اورد بعضهم انه يستدل المجازي وبعضهم
 اصحابنا اولاهما بغير تعارض لا شكال وجعلوا ثانيا ما ذكره العلامة في الجواب عنه
 وبلا شك لا يحمل المطلق على المقيد وهو كما ترى غير سديد لان الدليل الاول لا يتم
 به دون ثانيا البراءة لا لورد الكمال عليه **قوله** ولا يصير تخصيصه نحو المؤنة تخصيصا
 اراد بالتخصيص هنا الحذف للنفور ان على التقييد والتعريف التقييد بالتخصيص اما
 الاما هو المقيد فترجع جوع احدهما الى الآخر **قوله** في حكم التخصيص اي حكم التقييد حكم التخصيص
 في كونه دافعا لحكم النسج في كونه رفعا واورده عليه ان بان تساويه في الاخراج لا يجب وبما
 في الحكم لان جبرها في غير مقتضى اختلافها في لانه التقييد يحكم شرعا لم يكن ثانيا المطلق
 وهو وجوب ايمان الرتبة فلا يجوز ان يكون بيانا للمطلق فوجب ان يكون ثانيا للبراءة
 فهو حكم شرعي حكم شرعا هو وجوب اعتناق الكافرة بخلاف الخاص فانه يدل على
 بعض ما يتاوله العام فبان ان يكون بيانا للمطلق فوجب ان يكون ثانيا للبراءة فانه
 حكم شرعي حكم شرعا هو وجوب اعتناق الكافرة بخلاف الخاص فانه يدل على
 بعض ما يتاوله العام فبان ان يكون بيانا للمطلق فوجب حمل على النسج مع جواز حمل على التخصيص

لا يحمل المطلق على المقيد
 بل هو ان يكون المقيد
 هو المأمور به
 فيكون التخصيص
 هو التقييد

الذي هو المأمور به ويمكن دفعه بان الحكم الذي يدل عليه ليس الا وجوب الاستعداد
 عليه والخاص شبه في ذلك فلا فرق بينهما فترجى البراءة فلا يتفاوت الحكم فيها **قوله**
 فكان الخاص المتعارف في نظر فرضيهين احدهما انه ان اراد ان الخاص المتعارف
 سواء كان قبل حصول وقت العمل بالعام او بعده بيان للعام لا يخرج فهو ممتنع لانه
 قد صرح سابقا ان الخاص المتعارف هو وقت النسج وان اراد ان الخاص المتعارف
 العام قبل وقت العمل به بيان فهو ممتنع كذلك اللازم هو ان المقيد المتعارف اذا وقع قبل
 العمل بالمطلق بيان لا مطلقا وهو المقيد لم يقبل بهذا التفصيل وثانيا انه ان العام
 والخاص ان عتبهما متبنيين فالقول كقولهم يعينون به جميعا ولا يحلون احدهما على الآخر
 وان عتبهما متضادين فلا يصح قياس المطلق والمقيد المتبنيين عليها **قوله** وهو
 الدلالة بيان لبطان اللزم ولم يتم كماله بان المجاز خلافا للكل كما تمسك به قطب
 المحققين لتلايد عليه ان المجاز خير من النسج والمراد بالدلالة الدلالة على الوجود
 بخصوصه كما يدل عليه قوله لكان المراد بالمطلق هو المقيد وقوله بالدلالة على مقتضى
 فلا يرد عليه ما اورده بعض الافاضل ضمن ان استقراء الدلالة ثم لان المطلق له دلالة
 على كل مقيد مستبعد تحتها نعم يمكن نقضه بالعام الخاص مما هو جوابه **قوله**
 والجواب ان الحق المجازي انما قال رحمه الله والخاص المجازي المستويين القدم هو ان
 هذا لازم لهم ان تقدم المقيد فانهم يقولون المراد بالمطلق هو المقيد فيجب ان لا يثبت
 مجازا وايضا فانه لازم لهم في تقييد الرتبة بالسلافة مجازا فاما هو كما في الصورة
 هو جوابنا ونوقش فيه بان جوابهم في الصورة الاولى ان تقدم المقيد ربما يصلح قرينة

لا متعلق الذي من في المطلق لا المقيد وهو المعنى بالدلالة عند علماء الأصول والدين
وفي الثانية انهم لا يسمون تناول الرقبة لما يكون انضمامه كونه رقبة وهو ان يتحقق
المنفعة حتى يكون ولا ينافي على السليمة مجازا ولو سلمنا فاعلم ان المتعلق في المطلق الى
الكمال ظاهر لا منفع له وانما تعلم ان يتحقق الجوابين لا يمكن ان يجاب به في موضع
التي اخرجنا من ذلك كالمشهور الجواب الاول قوله فانه لازم انهم في تقييد الرقبة بالسلامة
مجازا تقييد اجمالا مثل الاول تقريره انهم يقيدون الرقبة بالسلامة غير العيوب
مع ان اللفظ لا دلالة له عليها لانه متناول لها والمحبة فان بعض الافعال التي
بين التقييد ان الثاني لا يصل اليليل والاول لمقيد **قوله** مثل ان يقول وكذا
الظاهر لا تعلق المكاتب لا تعلق المكاتب الحاراة فان ذلك الحاراة المشهور
ههنا التقييد لا تعلق مكاتب لا تعلق مكاتب كذا وليس كما ينبغي لانهم يخصصوا
لانهم تقييد المطلق اقول عدله من المثال المشهور ان المكاتب المتكلم والتقييد بغير
قصد الاستفراق ليصير المثال في تقييد المطلق ويحصل التخصيص مما اوردوه الجعدي
على المشهور من انهم يخصصوا العام لانهم تقييد المطلق بناء على ان الكثرة في سياق
التي تقييد العموم فيكون عليه ما اوردوه سلطان المحققين او لا فانه في هذا التقييد
يصير من هذا المطلق المتعلق لا تعلق مكاتب ما في المكاتبين على سبيل البدل والاحال
من غير قصد الاستفراق والعموم يكفي لانه لا عدم عتق فردا من المكاتبين
فقط ويحتمل ان يكون قوله لا تعلق مكاتب كذا في بابا انما هو الفرد المتعلق من ان
يحصل الحكم بعدم اجراء عقاق المكاتب اصلا كما لو اخرج حكم هذه المسئلة

اعتبر من مذهب الفقه في قول لا تعلق المكاتب الكافر فانه يدل على صحة غير الكافر
فظهر مما ذكرنا ان حكم المسئلة لو لم يكن من تخصيص العام فحل التامل والنظر لا
الاجماع وانما من ان القرار من كون العام للاستفراق كانه لجعل المثال تقييد
المطلق وخرجه من العموم ولا يخفى ان العام منادى على المنفى في تقدير كونها
للاستفراق لا يصير المنفى علما ولا يبيد الكلام عموم المنفى بل في العموم ويكون
تحقيقه وصحة منفي فردا من الافراد ولا وجه لفي الاستفراق اقول يمكن ان
يختلف موضع الاول بان الاحكام المذكورة هي لانها رالية لوقوع الاجماع
على خلافه كما صرح به ولا يخفى ان في المقيد على في المطلق لوجب جواز العمل
اذ يجوز في العمل بغير المقيد كما يجوز العمل بغير فرد في المطلق وكذا في العكس
فانه لا يجوز في العمل في المقيد فان قلت هذا يجري في الابطات الصريح
فردوا بخلافه حيث جعلوا المطلق على المقيد قلت لو لم يكن في الابطات
على ما صارت اليه كان حكمه حكم النبي ايضا لا ترى ان المطلق والمقيد
يتميزان بالعام والخاص وقد مر جوابها اذا كانتين وجب العمل بهما
ينبغي ان يكون حكم المطلق والمقيد اذا كانتين كذلك الا ان الاجماع
صارفا بينهما ثم ان حكم هذه المسئلة واللازم من العمل بغير المطلق على سبيل
البدل هو عدم الاجراء اعت في المكاتبين على سبيل البدل لان
الشيء على الاشارة على سبيل البدل لا يجب عدم الاجراء كذا وهذا هو المراد
بقوله لا يجري في المكاتب صلاحي لا كذا ولا غيره على سبيل البدل

ولاريد في صحة هذا التفرع في كيف لا وهو مثل المثال المدول اليه
انه يفيد نفى العموم واما مفهوم الصفة فمما تقدر حججنا انما يعمل به عند
معارضته بما هو اقرب وهو ما قد عارضه الاجماع ويمكن دفعه بان استغراق
اللام يمكن اعتباره بوجهين احدهما اعتبار قبل ورود النفي وهو في قوله
والنفي يعود اليه فنفيد الكلام نفى العموم وبينه اعتبار بعد وروده فالنفي في
فيه والاستغراق يعود اليه فنفيد عموم النفي ولهذا لا النفي في الكلام المقيد
يرجع تارة الى التقييد وتارة الى المقيد وعزل المجموع ولما لم يكن المثال
المدول اليه بغيره بالمتعلق الا باعتبار الاول فنرضى المقم قوله الى
نفى ارادة اعتبار المثال بقوله حيث لم يقصد الاستغراق الى لم يقصد استغراق
النفي وعمومه اذا المثال في تقديره فخصه بالعموم لا في تقييد المتعلق فان
قلت ما ذكرت من الوجهين محرز في المثال المذكور المشهور اليهم فما الفائدة في
المدول عنه قلت اعتبار الاول لا يخرج المثال المشهور لان استغراق الاستغراق
الواقعة سياتي النفي لا يصح حمله قبل ورود النفي فالتساؤل المشهور في
التخصيص بخلاف المدولة **قوله** لعدم مقتضى له لان العمل بالمتعلق لا
يوجب مع المقيد ولانه لو كان اوجب عليكم في قوله الفصل رتبة مؤنثه في
الظواهر رتبة مطلقة الرتبة كانت لم يكن احدهما احدهما فانه لا فرق فيكون
تقييد احدهما مقتضى التقييد لآخر **قوله** وذلك غير منتهى في اشارة العقل على اكثر
الكيفية ان المطلق في هذا القسم يحمل على المقيد ان مقتضى التقييد بانه

عنه التقييد مشتركة بينهما لزيادة الضرورة في المثال المذكور مثلاً وذلك لان
دليل شرطه على حمل عليه كذا على ما بين المطلق والمقيد والقياس ولو لم يحمل
لزم ترك احدهما مع زيادة وحرز القياس اليه والاصل عدم التفرع في
الزيادة وان لم يقتض القياس تقييده لا تقييد المطلق لعدم دليل تقييده
كالصوم في كفارة الظهار وكفارة البين كانه لما ورد في احدهما التسامع في
الافرو ولو لم يوجد على التقييد مشتركة بينهما حمل كل واحد منهما على ما ورد وهو بطريق
لانه لا يلزم من عدم حمل ترك احدهما الظهور ان كل واحد منهما معمول به في
ما ما ورد وظهيرة في الباب انه لزم عدم العمل بالقياس ونحن نزيد **قوله**
وبما نقل عن شيخنا **قوله** في انه يحمل المطلق على المقيد مطلقاً سواء تحقق
بينهما جامع او لا لان الكلام الله تعالى واحد بوجهين بعضاً وهو بطريق
لانه ان اراد به كلمة الاربي في عدم ثبوته يرد اولاً ان الكلام ليس في
وإنما انه مختلف تعلقاته بخلاف المتعلقات فلا يلزم من تعلقه باحد الطرفين
بخلاف الاطلاق تعلقه بالاحركة كذا ولا يلزم ان يكون امره وانه لا احد المتعلقين
امر او نهياً بالجميع وان اراد به العبارة الدالة عليه فلا يخاف في كثرة ادوار
فكل فيهما العام والخاص والظاهر والمؤول والمجمل والمبين وغيره فلم
يجوز فيها الاطلاق والتقييد في ان قد خفف بثبوتهما في بعض الصور **قوله**
المجمل هو ما لم يتضح دلالة المرادة بحسب قرينة المقام حيث ان الكلام على
المجمل فان كان المعهود من هذا العبارة اعم منه لان انها اخص

اعلم من ان يكون لا تنافي الدلالة او لا تنافي اللفظ ثم الدلالة اعم من ان يكون
لفظية او عقلية بتحقيقه او مجازية لان الاجماع قد يكون في العقل ودلالة عقلية
وفي المجاز حيث لا تجازي مع عدم قرينة معينة لاحد مع تقدير ارادة
سواء كان معنى الحقيقة معناه كما هي مستمرة بين تلك المجازات مع عدم قرينة معينة
كالهلي اذا اراد به وهدى من افراده بعينه من غير قرينة معينة لم مع تحقق الصافي
من الحقيقة او لا كما في سائر المجازات لا يفي المذهب بصدق على لفظ ارادة
المجازي مع عدم صاف في الحقيقة اذ دلالة على المراد غير واضحة وقد صرحوا
بانه ليس بمحمل فلا يكون الحد ما لا نقول المذكور في الحد هو عدم نضاح
الدلالة على المراد هذا اللفظ دلالة واضحة وان لم يكن على المراد فلا يصدق
الحد عليه على انه لو كان المراد في نضاح الدلالة على المراد اقل دلالة وهذا
اللفظ على المراد واضحة اذ المراد اعم من ان يكون مراد كسب الواقع او كسب
فانون الاستعمال فان كان احتمال اللفظ في المعنى بلا نص قرينة صافية
في الحقيقة يقتضي ان يكون المراد هو الحقيقة وفي المجاز فيصدق على هذا
اللفظ ان دلالة واضحة على ما هو مراد كسب القانون وان لم يكن مراد كسب
الواقع من عند من قال بالهلي ليس بمحمل واما من قال بالهلي مجمل فلا حاجة الى هذه
الكلمات **قوله** على وجه وقوعه كما اذ صلي النبي صلي الله عليه وآله صلوة يوم
وجوه من الوجوه الذب وكذا اذا اقام الركعة الثانية من غير ان يركعها فانه يعمل
للمجاز والسهو **قوله** واما اللفظ المركب الاجمال في اللفظ اعم من حيث

انه مركب من الجزاء في الاجزاء او مركب من مركب غير اخر في اجزاء اول شي
من الحيتين التي هي الاجمال في المفرد كما مستمرة في اللفظ في اجمال اجزاء
وان لم يعتبر تركيبة في قوله فانه وان ظفرت من قبل ان تسو من وقد فرضتم ان
فرضية الا ان يعنون او يعنى الرئيسة عقدة النضاح فانه لا مجال في العقول
في اليد ولا في النضاح بل في مجمع الرئيسة عقدة النضاح في حيث هو لانه بين
في جرح كل المهر الى الزوجة وبين ولي الزوجة فيعود كله الى الزوج والى في الاجمال
في مرجع الضمير في المحض محمول فانه لا يفسد الاجمال فيها بدون اعتبار لسانها
مع المرجع والمجوز ان الاجمال فيها في المعز كنسبها من النضاح مع الغير ولا جعلها
مركبات من الاجمال في المركب وشك الاجمال في المجازات المت وبت مع تقدير الحقيقة
لان الاجمال فيها لا يتصور بدون ملاحظة التركيب اذ لا يمكن احكام تقدير الحقيقة في
وانا جبريات والمجازات لانه اذا كان احداً من اجزاء اللفظ على دلالة
وذلك الرجائي يكون اما لان البعض اقرب الى الحقيقة كما في العام المخصص فان
كل البند قرب الى الحقيقة من اجزاء دلالة ظهور عن قول من عليه المسئلة اي
اكلها فان تقديره اظهر تقدير البيع او كسر الابان او كونهما او نحو ذلك **قوله**
كالمتخصص بمحمل سواء كان المخصص بمحمل كذكره او بمنفصل كقولك هذا العام
مخصص **قوله** فلا مجال لان دلالة واضحة وان لم يكن على المعنى المراد من
من حقيقة **قوله** الى ان جمع جميع نفع النعمة او كسر وهو اصل الجمع
الذي يصل بمحمل هو الكلف **قوله** والى الزم موصى طرف الزم في الكلف

قوله وليس يجزى توضيح كون اليد مشتركة لفظيا بين كل عضو وكل فرد
مذكور منه اذ لو اختلفت بالكل لما كان بينهما وبين الانسان المختص بالكل
تفاوت في عدم الاطلاق على الابيض والمقدم بطل **قوله** قطع يده فكيف
ان القطع من يمينه الابنة والتجزؤا واقع في اليد لان المراد بها ذلك البعض
المباين **قوله** موقوف على حقيقة القرينة والقرينة في الاطلاق المذكورة
الخاتمة فان ذلك مجزؤه لا يقتضي الاحمال بغير ان يجوز ان يستعمل اليد
الاباضي متعارفا من غير اثبات ان ذلك الاستعمال حقيقة لا يقتضي الاحمال
فيها **قوله** مطلقا ارعده جماعة من الجمل مطا نحو القول المذكور وان كان لغويا
واحكم واحدا ولا **قوله** لما ان ثبت كونه حقيقة شرعية اه ينعى ان ثبت كون
لفظ الصلوة والقدم والكساح حقيقة شرعية في الصحيح منها دون الفاسد كان
معناه لا صلوة صحيحة ولا صوم صحيح ولا كساح صحيحا الا بكذا وكان دالا على ان
الفاتحة جزء والنية والولاية شرطان للحقق الحقيقة الشرعية ونحو المسرد
الحقيقة الشرعية مع يمكن باعترافه اجزاء والشرط وقد خبر ان
في حقيقة الامانة ولا اجمال ولا يجوز حملها على نفي صحة لانه ينافي في الرض المذكور
وهو كون هذه الالفاظ حقيقة شرعية في الصحيح **قوله** كان متينا اي كمال
ان نفي الحقيقة الرقية يعني نفي الحقيقة متينا اي كمال ان نفي الحقيقة الشرعية كان
متينا في الرض المذكور لوجب حمل الكلام على الامر المتعارف **قوله** ولو فرض
تقاء هذه الالفاظ في الحقيقة الرقية الشرعية كملها وكان نفي الحقيقة

غير موصوفة للحقيقة فلا يبرأ من ان يضاف النفي اليه حذرا من استعمال اللفظ
وكل واحد من نفي الحقيقة ونفي الكمال يصلح لذلك ولكن الاول اقرب الى نفي
الحقيقة لما ذكرناه فعدم الجدوى رتبها فعدم جميع الصفات بخلاف نفي
الكمال فانه ليس بهذه الحسنة فكان البعد وارحا بقرينة الجواز الى الحقيقة
فاذا انتفى انتفى الجواز ايضا لوجوب تقاء الفرع عند تقاء الاصل الجواز
المعبر هو الارادة دون الدلالة والفرق بينهما ظاهر **قوله** لا ينعى انما اثبات النية
بالترجيح الذي هو بيان الاولوية وهو بطلانكم منعمون في اللغويات وظهر
النقل لقطع **قوله** وليس منه ابريس هذا الذي ذكرناه من اثبات اللغة بالترجيح
اذا قلنا اللفظ موقوف كذا الاصل الاولوية بل قلنا احد المجازات مرجح غير
كثيرة تعارف لقربها الى الحقيقة دون ذلك الغير وهذا جائز بالاتفاق لكونه
محمدا عند جميع ارباب الماصول قال قطب المحققين لا ينبغي ان يحمل التعارف
على تعارف النوع او اللغة او التقدير تقاء الوفاي بل ينبغي ان يحمل على
الاصوليين والورد عليه بعض الافاضل ان ذلك كلام ياباه الناطق فان كلام
الناس لا يرد على ما هو مصلح قوم ثمة بعده بل الجواب ان المراد من
الاستعمال المجازي لفظ هذا الكلام وهو لا ينافي في تقاء النوف لانه ليس هو كعدم
يريد ان يبين وجه التبرر من التعلق المصحح للمجازين ان ذلك مخرج
اثبات اللغة بالترجيح بل مخرج ارباب المجاز المعينة عند اطلاق الالفاظ **قوله**
اجمع الاولين بان حرف التثنية في مثله مما نافية الفعل صريحا مختلف في فهم منه

نفس الصفة تارة اى لاصلوه صحيحه ويقيم منه في الكمال غير مصلو كانه الاكبر
فكان اللفظ وبها مشروفا بينها ولم الاجمال والجواب ان جلت
عزيمتهم ومنهم من لم ولو سلم فاعلموا باعتبار خلاصتهم في انه الموطأ من الصفة
او الكمال فذهب طائفة الى الاول وذهب طائفة الى الثاني فافق هذا كل صاحب
مذهب يحكم بما هو الظاهر عنده ولا تردد في موطأ عندهما لا يحمل الا انه ظاهر عنده
كل طائفة في سائر **قوله** ولو من ذلك لا تسليم تردده فيها فكونه على سواء ممنوع
فيه نظر لان تسليم التردد مع تسليم الملزوم وهو غير معقول اللهم الا ان يكون
عدم التردد مستندا بان يكون كل وجدة مع الطائفتين لا يجوز حمل اللفظ على
ذهب اليه الاخر في الجملة في يتوجب من مساواتها الا ان هناك كونها بآية
قوله طائفة الصفة او في الكمال والمثالب ان يقول نفس بل طاهر والجواب
طاهر ما قد من ارض الجواب عن الحق الاول في تقريره انه ان يمكن عند الجميع
بل له حكم عند كل طائفة فلا يحمل عند ما ولو سلم فكون الاتمانين متساويين
ثم بل يقع الاجراء اقرب الى الحقيقة لان الفعل الذي ليس صحيح اقرب الى
المعروف في الفعل الصحيح النص ليس كما في حمل اللفظ على قرب الجازات او
قوله في تحريم المضاف الى الاعيان وكذا في التحليل المضاف الى المضافات
لكن يمتنع الا انهم وانما جعلنا ذلك لندركه اليوم احل لكم العقبات الى غير ذلك
وكذا في الوجوب المندب المضافين اليها **قوله** انما هو محرم الفعل المقصود بذلك
ان كان في المقصود جملة للفعل فذلك شأنه الى المذكور من الاعيان ولا يخفى ان المقصود

من العيون قد يكون افعال كثيرة فاما ان يقدر واحد لا يعينه بناء على ان المقصود
للمقصود يقدر بقدر فيعلم الاجمال ويخصص كلام طائفة باعده هذه الصفة
واما ان يقدر الجميع عند الرجوع الى مرجع كانه لو لم لا حقيقة في المقام
الخطابي فلا يحمل الا لا يصح هو الثاني في التلازم فوات المقصود ويمكن حمل كلام
المقصود على هذا ايضا بان يذهب بالفعل المقصود اعم من الواحد والاكثاف **قوله**
الواحد يقتضيه اقل مراتب **قوله** فاذا قيل حرم عليكم ان تتركوا
اولا سبيل التفصيل وذلك في قولهم ذلك لعل بعدة شرعية لك الصفة هو
ان يذكر مقصود على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤيد بعدة بذكر ذلك المقصود
فيقع الشرع بين العين احدهما مفصل والاخر يحمل لطيف فلكه غريب به
تقول ضربت زيدا وعلقت عمرا وخرجت في بلد كذا الذي وديب والاكرام و
مخافة الله فعلت ذلك المذكرة في الضرب للاعطاء **قوله** فممن ذلك ان
الى انهم عن فاشية الى ان يترك ذلك وان كان محاربا في اللغة حقيقة في
حتى انهم يلقون هذا المنع من غير تقدير الفعل في نظم الكلام ولو تمزج مع كونه
حقيقة عرفية لوجب حمل اللفظ على اللفظ لانه راجع على غيره من الجازات
ولا يمكن انما راجع فوضي له انه اما ان يقدر جميع ما يمكن تعلقه بالعين من افعال
والنصوص او لا يبيح شيئا منها او يقدر بعض معين والثلاثة الاول باطل فحين
الرابع وهو الاجمال اما بطلان الاول فانه افراط وكما ذكرنا في التلازم
لصرفه فيصيح اللفظ يقدر بقدره ولما بطلان الثاني فانه يترك افعال اللفظ

غير مناسب كمالكم هذا اذا لم يرتبط الفعل صلاوا ما اذا ارتبط
لكن لا يجب تقديره في نظم الكلام بل يجب ان يعلق العين عليه في اللفظ
المحل على الحال كما هو عليه في الحقيقة فيعود الكلام في هذا الاطلاق
بجوزية الامتدادات المذكورة والكل بطريق الاخير ولما ان لم ينعقد
دليل على صحة شي منها فلو لم يرجح بل يرجح ولنا ان نقول كما في الاول
المتكبر في قدر الضرورة كذا في الرابع محذور الاجمال فلا وجه لترجيح الرابع
لا في هذا البعض فتعطل دلالة اللفظ مطلقا لا كما في موقفة بعض
بدليل خروج ما محذور اجمالا بل يرجح فلازم مطلقا والزام المحذور بالزم
الزمام المحذور لا يردم لنا نقول ذلك معارض بين فهارج اولى من احوال
البعث لان الاضار في اللغة اكثر من الاجمال كما صرح به الاعمدة وعلم ان الزمام
انما هو ما اذا كان الفعل الصالح التقدير مستقدا واما اذا كان وجودا كما في قوله
وكمثل القرية فلا جارا اتفاقا كما صرح به بعض الافاضل المستر في **قوله** وكم
كالمحل اي تقسم المبين بالكسر كالمحل الا ان لم المذكورة وعود الضمير الى
المبين بالفتح بناء على الامثلة المذكورة استلزام الاتفاق من بعض المحققين تشبيه
المبين بالكسر بالمحل غير ملائم والملازم هو تشبيه المبين بالفتح وهو البناء
بالمفرد ولم يذكره احد من الاصوليين اقول انت تعلم ان غير ملائم وانما لا
اذا استمر كما في امر صريح تشبيه احدهما بالآخر وان البيان بالمفرد وان لم يذكره
صريحا مندرج في البيان بالفعل المذكورة لنا نقول اعم من ان يكون مفردا

او مركبا ان ذلك احتمال عقلي لا يجوز ان يكون المفرد مختصا باحد من
المشترك فيبين ذلك الكثرة كما في تلك المفرد ولا في **قوله** على الاصح
وهو الاصح لان من هذه افعالهم من الصلوة والجموع وغيرها اول ما هو
فما صيلا من الاخبار عنها بالقول وبهذا في ليس انهم كالمعانية واذا كان
الفعل اول كان البيان به اوله ولانه واقع فهو جائز اما الواقع فلا يستحق
من بيان الصلوة والجموع بالفعل وقوله البعض الناس خلاف في الفعل الضعيف
فان الفعل الطويل في القول ملحق به لزم بخير البيان مع كونه تعجيلة وهو
بطا وبجواب لان ان الفعل الطويل في القول بل قد يعكس كما ترى في الركعتين
وبيان ما فيها بالعقول في الافعال والاذا كان التروك والسر الطعان في
في ان لا يخرج الزمان الكثير مما يقع فيه الاول ولما ستم فلام لزم بخير البيان
اما ان التأخير انما يحقق اذا لم يسرع عصى الا كما في هذا قد يسرع فيه
وانما الفعل هو الذي يستمر زمانا موقفا لا يستمر بخيرا واما لان التأخير انما يلزم
لو لم يكن كل جزء منه جزء الفعل يصح ان يكون بيا لكل جزء من أجزاء الجملة
اما اذا صلح فلا لان ما يكون من غير افعال الجرا يكون للسر في البيان بخير
الاخر في الفعل وان ستم ان تأخير بلا غير لا يجوز واما بعد كما فيمكن فيه وهو
سلك اقر الطرفين فهو جائز ان تأخير البيان انما يمنع عن وقت الحاجة
منه انما يتأخر عنه فهو **قوله** في اظهار الوجهين قال رحمه الله والوجه الاخر
انها ليست ببيان للاولى وانما هي استبعاد الخلف حيث نقضوا اوله وقد بالغ

السيد المرحوم رحمه الله في الترتيب على انما بيان واطال القول في ذلك في الذريعة
قوله قوله جعلوا اقرارهم في اصوله ان قلت ثم عرفتم ان البيان هو قوله السلام
دون من القولين كما في السليمة بعضهم قلت عرفنا ذلك بانها لم يستعملوا في
شي من الصلوة الا انما نحن ان لخص القول فيها ولم يقع بعد ما قول فيها
فيها انها ما هو بالفعل وبذلك للغير يتم المطلب **قوله** لا خلاف بين اهل القول في
عدم جوازها خبر البيان عرفوا الحاجة وجهه وركه الاجماع ان ان خبر عرف في
الحاجة يتكلف بالاطيان اذ هو في ذلك الوقت مكلف بالاطيان بالمراد مع غيره
عالم به وهو **قوله** والعموم لو كان باقيا على اصل اللغة اذ عرفت المطلب
الثالث ان السيد ذهب الى انه ليس في اللغة صيغة تدل على العموم كصيغة
لو تلفت عن خبره كانت مما يزيل كل ما يعرف به العموم من الالفاظ هو عند من
في اللغة مبنية وبين الخصوص كذا تدل في اللفظ الشرع الى العموم ان عرفت انما
فقول موصوده انما ان ما يعرف به العموم لو كان باقيا على اصل اللغة في ان
هو في احدى طائفتي او في الشرع او في احدى الطائفتين كما حصل في الخصوص
لكنه مشتمل كما خبرها جاز خبرها لانه في حكم الجمل واذا فعل في قول الشرع المذكور
الاستغناء فلا يجوز خبرها به ومحصل ان اللفظ العام لو كان مستعملا في اللغة جاز
الخبر ولو كان مستعملا في الشرع لم يجر **قوله** بعد انعام الظاهر انهم فيه اوزاروا
وبالجموع والمراد منا اعطاء الخبر في **قوله** ان الاجماع في الكل والاحكام في جملة
فعل الاجماع كذا في الخبر في العادة في الاستقصاء راعى وجوب الخبر في الشرع

فضلا عن حسنه **قوله** مع ما فيه من البعد ان يفي بروعي العلامة في الحكم وجوب
اقترا ان بيان المنسوخ امور الاول انه مستبعد الثاني انه مخالف لما هو
معروف عنهم من اشتراط خبره والعدول عن الموقوف الى المستبعد مستبعد
الثالث انه مخالف لما في نفسه ايضا لانه جعل ان خبر بيان المنسوخ شرط لتحقيق
النسخ فهذا الحكم نفسه اما غلقه منه او عدول عن اشتراط الخبر وكلاهما
بغير **قوله** واما ما يورد من حجة السيد وضع لما يمكن ان يفي ان الى لغة
بين العلامة والسيد في ربي آخر من غير جهة النسخ فلا يصح قولك ولا
لكي يظهر ان يغير اللفظ ان كلام السيد في الترتيب سطر بالموافقة وكذا في
يغير انهم علم المنع لكل ما لا يوافق في البيان الاجمالي **قوله** هو القول الاول
جواز خبر البيان اجمالا وتخصلا في الجمل واللفظ الموقوف بالحاجة **قوله** كوزم المكلف
وتوطين النفس ان اورد عليه النزاع الى ان مثل هذا يتصور في خطاب العبد بالرب
مع انكم لا يجوزونه بيان ذلك الى المطلب وان لم يفهم شيئا يعلم ان خطاب
الحكم ما يكون في حيث يستغنى وتوطين نفسه كما ذكرت فلا فرق بين الامر في حال
رضاه عنه في الذريعة وتوطين ان يفرق بينهما بان الخطاب في الجمل يفضل في الواقع
الخطاب في صوته وانما ينسحب عليه تفصيل ما يتعلق بالامر بخلاف الخطاب في الرعية
فانه لا يفضل الخطاب في كونه امرا او نهي او جبرا او تشريفا او عزا او تنبيها
او تنبيها او ذفا او مدحا او ذما فانه في مظنة الاستعداد والتوطين **قوله** وفي
في خبر العلم ان فيه شي وهو ان الخصم انما يعمل العلم بالفعل ذاته ونفسه في المعنى

طرح
الاشارة

التكليف وهو محقق في ضرورة تميز الاقدار واعتباره لا يوجب اعتبار الاقدار
 الا اذا كان اعتبارها لاجل حصول العدة عليه حين الخطاب وليس كذلك
قوله لفظ موضوع حقيقة اريد بها الحقيقة الشرعية لان لفظ العام
 حقيقة في العموم شرعا لا لغة **قوله** لان الخطاب بالمجمل لا يريده الا ما هو حقيقة
 فيه هذا ظاهر في كون المستترك واما في المستظهر فلا الا ان يبقى هو متعلقا في اللفظ
 والخصوصية مستفادة من القرينة **قوله** الثاني ان جواز التسمية لغير ان جواز
 التسمية يقتضي ان يكون المقسم قد دل على شيء لفظ لا بغير قصد ذلك الشيء بذلك
 اللفظ لان لفظ العموم مع تجزئه عن قرينة الخصوصية يقتضي اشتراكا في دلالة
 مجردة فان دل على الخصوص فقد دل على ما لا يبيده وهو غير صحيح وان دل
 على العموم فقد دل على ما لا يريده وهو ايضا غير صحيح **قوله** فان قيل انما يستفاد
 توضيحه ان المقسم لم يدل بالعام الجوز قبل وقت العمل على العموم ولا على الخصوص بل
 دل عليها في وقت الحاجة لانه ان ذكر فيه البيان فقد دل على الخصوص وان لم يذكر
 فقد دل على العموم فلا يريده من المحدثين **قوله** قلنا انه توهم حضور زمان الحاجة
 ليس بمؤثر في دلالة اللفظ على معناه بالضرورة فان دل اللفظ على العموم في وقت
 تجزئه عن البيان فانما يدل الشيء يرجع اليه تميزان الوضع وهو محقق قبل وقت
 الحاجة فانما يندرج في كماله **قوله** على وقت الحاجة فاعتبرناه جواز اخرج
 السؤال المذكور فتوهمه لوضع استوار الدلالة عند وقت الحاجة لغير انما في وقت
 الحاجة من الخط التكليف واما فيه من الاجراء الترتيب له وقت حاجة لزم جواز

التسمية اياها من ايراد اللفظ المستقطب الاستفاد من الكلام ثم اذا تم دليل التسمية
 في هذه العدة بطل جواز التسمية واما وقد اورد في مطلق لعدم القابل لفعل
 والجواز التام المحصر لان الاجزاء ايضا والحاجة وهو زمان مبدوء لفظا
 الخطاب مع مجموع لا منهم دلالة والمحل ان الفرض من اجزاء هو ان
 فقط في التكليف هو العمل فكما ان وقت العمل وقت الحاجة كذلك وقت
 الجزاء في اجزاء جازع غير محل النزاع فانه لا يجوز تمييز البيان عن وقت الحاجة
 اتفاقا واورد بعض المتعقبات على قوله وهذا يورد الى سقوط الاستفاد من
 الكلام بانه ان اراد سقوط الاستفاد من الكلام واما فهم اورد بجعل اللفظ
 وتسمية مستقبلا لادوات كذا وقت الحاجة اتفاقا واورد بعض المتعقبات
 على قوله وهذا يورد الى سقوط الاستفاد من الكلام بانه ان اراد سقوط الاستفاد
 من الكلام واما فهم اورد بجعل اللفظ في التكليفات وان اراد سقوطها
 الى ذلك الوقت فلا فرق بين التكليفات والاجزاء وهذا الزمان فان جاز
 في كلامها والا فلا قول يمكن ان يفي نحن را الاول ونقول اذا لم يكن الاجزاء
 وقت الحاجة في وقت فرض من الادوات المستتابة بجزء التسمية في وقت
 الاستفاد واما وجه قول اللفظ والبيان في بعض الادوات وفي بعض الاجزاء
 اتفاقا غير وجوب لانه لو كان المراد سقوط الاستفاد في جميع الاجزاء
قوله ان ذلك ان الخطاب في الوقت بين الادلة الثلاثة مستترة كما
 في المقام اثبات الخط بلفظ قضيه ان مضافات الاول انه يقع في الكلام

على الجارية مائة وساطة ان شاء الله تعالى ان يدل الشك على شيء بوجه غير
صحيح ومما طالت ان ان لم يكن ان لا يكون العام معناه المطلق مطلقا
سواء كان اريد به الخاص او العام لان تجوز التبيين والتخصيص يجوز عن
اللافتة وهذه المسألة ان كانت في تجوزها غير البياض اذ مع عدم
بكل العام على عمومها عند عدم افتراء به ولا يرد شيئا **قوله** ولا يستفاد
منه انما لا شيء الى التخصيص لعدم البياض ولا عمومها التجوز ان يكون
وبين له ان لا يتقبل في كل بعض المحققين لا يجوز ورود هذا في الجارية انما لا
يجوز فيه وكان مراده الالتزام الى مع انكم تقولون باستفادة التزم من الفاظ
العموم قبل وبعد المبين اقول انما ان هذا مما لا يملكه المستدرك
فمن هذا الدليل واحد وانما ان التخصيص لا يقول باستفادة التزم قبل وقت
بالعموم والخصوص منه من رايين في لانه يجعل وقت لانه بمنزلة اجزاء
الخطاب في جواب التوقف الى ان ادراك كل شيء صرح به المستدرك انما
قوله على ارجح النسخة انما لانهم في الوقت مع اخر انهم يطلبون
انما الوقت فانهم يقولون به ويعين حصة وانما ان قولهم بالوقت من
لما مره اليه ان لفظ التزم مستغرق بظاهرة والجواب على الدليل ان
الزمن في لوابه هو الوقت قبل وقت الحاجة والوقت الذي عندنا بطلانه
بعد ذلك انهم في القول بما عثر فوا بطلانه وعلى الثاني انهم يقولون لفظ
العموم مستغرق في قبل الحاجة عند عدم المحض لاقبل فلا مانع **قوله**

وتقرره

وتقرره ان شرط المنسوخ انه غير شرط المنسوخ ان لا يفتقر به ما لا
على الثاني لا يفتقر من لا منسوخا وهو في الدوام وبعد ورود المنسوخ
يعلم ان المراد خلاف ذلك لفظا فقد استعمل اللفظ في خلافه وهو غير
بيان في ما هو جوابكم فهو جوابنا **قوله** فزارا غير هذا المحذور وهو وان
محمود النقص يجعل المنسوخ من بيان قبل ما نحن فيه في وجوب افتراء البياض
به لكن يرد عليه محمودا فخر وهو ان هذا مناف لما جعله بالشرط شرط
من وجوبها غير بياض وهل هذا لا يناف **قوله** اذ الامام على خلاف
منه المقابلة غير ان السيد اذ الامام على انه لا يجب افتراء ان الشرع به
وجعل جوازها غير بياضه نقضه المانع من غير بيان الجمل وقد غفل ان مثل
هذا النقص يتوجه على ما ذكره من غير بيان لفظ انما كما استوفى **قوله**
واراد بذلك غاية معية في نظر لان هذا الكلام صريح فان الحكم في المنسوخ
معية غاية في حال الخطأ بغير الحكم عليه ان الحكم بخلاف ذلك الحكم فيما بعد
تلك الغاية لا يكون شيئا له بل هو تخصيص هذا ما ذهب اليه في المنسوخ كما يعلم
الاستدلال بالامام الا ان في الغاية في علم الله تعالى ليس مثل متبادر اللفظ
الامام يجعلون الاول نسخا وان كان تخصيصا وان لم لا يوفق منها و
يجعل الجميع تخصيصا كما صرح به صاحب النور وفيه شيء يظهر الرجوع الى
ما ذكرناه انما **قوله** فان قالوا لا مانع ان يفتقر المصنف في المنسوخ معلوم
بفضل الخطأ بياضه وصحة الجمل انما هو غيره وهو ما كفى ان يقع عليه

النسخ فيان انه النسخ بيان لما يجب فعله فلا حاجة اليه وقت الخطب
المختلفة المكلف به غير معلوم بنفس الخطاب ذواتا وصفه فيانه بيان لما
يجب فعله فلا حاجة اليه وقت الخطب بكتابات المختلفات المختلف
غير معلوم بنفس الخطب وتعيين اصفاته فلا يجوز تركه حين الخطاب **قوله**
لا تكلم لو جوبل آه يعني انك تفقدون في اجاب البيان على امر يرجع اليه
الخطاب هو حسنة الحاصل في البيان لان الخطاب الحسن ما علم فوايد
او حجة ان شيئا من عدمه لان خطاب الغير المقيد فيجب ولا تفقدون فيه
امر يرجع على ارضه على المكلف في الفعل وهو مكلف من المتوقف على البيان
اذ مع عدمه المنقصر الى الجهل بذات الفعل وصفاته لا يمكن منه في ان كنتم
انما تتفوق من خيرة البيان لا امر يرجع اليه اهل العلم والتفكير في الفعل فيكون
خلاف معتدكم بغيركم التعقيد بوجه هو انكم تجبرون ان يكون المكلف في حال
الخطاب غير قادر ولا يتمكن بالآلات وذلك لان في دفع المكنى في فقد العلم القسبة
الفعل ومميزاته المحيطة له فتجبر منادون فاك حكم وان كان انما علم من خيرة
البيان لا امر يرجع الى وجوب حسن الخطاب والالان الخطاب لا يدخل في البيان
له طريق الى العلم بجميع فوائده كما هو المحذور عندكم فيه وان هذه تقتضي بعبء
الفعل وغاية اذ هو موقوف على الخطب في غير معلومة فتجبر منادون واذ كنتم
ايضا وافعال ان يقول اذا كان بعض المراجع الخطاب معلوما كما في المنسوخ لان
ثبوت انكم جميع الاعيان معلوم وبثبوت في بعض الزمان غير معلوم لا يجب

اقتران البيان به للحصول العلم ببعض الفوائد قطعاً واما ما لم يكن شرف
المراد معلوما كما في ما نحن فيه فوجب اقتران البيان لتلا بصير الخطاب في بيان
من جميع الوجوه فان قلت الخطاب بالمجمل الهم دل على بعض الفوائد
بعض كما صرح به ان قس قلت لم تكن الفرق ليس في مجرد الدلالة على الدلالة
على وجه الارادة ولا شك ان منه موجودة في المنسوخ وفي المجمل **قوله**
ما من مواضع الامتياز على زرارها لا هي كخروج القائل طريق تغيير الزر
مصدر زرار الشيء بالضم غير اذا اقل والمقصود ان مواضع الامتياز
بين المنسوخين فليدرك ذلك لاكتساف في موضع المجمل الواقع في تقرير السيد لفظ
العام المخصوص في تقرير النقص عليه، **قوله** ولما يابا فاعلموا
منع العقول المستدل ولا يجوز ان يحاط اليكم بلفظ له حقيقة وهو لا يرد
منه غير ان يدل في حال خطبه انه متجوز حقيقة انه ان اراد عدم جواز
فذلك وقت الحاجة فلا تراعى فيه وان اراد قبله فهو مسموع ولما كان في قوله
ان يقول منع المقدمة المثبتة بالدليل حيث قال المستدل ولا
في حق ذلك غير معقول انما اراد في قوله وما يتجمل ومحصله ان
دعوى القبح ان لم يستند الى دليل فلا يسمع وان استند اليه ولا يقصر
غير انهم الا افراد كالبطل فهو مسموع لان الافراد انما يحصل حيث يتفرع عنها
ارادة المخصوص مما زاد استغناء فها قبل وقت الحاجة موقوف على ثبوت
منع التأخير مطلقا عما لا يوصله وقد فرضنا عدم ثبوتها فاحتمال ظاهرا

اغراء واور وعليه بعض المحققين ان ضلال الخوارج لا مر حولا في
الاغراء بناء على ظاهر الكلام اذا لا يلزم عدم التخصيص وضع الظهور على ما
وان يجوز تأخير البيان وورود التخصيص اذا لا يلزم عدم التخصيص حدوث الحادث
وما ذكره من ذلك ان الال الحقيقة مخصوص بوقت الحاجة فيما لم يقل
احد نعم يمكن ان يكون لاف وفيه في هذا الاغراء يجوز حصول المصلحة
فيها اقول وقت الحاجة عند القائلين يجوز التأخير بغيره في هذا الخطاب
كما سبق في ذلك من تصحيح كلامهم فكما ان العام في اول الخطاب موقوف
الى امره ولا يخل على التوهم بناء على ظهوره وجه انه عدم التخصيص وعدم
حدوث الحادث فكذلك الوقت الحاجة وفيه من هذا ظاهر ان قوله عام
به احد يمكن وفيه بان جميع الاوليين فالوا العام يحل على الحقيقة بعد الكلام
وهو وقت حركات الترتيب واذا جاز هذا فلم لا يجوز حمله على ما في وقت
الحاجة نعم لو فوّض في جعل وقت الحاجة بغيره في هذا الخط فليست هذه
ان المنع من هذا **قوله** فلم يقل على المنع من مطلقا لان في الجملة ولا
في العام التخصيص **قوله** وارتقاء في هذا قبل وقت الحاجة موقوف على موت
منع التأخير فال بعض المحققين ان افتقاره منطوق مع عدم توثيق
اليم لان الال عدم التخصيص بعد الفراغ من الكلام والتخصيص قلت قد عرفت
ان وقت الحاجة في هذا الكلام بيان في وجوب التوقف **قوله** ولو كان
مجرد النطق باللفظ يقتضي ضرورة الى الحقيقة لم يخر ذلك بانه الى تأخير

الوقت

القرينة غرض وقت النطق بالاجاز وتعيين الجمل المتقدمة بالاشارة العام الى
والمراد بانما هو الان الحدود بطرف الخطاب في بعض المحققين المستدل
ان مجرد التعلق باللفظ يقتضي ضرورة الى الحقيقة حتى يبرم الف والمذكور
بل مقتضى ضرورة الى الحقيقة عدم نصب القرينة على الجاز بغيره في الكلام
وقطعه وقد عرفت كما يردنا ذكرتم اقول قد عرفت بان مجرد اللفظ لا يوجب
اللفظ الى ما هو بل قد يجب ان يفتقر وقت ما كما انه لا يجوز ان يفتقر الى اخر
الخطاب كنه لا يجوز الى وقت الحاجة ولا قبل للفتور والكثرة في ذلك من اوجها
الوقت فلياليان **قوله** وان لم يعلم ان مع ان العقل يدل على تخصيصه في بعض
المحققين عظمه العقل للمكلف فيما يتعلق فيه العقل يكفي فيها لا فيكون
موضع النزاع اقول هذا ليس بمحمّد لانه لا امرأه من قبل اقامه الدليل العقل
على التخصيص كذلك لا اغراء في محل النزاع قبل وقت الحاجة في **قوله** قلنا في
موضع النزاع اه في كمال لا يجوز حمل العام على الحقيقة الابد التخصيص كمال لا يجوز حمل
فيه على الحقيقة الابد وقت الحاجة والافا الوقت ميبها في بعض المحققين الوقت
بها اما بعد التخصيص فيما نحن فيه عند التسامع لم نطلع على تخصيص لعدم وجوده فيلزم الامر
بالجمل في كماله ما اذا وجد التخصيص في الواقع كما في حمل النقص فاما بعد
نطلع عليه فلا يلزم الاغراء فيه في فقد ظهر الفرق بينهما في هذا وان كان
مستتر كين في لزوم الاغراء من اول الامر اقول هذا الوقت موقوف على عدم حمله
التوقف في حمله على الحقيقة الى وقت الحاجة وانه اول الوقت **قوله** ولا

في هذا الحكم بين طويل الزمان وقصيره على ان زمان التاخير يكون اقصر من
 زمان طيب البيان في الاحوال فيجوز مجرى مهلة النظر في ان الجهل بالمراد
 ضروري لا يكفي دفعه بخلاف محل النزاع قال الجهل بالمراد فيه غير ضروري
 ودفعه بجازية البيان وحمل الجواب ان الزمان الذي يشترط اليه مثل زمان التاخير
 فيه ان الجهل بالمراد غير ضروري لا يمكن ودفعه بجازية بانه بالخطا لا يمكن
 زمان مهلة النظر كون الجهل به ضروريا بالعدم امکان دفعه بالنظر **قوله**
 وهو الذي نفت الحكم على صحته في تقرير الحق فقد وقعت فيما فرقت عنه **قوله**
 فان قلت هذا الزمان مستثنى فان قلت زمان الرجوع الى الاصول شئ
 لكونه مثل زمان مهلة النظر في عدم التمكن من موقفة المرافقة قلنا فان قيل مثل
 ذلك في محل النزاع ايضا فيجوز ان الخطاب الى زمان الحاجة مستثنى والاعراض
 انه لا فرق بين الزمانين فان حكم بان احدهما مثل زمان مهلة النظر دون الآخر
 حكم فان قلت قوله فان قلت هذا الزمان مستثنى نظير قول السيد فان
 قالوا هذا الزمان الذي يشترط ان يعلم لم يجب ما يجب بالسيد من الالزام كذلك
 للآخره يكون قلبا عليه وفي نظيره قلت فيه شارة الى انه يمكن دفع ذلك
 القول بوجهين احدهما ما ذكره السيد وما بينهما ذكره المصنف وتلخيص الكلام المناسبات
 بين الزمانين بحيث يستلزمان دعوى الجهل الصريح في احدهما ودعواه في الآخر
 ايضا فان قلت تجوز الجواز في زمان قصير وهو زمان الرجوع الى الاصول لا يجوز
 تجويزه في زمان طويل وهو زمان الخطاب وقد قلنا انما لا فرق في

هذا الحكم بين قصير الزمان وطويل على انه يمكن ان يكون زمان التاخير قصير
 من زمان الرجوع **قوله** خرج حال الخطاب مطلقا اركانها اريد خلافا لفظا
 حصر في العام قبل وقت الحاجة **قوله** مع الرجوع الكفاية وخرج قول الحكم في
 كذا امر على التهديد وقيل زيد امر على الضرر الشديد ورايت كذا امر على التهديد
 من غير دلالة عليه **قوله** فانه يقال ان لا يفي بوجوبه انما لا يتم ولذا لا الفرق في
 تاجير القرينة عن وقت الخطا في كل ما اريد به خلاف ظاهره نعم هو اري
 دلالة الفرق على ذلك غير محل النزاع غير المجازية المتجزة موجود ومجرد
 اشتراكها في محل النزاع في مفهوم التجوز لا يقتضي التسوية بينهما في جميع الاحكام بل في
 الاختلاف فيها باعتبار التجخير وعدمه فلا يلزم من قيام التاخير فيها قبحه فيه
قوله وهو الذي جازع الفعل المهدد عليه فصار للخطاب منتهى معنى
 ان التهديد لا يكون الا مجزأ وربما يؤيد ذلك تقريرهم بان العود الى المصنف
 الى الماض في قوله ان الذين استركت لتجقيق عليك التعويض بمن صدر عنهم
 الاستراك بانه قد حبطت اعمالهم لانه لو جبر الكلام على مهلة لما كان للتعويض
 معنى او التعويض لمن لم يسر كعبه غير معقول واذا كان التهديد الاستركا
 على سبيل التعويض غير معقول فالتهديد التعويض او لم يذ لك فان تم ذلك ثم
 اجواب في اللغات الجواب في الوجه الثاني غير الزيد المذكور حاشا في هذا الوجه
 ايضا **قوله** والوجه الثالث انه قال بعض المحققين لا يخفى ان المستدل لم
 يذكر وجهه في عمل النزاع بل ذكره بتفسير ادبيات فلا يضر من كونه محمولا

بل لا يضر منع الجميع وادعاء الفرق اقول المجيب منع الجميع وظهر الفرق لا
 مقصوده ان الوجه انك ليس في شبهة محل النزاع في شيء من صفات الترتيب
 يصح ان يكون جامعاً لما يصح عليه بيان ذلك انه في قبيل الاخبار التي
 لها وقت حاجته بقصد الخبر اليه بل وقت حاجتها معارضاً للخطاب لان المقام
 بها الاتهام في محيل فتر ان القرينة فيها الخطاب اتفاقاً فظهر ان على وجوب
 الاقتران في هذا الوجه وهر ان لا ينافي البيان في وقت الحاجة بغير وقت
 الاتهام مفعولة في محل النزاع فظهر الفرق بينها **قوله** وليس لها وقت حاجته
 يتصور ان خبرها الظاهر يعود الى العبد لان الاخبار هر وقت الخطاب
 ويجعل ان يعود الى المجمع **قوله** يصير كذا قولاً رايته مما ايدى الدالة
 على ارادة البلية لعننى الروية بالمجاز الخفية وهو غير مطابق للواقع اذ
 الواقع لعننى الروية بالبلية **قوله** على ما هو التحقيق وتفسيره في عدم المطابقة
 للمخرج اورد عليه بعض المحققين بان هذا مشروط بانفسه الكذب بعدم المطابقة
 للاتفاق ولم يكن كذا بوجه نظر او المتطورة في المطابقة ان كان المقصود الظاهر
 من الكلام يلزم كونه كذا سواء اعتبر مطابقة مع المخرج او مع اعتقاد المتكلم
 وان كان المتطورة مراد المتكلم لم يلزم الكذب اعتبر مطابقة مع اربابها
 فما ذكره لا حاصل له في كل قول هذا الايراد لا يضر في المطابقة في كل وقت
 ولن يجزى ما اريد به خلاف الظاهر من الاخبار عن القرينة لا يصير كذا
 على تقدير تفسير بعدم المطابقة للاتفاق والنظر الى ان ذلك اللغة فانه يفتقر

ان يكون

ان يكون مقصود المتكلم هو الظاهر عند اتفاق القرينة خلافاً للمعروف الظاهر
 من الكلام في مطابق للاتفاق ويجب القانون اولى مقصود المقام ان
 تجزى الاخبار عن القرينة يصير كذا على التحقيق المذكور لا على تفسيره بعدم
 المطابقة للمخرج مع الاتفاق وبعد ما كان مع الكذب لان الكذب مع
 مستحق لاحتمال ان يكون المقصود متقدماً للمطابقة ولا يكون له عتق
 اولى مقصوده ان تجزى بعض الاخبار بصيرته كذا على التحقيق المذكور
 هو ما يجزى في قصد الظاهر فصد خلافاً جميعاً كما في قولنا فلان طويل الجوار
 فانه اذا قصدنا المتكلم ولم يتحقق الظاهر الخارج كان تجزى عن القرينة
 مقتضياً لكذب بالنظر الى الظاهر التحقيق المذكور لا على تفسيره بعدم
 للاتفاق ولانه مطابق له **قوله** ومن هذا التحقيق اى من التحقيق المذكور
 في الحل حيث قال في تحقيقه انه لا ريب اليه في ظهور الجواب على الدليل الثاني
 لان حاصل هذا التحقيق منع تحقيق الدلالة قبل وقت الحاجة على غير من
 العموم والخصوص بل كل واحد منهما قبل محقق والمراد انما يتحقق بعدة
 القرينة وعدمها وهذا الجنب هو الجواب على الثاني لانه لا دليل قبل
 وقت الحاجة بدون القرينة حتى يردوا بين العموم والخصوص في كل
 كل واحد من شرط التزويد بل الدلالة انما هي بعد **قوله** فاما مستلزمه في
 ان كون اللفظ للعموم مع تجزى عن القرينة مقتضياً للاستزاد في كل وقت
 لا يضر بيان ان التجزى في اى محل يقتضيه فان جعلتم ذلك المحل

وقت الخطأ فيكون الجواب متحققا لانه المذكور وان كان كذلك لم يلزم
 وبين وقت انما فيكون الجواب متحققا كمنه في مسلم ولكن لا يفيكم لان
 فتنها ليست فتن في عاقل الاشياء بل هو اذ لا يقدح في الموضوع منها كحل ما قد
 لادلالة له في خصوص احداهما بل هو يطلب يدل على خصوص مع ضم القرينة التي هي
 وقت الحاجة في العلم بدونها فمثل التردد المذكور لما كان محصل هذا الجواب ان
 الدلالة قبل وقت الحاجة غير مستقرة وانما تقرر انما يحصل بعده وكان السبب
 البينة في تقرر الجواب في قبل انما هي توكيد والاشارة الى الجواب واجاب عنه بان
 زمان الجواب ليس بمؤثرة دلالته للفظ لغرض المسئلة في بقوله في الموضع في
 وجود القرينة وعندها فيه فان الاول مؤثرة الاستدلال في الدلالة على الموضوع والاشارة
 مؤثرة في استدلال الدلالة على العلم الا ان وجودها وعندها لما كان في زمان الجواب
 سبب التمييز الى الجواب في سائر الزمانات ودلالته منه **قوله** وبهذا يتضح
 من وقوله فذلك علم اخر المستل ان دلالته للفظ على العلم انما هو لا يرد
 اليه في الموضع فذلك متحقق قبل وقت الحاجة فالدلالة متحققة قبل فلا فرق
 الحاجة في الدلالة والجواب في حصر السبب في الدلالة في الموضع فقط بل السبب
 الموضع بشرط عدم جواز التوجه ومنها انما يوجد بعد وقت الحاجة ولا شبهة في ذلك
 الدلالة بعده **قوله** وهو غير ضار لانه المذكور في هذا الموضع صريح غير مؤثرة
 بان العلم قبل وقت الحاجة لا يدل على الموضع ولا على العلم بل يدل على العلم
 القرينة وعنده **قوله** ولا يفي خروج عن القول بكونه موضوعا في العلم بكونه في العلم

بعدم دلالة العلم على العلم في خروج عن القول بكونه موضوعا في العلم
 لان الوضع يستلزم الدلالة والاشارة للعلم في العلم بكونه موضوعا في العلم
 يستلزم الدلالة وانما يجوز ان يكون ولا يفيها مستندا بعدم احتمال الجواب في القول
 بعدم الدلالة فيما قبل وقت الحاجة لا يتحقق هذا الشرط لاستلزام القول
 بعدم الوضع **قوله** فان التوقف فيما قبل وقت الحاجة او يبره اية الفرق بين
 التوقف الذي صرحنا اليه والتوقف الذي صرحنا اليه صاحب التوقف بان ترقا
 في الدلالة لانه الوضع فيما قبل وقت الحاجة لا دالما وتوقفه في اصل الوضع
 دالما **قوله** وانما يتحقق الاتفاق الفرق بين المعنيين ان الاول يتحقق مع الواحد
 والثاني لا يتحقق الا في متعدد **قوله** وقد فعل فيه دلالة على الثاني التي هي العلم
 والاشارة منه لانه في قبل الفعل في السبب الى السبب في العلم الى الثاني **قوله**
 في تفسير قوله ان اريد بالمعول العلم لزم ان لا يتحقق اجماع الاكابر في العنبر
 في الاتفاق جميعا في كل ما لا يتحقق في العنبر لانه انما يقرض العلم في العلم في العنبر
 ان اريد به المخصوص لزم ان يكون اتفاق ثلثة او اثنين وهذا العلم لم يبق به في
 وقد كاي بان في ثلثة عصر من عصر القرينة في العلم اليه **قوله** في اللغة
 ان اريد به هذه الامة يخرج اجماع الامم السابقة وهو لا يفيك من زمان
 ان حجية الاجماع له دخول في العلم وانما يتحقق بين السلف ايضا لان الزمان لا
 يكون في مضموم وان اريد بالامم مطلقا فاجماع السلف وهو لا يفيك في
 العامة لان رايهم في حجية شخص يتحقق بهذه الامة والجواب ان عدم حجية

اصلا
من

المعقول

اجماعهم لا ينافي بحقيقة **قوله** في العاوي فيه ثلاثة ان قول المقلد غير
معتبر في تحقق الاجماع ومن اعتبره فوافقه فهو يعيد في الصواب **قوله** في
مستحق بالاتفاق والاتفاق عليه اعم من ان يكون بالقول او بالفعل او بالتقرير
او بالسلفين صريح بهذا المقتضى في الذريعة والامانة في المحصول **قوله** في
الذريعة سواء كانت حقيقية او عملية والقانون الشرعية اعم من العملية
الفرعية فيصير الحد في اجماع اهل الكلام والفقه كغيرها ولو خلت الذريعة
بالفرعية لوفى اجماع الكلام بالعمانية **قوله** في جملة الامة يقول
كان دخلا في جملة لا يوجب التجنون اما ان يكون كل واحد معلوم النوازل
وعلى التقديرين لا يحصل العلم به حول المصوم قطعا اما في الاول فخطأ
اما في الثاني فليكون ان لا يكون جهول النسب اطلاقا نقول حلت به خوله
من جهة الرواية المستمرة والى الامام يجب عليه رد الامة
والتفقد في البيعة والبطال قول المبطلين وفراج ما دخل في الدين فاذا
لم يظهر خلاف علم ان اتفقهم حتى وان روى به على الاجماع على ما في التقدير
ومن فاضل ذلك ان تحقق الاجماع لا يتوقف على وجود جهول النسب وان خرج
معلوم النسب لم يخرج بحقيقة قلت **قوله** ان علم الامام بعينه لان غاية
الاجماع هو العلم بقول المصوم فاذا علمنا قوله بالحق فانه انتفى **قوله**
لنقطع خبر وجهتهم في نظرنا لنقطع خبر وجهتهم شخصيا لا قولنا فانه اذا اتفق
جميع المجتهدين على خطأ وكان الوجه على ظاهره ونحن نأولم يظهر وجوب

فقد

ان يكون المتفق عليه حقا مرضيا لديه وهذا هو المراد بقولهم الاجماع كما شئت
من دخول قوله فان قلت هذا لا يوجب الا التقدير واليقين اما يكون حجة اذا لم يكن
مناسك على من لا يملكه رسل خوف المخالفة بمنزلة قلت هذه مستكر الا انهم
لان عدم حجة لقوله يجوز ان يكون لحرف المخالفة لا ترى ان كثير من الروايات
وردت في حقنا لقول المجتهد احد ما دون الله حكمه وبالحيلة التوق بين معلوم
وغيره حكم ولا بد من غير من يثبته وما يثبته ما ذكرنا ان الحكم بان المجتهدين لو
كانوا اثنين رجلا والتفقوا على امر وكان كل واحد منهما لم ينسب لم يكن قولهم
للعلم بعدم دخول المصوم ولو وافقهم على امر غير معلوم لم ينسب بحجة
اما مع جواز ان يكون غيره ولا علم نسبة اذ كثير من الناس لا يعلم نسب
ليس بامام مجرد دعوى ومحض ملكية يهد به الذوق التبع **قوله** في خاتمة
الاشارة الى اتفاق جميع المجتهدين متبعا ومن هذا الكلام ان المجتهدين لو اختلفوا
فوقين في احد ما جهول النسب دون الاخر كان قول الاول حجة لدخول المصوم
دون الثاني فغيره ان علم دخول قول المصوم دون الثانية وفيه انه ان علم
قول المصوم للعلم بعينه فهو خارج عن محل النزاع وان علم ذلك خارج عن
النسب فقد عرفت ان جهالة النسب لا تغني وانت بعد ما اخطت حراما
ذكرت علمت ان المصوم رضى بقول احد ما وان لم تعلم بعينه فانه لا يجب
عليه رد الجميع لو اتفقوا على خطأ من ذلك يجب عليه ردهم لو اتفقوا على خطأ
فمن لم رد عليهم علم ان قول احد ما في هذا الموضع على قول قوله في

من غير تعيين على كل **قوله** ولا دليل على الحقيقة معتد به الظاهر ان المصنف هو
 القيد فيهم وجوده الدليل في الجملة وهو ان اتفاق جماعة العلماء على الكلام عام
 بمجرد نواظرون غير دليل غير مستبعد جدي يحصل به كقطع على وجوده ولكن الكلام
 وان مثل هذا الظاهر بل هو معتبر **قوله** وما عند رعايتهم الشهادة عند ربا
 اوجب الاول انه اطلق لفظ الاجتماع على مشهور مجازا المشهور مجازا باعتبار انه
 جوه حصول الظاهر بناء على ان عدالته منع من الاتفاق بغير دليل ان في انه
 الحق لفظ الاجتماع على قول جماعة لعدم العلم بالحق والظن ان هذا الاطلاق
 مجازي لانه لا بد في الاطلاق الحقيقة العلم بعدم الحقيقة ولا يكفيه عدم العلم بالحقيقة
 ان لا دليل الخلف على وجه يمكن جماعته له غير الاجتماع والظن ان الاطلاق
 الاجتماع حقيقة والاحتجاج الى ان دليل الرابع ان ياد بالاجماع الاجتماع على
 تدوينه في كتبهم غرض الى الامة عم ومنا وان كان باتفاق الكل الا ان
 المتفق عليه ليس من الامور الدينية فالظن ان هذا الاطلاق اليم مجازي
 المصنف الاول لانه لا بد في الاتفاق المتكتم وهو العود الى الحقيقة على قرينة
 ولكن القول قول اني القدرية وجزر ان صحة الفوز بتوقف حجة ولا دليل
 عليها كما سذكره ولكن ان قول صحة الفوز بتوقف على وجود دليل ولو كان
 وما يذكر انما يدل على صحة دليل قطعي ودفع ان في عدم الظاهر بالحق
 عند دعوى الاجتماع اوضح مما لا في الف دفع ان يبين لان عدم الوجدان
 لا يدل على عدم الوجود ولكن ان يقول انما يقع هذا الف ولو كان الاطلاق

حقيقا

حقيقا واما اذا كان مجازيا فلا يدفع الثالث بان تاويل الخلف
 لا يتم في كثير من المواضع ولم يتعرض لدفع الرابع لانه بعيد جدا **قوله** في
 زماننا هذا وما كان له لا يجوز ان يتعلق الظرف بحصول الاجتماع والاحكام
 المنع وكذا حصول الاجتماع في زماننا يمنع الاطلاع عليه الا من جهة النقل
 وهذا فاسد لانه اذا امتنع الاطلاع بدون النقل امتنع معا يمين
 النقل يتوقف على صحة وجوده استداويل يتعلق بالاطلاع والمنع يمنع
 الاطلاع في زماننا على حصول الاجتماع مطلقا لان جهة النقل ولا يخفى
 والمستثنى من مفهوم كل غير موجود من غير افرادة بخصوصه فلا يرد ان
 كان المراد به الاجتماع الحاصل في العسلات بقى فلا كفاية في هذا الكلام
 لظهور ان الاطلاع على ما في العسلات بقى لا يمكن الا بالنقل وان كان
 المراد به الاجتماع الحاصل في عصرنا فلا يقيم لما **قوله** الا انما
 لا طريق الى معرفة حصول الاجتماع الا من جهة الصحابة اراو هذه المعرفة
 المعرفة استدايلية بقرينة قوله حيث كان المؤمنون قليلين يمكن فهم
 باسمهم في التفصيل والمقصود ان معرفة حصول الاجتماع استدايلية
 على هذه نقل انما فوجده زمان الصحابة لانه زمانا فاما ما حمل المعرفة
 على الاطلاق وزعم ان المقصود تخصيصها بمطروحة كانت ابتدائية او ثنية
 بصحة الصحابة اورد عليه بان المعرفة العقلية فوجده زمانا انهم كما ليس بقرينة
 ونعلم اتفاق الامة على وجوب حصوله بالتس مع ونظرا لافراد زمانا

جواب العلم تخصيص المعرفة بالضرورة الابتدائية وتوضيح ان هذا الكلام
 غير وارد على ذلك القائل لان كلامه ان رقت على اجماع العلم
 ابتداء في عصره من غير غير حجة العقل غير ممكن عادة لا مطلقا وكلام
 العلامة انما يدل على حصول العلم به في عصره بطريق العقل لا ابتداء
 فلا ينافي ما ذكره ذلك القائل فانه في هذا الترتيب اورد بعض المحققين
 من ان هذا الجواب مستر بان الوقت في اجماع العلم في فرع الصحة
 ايضاً ابتداء من غير حجة العقل غير ممكن لا لشعاره بان ما كلام
 ذلك القائل ان الاطلاع الابتدائي غير ممكن ثم قال ولا يخبر ان ذلك
 مع انه خلاف الظاهر في كلام القائل غير صحيح في نفسه لان النقل لا بد
 ابتداءه الى مبتدئ يحصل ابتداء فاذ كان العلم الابتدائي غير ممكن مطلقا
 لا يقدح العلم من حجة النقل ايضاً وانت تعلم ان المناسب ان يقول ولا يخبر
 ان ذلك مع انه غير مستفاد من كلام القائل غير صحيح في نفسه **قوله**
 اذا قرئت جماعة من الاماكن ولم يعلم لهم مخالفت فليس اجماعا قطعيا
 التفصيل من الاجماع في قوة وهو ان البناء اما ان يكون اجماعا مطلقا او
 في الاول اما ان يختص علمهم لائق واولا وعلى التقديرين اما ان يكون
 منهم حصول السبب لا هذه الاماكن على سبيل المثال في اهل القوم
 جهالة السبب لا هذه عشرة بعضها اجماع حقيق وبعضها اجماع سكوني
 فيجوز عليها الحكم بها وبعضها لا هذا وذاك وهو محل الشرايع **قوله** وهل

حجة مع عدم تمسكها بما فرض عدمه لانه لو جرد فهو حجة بالانفاق **قوله**
 وليس الخطا بما هو على الظنون هذا حتى ولكن الظن ان توافق جميع
 العلماء العظام على الخطا بعيد فيحصل الظن بان مستندهم حتى اللهم الا
 ان يبيح لادليل له ان مثل هذا الظن معتبر في الحكم **قوله**
 ويضعف بنحو ما ذكرناه في العترة بل الضعف في اجماع المشهور اقول الظهور
 وجود المخالف **قوله** من الحكماء قبل زمان الشيخ فيه خرف في المشهور
 حجة في بعض الاماكن وهو ما وقع قبل زمان الشيخ **قوله** كما هو متبع في
 الفتوى تقليد السبب التقليد الى الفقهاء والمجتهدين مع تعريضه بانه لا
 يجوز ذلك لهم بعيد جدا الا ان يقول بمنزلة الاجتهاد بينهم وهو عرفت
قوله خلافا بين اهل الخلاف ذلك لا كذا الا عدم جواز مطلقا وفي
 الحقيقة الجواز مطلقا واما من الجانب الى التفصيل مشروفا **قوله** محابا
 المجازي يفتح الميم وتشديد الميم الرواية من **قوله** بالحيث لا يجوز
 وهو الركن والجوامع والمجنون والجب والعنة والرقن والقون الكائن
 الاول مشتمكة بين الزوج والزوج والحب والعنة محض بالزوج والاحرام
 محض بالزوج فخر في كل واحد منها ختمه وقد اربعضهم فيها بالزوج
 بعضهم في الزوج المحض فخر في الزوج مشتمكة وفي الزوج كسفة **قوله** وقيل لا
 يفسخ بشئ منها وهو مذهب ابي حنيفة لان النكاح لا يقبل الفسخ عنه
 ولكن الزوجة ان شئت وفخر مع الحب والعنة الى الحكم مطلقا **قوله**

ومحققهم على التفصيل كما لجبروا متباعدة وعرض ان التفصيل قول ثالث
 لان اصل العصا التي في اختلاف قولين المنع مطلقا والجواز مطلقا لقول
 بالتفصيل قول ثالث لان اصل العصا التي في اختلاف قولين المنع مطلقا
 والجواز مطلقا لقول بالتفصيل قول ثالث وجيب بان هذا من القسم الثاني
 وهو الذي لا يرفع متفقا عليه كانه الجواب المستبعد في باب ان هذا التفصيل
 غير ما عرض القولين بالجواز وعدمه بل يقارن الاول لجبره الثاني من باب
 الذي هو المستلزم لكونه خارج عما نحن فيه **قوله** الاتفاق في انها لا ترد جماتا اي
 لاتفاق الفرضين في ان الامة بعد الوطى لا ترد جماتا وذلك لان اتفاق الجواز
 بانساق الجزء الاول من منع قول لا ترد مسلا وبانساق الجزء الثاني من منع قول
 ترد مع الارش **قوله** لانه وفاق في كل مسئلة فربما لان الثالث قال بالاكاب
 والسبب الجزئين في الاول وفاق من قال بالاكاب الكلي وبان في وفاق من
 قال بالسبب الكلي وعرض بان الفرضين اتفاقا في عدم التفصيل فالقول
 يرفع متفقا عليه وهو ببيان ذلك ان من قال بالاكاب الكلي يقول بطلان
 السلب الجزئي ضرورة ان القول بالشيء يستلزم القول بطلان التفصيل ومنه
 قال بالسبب الكلي يقول بطلان الاكاب الجزئي لا يعلم ان القول بالتفصيل
 قول بالجزئين فهو قول باقتضائهما بطلانه فان قلت القوم لم يتفقوا على
 امر واحد بل قال طائفة بطلان السبب الجزئي وطائفة بطلان الاكاب الجزئي
 فلما القول في عدم الرد جماتا لم يتفقوا على امر واحد ايعمل بل قال طائفة بطلان

الجزء الاول وطائفة بانساق الجزء الثاني والتحقق ان القول بانساق
 الجزء يستلزم القول بانساق الكل في الاتفاق وان يختلف في القول
 الجزء اتفاق القول بطلان الكل ولكن من قال في ذلك اتفاق القول
 بالتفصيل لقوله بالسبب الكلي خطأ والقبيل بالاكاب الكلي وقوله بالاكاب
 الجزء خطأ والقبيل بالسبب الكلي وفي تحققة كل الامة وهو متفقا على
 اصولهم بالنسبة مثل لا يجمع امر من الخطا لاني المحذور انما هو تحققة
 اقتضوا عليه وهو الاجماع الوحيد لا في غيره لانا نقول المعلوم من النص
 المذكور هو نفى اجماعهم على جنس الخطا ولا على خطا ما ولا على خطا معين
 ولا على جميع افراد والاشياء على جنس خطا وتحقيق اذا لم يكن احد الفرضين
 حقا وفي القول الثالث حكم جماعهم عليه وانه بطل **قوله** في صورة
 المنع وهو اذا دفع الثالث متفقا عليه **قوله** في صورة الجواز وهي
 ان لا يرفع الثالث متفقا عليه **قوله** ولما منع سواء فجاز لانساق المانع
 ووجود المعقضي غير الاجتهاد وفي نظر لان هناك مانعا سواء وهو تحققة
 كل الامة كالم **قوله** والمنع في ههنا حيث نقول بجبية الاجماع لدخول المصوم
 منع الثالث مطلقا سواء وضع متفقا عليه او لا **قوله** وبهذا القول فيما زاد
 دل على ذكر الفرضين في المسئلة على سبيل التمثيل اقتضاه الاصل الاول
 وان زاد عليها في كلام في الحاد في الباطن ما يشك في انه ان عند طائفة
 احوال المنع مطلقا والتفصيل وعندنا بطل مطلقا فينظر ان لا يفترا

غير الواقع المبتدأ الا باله في ترك في السلف **قوله** فلا يحال لانه
لا يجوز الفصل بالانفاق للزوم المتابعة جميع الائمة عندهم وفي لغة المصوم
عندنا **قوله** كذا زوج وابوي وامرأة والبرق الحلاقة من الزوجية المستمرة
اصلها فيها فمن قال للام ثلث التركة مع الزوج كذا في عكس حيث قال لها ثلث
من ستة قال لها ثلث الاصل مع الزوجة حيث قال لها اربعة من اثني عشر في
قال لها ثلث الباقى بعد نصيب الزوج قال لها ثلث الباقى بعد نصيب الزوجة
ايضا فلها مع الزوج واحد من ستة ومع الزوجة ثلث من اثني عشر الا ان
فانه رضي بين المستثنين وقال لها مع الزوج ثلث الاصل ومع الزوجة ثلث
الباقى **قوله** وان لم يكن بينهما علاقة كذا في قولنا لا يباع ذم ولا يقتل سلم
لذمى فان لم يفصل اهل العصر بينهما بان قال طائفة بعدم جواز البيع وعدم
جواز القتل وطائفة بجوازهما فصل بجواز الفصل بينهما لم لا تعد بعضهم بجواز
لانه لا يرفع متفقا اصلا ولا مانع سواء وعند بعضهم لا يجوز لان فيه تحطية كل
الائمة كما مر من هذه المتجه في حصول الطائفة الاولى حيث نقول بحجة
الاجماع لدخول المصوم من الثالث مطلقا سواء رفع متفقا عليه ولا **قوله**
وملك القول فيما زاد في ذكر الزوجين في صدر المسئلة في سبل التمسك
لاقل المراتب وان زاد عليه فالكلام في اكد رها او ضاقت وقدر جبه
وعندنا لا يجوز قطعا لان المصوم مع احدى الطائفتين في كذا في لغة **قوله** كذا
الحق في الطائفة الاخرى لانه لا يكون فيها جمل النسب او ان احدهم

الامام وانما لم يذكره لانه علم من سياق الكلام **قوله** وان لم يكن مع احدهما
دليل ناطق انه يندرج فيه اربع صور الاولى ان لا يكون مع احدهما دليل
ظني الثانية ان يكون مع كل منهما دليل ظني من غير رجحان احدهما الثالثة
الصدرة كما لها مع رجحان الثانية الرابعة ان يكون مع احدهما دليل ظني دون الآخر
واحكم بالتحخير لو تم انما هو في الاولين فالبينة لا تخلص من ستة **قوله** ثم
من اطراح قول الامام قد يوجب بان ذلك ما يزم لواريه بطرح القولين عدم
العمل بها اصلا وطلب قول ثالث واما لواريه به التوقف وعدم العمل بخروج
القولين والثامس مرجح من خارج فلا **قوله** ومثل هذا في قال المحقق
ومثل هذا الذي ذكره الشيخ من تضعيف ذلك القول بانه يزم من اطراح قول
الامام يطالب بذكر الشيخ ايضا من التحخير في العمل باليهات وان الامانة
اذ اختلفت في قولين كل طائفة رجب العمل بقولها ومنع من العمل بقول
الاخر فان القول بالتحخير رجب اطراح محظرة المصوم وفيه نظر لان لا يتم ان
كل طائفة رجب العمل بقولها مطلقا بل لوجبه في نفسه وعلى كل من علم ذلك
ولا لوجبه على من جهل حكم تحيية في الاضداد اليها **قوله** بعدم وقوع مثله
اربعين ووقع الاطلاع على كذا سالا مينة في القولين بحيث يعلم دخول الاثر
في احدهما كما تقدمت المسئلة اليه انه يستنع الاطلاع عادة على حصول الاجماع
ودخول قول المصوم في زمانه هذا وما ضاهاه وانت تعلم ان المتنع انما
اطلاع عليه استبعاد لافضحه التعليل **قوله** اختلف الناس في بؤن الاجماع

بخبر الواحد قالوا الاجماع كالخبر ينقسم المتواتر واحدا والمرتد بالاول
 مانع فقلت الى حد يمتد مع تواترهم على الكذب في الجملة وفي نظر لان
 التماس شرط التواتر والاجماع وهو توافق اعتقاد المجتهدين خبر محسوس
 فهو غير متواتر والمحسوس وهو القول الدال على التوافق المذكور ليس بالاجماع
 غير سديد ولو ارادوا بالاجماع المتواترة القول الدال عليه فيرد انه غير مفيد لان
 تواتر هذا القول لا يفيده القطع بتوافق الاعتقاد بل وان يكون صدوره للثقة
قوله بناء على كونه حجة الخبر يعود الخبر الواحد المفصود ان القائلين بحجية خبر
 اختلاف حجية الاجماع المنقول به ومن كرهه ليس من المصلحة **قوله**
 يتناول بعمومه لان دليل حجية خبر واحد دل على حجية مطلق سواء كان المنقول
 اجماعا او خبرا وانما لم يدع الاولوية كما ادعى المجري بناء على ان اجماع قطعي الدلالة
 دون الخبر والدلالة ظنية فاذ كان الظني المنقول بالواحد حجة كان القطعي المنقول
 بالواحد اول او احتمال الضرر في مخالفة القطع اكثر من احتمال مخالفة المظنون
 برهين احدها ان قطعية كل اجماع وظنية كل خبر محتمل اما الاجماع فلا بد
 لصدورهم لفظي بل على توافقه في اعتقادهم ولا يكون دلالته قطعية بل وازادوا
 الجواز والتخصيص او كونه غايته ما في الباب انه خلاف الظن واما الخبر فلا بد
 ان يكون نصا في دلالة ما فيه ان نقل الاجماع لما عارض به الاطلاق عليه وعلى تعاقبه
 بخلاف نقل الخبر لعدم جريان ذلك فيه لم يرجح ان العمل بنقل الخبر في هذا الوجه فلم
 يثبت الاولوية بل يثبت التوافق ومنه يظهر ان في الاستدلال القم ايضا

مناقشة لان دليل حجية خبر الواحد دل على قبول خبر العدل ونقل الاجماع
 يستلزم كذب النقل المتوقف على موثوقته عقلا وعادة فلا يفرق بين
 بخلاف نقل الخبر انه يتوقف على التسامع ولا بد منه **قوله** ارجع انهم بان اجماع
 اصل من اصول الدين يمكن توقيفه به جميع احكام ان الاجماع اصل من اصول
 الفقه وكل اصل من اصول لا يثبت باخبار الواحد اجماع لا يثبت بحجرات
 اجواب منع كونه الكبر والسند هو قول السنة وهو من اعظم اصول اخبار
 وتواتره ان يكون الاجماع المنقول بالواحد حجة اصل من اصول الفقه وكل اصل من
 اصول لا يثبت الا بالاقطاع ولا بد من ذلك على حجية اجواب منع كونه
 الكبر ايضا والسند ان كونه خبر حجة اصل من اصول الفقه منع ان الدليل
 حجية ليس لقطع والاول ان سبب بانه الكتاب الثاني انه لا يمكن تطبيق
 عليه ما يمنع من النقص **قوله** لا بد لحالة الاجماع انه يمتد في اجمع القوم
 على كذا الامة من ان يكون عالما بالوقوع الاجماع لما لم يحصل له له ابتداء اولوية
 اليه بطريق التواتر او بالخبر المصنف بالقرائن المعينة للعلم ولو اتفق العلم
 بان وصل اليه بالخبر المجرى عن القرائن لا يجوز له ان يقول ذلك لانه ليس بخبر
 عالما بحصوله وهو من الفردوس بل لا بد من ان يبين ونقول نقل اجماع كذا
 فلان من قال هذا من النذ ليس الثاني للعدالة وحكمته في هذا حكم الخبر فانه لا يجوز
 للخبر ان يقول قال النضر **قوله** وكذا الا اذا حصل له علم باحد الطرق المؤدية
 له وان وصل اليه بطريق معينة الظن حسب البيان هذا من النذ ليس من الجملة

حكم الاجماع حكم الخبر لان الاجماع من باب العمل مثل الخبر فيسقط فيه ما يشترط
 في الخبر وليس من باب الخبر الذي يكون فيه الاثبات ولا يشترط فيه الاثبات **قوله**
 واذا ارضى نرجح الخبر لا فاسد والصواب ترجيح الاجماع انما يحل المقصد
 بينه المفعول امر وجوبية خبره في بعض نرجح الاجماع على الخبر ولا نقص فيه **قوله**
 اللهم الا ان يدرب اه غير من هذا انه لا يعتمد بما يجرى من الاجماع الا عند من
 قال بان الشهور والاجماع متساويان في الحجية لان اوجه ما يمكن ان يادرك
 الاجماع هو الشهور وهو جهة عنده **قوله** هو خبره في غير العلم بصحة
 بقية اجماعه خبر الواحد والاشيان ويعتمد بقية لا يعتمد العلم به ولا يعتمد كنه
 لا بقية الا بالخطه القواني الزائدة في ما يترك خبره كما اذا خبر عنه ملك موت
 وله الشرف عليه مع حراجه وصحة خبره وثق ثوبه مع مذهب وتوكله على خبر
 واما بغيره كما في خبر علم صدق مضمونه ضرورة مثل الهل اعظم من اجزاء الحق كقوان
 حارة او استدلالات العالم حارة واما القواني الغير الزائدة فله خصوصية
 الخبر فالحبر المعتبر للعلم بها مفيدة بنفسه وملك القواني اما رجعة الى الخبر المشتمل
 ان يكون ثقة صدوقا متوقفا على الكذب بمخالفه ام لا وان يكون خبره على
 اجزم او الظاهر ان يكون بيشه لما خبر به او غير بيشه واما رجعة الى خبره
 اعني الوقف على ان يكون جليلا وخيا غريبا او متبعا للاجماع رجعة الى الخبر
 اعني التمسك به ان يكون خطا له قوية او ضعيفة او يكون محمدا على طلبة الكفا
 او الاثبات وكل ذلك له دخل في حجية الخبر فذلك تيفوت عند التواتر

الاتر ان خبر جابحة في واقعة بعينه عما لفت مع لها ولا يفيد خبرهم في وقعة
 اخر علماء ما ذلك الا لاجل ما ذكرناه من الصفات **قوله** ولا يثبت في مكان
 اي عقلا لان فرضه لا يتيزم محالة **قوله** من زور المثل القاسده كالسنة
 وهو قوم من الهند شبهوا الى سموات وهر اسم ضمن لهم بعبه ونبيل اسم
 موضع وهم كما يكون بالشيخ وكا لبراهمة وهم ايضا في لغة من الهند زعموا انهم
 من الحكماء والبربر في معنى اوانه النظر وسكون الطرف قال صاحب المثل والخل
 انهم انتسبوا الى رجل منهم في له بروهم وقد مهد لهم نوازل النوت وقال في
 القاموس البراهمة قوم لا يجوزون على الله تعالى بقية الرسل وكما القوم في
 من حصول العلم بالخبايا وسط الاشرف فقه منهم فانهم لو اذبحوا فقه العلم
 في امور موجودة في زمانا لانه الامور لانه **قوله** فانه يثبت اليقين بالضم
 الكذب والباطل وبالفق الخبر **قوله** لا يجد العلم الضروري في مع الدلالة
 على البطلان عند الخصم شبه على بطلان قول من قال بان العلم الحاصل
 من المتواتر نظري كالنوازل والكسبي والحقين البصري حيث حصل ضرورة
 هذا العلم القوي ضرورة وهم قد استدلوا الى نظريته بان هذا العلم يتوقف
 على العلم بالمتابع فلو لم يتم على الكذب وهو متوقف على العلم بعدم الدور على
 وقد كاياب بان العلم بهذا الامتناع المتوقف على العلم بعدم الدور على الكذب
 حاصل لمن قارعه عند الخبر بقوة قرينة في الفعل كما في حكم الضرورات التي
 يكفي في حصولها ملاحظة الذم من خبر حجة النظر **قوله** بالبداهة والنية والام

والا لم الحلية انما هي بمقتضى احد ما لا فائدة العلم في الوجود والافتراض المنفرد في اللون
الذي يزعج بعض الناس قوله لا فرق بينهما فيما يورد الى انهم انهم ليس بينهما تفاوت في الحكم
وعدم احتمال النقيض ووجود التناقض فانما في حصول الشرعية وعدمه اما الكذب
والكتمان في الثاني دون الاول وبغير ذلك **قوله** وما ذلك الا بالاجابة قطعا بل
ليس الوجهان المذكوران او عدم الفرق انفس الاجابة بل لا فرق في عدم جميع التوابع
المنفصلة في ذات الخبر قطعا بذلك **قوله** فذكرنا انما عدولنا الى المقسم كقولنا لا
في مقابلة الضرري كما صرح به قبل وبعد **قوله** ومنها انه يحذر الكذب على كل واحد من
الخبرين ارجو ان يكون الكذب على كل واحد منهم فهو كذبهم على سبيل الاتباع او لا ينافي
كذب واحد كذب مجموع الامرين مثلا او كان عدد التوابع عشرة فلما جاز
كذب كل واحد من التوابع التوابع اجازتها والاحتمال العلم بقولهم وهو كذب لا
خلاف المفروض وكذب الشرا لا ينافي كذبهم والا لا تغلب الجارية مستغف
يجوز كذب المجموع فخرجت هو كذا يحصل العلم بقولهم **قوله** بل هو تفسير انما
اخر بغير الاول لان الظاهر انه لم يحصل منهم تركيب في مزاج حقيقة كما في
سيد المركبات بل الملاقاة المركبة بغير من التشبيه ووقع من التباين
فقد كذب الجميع الظاهر قد فرض كذب الجميع كما ان الظاهر مع جواز بل قوله
مع وجوده ويمكن ان يبنى القرض مع قدر بقية المقام ومنه وجوده يعود اليه **قوله**
وهو ينافي في نبوة حيث انهم الاتي وهو ينافي في نبوة مبكرا لان هذه شبهة الزانية
والا لست قد ليس بغير بل نبوة احد من الانبياء ووجهه في الشك وهو ينافي في نبوة محتملة

والا لست

ولا خلاف عليه **قوله** ومنها انه لو ان العلم بالضرورة منقاد على تقدير ما هو انما يلى
في نفي العلم بالضرورة لا في نفي العلم مطلقا كما هو من السبيل للعلم الا ان
يحقق بجهة من اوجه ضرورية وهم اكثر الامور بلين ومثله ينافي في الدليل الا
العلم **قوله** كما مثلهم به من البلاد النائية والامم البعيدة **قوله** لا اذا
عرفنا وجه لطلان الامر ولم يذكر بيان الملازمة لظهوره هو ان الضرورة
لا تختلف في الجزم والضرورة لان ذلك لا يكون الا احتمال النقيض **قوله** وفيها
ولا يصدق ذلك الاحتمال المتوثر للنقيض ولو ابعد وجه وان يفر العلم
فصلنا من ان يكون ضروريا **قوله** ومنها ان الضروري يتوثر واعلم ان خلاصة
الشكوك الستة المذكورة ان وجود المتواتر ومحققة محال بغيره الثالث
وهي تقدير انما لا تقيد الاول وهي تقدير انما لا يعلم محال لان كذا بغيره
الثاني والرابع او يفرم عدم الفرق كما بغيره الخامس او عدم الخلاف في الثاني
وهي هذا كان الكذب ان يفرم المقام الثالث في الاول كما في هذا **قوله**
وانما اجاب لانها لا يمكن في الضروريات اور وعليه ان هذا الجواب لا يجال
لا يثبت في الخبرين لان الاستدلال على كون العلم الى اصل بالتواتر غير ضروري انما
يكون شيئا كما في الضروري لو كان العلم الى اصل به ضروريا ولم يثبت ذلك على الظاهر
خلافا لانه صار مركبا للاراء ومبناه على خلط اوله لخص في المقام الثاني وهو ان
الاثبات انه غير ضروري بالمقام الاول ولو كونه غير مفيد للعلم فان هذا الجواب
في المقام الاول صحيح ويمكن ان يبنى ان ضرورية هذا العلم ضرورية كما ادناه

سابقا وقد رتبنا اليه واليه يسيل اكثر الاصولين والاختلاف فيه لا ينافي ذلك
 كما في سائر الضروريات لان الضروريات قد ثبتت بحجج غير ما لعدم الناس اولوهم كل
 الجزئية الطرفين او غير ذلك في يتم هذا الجواب في المقام الثاني انهم قلنا بل **قوله**
 فهي شبه التسوية وهم المنكرون للحجج والبيدريات **قوله** فلا يصح
 الجواب انه انما للضروريين طارعا لاعتبار له ولان غاية ما يرجع الجواب ان يبلغ الى
 الضرورة وهم ينكرون فلان غاية فيه **قوله** والجواب عن الاول انه بما بين
 ان حكم الجزم لم يوفى الكل فان كل واحد من العشرة مقصفت بانه جزء من كل
 العشرة فانها ليست جزءا لنفسها والثاني عكس ذلك فان مجموع العشرة
 هو مقصفت بالجمع والعلية دون جزائه للتبعية على كمال المعارضة بهما في الحكم فجزء
 في ان يقصفت التسعة باحتمال الكذب على العشرة وحده وبزوال عن العشرة بعد
 الظلمة اليهم ذلك لا احتمال عندنا مع وكسيل له القطع اما بخلق تعالى او
 بطريق العادة او بايجاب الاخبار لآياه ولا يلزم انقلاب الجانز مجتمعا لان الجانز هو
 الاحاد والجمع والجمع ولا يصح فيه ولا اراد بالجانز المجموع فوجب ان يكون الاول
 فان قلت هذا الجواب بما يناسب لو كان مراد المستدل انه لما جاز الكذب على واحد
 جاز على المجموع فوجب ان يجمع واما اذا كان مراده لما جاز الكذب على كل واحد
 فيجوز على كل واحد حاله الاجتماع واليه وبين ذلك وجهين فلاب الجواب في ان
 في حكم كل واحد حاله الانفراد غير حكمه في حاله الاجتماع فربما جاز عليه شي
 حاله الانفراد ولا يجوز عليه حاله الاجتماع مع غيره قلت المستدل بالموجب بان

حكم الاحاد كجزئ على المجموع فوجب المجموع لم يمكنه اثبات دعواه وهو ان التواتر
 لا يفيد علما واذ ثبتت به توجه على جواب المقام الثاني **قوله** والجواب
 على الثاني ان نقل اليهود انه ينبغي ان تحقق التواتر شرطه وطريقه وسيجيب ذلك
 والضابط في العلم كجواب ما عند المحققين هو حصول العلم بصدق مضمون
 المتواتر فان حصل علم وجوده وان انتفى علم اتفاقه في زمانها وهذا لم يحصل
 لنا العلم بخبر اليهودي والضاري علمنا اتفاقه في زمانها وان لم نعلم كجوابه
 وقد قيل هو يلزم كل طبقة حتى التواتر لان التواتر اليهود قد انقطع في زمانه
 والضاري لم يبلغوا هذه التواتر في الطبقة الاولى لعلمهم واما ما قيل من ان المستعرف
 شرط الحسن لان النبوة من الامور المعقولة فمدفع بان الجحش في هذا القول
 هو لا ينبغي بعدى وهو محسوس لانه من المسهيات **قوله** وخرج انك ان قد
 علم وقوعه اي وقوع التواتر كما مر فلا تمسح والفرق بينه وبين الاجتماع على كل
 شئ معين وجود الداعي وعدمه لان الخبر قد تكثير له غير ما نقله فيقول
 بخلاف اكل الطعام لان الامر فيه مختلفه واليهوات متفاوتة **قوله** بين
 العلمين اه اي الفرق بين العلم بالتواتر والعلم بان الواحد يقصفت الثاني
 باعتبار ان الثاني من الاوليات التي لا يكون فيها مجزوءة الطرفين والنسبة المتناهية
 فيسما له انما يكونان شيان في الضروري لا باعتبار احتمال النقيض **قوله** الجواب
 والعن داي الجواز ان يكون الحكم الضروري غير حاصل لاحد لعدم الناس به والتكثير
 في ذاته اولوهم مخبره الطرفين على وجه الكمال فيكون ح مائة مقهور او يكون

له اليقين لكن يتكرره عنا وانه يحتمل ان يكون العطف للتفسير **قوله** حصول العلم بان
يتوقف على اجتماع شرائط يعني ان حصول العلم بالتواتر يتوقف على اجتماعها وتحقيقها
في نفس الامر لا على العلم بها فان هذا ذهب منه يرى انه نظري والمص لا يقول وبالحكمة
وجوده على حصول العلم اذ لو لم توجد لم يوجد التواتر فلا يوجد العلم به فحصول العلم
يتوقف عليها ويظهر وجود **قوله** الاول ان يلجوا في الكثرة حتى يتبين ذلك
الحد بعد مخصوص كادب الى جماعة من العالمين خرج منها وادب بحقيقة وقوله
في العادة شدة الى ان تمت مستند الى العادة لا الى العطف او التواتر العقلي
بالوافق على الكذب يعني انه بحسب الذات واقع الا ان هذا لا ينافي في نفسه
عادة كاذب في المشتقات العادية والمراد بامتناع تواطؤهم على الكذب امتناع
توافقهم على تبديل الاتفاق وتبديل الموضوع كلها واورد بان الشرط الاول
معنى في الشرطين الاخيرين لانه متى حصل لزوم وقوع التواتر في المحسوس واستمرار
الطرفين والوهمية وان منع الاستمرار لم ان يكون استمراره الاخيرين غير صحيح
التواتر حصل مدونه لان المفارقة ان يبلغ العدد حتى امتنع تواطؤهم على الكثرة
عادة والجواب بان استمرار الملزوم لا يوجب شدة اطر الملزوم فذلك وكذا
مركبا ليعلم شرطيهما اليقين مدفوع بان من اكثر اطر هو ان حصول العلم يتوقف
على حصوله فاذا احكمنا بوجود الملزوم فحصول العلم فيمكن ان يوجب وجوده
اليقين وغاية ما يمكن ان يبين ان لزومها يقتضي عدم وجوب كرها ما كرها لا عدم وجوب
فذكرها على سبيل الجواز بقربها لما علم منها ونحوها لما علم كذا **قوله** الثاني ان يستدل

علم

علمهم الى الحسن ليس بظن بل هو ان الخبرين لا يفرح ان يكونا عالمين كما لا يخبر
به كاذب اليقين بعض المتقين والظن انه ليس بل لازم لجواز ان يكون بعضهم
ظانين فيشكركم قول العالمين بقولهم فيحصل العلم بالجمع وانما قد بطل اثر
لجواز ان يراى بالعلم المتخ العام الكامل للقطع والظن ثم المراد بالحق
الحسن الظاهر مطلقا وتخصيص صاحب المنهاج اياه باليقين كحكم وانما شرط
الاستناد الى الحسن لئلا يتطرق اليه الالتباس الموجب لاحتمال التيقض
فان الامور العقلية كثيرة ما يقع فيها الغلط اما لغوضا وخفاها او لمعارضة
الادام القائمة فلو خبر عن المعقول جميع العالم لم يحصل العلم بالادليل ولا بخبر
بان هذا الشرط يمكن ارجاعه الى الخبرية الا انهم لم يعرجوا به **قوله** اخر يتوقف
جميع طبقات الخبرية اه دفع لما عسى ان يزعم من الاستواء المذكور من جملة
الاستواء في العدد يعني ليس المراد استواء الطرفين والوهمية في العدد بل المراد
استواءهم في كونهم باليقين في الكثرة حتى امتنع مع عادة تواطؤهم على الكذب
سواء كانوا متقين في عدمه ولا **قوله** شرط الاستناد الى حصول العلم
المراد بالانظر الى الضرورة ومقتضى بان التواتر خبر جماعه ليعلم بنفسه
فلا فائدة معبرة فيه فوجوده معها محال وجيب بان المراد ما مر في
ذلك هذا المتعني ثابت له في جميع التعادير وتختلف الافاذه عنه لما عني لا ينافي
وعلم ان بعض الاصوليين لم يذكروا هذا الشرط والشرط الثاني ان يثبت
على ذكر السئلة المذكورة لان غرضهم ذكر ما هو شرط لانها والتواتر وتحقيقه

وهو الثلاثة المذكورة دون الاخيرة لانها شرطان لافادة العلم والمقام القوي
 بذكرها هو شرط حصول العلم كما شهدوا في العلم ان ذكرها ايضا **قوله** سكتين
 فيها وانما الامر بحسب المقام فانه ايضا عده من علم الشرط **قوله** وانما احتجاجنا الى هذا
 الشرط الثلاثي انما انه يفي بالشرط المذكور يرفع ما اورده اليهود والنصارى
 وخرج كخروجهم عما قولنا بتواتر معجزات النبي ص ما اورده اهل الخلاف **قوله**
 بتواتر النص على الوصي فانه لو تواتر المعجزات والنص لما كان بينهما وبين سائر
 المتواترات تفاوت ولو لم يكن العلم بها كما ذكرنا في الاخبار المتواترة وجوب
 البلاذانية والقرون الماضية تقرير الدفع ان انتفاء الشبهة والتقليد الى
 اعتقاد نفي مضمون الخبر شرط حصول عقبة وهو حاصل في الاخبار بالبلاذانية
 والقرون الماضية ضرورة انه لا داعر يدعو العاقل الى سبق اعتقاد نفي بل من
 البلدان او حادث عظيم من الحوادث العظام ولا دخل شبهة في مثل ذلك
 فكان العلم حاصل للجميع بخلاف المعجزات والنصوص فان لبعضكم شبهة على
 خلافها وللبعضكم تقليد كالمحصل لكم العلم وانتم فرقا بينها لا ترى ان سبق
 الى الاعتقاد بخلاف ما يولده النظر عند اكثر من قولنا مانع من توليد النظر للعلم ما
 جاز ذلك فيما هو بوجوب فاولا ان يجوز في طريقه العادة **قوله** كالحسين الكبير
 الحسين بالجماء المهله على وزن فاعل النون ومنه الهاء والحركة والنظر
 او صورها غرض من والجمع بالكسر سق الخلة وقضية جنة مشهورة **قوله** وما
 ذلك من المعجزات المنقضية واما الباقية كالقرآن فلا راع في تواتره وعما

والافان تواتر بوزن مشهورة **قوله** والا اجتمع انه من حيث اخر **قوله**
 بتواتر المعجزات والنص وفيه تنبيه وتوبيخ عليهم لعدم الحكم بكون العلم
 بها ضروريا مع القول بان حصول العلم بالتواتر ضروريا وهذا ايضا يدفع
 المذكور بغير الدفع ما ذكره السيد في الذريعة في ان المعلوم نفسه اذا كان
 من باب ما يمكن السبق اليه اعتقادا لغيره اما شبهة او تقليد لم يحج الله العادة
 بفعل العلم الضروري وان كان مما لا يجوز ان يدعو العقل وادع الى اعتقاد لغيره
 ولا يتبرهن شبهة بمثله كالخبر في البلدان جازان بكون العلم به ضروريا عند
 وقد فهم من هذا الجواب ان المتواتر عنده فحين بل قد مر في موضع
 الذريعة حيث قال ما يحصل عند العلم من التواتر ينقسم الى قسمين احدهما
 يحصل العلم به لكل عاقل مستمع تلك الاخبار ولا يقع منهم شك كاجابة الله
 والوقائع والحوادث البكارة والفردانية لا يجب حصول العلم عنده الا
 نظروا استدلالا وعلم ان الخبرين ليعتقد من لا يذب ويثابره الاخبار عن المعجزات
 البرهنة الخارجية القرآنية وما يرويه الامامية من النص الصريح على امر المؤمنين
 فاما القسم الاول فذهب قوم الى ان العلم الواقع عنده ضروري من
 فضل الله بالطاعة وهو ما يوجب على وادع في شهادتهما في التخليق **قوله**
 وذهب اخرون الى ان العلم بذلك مكتسب ليس بضروري وهو ما يذهب اليه القاسم
 البصري ومنه وانما هو لا يوجب في نفسه فيكون بالخبرة وكذا في
 التوقف عن القطع عن صحة هذا العلم بانه ضروري او مكتسب ويجوز كونه كونه

على كل واحد من الوجهين ثم صرح بان الشرط المذكور يجب عدم شهرته او قلته
القسم الثاني **قوله** وقد استمر بعض الناس ههنا شروط اخر من شرط
الاسلام والعدالة كما في الشهادة ومنهم من شرط ان لا يجوبهم بالتمسح
النواط ومنهم من شرط استسلام الشب والدين والوطن وقول اليهود
وليس شرط ان يكون خبرهم اهل الذمة فانه يمتنع نواطهم عده كخوف شرع النواطة
بالكذب بخلاف اهل القوة لانهم لا يخافون والكل طاهر الف دلان العلم
ربما يحصل بدون هذه الشروط **قوله** فائدة قد تكثر الاجابة في التواتر
بحسب اللفظ والمنهجين او بحسب اللفظ فقط او بحسب المنهج فقط والاول
قد مر حكرا وان لا يعقل وان لا يتعلق الجب منه وقوله لكن لا يشمل كل
واحد منها الاخره صرح في ان المتواتر المعنوي هو القدر المشترك الذي يدل
عليه كل واحد من الاخبار بالتمسح او الاتزام شرح لا يصح التالى المذكور
الشيء عنه ملكة نفسية مبدئية للاقدام في الحروب وفتح البين ان كل واحدة من
الوقوع المذكورة انما يدل على الاقدام لغيرها لانه لا تثبت بالمره الواحدة بل على
انها صلت من الجميع من حيث الجميع كالحاجة للاستئصال كل واحد منها ما هو اثر
من اثره من الاقدام اللام الا ان يبقى كل واحد من رعايتها كمر الاقدام
وكثرة بحيث لا يصدر مثل ذلك الا من شجع ذلك على الشجاعة وانما كثر نقل التواتر
تواتر الشجاعة وفيه قد يشي لانه ليس شرط في التواتر ان يكون محسوسا بالشيء فليس
بحسوسه والحسوس انما هو اثره ويكفي في جعله تواترا اثره في قوة تواتر التواتر **قوله**

خبر الواحد هو ما لم يبلغ حد التواتر اي هو خبر لم يبلغ في الكثرة حد بعيد العلم
بنفسه وذلك ان لا يكون خبره جماعة او كان ولكن لا بعيد العلم او افا و لكن
لا يقب بل بالقوانين المستفظة الغير الملازمة لا كان الخبر صفة الابدان هذا
تعريف لاحد المتقربين بالآخر وانه لا يجوز لزوم تعريف الشيء بما لا يظهر
والخفاء وعرفه بعضهم بانه خبر بعيد النظر وقد ينقص عن كونه بعيد النظر وكثير
عدل تعيد العلم وكهذه القوانين الدخلة وقد يجب على الاول بان الموقف هو
اخبار المتعبين ولا يجب ان لا بعيد النظر فلا يخرج وجهه مع هذا الزم الواسط بين
المتواتر والاحاد وشرح الثاني بان التعريف للغير نفسه وهو بهذا اللفظ لا بعيد
الا انظر والعلم مستغنى عن اخر **قوله** سواء كثرت رعايته ام لا فليس يمتنع
التعريف وفيه انما يدخل الاستيفاض وهو ما زاد نقله على ثلاثة فيه ومنهم من
جعله قسما بينه متوسط بين المتواتر والاحاد **قوله** نعم بعيدا بالانعام
القوانين سواء كان الخبر جمعا ولا او فافا لان الافاقه يلاحظ القوانين دون
العدالة فاعب رعايتها كالبشرية كلاما جبر خبره من حيث العلم ان المراد بالقوانين
اعم من المستفظة وغيره او لو خصت بالمستفظة كما هو المشهور عند الأصوليين ثم
ان لا يكون خبر الواحد بعيدا للعلم بوسطه القوانين الدخلة من محل النزاع لا يقتضي
فيها هذا بل ان يكون المتواتر بعيدا للعلم بوسطه القوانين الدخلة ايضا من محل
النزاع وليس كل ما يقول المتواتر ان رجع عن موضوع هذه المسئلة عن خبر الواحد
وهو لفظ قد تواتر بان الدعوى خبرية في بعض النسخ بالقوانين بعيدا للعلم لا يجبر

وكيف يعرف ذلك والقوانين مختلفة والكيفية والكثرة والنسب مختلفة في ذلك
فإنما لا يحصل العلم في البعض مع اشتراطها **قوله** لما اند لو خبرتك أن فاق قلت
المعرك مركب من امرين احدهما عدم والاخر وجود والمعلم لم يتوض للما قبل أو
أثبت الشك بمقال فما الوجه في ذلك قلت الوجه فيه احد الامرين فاما لان
الاول بغير كل ادعاء كثير من الاحتمالين واما لان كلامه مع من في الاضافة
فالاول متفق عليه بين الفريقين والنزاع انما وقع في الشك فذا التوضي له دون
الاول **قوله** مع صراح وجيزة انه الصراح بضم الصاد هبت الحجة والجملة
بالكسر والفتح الميت او بالكسر الميت وبالفتح السيرة او بالكسر السيرة
والجهد بالكسر السيرة والمجتهد بالفتح من السيرة ومن دون متعلق بغير متعلق
قوله وكما الملك والما بملكته لدى خروجهم على حادثة غير متناهية من دون
موت مثله **قوله** فانه قطع الحق تلك وتعلم الموت الولد او عليه ان لا يلام ذلك
لجواز ان يظهر خلافه بان كان قد عشي عليه فافاق اوقات وله خبر فاجابة ونقطة
الخبر انه المشرق على الموت فخير الملك سئل لكن لان ان العلم حصل باطريق
القوانين بل بالقوانين وحده سئل لكن الدعوى الكلية لا يثبت اليك لاجزائه و
الجواب على الاول ما ذكرته من الاحتمال العقلي والعلوم الواردة لا يثبت ملك الا
الاحتمالات ومنع الشك انه لو لا الخبر لم يوزنا موت شخص في ذلك ان
الدعوى جزئية كما ترى ان الرضوخ هو البنية على ان الضرورة لا يصح الدعوى
العقلية بالمثل الجزئية **قوله** وكذا حاشية على ما يوجد من الاجابة الى

كل خبر محفوظ بالقوانين لا يكون مقيد للعلم بل المقيد هو ما يكون فردية
مثل تلك القوانين اما دورها فربما منها والاضابطه حصول العلم
حصول علم حصولها والآثار **قوله** اذ لا يثبت بين الملازمة بمعنى العلية بين الخبر
حصول العلم به لبيان الاستدلال عما هو في حيزه من انه لا علم ولا فهم
او كل الاحداث مستند اليه سبحانه استبداء فالخبر ليس علمه للعلم بل الطريقة الثانية
جارية بكلفة عقيب سماع الخبر فلا بد ان توصف العارضة بنوع العلية مستند
لانه لا يثبت ان يقول يحصل العلم به لكان مطرد لان الاطراد لازم ولو كان
حصوله بالعلية على ترتيب الاطراد عليها فافهم **قوله** ولو كان عارضا لكان
قبل الملازمة ممنوعة لان كبرية من العارضة قد خلف الحكم من انه بعض الصور
وجيب بان الملازمة مبنية او على الحد وهو الحصول بالعلية ومنع الاطراد
هو الحصول بالاطلاق واما التعلق في بعض المواد فاما يجوز بحجة النبي
او كرامة الرتبة والكلام في غير ذلك **قوله** وثقاة اللام بين منه دعوى
في محل النزاع فهي حرية لعدم التماس **قوله** اذ حصل الاجابة من طرف
للتأدية وجزء لمقدم الشرطية وقوله فان ذلك جازي يوضع لما يثبت في المقدم
مركب من جزئين ويمكن ان الثاني غير جازي والعديلان العقيضين ثم فالجميع
مع من حيث هو مجموع مع والحق قد يستند محملا من فلا يلزم بطون اكثر الاول
اعترافا بالعلم ويقع الدفع ان ذلك من الظرفية ومنه كفاية لا يفي بجواز
هذا الخبر يستند جواز الجميع اذ جواز الاول مفروض ويلزم من هذا جواز

يصدق الخبر بأي صفة كان ولا يكتفى الظن به واكثر الواحد بعيد الظن فلا يتحقق
 به العمل ولما ذهب هؤلاء العظام في الشيعة الى عدم التعبدية نسب الخلق لكون
 كماله جبر وجبره المنع الى الشيعة كلهم وهذا في **قوله** ولم يوجد في **الأدلة**
 ان تعلم ان هذه الأدلة لو تمت لكانت ظنية فلا يكون ردوا لغيرهم لان
 المسئلة عندهم علمية لظهور ذلك لمن نظر في الذريعة فلم يثبت جواز العمل
 بالظن في الاصول العلمية بالبرهان العقلية لعم ذلك وتبين اذ اول
 ظاهر الايات الالهية في وجوب العمل به وضمه وان الاجماع وقع على وجوب
 العمل بطواير الكتب بحصول القطع بوجوب العمل ولهم ان يقولوا لو وقع
 الاجماع فانما هو في الفروع دون الاصول **قوله** ذلك منه الالهية على
 وجوب العمل على القوم هذا انذار الطوائف الاخرى ان يقولوا على قوم كل
 طائفة عند انذارهم لانه اظهر مع انه لا يحتاج الى التوزيع والضمير في تعقيلها
 وليست بحاجة يعود الى الطائفة لا الى الطوائف ووجه الاستدلال في ان
 الحذر واجب على قوم كل طائفة عند انذارهم والطائفة قد لا يفهم قولهم
 العلم لان الطائفة بعض فرقة والفرقة تصدق على طائفة والطائفة اما فرد
 او اثنان لا يفي المراد بالفرقة اكثر من الثلاثة كغير الحديث يكون اثنان من فرقة
 في التواتر وما يؤيد ذلك انه لو ابقى على التعميم على الثلاثة لغير لزوم وجوب
 خروج الواحد او الاثنين من كل طائفة وليس كذلك لان قول حمل الفرقة على ما ذكرتم
 تخصيص لا تخصيص ووجوب خروج الواحد والاثنين حتى الا ان الوجوب

كذا في فخرج البعض من اهل الحقين من يقطع الباقين **قوله** حيث
 استند الانذار الى ضمير اجمع الخايد الى الطوائف الظان ان ضمير اجمع يعود الى طائفة
 والقوم يضاف الى ضمير هذه الطائفة والدلالة من غير حاجته الى هذه التكاليف
 والذي حمله على القول يعود الضمير الى الطوائف لا الى الطائفة وعلى التمسك
 بالتوزيع امران احدهما ان الطائفة يصدق على الواحد والاثنين وضمير اجمع
 لا يعود اليهم اليه والآخر في ذلك بين اذ الطائفة كمثل الكثرة وهذا القول كما
 في عموم ضمير اجمع اليهم فانه انما في التوزيع بين الطوائف والقوم يقتضي انذار
 واحد من الطائفة لواء القوم فيصير في المطع وهو وجوب العمل بكثرة الواحد
 بخلاف انذار الطائفة للقوم لاحتمال ان يكون الطائفة في مرتبة التواتر وهذا
 ليس لبيد لان الطائفة يصدق على مرتبة الاحاد ايضا والتخصيص لا وجه له
 فيدل على المطع ان التوزيع بين الطوائف والقوم انما يقتضي انذار طائفة
 لواء القوم لان التوزيع انما يكون بين موزونين وضمير الطوائف
 طائفة ومفرد القوم واحد وعلم انه كما يجوز ان يعود الضمير في تعقيلها وليست
 واذا رجعوا الى الطوائف كالاتم اكثر الاصوليين كذا يجوز ان يعود الاولان
 الى القاعدين معا والاخير الى الطوائف النازين اليها وصدرا الالهية
 قوله وما كان المؤمنون لينفروا كافة اي الى اهل الدار عليه وعلى جماعته
 المعسرين والالهية على هذا التفسير في ذلك على المطع والقول بان القاعدين
 كانوا بالبين حد التواتر تخصيص لا تخصيص **قوله** ومن الذين خضعوا لهذا

مع التوزيع أي من البين تحقيق انذار جميع الطوائف لجميع القوم مع التوزيع كما
قولنا باع القوم دواينهم ومن البين تحقيق انذار كل واحد من الطوائف واحد من
القوم **قوله** قل او كنت وصف لبعض الطوائف والمراد بالكثره بلوغه حد التواتر
وبالفعله ما فيها **قوله** ولو كان بلوغ التواتر شرطاً لقل أو أي ولو كان بلوغ التواتر
شرطاً ولم يكف التوزيع لقل فليست ذواكل مدعى قومهم أي وليست الطوائف
كلها كل واحد من قومهم ليكون صريحاً في ان التوزيع غير مقصود وفي ان التواتر
شرط حيث ان الطوائف كلها بالفتح حد التواتر **قوله** في التوجه الذي ذكرناه
هو التوزيع **قوله** في محام؛ التفتير وهو متين في انه تعرض فيخرج بها التفتير
احتمال الصدق والكذب **قوله** وهو مطلق الطلب وجب حمله على الايجاب
اذ القول يجوز العمل بجزء الواحد دون الوجوب مما لم يقل به احد فهو قولنا
قوله قل قد بينا فيما سبق انه قد بينا في بيان كون الامر لوجوبه لانه لا يستلزم لوجوب
الحذر في العذاب او نية لانه ان حصل المقضي لقطعة او قطعت وجب والآ
لم يكن الحذر لانه ان لم يكن المقصود له ام فقط هو وان حصل مجرد احتمال تلك
الامر فوجوده وعدمه فلا يرجح احداهما على الاخر ويرى ان المقضي للمدعي
الطهارة بالآلة المسخى بالسبي حصول البرص وهو ان كان قطعاً او ظاهراً
وجوب الحذر وهو بطلان الاتفاق وان كان مجرد احتمال لم يكن لما ذكرت ويمكن
ان يختلف بان حصوله ظروفاً وان الظاهر وجوب الحذر لا ان الشرع يحظره
فلذلك لم يجب الكلام فيما لم يعلم فيه ما مضى **قوله** في معنى النظر

انه منع للشيء اذا مورد كالتقال امتنع حمل النزج على الحقيقة بقضي حله
على قرب المجازات ولا ثم انه الايجاب لجواز ان يكون مطلق الطلب قد ظهر
ان المورد لم يدع شيئاً **قوله** كونه شخص اي يكون وجوب الحذر عند الانذار
احض من المدعى ان المدعى هو وجوب العمل برواية الآلة مطلقاً سواء كان
عائلاً او لا وعائلاً او لا **قوله** قلت الانذار هو البلاغ مقصوده
وضع الحذر في قول المتراض الانذار وهو التحذير وتعميمه كسبيل الايجاب
والحجج لم يكن له القول بان امر التواتر بين **قوله** ذكره التواتر في قوله
الانذار الاعلام ولا يكون الاتع التحذير والقاموس قال انذار بالامر عليه
وحذره وخوفه **قوله** وما يرجع مجموع من الاعيان اليها كالحكم الوضع فان
يعود اليها فان البيع الصحيح يرجع للمدعي سليم الثمن والممن والحق كحكم اتفاق
كل من الملبس يمين بما يتقفل المصاحبه وكون الزوال سبب للصلوة يرجع الى وجوب
الصلوة عنده ونس على هذا قوله اذ القول بالفضل معلوم الاتفاق فاذ ثبت
وجوب العمل بجزء الواحد في الايجاب والتحريم بطلان التخصيص وجوب
في الكل انت خبير بان هذه المقدمة ودر عدم القول بالفضل يكفي في دفع
الاعتراض ولا حاجة فيه الى التطويل المذكور **قوله** على الخطاب اي بمفهومه
من جهة اذا فهمه لان هذا الدليل اذ دل على ان الايجاب والتحريم مع كونهما
حظاً الحكم مقبولان بالاحاطة من حيث هو فهم منه ان غيرهما اولاً بالفضل
بهما وانما قد فرغ من حيث هو لئلا يدان كونهما مقبولين من اجل التماس

ودفع الضرر وهما ليسا بأولى في غير ما فسخ الاباحه والذب والكرامة وذلك
لأن لم يمتك هنا بالاحتياط أصلا ولو صح التمسك بالاحتياط لصح استدراك
وإستقلال **قوله** قلت هذا وقفاة قد يجاب عن الأيراد بوجه آخر وهو أن
الأذار لو حمل على الفتوى لزم تخصيصها في أحد ما هذا الأمر تخصيص القوم
بالمعتدين ضرورة أن المجتهد لا يجوز له العمل بفتوى مجتهد آخر ما إذا حمل
على القول المستتر كمنه وبين الرواية فلا يزم شي من تخصيص الما الأول
وأما أن ذلك لأن الخبر كما نقل إلى المجتهد للاستدلال بكل نقل إلى غيره لا يخبر
والأقرب **قوله** في زمان القول يتعلق بثبوت حرقية الخ **قوله** أن جاكم
فأنت أي أن جاكم خارج عن طاعة الله تعالى أي بخبر فيسئوا أي وطلبوا
البيان أو الثبات على اختلاف القرائن لا احتمال الكذب الذي هو في
من الفتى نزلة في الدين حيث ولاه النبي صلى الله عليه وآله في أخذ صدقة
بعض العرب فخاد وهو يذكر أنهم قد ارتدوا عن الدين وهو قبله **قوله** فمستتر
عند تفتاها أي فيستفرد وجود التشبث عند تفتاها بمعنى الفاسق عملا
بمفهوم الشرط سواء لم يكن ذلك جبا أو كان وكان عدا لا نفع قوله وأما
لم يجز التشبث عند مجيء غير الفاسق أو وانفع ما أورده بعض الأفاضل من
أن مفهوم الشرط عدم مجيء الفاسق وهو اعلم من مجيء غيره فلا يزم من اعتبار
المفهوم وجوب العمل بخبر العدل لجواز وجوب اليقين عند خبره وانفكا عنه
عدم الظاهر أن اعتبار المفهوم لأجل أن الشرط لغوي ووجه هذا الأيراد

يصير

بغير الشرط لغو الآية ارتقا وجوب التشبث أنها تقتضي جواز القول لا وجوبه
وهو المخطئ في قوله فأنه أن يجب القول وهو المخطئ والرد هو بطلان ذلك
هو المباد وهو جواز القول وهذا العلم من المخطئ لأن القول إذا ثبت الجواز
الوجوب لأن القول بالجواز دون الوجوب مما لم يقل به أحد **قوله** ولأن المفهوم
ضعيفة للاختلاف في بؤته وحجيتها مع عدم ما يدل عليها قطع **قوله** من غير القول
بحجيتها فيه نظر لأن الحكم كالسيد يقتضي ونظيره يكون حجيتها فالدليل
ينتهض عندهم **قوله** أن كذا الطريق قد كثر الأصحاب أنه خلاصة أن القول بما
على العمل بأخبار الأئمة وجوب العمل بها لأن إجماعهم حجة وفيه نظر لأن الإجماع عليه
أما كونه أو حقيقته والطريق إليه هي التقديرين أما قوا تراوآحاد فمذهب السني
صور ويرى تقدير كون الطريق أحاد أن الدليل لا يعيد العلم وهو المخطئ عند
الحكم وأن إثبات المخطئ يوقف على صحة هذا الدليل وصحة يوقف على إثبات
المخطئ فيلزم الدوران في السكوت لا عمل على الرضا لأن كل من شرط أن لا يكون
له وجه سواء من نقيته أو خوف أو خوف ذلك وإثبات الرضا بذلك متحمل جدا ويرى
على كونه قوا ترا أن المتقدمين أو لا بد أن كل من خالفكم من مقدم الامامية وغيرهم
كما لنظام والفاستة وجها فمفهوم المنزلة كما لو كنتم في ذلك مع محي لطاعتهم بما أضافوا
وقال المرتضى أنهم يقيمون على أنهم لا يحلون ذلك بل والظنونه فان كذا متبهم
فعلهم ما لا يسر وكلوكم يسلم ويرى جميع التقدير أن لا نام أن رواية أحمد في
أنها هو وجوب العمل به بل للحصول التواتر فيقول الجميع لا يرى أن من رآه في قول

يخبر عن الرتبة مع علمه بان وجوب الانظار لا يثبت بقوله وحده بل بفعل ذلك
 ليحصل بانضمام الغير ذلك الحكم والبحث عن الرواية لاجل ان عدم التواتر يختلف
 باختلاف حالات المجهزين كما هو وذلك الجواب فان يكن وجوبه كمن ذكره
 هذا ما يمكن ان يكون في هذا المقام ولكن من نظره الجواب ردا على ما في الامور
 في نفسه فتأمل في العلم على الوجوب العمل بجبر الوجود على ان السلف عملوا به
 لم يكن الزام الخصم **قوله** ولا يرد على الامة ان يقول لا يرد على
 ايضا ما يدل صريحا على ان العمل به وجوب مع كثرة الرواية عنهم **قوله** قال العلامة
 انت تعلم ان كلام العلاقة مجرد عن اخصم لا يعمل منه بل يعنى خلافه كما
قوله فقالوا ان الصيانة واليمين مجموعا في ذلك اي على العمل بجبر الوجود والمرا
 بهذا الاجماع الا جماع السكون كما يدل عليه قوله ولم يذكر عليهم احد ولا كان
 لقائل ان يقول الاجماع السكون ليس بحجة صلا لا قطع ولا ظن فلا يجوز التمسك
 به في اثبات هذا الاصل العظيم دفع بقوله وعلمهم به في الواقع المختلفة التبر لا كما
 تخصي وتذكر ذلك مرة بعد اخرى مع دفع عنهم ولم يذكر عليهم احد يحصل
 العلم الحادي بانهم متفقون على العمل به وقول الاجماع السكون فان اصاب القطع
 على هذا الوجه لكن بوجوه لا وفقد اليك بالاحاد فلا يفيد الا اذا ثبت وجوب العمل
 بها فيه وورد عوى التواتر في نفسه مجموعة واجواب **قوله** من ان المقصود
 وجوب العمل به وهذا الدليل على تقدير تمامه ما يدل على جواز قد مرس بقائه
 اذا ثبت الجواز ثبت الوجوب لم القائل بالنقل **قوله** والانتقال في التواتر

على نفسه وقدين الا كما رتقول كما روى ان ابا بكر المصنف المصنف في ان الجدة
 تروى المستحسن حتى روى محمد بن سلمه وان عمر المصنف المصنف في ان
 الاستيذان في ثلث مرات على ما جرت به العادة والجمع مع عدم الاذن حتى روى ابو سعيد
 لا غير ذلك مما لا يحصى والجواب ان الاكابر انما وقع لوصول لعدم حصول الظن
 ليقول الراوي لغواته ط ما على ان ضم الواحد لا يخرج الجبر عن الواحد فليعلم
 ما ذكرتم لاكم **قوله** الرابع ان باب العلم انه مبين اولان الادلة التي يجب
 اتباعها والعمل بها عندنا وعند الخصم اتفاقا وجمعا والبرهان والكتبة
 ظنية فيثبت ان التكليف بالاحكام سوط بالظن وثانيا ان الجبر الوجودي مركب
 له في لافته الظن بل ربما كان أقوى منها في افادته فوجب اتباعه والعمل به وبغير
 بل هو اول العمل **قوله** التي لم يعلم بالضرورة من الدين جبر في الضرورات
 مثل وجوب الصلوة والجم والركوة وامساكها في النزاع في ثبوت العلم القطعي
قوله في محوزنا في الظن ان المروية في زمان المتأخرين ونحوه ما هو متفق عليه
 منه وحمله على زمان الغيبة مطلقا بعيد لان المتواتر ان السلف عند المتقين
 كانت كثيرة وايضا لفظ التواتر لا يظهر له كايده **قوله** لفقد السنة المتواترة ثم
 لان الاحاديث المتعاضدة المتوافقة كثيرة يظهر ذلك لمن تتبع الاصول الاربعة
 وغيره في الاصول الموحدة في هذا الزمان والقول بان التواتر الاربعة متحدة
 الى ثلثة رضوان الله عليهم والتواتر لا يحصل بقوله مرفوع بان العدد غير مفسر
 التواتر بل المتعبر بحصول العلم بصحة النقل ولا يخرج عن المصنف ان هؤلاء

اذا ائققت دلالة رواياتهم مع اختلاف المتن مع اختلاف السند يحصل العلم
 بالتواتر اما لفظ او معنى سيما اذا صرحوا بان ما ذكره ما خوذ من عدة كتب من
 الاصوليين المدونة في الاحاديث لان العادة فاحشة بان هؤلاء مع كمال
 ورعهم وشدة اتصافهم في الدين ولقد هم على القوة التي لا يكونون في
 ذلك ولا يفترون على الله كذا واما القول بان دلالة الاخبار وكذا اوله الثاني
 الكريمة طيبة فلا يصح لان الخصم انه يدعي ان وجوب العمل معروف في التواتر
 لا في قطعية الدلالة فهم يقولون اذا ثبت العمل بالتواتر وعلم انه كاف في
 وجوب اتباع مولاه وان كان طيبا ولا يفرق من غير انها الفسخ باعتبار الظن
 المحمل بالا حار مع يجوز ان لا يكون الاصل من الرابع والفرق بينهما **قوله**
 له جهات متعددة المراد بالجهات المتعددة الطرق المختلفة مثل الاجماع و
 البرائة الاولية والكتاب وخبر الواحد والمراد بتفاوتها في القوة والضعف
 باعتبار الدلالة **قوله** ولا ريب انه لما بين ان العمل بالظن واجب وان
 الظن القوي يجب تقديمه على الظن الضعيف لانه هذا القول ان بين
 خبر الواحد قد يكون اقوى في ذاته الظن من الدلالة المذكورة فيجب العمل به
 وتقديمه عليها **قوله** لا يلقى لوتهم من مقتضى اجماعهم ان العود على الظن
 القوي الى الضعيف قبيح **قوله** لا نقول اجاب عن مقتضى ان ما ذكرناه
 من وجوب تقديم الظن القوي على الضعيف لا يجري فيما ذكره ان مقتضى ادراككم
 فيما ذكرناه منوط بالظن بحيث كان الظن اقوى فهو الحكم اجدر واخرى وفيما

ان مقتضى منوط بغيره هذه العداوين والاحسن ان يترك الحكم في السوء منوطا بغيره
 فقط بل بالظن اقل من غيره وهذه العداوين فلا يفرق تقدم الظن اقل من ذلك
 اذا كان اقوى لان تعدد ذلك منه مدخل في ترتيب الحكم وذلك لان الحكم بان الحكم
 منوط بالجميع الحكم في الزمن من الحكم بانه منوط بنفس شهادة الك مدين مع غير ان
 يكون للظن مدخل فيه **قوله** وسئلها الفتوى والافراد يعني ليس الحكم بوجوب تواتر
 وثبت المقر به منوط بالظن بل يقول المقتضى والافراد والافراد منوط بالظن
 لها وتعالى ان يقول ما ذكرت من الجواب عن مقتضى يجري في أصل الدليل ايضا لان
 العمل بالدلالة الطيبة المذكورة يعني الكتب والاجماع ومما له البرائة ليس مستندا الى
 الظن بل من وجوب العمل بخبر الواحد ايضا وتقديمه على هذه الدلالة اذا كان اقوى
 بل الدلالة مثل الاجماع على محبتها **قوله** فلي كما رث رايه المقتضى انه ابي الشهادة
 في مقتضى الحكم بها مثل الباب والشروط في مقتضى الحكم بها كوجوب الصلوة فانه
 مقتضى خبره الى الشمس مطلع الفجر **قوله** فان المفروض فيه كون التخييف منوطا
 بالظن فاذا كانت الظنون متفاوتة في الشدة والضعف كان متباينة الاقوى وجبة
 والعود الى الضعيف قبيحا **قوله** لا يلقى لوتهم من مقتضى اجماعهم ان العود على الظن
 القوي الى الضعيف قبيح **قوله** لا نقول اجاب عن مقتضى ان ما ذكرناه
 الدليل ان باب العلم مسدود وان العمل بالظن وان خبر الواحد راجح اذا كان
 اقوى او رد المانع ولاننا لان ان الحكم المستفاد من كل كتاب ومظنون
 لما ذكرناه وما نينا انما سلمنا ذلك لكن ذلك من مقتضى خصوص شأنه التواتر وجوب
 العمل به اتفاقا فهو وجوب العمل به مثل شهادة الك مدين فلا يعيد عنه الى غيره
 وهو الظن اقل من خبر الواحد وان كان اقوى كاشهرا في الا دليل لوجوب العمل به

قولنا نقول أنه اجاب عن المنع بتمديد ثلث مقدمات اولها ان الحكم
 الكلي بطلانها من غير خطا المشقة وثانيها ان خطا المشقة يقتضي الوجوب
 في زمانه وقد تقرر في الجواب عن منع العموم وثالثها ان ثبوت حكمه في صفه بالاجماع
 والضرورة الدالين على ما ركن لهم في التكليف اذ عرفت هذا فنقول يجوز ان
 يفتقر بعض تلك الظواهر ما دلهما على خلافها قطعا ومردفها ان الحكم بالبرائة
 جاز اتفاقا لا شرطا في التكليف جازا وبينهم يحتاج الى معرفة يعرف بان التكليف
 على خلاف ظاهره والمعرفة في بعض المواضع تطهير مثل الاجماع كما في اية الضرورة
 وبعضها يجوز ان يكون من الامارات المعينة للظن في خبر الواحد فيجوز
 ان يكون موقفا على ذلك وان لم يجز ان يكون صادقا للظن بترقبه ومع جواز
 ذلك يتقرر القطع بالحكم المستفاد من ظاهره وبهذا التعليل لا يخلو ان يجوز هذا
 الاتفاق باق على تقدير عونية خطا المشقة ايضا فلا وجه لتخصيصه بالموجودين
 وذلك لان الصارف على تقدير الاتفاق غير الخبر والخبر علة له وتقرير
 العموم نفس الخبر لا شفاؤه بخبره بالنظر اليه وجوز ذلك اقل الكلام **قولنا**
 ليس يورج أنه لا يدفع بقوله في خبره ما ذكره المورد اولاف ان الحكم المستفاد من ظاهر
 الحكم معلوم لا مطلقون دفع بهذا ما اوردته ثانيا فليدفع التسليم من ان الظن المستفاد
 من ظاهره من مخصوص فهو قبل الشهادة فلا يبعد عنه الخبر وتوضيح الرفع
 اذا ثبت جواز حمل الحكم على خلافه عند معارضة خبره آية صار الظاهر ظاهرا
 وسادى خبره مما لا يفيده في افادة الظن وفي اناطه التكليف به وليس المراد

انها مت وياض جميع الوجوه فلا يرد ان هذا بان في ما مر من ان الخبر ارجح
 منه وجوبه وانها في ذلك امر ان احدهما اعتبار الفرق والحكم بان الظن
 المستفاد من ظاهر الحكم بفتح قبل الشهادة فلا يبعد عنه الخبر مما عرفت
 الظن على كون الخطا بتوجهها اليه اذ الصارح هو انه قد مضى في ذلك
 ولكن قد عرفت بحكم المقدمة الثانية ان الخطا ليس بمتموجه اليه بل
 الموجودين في زمانه ويجوز ان يفتقر به ما دلهما على ارادة خلافه قطعا والفرج
 معرف لا صار في ذلك وثانيها ان الاجماع والضرورة الدالين على ما ركن لهم
 في التكليف بطلانها الكتاب كما يقتضيه المقدمة الثالثة محققان بظاهر خبر
 بالخبر الجامع للشرائط الالية المعينة للظن الرابع بان التكليف بخلاف الظن
 المستفاد من ظاهر الحكم بطلانها بالاجماع ولا ضرورة على ذلك المشرك عند المعارضة
 فيستقر القطع به ويتقرر كون الظن المستفاد من قبل الشهادة انما هو
قولنا ومثله في اصل البرائة فيع لوالفت المورد الى ما له البرائة او
 فيها مثل ما اورد في ظاهر الحكم بطلانها خرافة الظن المستفاد من اشارة البرائة
 ظن مخصوص وجب العمل به اتفاقا فهو قبل الظن اهل الشهادة
 فلا يبعد عنه الخبر اعني الظن الحاصل من خبر الواحد فلا يتم الدليل ان
 عنه بمثل الجواب الى كون الظن الحاصل من اشارة البرائة انما وجب اتبعه
 اتفاقا اذا لم يعارضه خبر العدل المعين بان التكليف بخلاف ذلك الظن اذ
 لا يقتضي الاتفاق فيستفي كونه من قبل الشهادة **قولنا** وما ذكره السيد في عطف

بما عدم قوله في عطف على حجة اخرى والتبانه قيل هو اسم رجل مثل من السائل
قوله وان ادعى خلاف ذلك عليهم دفع الضرورة اى دفع لما هو ضروري عندهم
اعنى عدم العمل بجزء الواحد فهو باطل **قوله** وفيه شبه الى انه يستحيل ان رة الى
نقل عن ابي فيه في صدر المسئلة **قوله** انه يبي في جواب المسائل التينيات وهو نقل
عنه المقام قيل ذلك **قوله** اكل محال في ذكر ابن ادرس في السراير ان المتأخرين
من اهل اصحاب المغالات يذكرون في كتبهم ومقالات اهل الاراء والمذاهب
ان الشيعة الامامية لا ترى نقل في الشرعيات بخلاف الاحاد وقد قل شيئا مفيد
فذكر ذلك ايضا في كتاب المغالات الذي منصفه كذا نقل عنه **قوله** والجواب عن
الاتجاج بالآيات اى والجواب عن الاتجاج بالآيات ان العام يخص ببعض
الافراد كتحصيل الخطاب في ولائهم بالنبى صلى الله عليه واله لا غير متعب بالظن ان الاصل
في الخطاب ان يكون معين ووجوب اليقين انما هو فيما لم يعلم وجهه والمطلق
يفيد بعض الاشخاص كالعصية مثلا او بعض الازمان كزمان النبوة لان تحصيل
العلم في مسير وكل ذلك للجمع بين هذه الآيات وبين الآيات المذكورة الدالة
على وجوب اتباع الظن وفيه نظر لان تخصيص هذه الآيات ليس او لا في تخصيص
المذكورة بما يفيد العلم **قوله** على ان آيات الذم ظاهرة في ان من ادعى
وجوب تخصيص العام وتقييد المطلق وجد ولو ادعى الظاهر في حجة اخرى فمعه كونه
خلاف الواقع ياباه فوق العبادة اليه واية النعم محتملة لذلك اليه غير ان
اية النعم وهر قوله تعالى ولا تعف محتملة للاختصاص باتباع الظن في احوال الدنيا

والغيره مما ينافى في عمومها كتحصيل الموصول بها لا يفيد الظن اصلا او مما ينافى
صحتها للمتمسك بها في حمل النزاع كان يراى بالعلم الظن والمطابقة
عليه مشهور وجب في تقدير كونه عاما لا يصح للمتمسك به في اثبات النسخ
اتباع الظن لانه يبرع من المتابع الظن ولا نزاع فيه **قوله** لا سيما بعد
ما قررناه فانه يعلم بعد خطة الامور المذكورة ان خطاب ولا تعف محقق
بالوجودين وان ثبت حكمه حقا بالاجماع والضرورة الدالين على كونه
لهم في التكليف وانه لا شك عندنا في انها ولا ريب ان لا اجماع ولا ضرورة
فيما نحن فيه لان تحصيل العلم لهم لا ينافي فيهم من توبة الظن لا سيما بعد
بيانه اعتمادنا في الحكم بان الامامية يميز العمل بجزء الواحد عن نقل السيد الكرام
نقص لوض الذي هو عدم جواز العمل به اذ لم يحصل الياسع نقل السيد
بخرجه عن كونه خبرا واحدا والاصل ان السيد غير رضى بغيره في نقله لانه خبر
واحد وهو يميز العمل به والسيد ان يقول وجب عليكم العمل بهذا على سبيل
الازام **قوله** ومعلوم ان تحصيل العلم القطعي في نظر لان السيد لا يوجب
تحصيل العلم القطعي بالحكم الشرعي بل يوجب تواتر الشدة في جواز العمل به سواء
كانت الدلالة قطعية ام لا لانه لا يعمل بطواهر القرآن وظواهر الاحاديث الشرعية
واصالة البرائة مع ان شيئا منها لا يفيد قطعا وكل حكم كان الطريق اليه واحدا
لا يكون هناك تكليف ليلزم التكليف بالجمع بل يشبه هذا عند موضع التردد في القول
بالوقف **قوله** ونقل الوجهة هذا الوجه انما يوجب في غير المصداق كل من خرج

العبارة واما الوجه في عصر السيد فهو يمكنهم من الرجوع الى الاخبار المشوكة
 كما ستعرف من كلام السيد **قوله** يعلم الضرورة مرجح ان يحصل العلم عقلياً
 ضرورياً وقد نقل عنه ما يقتضيه كونه ضرورياً او نظرياً **قوله** فيستوي
 اه اي فيستوي حين جواز الاكتفاء بالظن عند تقدير تحصيل العلم الاخبار
 من الادلة المفيدة للظن مثل الكتاب ومقالة البرائة في الصلاة لاثبات الحكم
 الشرعية كما تحقق في الوجه الرابع من الحج وفي نظر طراز ان يكون العمل في
 الاخبار موطاً بالظن المستفاد من ظاهر الكتاب او من صالحة البرائة او بالاجماع
 الواقع في حجيتها ولا يوجد شيء منها في اخبار الاحاد فلا سواة بينهما **قوله**
 واما مع إمكان العلم اه عطف على قوله والاكتفاء بالظن في الاكتفاء بالظن
 فيما يتخذ فيه العلم ما لا شك فيه واما مع إمكان تحصيل العلم كما في عصر السيد وقوله
 فيوقوف العمل بالابتناء العلم على قيام الدليل القطعي على العمل به فيحذف في ذلك
 القطع ويعمل بالعلم حقيقة ولا حاجة لنا في هذا الزمان الذي لا يمكن تحصيل العلم
 الى الجرح في قيام الدليل القطعي حين إمكان تحصيل العلم على العمل بحجج الوارد
 وعدمه وبالجملة لا حاجة لنا الى اقامة الدليل القطعي على جواز العمل بحجج الوجه
 وانا يحتاج اليه من يمكن من تحصيل القطع في الحكم **قوله** فانه عجيب لان
 كل واحد من هذين الفاضلين في المرتضى والعلامة **قوله** في الاجماع في نفس
قوله ولم يظهر منهم ما يدل على موافقة المرتضى في عدم عمل الامامية باخبار
 اذا كانت مجردة في القرائن المفيدة للعلم وحصر العمل بالمسواترات والاحاديث

بالقرآن هذا الذي فكره المحقق في هذا المقام كان قبل وقوعه على كلام
 الشيخ في العدة لانه قد ستره وذكر في الحاشية ان الشيخ صرح بموافقة
 المرتضى وابن الامامية في طاعة يعلون بحجج الواحد وان كان مجرداً في القرائن
 وان مرادهم بحجج الواحد حيث نفوا العمل به هو خبر الخلفين حيث قال اهل
 ان الذي اوضح من حال الشيخ في هذا المقام بعد ان تيسر في الوقوف على
 كنه المستبراة العدة ان اخبار الاحاد لا حال التردد فيها الا في كبرهم وتناقضهم
 يعمل بها وغير ذلك من الاخبار التروا التي لا يكون في كبرهم ليس بحجة ولا يعمل
 عليه وقد صرح فيها بالموافقة على ما سبق حكايته عن المرتضى وغيره من
 يعمل الامامية بحجج الواحد وان ذلك بخارص وطريقتهم التركايل الى ائمة
 خلافاً عليهم ثم حصر ذلك بما ذكرناه من روايات مخالفيهم دون رواياتهم
 اجتمع لما صار اليه بجماع الطائفة على العمل باخبار الترددية ودونها وبالجملة
 في نفسه احتمال كون علمهم بها انما حصل بسبب الفهم القرائن الربوبية اذا كانت
 خياره هذا وجوبه على غاية من البعوض الصواب فان الاختلاف بالخيار
 عمل الامامية باخبار الاحاد لا يعقل حصره الروايات مخالفيهم اذ العدة معتبرة
 في قبول الخبر عند عدم حريصية في روايات الا بالخلاف وذلك كما هو في
 عدم العمل بها والاعراض عن ما في معنى البائة في نفسه خبر الواحد **قوله** والاحاد
 انهم يفتقرون الى ان السيد لم يحجج العمل بحجج الواحد المجرد عن القرائن والشيخ و
 ان له لم يظهر من كلام الموافقة للسيد في ذلك ككلمة لم تنفع من كلام الخلف

ايضا اذ جاز الاصاب يومئذ كانت قرينة الهدى بان نقا المعصومين في
 استغناء الاحكام منهم وكانت القران المعاصرة لهم مبررة فلعلمهم عندوا
 والبركة اخبر المحقق بالقران وفي المجد ولم يطرحوا فيهم لرايه وفيه تبيين
 على العلامة حيث نسب المخالفة للشيء اليهم حتر اذ اجمعوا على ذلك **قوله**
 لما قلنا من ان عمل بالخبر المعاصرة بالقران لا يطلق **قوله** حتر لورا وغير الامارة
 انما عمل بخبر غير الامارة لان الخبر المعاصرة بالقران وجب العمل به وان كان
 اما في اوجبه **قوله** لا تكتب العلامة اليه من ان يعمل بخبر الواحد وان كان
 حتر القران حيث قال والاصولي من منهم كاي جعفر الطوسي وغيره وفتوا
 بقول خبر الواحد ولم يكره سوى المرتضى في دليل ان السببا في ترك العمل بالخبر الواحد
 عن القران دون المعاصرة **قوله** ولا وجه له اي ولا وجه لطعن المرتضى على
 بعد الخط ما ذكرناه من ان فعلها كحتم ان يكون رجاء للتواتر وحوا عليه **قوله**
 وان اقتضى ما علة صير يعود اليه ما ذكرناه كلها متعلق بالراوى كلها لا موصوفة
 هو محمول عليه الظن بصدقه **قوله** فلا يرد من حصول الظن بخبره ما يسمي
 جواز الافتدائه بالابق لا حاجة لهم الي التمسك بالعتيق لانه يمكن لهم التمسك
 بآية التثبيت وذلك لان المميز ليس بعاقل اتفاقا فيخرج في معونه كالدليل
 لانه يقول او لا عدم قول رواية الفائق يقتضي عدم قول رواية المميز بقران
 او لا كما ذكره المقام في حكمه من صريح هذه الاية كونه كالحاق رواية المميز
 وهو عدم التثبيت في غير الفائق اعم من وجوب الرد ووجوب القول ولا يقبل الا

في العدل والالزام ان يكون هو حلا في الفائق فتبين الاول بخلاف
 المميز فانه يمكن ان يكون هو حلا في الفائق والوجهان متقاربان
 كما يعلم من عدمهم في العدة وهو ان الفائق يجوز الافتدائه عند ظهوره
 ولا يقبل روايته فلا يلزم من جواز الافتدائه قبول الرواية عندهم لا يوجب هذا
 الدليل بطريق الالزام لانه نقول ثبت الحكم في الاصل ثم ان الفائق ليس
 بحجة عندنا والا الزام بالتمسك **قوله** ويمنع اصل العتيق اي الاصل الذي هو
 العتيق فلا ينافي بآية وليس المراد بالعقيد عليه ان يكون الاضافة
 لازمة لان هذا المنع يرجع الى المنع الاول ولا مانع من الاقدام عليه فلا يقبل
 الظن بصدقه فلا يوجب العمل بروايته **قوله** هذا اي عدم قول رواية المميز واما
 رواية غير المميز فلا يقبل وان اداء بعد البلوغ **قوله** ولا ريب في عدمه انما
 اجمع اهل الاسلام على ان الاسلام شرط في قبول الرواية كما صرح به الحاشي و
 غيره فان لا لا يقول عندنا الا ما فيه من التخصيص بهم غير سديد وان ارادوا ان
 الاسلام فاكتمت من اللغة عيب **قوله** وهو متعلق لكافة وغيره لان في
 في العرف المتقدم هو كزوج من طاعة الله وهو شامل للمعادين على ان
 الفائق فائق قولنا على ومن لم يكلم بما نزل الله فذلك هم الهدون ومن لم
 يكلم بما نزل الله فذلك هم الضالون وليس قول اي ولكن قيل خصص
 العتق في العرف من المتأخر عن عرف السراج او عرف اللغة اخر عرف الشريعة
 باسم حيث عرفه بآية مسلم وكيفية او غير اصله على ان لا يثبت في مفهوم

مسعود انه قال عبد الله بن بكير عن ابي جهم النخعي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 العلاقة في الخلاصة انا اعتمد على روايته وان كان مذهبنا فاسدا وسهنا
 وعين ابي حمزة وعثمان بن عيسى وهم في الفرق الواقعية والاولى في
 اصحاب الصادق والكاظم عليها السلام والاعجاز في اصحاب الكاظم والرضا عليهم السلام
قوله وبمقتضى ما في الحسن بن علي بن فضال في اصحاب الرضا والموافق لهم
 قال الكشي جمعت النخعي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وعين الحسن بن علي بن فضال قال العلامة انا اعتمد على روايته وان كان
 مذهبنا فاسدا وكلامهم فاسدا المذهب الا انه صلى الله عليه وسلم رجع عنه حين موته وافر
 بما فيه الحسن الاول عليه السلام **قوله** واجاب المحقق توفيق الجواب في
 الشيخ انه ان اراد ان الطائفة اجمعوا على العمل بخيارهم فلا فهو نعم كيف
 المشهور هو عدم العمل بها وان اراد ان بعضهم عمل بها فليس ذلك حجة فلا
 يختص به كل من القرآن والعلاقة مع طريقه بالاشهاد في التمدد في الخلاصة
 انه مخففة ان ما ذكره في الخلاصة من ان قوله في الاصول الا ان يكون قد رجع
 ثم لو وقع نقل الحديث عنه كان ذلك من خلاصة الخلاصة وبالجملة يلزم احد الامرين
 اما الرجوع عن الاصل واما الرجوع عما في الخلاصة لانه ان ثبت النقل فاللزام هو
 الاول وان ثبت فاللزام هو الثاني **قوله** والاعتماد على ما في المستور
 من ان غير المرفوع في دليل الشيخ مدخل مع عقيدة الشبهة **قوله** وهو كذا
 اعتبر في العادة الامور الاول المكذوب وهو نوع من مقتضى الكيف عندهم بغيره

لا يتوقف تصورهما على تصور غيره ولا يقتضي القسمته والتكسبه في محله فصار
 اوليا فخرج بقوله عرض الجوهري وقوله لا يتصور لا عرض السببه كالوضع فانه
 منه تعرض الجسم لسببه اجزاء بعضها البعض بالقرب والبعد والحدوث
 وغيره وبقوله لا يقتضي القسمته وبقوله والتكسبه النقطة والوحدة وقد القيد
 انما يحتاج اليه في كمالها وجودين ويخرجها من الكيف وانما يخرجها من وجودين
 وادخلها في الكيف فلاحاجة له اليه بل لا يصح ذكره اما في الثاني فلا هو اما
 في الاول فلا نه يخرج عن بقيد العرض لان العرض موجود واما ليس الموجود
 ودخل بقوله فصار اوليا بل كونه المستلزم للكيفية ان خصته بوقت
 النفس تستحق كيفية نفسية وان كانت راسخة في موضوعها استحكمة فلا
 تنزل عنه اصلا او يسهوله ليس كذا التمسك لانه ملكة كيفية راسخة في النفس
 فقوله ملكة متناه الى ان العادة في الكيفيات الراسخة تنزل عنها كذا الكيفية
 كذا وعلى الامر على الصواب ومنايات المعرفة من غير راسخ ذلك في الاستمر
 عدا لانه الاطلاق الثاني من النفس على كبره وتكثفها فيها فيقول تستمر
 بانه وقيل النفس بغير راسخ في صفات المحض والزمان والوقوع في الصفات والسحر
 اكل مال النسيم وعقوق الوالدين والالحاد في الحرام وزاد بعضهم عليه اكل الربوا
 وزاد الترفه وشرب الخمر ايهما فصار المجموع اثني عشر وقيل كل ما نزل الله عليه
 بخصوصه وهذا هم ما ذكره لان الكذب والنفاق كثيرة على هذا التفسير في الاول
 ونقل عن عبد السلام انه قال في كتابه المسمر بالقواعد اذ اردت معرفة الفرق بين

الكبيرة والصغيرة فاعرض مفسدة الدين على مفاسد الكبار المصونة عليها
فان افقت عن اصل مفاسد مفسدات الصغار والافني من الكبار كانوا
اسك المحضه لينز بها فان مفسدته اكثر فمفسدته اكثر فمفسدة الغف
مع انهم لم يصحوا بان من الكبار يروكذ الودك الكفار عن عود المسلمين وسائرهم
لست صلواتهم وليسوزار بهم ويعينوا الموالهم فان مفسدته هذه المفسدة
اعظم من الغرار في الرخف الثالث منع النفس عن الاصرار في الصغار فيل
الاصرار مرجحة العرف ولو غلب مبلغا يفي الوثوق به هذا وقيل ان يتكرر منه
الصغيرة تكرر اليه لثقله مبالاة بدنية كغارات كتاب صغر الكبيرة وكذا لو
اجتمعت صفات مختلفة الانواع بحيث لا يشعروا بها في صغر الكبار بل ان
قيل الاصرار على الصغيرة كبيرة فذكر انما اياه بعد ذكر الكبار مبالاة ليس كبيرة
عنده واما لدفع توهم تخصيصها لغيره الرابع منع النفس عن مافات المودة
اي ترك ما يلقى به ما يدل على خسة النفس ودناءة الله سواء كان صغيرة
كثرة حبة والتطفيف بها او ما حاكها حبة الارز والالحرف الدينية
مثل الجبابة والديانة ونحو ذلك لان فاعل هذه الامور لا يكتب الكذب
غالب فلا يحصل الظن بقوله ومنهم من شير طر كالباحات المستمرة لدناءة النفس
وهو لا يكون قوة **قوله** كما ذهب اليه بعض العامة وهو ان مفسدة فانه اكثر في
قبول الرواية لظهور الاسلام والسلامة عن النفس هي انما لقط المحققين
على الخلاف هو الاختلاف في معنى العدالة لا انها عند الاكبر ما ذكرناه في الملكة
المذكورة

المذكورة وعند الحقيقة ظهور السلافة في الفسق وعما هذا يكون كل مسلم مهمل
الحال عندهم عدا **قوله** ونقل المحقق في الشيخ آية المستند في كلام الشيخ
العدالة ان العدالة المحسنة في الرواية غير العدالة المعتبرة في الشهادة فانه
قال الرازي ان كان محسنة في بعض الاقوال او في سقا في حوال الجوارح كان
ثقة في روايته متحررا فيها فان ذلك لا يوجب رد خبره ويجوز العمل به لان العدالة
المطلوبة في الرواية حاملة واما للفسق باخل الجوارح يمنع من قبول شهادته
وليس بانع من قبول غيره انتهى ولا يخفى ان اجري على جميع العنوق حتر الزنا
وسفك الدماء لا يكون ذلك منه الا لعدم مبالاة بالدين ونهجه فلا يحصل الا
من اقدامه على الكذب فلا يحصل الظن بغيره **قوله** متحررا على الكذب الرواية
قد عرفت ما تقدم في كلام الشيخ انه لا يشرط في قبول الرواية التحرر عن الكذب
مطلقا بل انما يشرط التحرر عنه في الرواية ولذا قيدنا في نقل المحقق التحرر بقوله
الرواية **قوله** منه التحرر اي على الطائفة باخبار الجبابيل **قوله** ولم يجز لتوثر
في العلم الا غير اربع حاشية معلواها الطائفة لعدم قيام الدليل عليه **قوله**
مستبعد لما ذكرنا بعد نقل كلام الشيخ **قوله** وهذا الكلام جدير كلام المحقق في
منه لما ادعاه الشيخ حجة **قوله** ان الله لا يهدي القوم الظالمين الدليل على ما قد قاله
ان جاكتم فاستنبأ فبينوا انكم الكذال بها لها ثوبت في عاقدتين احدهما
عدم الوكيلة بين صغير العدالة والفسق يجب الواقع وهو عدم وجوب
بنفس الفسق مطلقا سواء تقدم العلم به او لا لا ينوع منه وهو الفسق الذي

تقديم العلم به تصدي اولاً لاثباتها وثانياً لبيان كيفية دلالة علمه عماه
في موضع الحاجة طرف لعدم الوكيلة والمراد بموضع الحاجة الى اعتبار شرط
العدالة في قول الرواية وقت اداء الرواية وهذا الوقت انما يكون بعد ان
زمان كثير من اذنت تخلف الرواية غالباً كما يشهد به تتبع الآثار ونقص احوال
الرجال وفي ذلك الوقت انما ان يكون لهم الملكة المذكورة اولاً فان كان ثلثهم
عدول وثلاث فظاهراً بطلان ما في يد المتكلمين فكل من ان لا يكون لهم
الفنس لا يجب انهم عنه ظاهراً بكون لهم الملكة ايضاً لعدم حصولها بعد انقضاء
حصولها زماناً **قوله** وتوسط جهول الحال انما هو انه محصل ان ثبوت الوكيلة
بين الخادول والفاق انما هو في الذهن لانه نفس الامر كما ان بين التصديق
القيام زيد والتصديق بعدم قيامه وسط في الذهن وهو الشرط وليس بين قيامه
وعدم قيامه وسط في الخارج **قوله** ولا ريب ان تقدم العلم بالوصف اذ
شرع في اثبات المقدمة الثانية توضيحاً ان تقدم العلم بوصف الفسق مثلاً غير
في حقيقة هذا الوصف الفسق ولا ريب ان وجوب التثبيت في قوله تعالى ان جعلكم
فاسق حلق بنفس الفسق لا بما تقدم العلم به في هذا الوصف لان علمه ما تقدم
العلم به انما يكون اذا كان تقدم العلم بالوصف دخلاً في حقيقة وقد عرفت
انه ليس كذلك فانهم من الالباب ان وجوب التثبيت باعتبار نفس الفسق وهو علمه
في نفس وان لم يكن معلومة عند تعلق الوجوب بها ومقتضى ذلك اراة الجواب
التخصيص في حصول ذلك الوصف وعدمه الى ان يحصل العلم او العلى باصداها

قوله الاخرى اه استشهدا لقوله وجوب التثبيت في الالباب اه محصله ان
تعليق وجوب التثبيت بنفس الفسق لا يفتق حال كونه معلوماً عند التعليق
كما ان تعليق وجوب الاعطاء بنفس البلوغ والرشد لا يفتق ولا كونهما معلومين
عند التعليق يقتضي اراة السؤال والفنس على السؤال على السؤال على
العدول والفنس على اختيار المأمور بنفسه بعلامات البلوغ والرشد او
من جعل العطف للتقسيم لان الارادة خير من الاعادة **قوله** لا الاقضية اذ
بليلى انه لو قصر على المعلومين عند الاداء العقلية هذا الحق اي
التثبت بنفس وصف الشخص الفسق لا يفتق العلم به من هذا الوصف فلم يثبت
الوكيلة فيهم شترط العدالة بمقتضى الالباب الكريمة مطلقاً سلباً وجوباً وكذا انه في
لكن حقه وجوب التثبيت في الفاسق وهو عدم الحجية في الكذب المستلزم للندم
عند ظهور عدم صدقه موجوده فيها ايضاً فوجب التثبيت فيها لما سئل ان
العدالة المنصوصة بتقديرها الحكم الكامل محلي لتوحد فيه تلك العلة وفيه نظر لان
ان العلة جازاً ذكرته بل مراد الفسق وحده والوقوع في الندم عليه العلية
كما هو في الالباب او الفسق مع الوقوع وهذه العلة غير موجودة في الكهنة سلباً
لكن لانهم ان العلة عدم الحجية في الكذب المستلزم للوقوع في الندم مطلقاً بل
هو عدم الجواز في نفس الفسق وهو غير موجوده فيها **قوله** الشرط الثاني هو
المراد به علة الذكر على الشهادة وانما شترط ذلك لئلا يفتق الامر بالندم
محصل رجحان طرف الاصابة فيجب العمل بخلاف ما اذا لم يتحقق فانه في ما

ان يكون التبرك اكثر من التبرك او جهتها وان على القدرين لا ترجح لطرف
 الاصابة ثم ان الضابط كمرح به العلامة يبرهن بكثرة استسلام الاشياء عنه
 مرة بعد اخرى وباعادة ما حفظ بعد وقت ولو قد غاب ضبط قصار الاخبار
 حوز مطولاتها قبل من الاول دون ان في وعرض بعض المتأخرين بان كيف
 يمكن الحكم بصحة الحديث بمجرد توثيق علماء الرجال سنده من غير نص صريح
 واجاب بانهم يريدون بالتوثيق انه عدل ضابط لان لفظ الثقة في التوثيق
 ولا وثوق بمن يروي به وذكروه وهذا هو المستند في عدم علم من علم عدل
 الاقوال ثقة انت تعلم ان هذا الكلام يرفع الكمال في الحكم بكون الحديث
 صحيحا او مرثقا لان الحكم بكونه حسن لعدم تعرض علماء الرجال لضبط الحديث
 ولا خلاف في اشتراطه بظن ان اشتراط العدالة في غير شرط لان العدل
 اذا علم في نفسه عدم الضبط لم يقدم على النقل تحريه عن احوال ليس في ذلك
 فيه وهذا ليس بشيء لان العدل اذا كان كبير السهر فربما يسهو به ضابط او
 كبير السهر او ان الحديث مضبوط في نفسه وهذا لا ينافي العدالة اذا لم ينافي لها
 هو النقل مع العلم بالسهر او بعدم الضبط المقتضى الى الكذب غايها **قوله** او
 يبطل لفظ باخر مع انه لم يكن له مدخل في البدلية والافاق النقل بالمعنى الجاز
قوله قال المحقق تاييد وتقوية لقوله لم يقع **قوله** فوفى الله الراوي لما كان
 العدالة ملكة ومعرفة نفسية في غير طهارة وقد جعلنا ساطع الاحكام كثيرة قبول
 الرواية والشهادة وصحة الامانة ونحوها وساطع الاحكام يجب ان يكون معنويا

الضابط

بضبط اعتبره والعلم بها امور منها الامتحان والاعتبار بصحة المذاكرة
 والملازمة المتكررة في ارفقة مسكرة بحسب يظهر احواله ويحصل اللطاع على
 سيرته وصدق احواله ليحصل العلم باحتسابه على حالها كما ذكرناه آنفا
 منها شهادة القرائن المتكررة المتفردة المفيدة بها ومنها تركية العارل
 التي لم يها ومنهم من اعتبر كون المراكز الامية وبناء هذا في شرط الايمان
 في العمل بحسب الواحد والمحقق لما شرط لابل له من ان يشترط ان يرفع وكان لم
 يصحح بالثقافة بما سبق ثم ما يظهر من كلامهم في بعض الاوقات من انثقاف
 اخرج لقول غير الامام محمد اما لفظه في هذا الاصل او من كون الخارج مجرورا
 كما وقع في خلاصة من خرج اباان بن عثمان بكونه كاسا للذهب يعطى ما
 الكسبي خرج عن الحسن بن فضال انه كان من النادر وسببه مع ان اباان
 فظلي لا يقبل جرحه مثل اباان بن عثمان ولعل العلامة استفاد ذلك من
 من غير هذه الرواية وان كان كلامه ظاهر اذ ذكرناه وعلم ان التركية لها
 حسن من حيث الاول ان يحكم العدل الامام في شهادة الراوي ان كان لها
 يرى العدالة شرط لقولها ان ية ان يقول هو عدل وذكر الباقين
 ان يقول هو عدل ولم يذكره كذا في سبب العدالة الا ان يروي عنه
 وهو لا يروي الا عن عدل الخامسة ان يعلى بحسبه وهو قيل اذا علم انه عمل
 بحسبه لا لابل بل آخره وفي خبره والاولان اختلف فيها بخلاف الباقين
 لانها شهادة اي ان التركية بها ذكركم سببه ذكركم فيها السعد والشر

يعتبر فيها التعدد والجواب عنه اولاً بالمعارضة وهو انها خبر واحد لا خبر
فيه التعدد والتمسك به لا يعتبر فيها التعدد نعم الظاهر انها خبر لان الشهادة لا بد ان
يكون مستنداً الى العلم القطع **قوله** ان يصحوا آه في جميع البياض مع هذا
من ان يصحوا فيهم في أنفسهم واموالهم بغير علم بحالهم وما هم عليه من الطاعة و
السلام فتصبروا على ما يلقون من اصابهم من الخطا وما يلقون من اكلهم تداركهم ثم قال
في هذا والله عا ان خبر الواحد لا يوجب العلم ولا العمل لان المتن ان يتكلم من
الأمم من ان يكون خبره كذا يتوقفوا فيه وهذا التحليل موجود في خبر واحد
كونه كذا اقول في كلامه والله ونحوه عا ان هذه العلم موجودة في خبر العدل
قوله حيث لا حجراً بالراء المهمل او بالراء المحقة وكلاهما عن المنع وصحها
يعود الى صحة المهمل النفس حيث تعيد للوقوع في الذم وظرف منه اخراج
العدل من حكم المذكور لان العمل بخبره لما كانت مستنداً الى الملكة المانعة
له من الكذب لا يقع العامل في الدافعة لو ظهر عدم صدقه في هذا الخبر وفيه نظر
لان الوقوع في الذم لا يوجب العلم عا العمل بخبره من حيث له ضعفه في
في الواقع عند ظهوره على وجه التثبت ومنه العلم بوجوده في العاقل ايضاً
ضروره ان الملكة لا تعيق عدم جواز صدقه في نفس الامر فليتيم اخراجها عن حكم
المذكور **قوله** ولما خلت من العلم بجهلها في ذلك اي لا يدخل سبق العلم
بحصل صحة النفس في الوقوع في الذم بل الوقوع فيه حاصل في صورة سبق العلم
بها وعدمه **قوله** اذ عرفت هذا شرط في بيان كيفية دلالة الآية عا شرط

اي لا عرفت ما ذكرنا من انه لا دلالة بين وجه الفسق من العدالة بحسب
ومر ان وجوب التثبت متعلق بنفس الوصف لا بالوصف المعلوم من علمه
انه يصح مقتضى الاتية وجوب التثبت عند خبر من له هذه الصفة في الواقع
ونفس الامر كما يقتضيه المقدرة الثانية فيوقوف العاقل على العلم بانفاق ذلك
الصفة كما يقتضيه وجوب التثبت عند خبر من له هذه الصفة في الواقع يقتضي
بمحطة نفي الكوفاة كما يقتضيه المقدرة الاولى استراط العدالة وفيه نظر لان
وجوب التثبت انما يقتضيه ذلك اذا كان من غير العلم شرط وقد عرفت ان هذا
التعليل قائم في خبر العدل ايضاً فليتأمل **قوله** وهذه الحقيقة يظهر عليها
القول لقبول رواية المجهول يستدل هذا القائل بالاية ايضاً بان وجوب
التثبت مشروط بالفسق واذا تفرغ الشرط تفرغ الشرط والفسق ينتفي
بمجهول الحال فلا يحل التثبت فيه والجواب ان هذا مبني على ثبوت الكوفاة
بين العدل والعاقل وقد عرفت بطلانه وقوله الفسق ينتفي في جهل الحال
مبني على تفرغ العلم به ولا يلزم من عدم العلم بالشيء العلم بعدمه فيجب الاحتياط في
الابتنى الا على عدم الفسق فيه لان ظهوره في العلم يقتضيه فحصل العلم بعدمه
لانما فرض بمثله ونقول الا على ثبوت الفسق فيه لان الفسق غلب واكثر
فحصل العلم بعدمه لانما فرض بمثله ونقول الا على ثبوت رجائه ولا ينافي
القوة الشرعية والوضعية وما غرضنا من ان في المظنون وقوع مقتضى الصفة
الفرعية فاما لم يظهر خلافه وعلم ان قطب المحققين لما راى ثبوت الشهادة اذ لا

العدالة هو الاجتماع لا التثبت على ما قيل لان انتفاء الغنى لا يستلزم العدالة كثرة
 الواسطة ويرد عليه بعد ثبوت عدم الواسطة ان الاجتماع غير متحقق اما عندنا فمعلوم من
 ان اشتراط العدالة مشهور بين اصحابنا واما عند الخلفين فلما لم يثبت بعضهم كما عرفت
 في اول البحث **قوله** ولو انقضت دليل الخصم به عزمه فلا يثبت لان ظاهر الاية يدل
 على وجوب التثبت في خبر الفائق مطاوعة كان فستجب له او بغيره من الجوارح والكل
 المذكور على تقدير تحققه ودلالة دل على قبول خبر الفائق بالجوارح اذا كان مخزوا
 غنى الكذب فيعارض العام والخاص فوجب حمل العام على غير مدلول الخاص مما بين
 الدليلين **قوله** وبغيره المقام اى في مقام اشتراط العدالة بالظن المذكور **قوله**
 من هو كذا اى من عهده على اول زمان التكليف **قوله** ولا يمكن له ملكة لان الزمان
 معتبر فيها كالم وهو لا يحصل بكثرة ملاسته ترك المحرمات وهذا يستلزم زمانا
 معتد به لا يحصل به وانه فان قلت هل يمكن تحقق الملكة في اول التكليف كما
 ليس بمرتب قوله فممكن في حقه تحقق الواسطة قلت نعم لجواز ان يحصل للمعصية في
 الزمان ملكة ترك المحرمات فيكون هو عند البلوغ عادلا **قوله** فلا تقوم المحجة بغيره
 العدالة مطلقا اى في جميع افراد الرواة او في جميع ازمان التكليف **قوله** وحده
 حل الكمال عادلا بغير اشتراط العدالة مطاوعة ان الواسطة المذكورة بغيره لم يمنع
 بمعية لوجوب الغنى ولم يوجد له تلك العدالة وان كانت ممكنة في الذات
 لعدم تناسع عقلا لكن وجوده في الخارج غير معلوم لما ذكره المقام والعلم بالعدالة
 مستبعد عادة غايته ما يتصور هو الظن وفيه يظهر من الصدر وثانيا بنوع كونه الكبر

لقبول شهادة المثرة الواحدة في بعض الاحيان عند اكثرهم ومما كانت
 التبركة من هذا القبيل **قوله** ولا يقتضي اشتراط العدالة هذا دليل على
 ان مقتضى اشتراط العدالة لقبول الرواية يجب حصول العلم بالعدالة لئلا
 صدق في الرواية والتبينة غير شهادة كالتبينة بالعدالة تقوم مقام علم
 من غير تفكير كالتبينة في ذلك العلم وهو كذلك ارسوا يقوم مقام العلم
 غير تبركة الواحد وحده يتوقف للاكفا وبه الدليل والاصل عدمه وفيه نظر
 لانه ان اراد باعتبار حصول العلم القطع فهو كلف وكما جعله طريقا للمثرة
 العدالة فهو مفيد للظن بها وان اراد حصول الظن فهو مستم والطعن يحصل
 تبركة العمل الواحد لا يتم لعدم الاكفا وبه ودعوى الزيادة لا بد له من دليل
 الاصل عدمه وقصور بعض التفسير على عدم الزيادة بان علماء الرواية
 الذين وصلت اليها كتبهم في هذا الزمان كلهم ياقولون تعديل اكثر الرواية في غير
 ولو اتفق الاثنين منهم على التعديل لا يفتحة في الحكم لصحة الحديث الا اذا ثبت
 ان مذهب كل من في ذلك الاثنين وعدم الاكفا في تبركة الراوى بالعدل
 الواحد ودون ثبوت حفظ القضاة بل التمسك بغيره كلام اكثر من التمسك
 والشيخ وابن طاوس وغيرهم عاودهم في الجرح والتعديل على النقل في
 كما يظهر لمن يصفح من كتبهم فكيف يتم لمن يجعل التبركة شهادة وان يمكن
 الراوى بمجرد اطلعه على تعديل اثنين في اوله في كتبهم وحالهم ما عرفت
 مع شهادة الكمال لا يتحقق بما يوجد في كتابه نعم لو كان في كتابه الذين كتبهم

وقد تلت اليك كتبهم في هذا الزمان كلهم باقون تعبد لك الرواية من غيرهم ولو
اتفق الاثنان منهم على التعديل لا تنفع في الحكم بصحة الحديث الا اذا ثبت ان
منه كل من في ذلك الاثنان وعدم الانكشاف في تركه الراوي بالعدل الواحد
في اخرج والتعديل بايدينا هذا الزمان ثم عند كل واحد منهم عدل كمال الراوي
او كانوا من الذين خالفوا الرواية الحديث فقلعوا عنها اعداها ثم شهدوا علمهم
قوله واحتجوا بان التعديل شرط في صحة الاحتجاج بوجه خبره وجوان العدالة
لغيره الرواية فلا يرد في ثبوتها على شرطها والا زاد الاحتياط في النوع على
قوله فلاتراه الا مجرد دعوى يمكن ان يجاب بان الظاهر المتبصر في الشرط ان
لا يكون وجوبه وجوباً زائلاً على شرطه كما هو في المقدمات والفتاوى
قوله يمكن ولكن الشرط في قول الرواية هو العدل لا التعديل هذا لا يرد على
الذي ذكرناه ويمكن ان يجاب عنه بان ثبوت العدالة مشروط بالتعديل فغيره
عدم إمكان ثبوتها لغيره فالتعديل شرط في قول الرواية بالوجه وهذا القدر
في الشرط على ان إمكان غيره لا ينافي شرطية الاحتجاج ان يكون الشيء
شرطاً متقدماً سلمنا ولكن زيادة الشرط أي سلمنا ان الشرط في قول الرواية
هو التعديل ولكن زيادة الشرط بمعنى كونه متقدماً للثبوت على شرطه بهذه الزيادة
المقصود منه انه يشترط ثبوت الكمال بين الحكم الشرعي عند تعديل الخبر
وهو مشروط بثبوت القدر وتوقع الفتوى وكل واحد منها يقتضي الكمال بين
وفي نظر وجهين الاول لان من ادعى بالبشرية والنسبة في الاحتجاج

فقياس احد ما كان في سبيل مع الفارق لا بين النسبة ايضا
فلا فرق لانا نقول لو ثبت ذلك ان كاف في نقص الدليل فلاحاجة
هذا التطويل الا ان مقتضى الاستدلال هو ان الذي يقتضيه الاصل
عدم الاحتجاج في التعديل الماعدين لان مقتضى حصول الظاهر
الراوي وهو كمال الواحد ولا ينافي ذلك ثبوت الاحتجاج اليها في مواضع
باعتبار وجود النص فيها **قوله** والذي يقتضيه الاحتجاج بعض الذي يقتضيه
الاحتجاج ان المستكن في الحكم بان الواحد كغيره في التعديل ينقر زيادة الشرط على
المشروط في سبيل طلبة أهل القياس بهذه الطريقة مع الحكم لصلتها ودخول
في الضلالة فلا توجه له الى المطر والاحتجاج الزام الحكم ايضا لان الحكم ايضا على
بطلانها واجب بعض المتأخرين بان هذا قياس بطريق الادلوية ومعتبر
عندنا اقول الادلوية ثم فان العدالة لما كانت من الامور الباطنية الخفية
كان الوصول اليها بطريق الاحتجاج معتبراً احداً فيحصله كطائفة
مع ذلك كان الغسق رجحانها لانه اكثر وجوباً ولا يقتضي القوة السوية
والغضبية وهو غير متين فالحقون وقوع مقتضى ما لم يدل دليل على خلافه
فاذا خبرنا بالعدالة لا يحصل لنا طرفة بطلانها مع وجود هذه الاحتمالات فلا
خلاف في فهم مقتضى عدل غير يحصل منها بل بصرها وهذا كذا في الرواية فانها
على الاستماع فقط فلا يصح فيها تلك الاحتمالات القوية المأذنة لمحصل الظاهر
حين واحد حيث لا يكون هناك مانع من حصول الظاهر لا وجوبه هو حرج

فيه مانع منه هذا فضلا عن ان يوجب بطريق الادوية **قوله** ومع الثاني ان
مبنى اشتراط العدالة اذ معارضة ثبت بها تقيض نفي الاستدلال وهو انه لا
يكفي الواحد في التعديل بل لابد من الاثنين لقيامها مقام العلم بالعدالة
وهو المطلوب بالواحد **قوله** فتوقف قبول الخبر على العلم بالانقضاء صفة
ممتنع قطعا وان اردوا الظاهر فممكن لا ينعى لان الظن بمقتضى صفة
موقوف على الظن بالعدالة لا على العلم بها والاصل بان مدعي الشهادة لا يثبت
ان الظن يحصل بالواحد لغيره من اقراره راجع الى مدعيه ولم يجوز الواحد
فعلية لانه لا يثبت بان **قوله** وفرض العموم في الالة الظاهر انه تقيض تفصيلية
منها لعمومية الالة بحيث يتناول خبر الواحد في التعديل وبارادوم ان تقيض
سند **قوله** وقد ثبت ان مقتضى توقف القبول على العلم بالانقضاء قد عرفت ان
مقتضى توقف القبول على الظن بالانقضاء وهو يحصل بالواحد ايضا والمخصص
يحتاج الى دليل ولا دليل فلا تقيض **قوله** لا يلقى ما ذكرتموه اه اي لا يلقى ما
ذكرتموه من ان مقتضى الالة توقف قبول الخبر على العلم بالانقضاء صفة الغشق
وارد على قبول شهادة العدلين ايضا لانها انما هي الظن بانقضاء صفة الغشق دون
العلم فوجب ان يكون كالا واحد غير مقبولة **قوله** لا نقول اي لانه نقول
شهادة العدلين مقبولة شرعا وقت مقام العلم بدليل خارج وهو الاصح
اعتبارك رجع وطأ الالة دل على اعتبار العلم بالانقضاء فتقضى فوجب تقيض
الظن بغير حمل الشهادة جميعا بين العدلين **قوله** كيف تخصيها لازم

بغير ان تخصيها الالة غير مختص بغيره من اعتبار شهادة العدلين بل هو
جاء على مذاهب من اعتبر شهادة الواحد وغيره تناول الالة لها ايضا لان
تزكية العدلين لا يكتفي فيها بالواحد اتفاقا فهو خارج عن طعن الالة والالة
مختصة بما لا **قوله** وهذا من كبر السوا اذ اي عدم الانقضاء بالواحد في
تزكية العدلين هو الحكم بانها مستندة في اعتبار التعدد من كبر السوا اذ ان الظن
في الواحد الاول انما هو الى العتس وذلك لانهم لما راوا ان الشرط والمشرط في
باب الشهادة متساويان في اعتبار التعدد فعملوا ان الشرط لا بد من ان لا يثبت
في المشرط فحكموا بان التزكية في الرواية لا بد ان يكون مثلها في الانقضاء
بالواحد ليكون الحكم في الشرط كل واحد من الرواية والشهادة ما هو الحكم في الشرط
وهذا توهم محض لان حكم الشرط في الشهادة ثبت بدليل اخر لا يفتقر الى
هله ولا يحتمل ان يكون هذا من اشارة الى ابطال الدليل ان في وهو متضايف
افضل التفرغ والموتعة ان يطعن هذا الدليل من كبر السوا اذ
ان مبنى ما ذكره هو العتس لان منبه اما العتس او الالة في ذال الظن التي
بقي الاول فثبت على **قوله** فقال قوم بالقبول فيضال التفرغ بكونه كبر السوا
فيها لان الخارج والمعدل اما ان يكون لما يبره اولاد في القدرين لا يبره
ذكر السبب افعى الاقل فحصل الظن بصحة فلا حاجة الى ذكر السبب
واما في الثاني فلان الشهادة في غير بصيرة لا يقد في العدالة فلا حاجة الى ذكرها
فلا وجه لذكر السبب ويرى عليه ان السبب يخرج والتعديل مختلف فيه فليقله

سبب هذه لا عندنا فلا بد من ذكر السبب لظهوره سبب اولاً وقد يجب
بان الظاهر من العدل الحادث بمواقع الخلاف فيها انه لا يطلع بها الا بحصول
الوفاء في احداهما لان احدهما اطلاق مع كلاً وليس وانت جدير بان هذا
الجواب يجب بان مذهب القاض هو التفصيل الذي يستفاد منه في الدية وهو انه اذا
كان عدلاً لا بخلاف يجوز للعدل الاطلاق في تعديله واذا كان مجروحاً بخلاف
يجوز الاطلاق في جرحه واما اذا كان عدلاً في مذهب مجروح في مذهب آخر فيجب عليه
ذكر السبب **قوله** فادعوا ذكر السبب فيها لانه لو اکتفى بالاطلاق لم يثبت حصول
الشك فيها لجواز ان يكون السبب امرًا مخفياً فلعلة عقل هذه المخافة والجواب
ان الفطن يحصل لقول العدل اذا الظاهر انما ينقل مع المعرفة ولو لم يحصل
الشك بان الجرح والتعديل يجوز ان يكون باهوتين في حقه لانه اخفا في
لم يوجه هذا الجواب بل الجواب عنه ان هذا يقتضي وجوب ذكر السبب في كل
لا مطلقاً **قوله** فادعوا الجرح في التعديل لانه لو اکتفى بالاطلاق في الجرح
لا أدى ذلك الى تعذيب المجتهد في الجرح والاعطى مجرد قوله لان سبب الجرح
مختلفة بخلاف الاكف في التعديل او لا اختلاف في سببه لانه واحد وهو
العدالة وفيه نظر من وجهين اما اولاً فلان عدم سبب سبب التعديل والاعطى
في الاول يستلزم الاختلاف في الثاني لقول بحقق الاختلاف في الاول دون
الثاني فهو الى التفضيل واما ثانياً فياخذ بان ذلك مما يقتضي انه انما يقتضي في كل
لا مطلقاً **قوله** وراجع فمكس لان العدالة تقتضي فيها الناس ويختلف الاصل

فلا يجوز في ذكر السبب لتمييز المتصنع عن غيره بخلاف الفرق فانه لا يقتضي فيه
فلا التمس فلا حاجة الى ذكر السبب وفيه نظر من وجهين الاول ان تعديل
العدالة يقتضي الظن بانه عدل لانه ما لم يميز المتصنع عن غيره لم يعدله و
الثاني ان افتقاء السبب المختص يعني المتصنع في العشق لا يقتضي عدم جرح
ذكر سبب الجرح لجواز ان يكون منه مقتضى غير مثل كثرة الاختلاف في سببه
او جواز الحفا وفيها وترتد الى الحقيقة والكتاب حيث يعلم عدم المخالفة في
حيث يعلم عدم المخالفة اي حيث يعلم كل واحد من المعدل والكتاب عدم مخالفة
المجتهد او اياكم في سبب التعديل والجرح **قوله** ومع افتقاء ذلك اي العلم
بعدم المخالفة وجب في ذكر السبب سواء كان منكم علم بالمخالفة ام لا **قوله** وقوله
لان ذكر الكتاب في صورة العلم بعدم المخالفة يجب في عدمها بصورة عدمه ليس
حيث وليس هذه الصورة بالصورة الاولى مع الاختلاف فيها لجواز ان لا
يكون ما ظنه سبباً في الثانية سبباً عند المجتهد او اياكم بخلاف الاول **قوله**
وفيه يعلم ضعف ما استوجبه العلامة لان علم الخارج والمعدل بالكتاب لا
تقتضي عدم ذكره لجواز الاختلاف فيها فلا يجوز ذكره ليعرف السبب في رفع التعديل
الى في العدالة **قوله** اذا اصرح الجرح والتعديل بان يقول احد العدلين هو
ويقول الآخر مناس ولا يخرج حصول التراض من الاتفاق في الزمان فلا تراض
في ما اذا خبر احد ما خبر عدالة في سنة كذا او خبر اخر في سنة في زمان قبله او
قال اكثر الناس يقوم الجرح في مطلقه وقال بعضهم لا يخرج ترجيح احدهما

على الآخر مطلقا بكثرة العدد وسنة الورع الا غير ذلك مما يرجح به احد الروايات
 على الاخرى وفضل ما لك بان الخارج اما ان تعين السبب ولا فان عتق فاما
 ان يفسد المعدل او لا فان نفيه فاما بطريق يعينى او لا فخر صوره واحده
 وهو ان يعين السبب فيفسد المعدل بطريق يعينى كقول الخارج انه قتل فلانا
 في اول هذا الشهر ويقول المعدل انما رأيت حيا في حرة وجب التقديم
 بالترجيح وفي الصور الثلاث اليه وجب تقديم الجرح على التعديل او غايه قول
 المعدل انه لم يعلم فتعا والجرح يقول انما علمت خبرا الوجه لا يتم فيها اذا
 كل واحد منها انما علمت كما اذا قال الخارج انما علمت انه ترك صلوة القم
 في يوم كذا لانه كذا قال المعدل انما علمت مدتها واما اذا عتق
 الجرح بسببه ونفاه المعدل بطريق يعينى كما في المثال المذكور فلا يجر المصير منها الى
 الترجيح **قوله** كان الخارج كما في اي حكم لا في نفس الامر ولو قال بطل قوله
 كان الجرح كاذبا كذا بالخارج وبطل قوله كاذبا في صدقها بما كان الظاهر
قوله واجمع اولي الجمع بين تصديق العدلين او لا فخر تصديق احدهما و
 كذب الآخر واما قال ما يمكن لان الجمع بين ما يفسد الجرح والتعديل غير الحكم
 بعض الراوي وعدالة غير ممكن **قوله** وهذه الحجة موهلة اما لانها لا تتركز
 فيها ذكرناه من الوجهين واما لان المعدل يقول انما علمت عدالة لي
 الملكة المذكورة والجرح يقول انما علمت نفسه غير متعفة واما في ما صدقة
 كذبة الاخرين لانه لا دليل على اعتب مثل هذا الرجحان كما دل عليه قول

ابن طاوس رجحان بحكم التبرر الصحيح بها **قوله** وما كان هو الوجه
 لان المعبر هو الظاهر واما يحصل من قول من له المرجحات المعبرة في
 تقديم الرواية وقد فعله العلامة في خلاصة في مواضع كما في ترجمة ابراهيم
 سليمان حيث رجح التعديل الشيخ والباكر عن جرح ابن الغضائري وكل في
 ترجمة اسمعيل بن مهران وغيره لكن ما ذكره في نهاية الاصول في فقهنا
 حيث لم يعتبر الترجيح بالمرجحات في الصور الثلاث المذكورة كما انقلب
 حكم تقدم الجرح **قوله** لان الاما لا يخفى في العدول حتى يكون
 خبره بعض الاما بغير ذلك البعض لانه بمنزلة خبره عدل **قوله**
سلك ان كان الراوي تسليم ان الاما مخفوف في العدول لم يكن
 لقوله لكن التعديل انما يقبل مع ثبوت ما روى الجرح مع وان كان
 المراد بتسليم ان خبره بعض الاما بغير التعديل وكل لان كون هذا
 القول تعديلا اما هو يجب ان يحصر الاما في العدول وتسليم المعدل
 تسليم لعلة الشبهة ان كانت واحدة ويمكن ان يجاب بان التسليم
 خرجت هو لا يتكلم تسليم بيمين انما يقبل مع ثبوت ما روى الجرح
 له انه ان المراد بالثبوت في كلام المحقق هو القبول وفي المحقق ايضا
 انه روى اليه حيث قال اذا خبره بعض غير الاما ينفصل ويقسم ان
 قبول التعديل في حقه سببا للعدول وقت ما مشروط بعدم معارضة الجرح له
 وكفحق هذا الشرط موقوف على صحة المعدل لينظر هل له خارج او لا ومع

اتهامه لا يعلم تحققة لاحتمال وجود المعارض فلا يقبل أصلا وبالجملة فمقصود المحقق
 ان تعديل في خبره بعض الاحياء مقبول والمعنى من ذلك ويقول قول
 التعديل مشروط بشرط يستحيل تحققة منا وليس مراد المحقق بالكفاية بل
 عدم احتياجه الى شيء من مراد المقام ان احتياجه الى النظر في وجود الكافي
 وعدمه فلا اختصاص لعدم الكفاية بصوره الالهام **قوله** مع هذا القيل واليا
 وصف الرواية بالصفحة من قبل التصريح بعد انه الراوي فيجوز فيه ما ذكره
 في التعديل من ان قوله مشروط بعدم معارضة الجرح له وكففت هذا الشرط
 موقوف على تعيين الرواية فان عرفت قبل الجرح فمع عدم وجود المعارض
 والافلا يقبل أصلا لاحتمال وجود المعارض **قوله** في هر معروفت قال محقق
 الالفاظ التي يعلم نسبتها الخبر بها المدعوى انهم اربع مراتب الاول ان يقول
 اسمع رسول الله ثم اوث في خبره او حدث في ذلك في القوة ان يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله او سمعت منه او حدث في علي في القوة ان يقول
 امر رسول الله ثم يليه ان يقول روي عن رسول الله ثم يهت الفاظ
 اخرى ليست صريحة في الرواية منها ان يقول امرنا كذا او نهي عن كذا او فعل
 في السنة كذا او يقول الصبي كذا ففعل ففعله الفاظ لا يعلم نفسها الدلالة على الرواية
 ما لم ينضم اليها ما يدل على التصديقه **قوله** السماع مع لفظ كذا او قصد الراوي
 وحده او السماع جماعة هو واحد منهم او سماع غيره كصومه والفاظ عند الراوي
 على الاولين حدث فلان او خبره او سمعته كحديث وعما الاخير سمعته كحديث

او قال او حدث او خبر فلان لما خبرته ولا حدث من اذ لم يخبره ولم يحذر فيكون
 كاذبا **قوله** ودونه القرائة عليه هذا هو الاصح لانه يطرئ في القرائة عليه في
 السهو والسيان وغفلة الراوي لا يطرئ في الاول والحقيقة قالوا
 بالولوية هذا في الاول والمالكية قالوا بالثبوت بينهما **قوله** مع اقراره به
 وذلك بان يقول نعم اذا قال له القاري بل سمعت هذا الحديث او يقول
 الامر كما قرئ عني بعد فراغ من القرائة وانما اعتبر بهذا لان القرائة بدون
 صريح او ضمن لا اعتبار لها لاحتمال الغفلة عن السماع او غفلة النكر ولو
 لم ينكر ولم يوجد ما يوجب الجرح لكان من غير الكراه او غفلة او غيرهما فلو
 الكراه فيقول لا يعمل به ويعمل به لان كونه في غير التصديق لم يافتره وهو
 للصحة وانه بعد من العدل من عدم الصحة **قوله** ويكفي من بعض الناس ان
 نقل عن الحقيقة انه يكرهون جواز الرواية بالاجازة مطلقا محججين بانها لو
 جازت لما زان يقول حدثني وخبرني اجازة وانما لا يبط لانه كاذب او الراوي
 لم يحذر اذ لم يوجد من قبل الحديث ولا ما يجري مجرى نقله والجواز لا يمنع الملازمة
 لجواز ان يقول انباء وان لم يخبر خبره وحدثني وما يمنع لظان التلويح
 ذكره في التهمة من انه لم يحذر ان اراد انه لم يحذر أصلا لا صريحا ولا ضمنيا ثم وان اراد
 انه لم يحذر صريحا فم كفى لا يلزم منه الكذب كما لو قرئ عني الراوي فانه يجوز
 حدثني قرائة مع انه لم يوجد من قبله ولا ما يجري مجراه **قوله** احدهما قول الحديث
 اي احدهما انه يجب المجازة وغيره قول الحديث والعمل به ويجوز للمجازاة

لا غيره ان يقول اجتزأ اجازة وكثرة من الالفاظ التي تعيد ههنا لفظ الشيخ به
بحيث بالقرينة وجر الاجازة بما هو الواقع في نفس الامر من الايدان والاضمار
والدليل على جواز هذا القول ما ثبت رايه المصنف بقوله لان الاجازة في الوقت
اجازة اجازة ومنهم من انكر جوازها كمن ينطق الشيخ وهو كذب فلا يجوز ان
يلتزم ان يقول انباء فان البناء فان كان اجازة لانه لا يدرى ان واعظ العرش
يقول القزاة مني الانباء ولا يفي بجواب الخبر الخبر وهذا الفعل ينبغي في العداوة والعقوبة
ولا يفي بجواب الخبر ان يجزأ اجازة كما يجوز انباء والكذب لا يفي لم يكن
هناك قرينة صريحة لا اجازة في وجهه وهو موجود لان اجازة دليل على ان المراد
بالاجازة هو الانباء والايه ان فلا فرق بين العبارتين **قوله** يجوز مع القرينة لان
اجتزأ حقيقة في لفظ الراوي واستلزامه الايدان من غير منقح والقرينة هر
قوله اجازة **قوله** فلا مانع منه لان المانع المصور انما هو الكذب كما
واما المناقضة بين معتدلين اجتزأ واجازة لان الاول المنطق به والثاني
عند كل واحد من السيد ولا يصح شي منهما لانه **قوله** ثم ان جميع الناس منهم
الحاكم السيد الله اليه بور صرح السيد كرسى الصحيح خبر حيث قال القرينة
على الشيخ اخباره عرفا ووجدنا شيئا في ذلك ونقل الاطلاق عنهم **قوله**
مفيدا بما ذكره المصنف لان الاطلاق ليس بنطق الراوي وليس لفظه ليس
وكذب وهذا من السيرة في غاية الغزاة ان السيد يعتبر الدلالة بحقيقة
في الرواية في الموصود اجتزأ هو الاخبار باللفظ وقرائنه عليه في نفسه فان

ما اعتبره لم يرد عليه ما اوردده المصنف والناجيت هما دون ما اوردده **قوله**
المصنف الثاني من المعنيين لجواز الرواية بالاجازة حديثه وجزءه مطلقا من غير
تقييد بتقييد الاجازة وقد نسبت هذا البعض العامة في بيان اجازة الشيخ
اجازة منه والحق ان هذا ليس بشي لان الاجازة ليست بخبر لغة وعرفا
وجزءه يدل على الاخبار فهو كاذب طالما يفر للعدل لانه به ولذا قال المصنف
وهو بالاعراض عنه تحقيق **قوله** حيث قلنا واما الاجازة انما حاصله ان
الحاكم في قول الحديث وجواز العمل به ونقله الى الغير لان من حمل حديثا فقله
روايته سواء قال في الشيخ هربت كذا فقله او لم يقل ومن لم يقله فليس
مطابقا ولا يخفى في ذلك طاهر ان الاجازة لا يحصل بها التحمل وان
المجاز له لا يحد فقله مطلقا وانما قلنا لان الاحتمال ان يكون المعنى المطلق الاجازة
لا يحصل بها التحمل وانما قلنا لان المجاز له لا يحد فقله مطلقا وانما قلنا لان الاحتمال ان
جواز اجتزأ وحديثه لان من حمل حديثا فقله على وجه يقتضي تحمله سواء حصل
التحمل بالاجازة او بغيره من الوجوه المذكورة وليس لنقله على غير ذلك الوجه
فمن تحمله بالاجازة فله ان يقول عند نقله انباء وليس له ان يقول اجتزأ
او حديثه مطلقا ولا مفيدا بطريق ان غرضه نقل جواز الرواية بها بلفظ حديثه
وجزءه امرط ومفيدا واورده عليه ان هذا النقص لا يفي في عبارة المذكورة
والتمثيل المذكور فيها لو لم لول على جواز الرواية بالاجازة مطاوعة فقلنا
العبارة المذكورة كتحمل حملها على هذا النقص وان كان بعيدا كما ذكرناه ثم قوله لو لم

اشارة الى ان قول السيد وليس لان يرويه يجرم عليه مع الاجازة و
فقد علم لان ما لا يجوز له ان يرويه بدون الاجازة ربما يجوز له ذلك مع الاجازة
قوله فمن قرأه عليه فانه اما حاله في الموصول او بيان له ومعناه ان يقول
القرار الشيخ لم سمعت هذا الحديث فيقول نعم **قوله** حدثني وحدثني ابا
اما مطلقا من غير تقييده بقرائنه عليه كما هو من قبيل من الاصوليين او
بها كما هو من باب اكثرهم فلا بد ان كل المصنفين في الاصول لم يقولوا يجوز
الالفاظ مطلقا فلا يصح قوله كل من صنف اجازة هذه الالفاظ ثم انه لم يقيده
بجواز بعضهم كما مر ولا يجوز ان يقول حدثني وحدثني اولا مطلقا ولا موقفا
بقرئت عليه لان مدعيه في جواز الرواية بهذه الالفاظ على الاطلاق كما
ثم قوله وهذا الكذب لم يجز انما يقع قول من جاز الاقتصار باخبرته وحدثني
لما قول من اوجب الضمان مع قرئت عليه الا ان يدعى المنقضية بغيرها كما مر
ونبه احد فروع ما صرح به المقام بقائه **قوله** بغير محذور ان يقرئه عليه خبر
وقوله ويؤثر ببل اشارة الى ان القرينة عليه من غير اشارة الى المنفعة لاجتماع
الغلبة وقوله في علمه بانه حديث شارة الى وجوب التمسك بين المناولة والقرينة
قوله ثم ذكر حكم الاجازة بذكر العبارة اشارة بالعبارة المذكورة وهو قوله وانما
الاجازة فلا حكم لها اذ وسوق هذا الكلام كما ترى يدل على ان القرينة على الحديث
والمناولة والاجازة كلها فرع باب الواحد حيث كل اولا بان المناولة مثل القرينة
ونما بان الاجازة كلها فرع باب الواحد حيث مثل المناولة وهي جواز العمل بها

ان جاز التمسك باخبار الاحاديث عدم جواز نقل شيء منها بلفظ آخر و
حدثني المطلق لانه يجوز الرواية بلفظا بانه وكيفية كاجاز الرواية عند القرينة
عليه **قوله** بهن هذه في هذا الوجه سواء اى القرينة والاجازة عند السيد
من ويان في ان لا حكم لها بالنسبة الى خصوص الرواية بلفظ حدثني وكيفية
مطلقا **قوله** ونهاية عبارة منبذ وقوله نظيره خبره ويندفع بهذا
التوجيه ما يوجه من عدم جواز ابن القرينة على الراور والاجازة لمقرئته في
الاول يجوز العمل به حيث قال الصحيح انه اذا وحدثني في الثاني بل
لا شارة بعدم جواز العمل حيث قال واكثر ما يمكن ان يدعى ان الادعاء
ليسر بانها ليست من باب المناولة والقرينة خبر كورثها **قوله** وحدثني
في اول هذا الفصل حيث قال وحدثني ذلك اجازة رواية كتاب وكيفية **قوله**
بالنسبة الى العمل انما يقيده لان للاجازة فائدة في ما يقيده مع كون متعلقها
معلوما بالتواتر وهرقاية اتصال سلسلة الاشارة الى اني على ان مدعيه رآه
كما يصحح بها **قوله** من باب وجوه الرواية وهو التسامع من الشيخ والقرينة عليه
المقابلة انما لا جازة في اثرها بالنسبة الى العمل انما يظهر حيث لا يكون متعلقها
معلوما بالتواتر وان فائدة نفاذ اتصال سلسلة الاشارة الى اني مع مزيد وهو
رعاية التصحيح والافضل حديث الصحيح **قوله** ونهية هذا الباب جواز
مثل المكاتبه وهو ان يكتب الغنيوان ما في الكف الغلظة من مبرور
ولم يقل حيث لكان الرواية غير اذ يكتب اليه ان سمعت كذا من فلان فلذلك

ان يعمل بكتبه اذا علم او ظن ان كتب لان النبي او الائمة عليه السلام بعد
 كانوا يامرون في نقل الكتب وهو يقول حين الاداء كما ينبغي هكذا او جيز في محبة
 لا جيز في مطلقا لانه كتب خلافا للعلماء مجتمعي بان من كتب الى غيره كتابا يعرفه
 واقفه جاز ان يقول ذلك الغير جيز فلان بكذا وفيه نوع مصداقه **قوله** عني
 قال المصنف في الحاشية الغرض من شي مني في لوب او نحوه وقد استغنى مما لا ينبغي
 الوضوح **قوله** بهما وضع الالفاظ في التقديم والتأخير والحذف والذكر الى غير ذلك
قوله وعدم قصور الترجمة عن الاصل في افادة المعنى فان قلت اذا كان الاصل
 مشتملا على حكايتين علمي كمن لا احدهما دخل في الآخر بل يجوز ان تضارعه في حدتها
 لا كما هو ظاهر العبارة لان جواز التضارعه بها يصير سببا لطلوع احدهما بالكلية و
 خارج ما هو حكم على الدين مثل ادخال ليس فيكم فيه ولا ريب انه بدعة **قوله**
 وسادتها له في الكلام والكفاي الى شتم طمس ما تامله في اصل الكلام والكفاي
 لانه قد تها فوجد ان يكون الترجمة مبدية للاصل في قدر الكلام او اجل منه وبك
 يجوز ان يكون الاصل مبدية والترجمة في اصل الكفاي او في منه وانما ليس الاخير
 في الموضوعين فلا يجوز لانه يخل غرض الموصوف **قوله** فان قلت لم لا يجوز ان
 يكون الترجمة اخفى من الاصل مع العلم بفهم السامع والغرض لا يقتضي قلت
 امكاني في حوات الغرض في الاقبال كانت في عدم جواز ذلك **قوله** نعم نعم لعل
 اختلاف في خلاف روي عن ابن سيرين واليه كبر الرازي في تحفيضه منه ووجوب
 نقله بصوره وسند لا نقوله عليه السلام نصرا لله امره اسمع مغلفي روي في ادائه

كما سمعنا من رجل حامل فقه الى غير فقيه ورب حامل فقه الى فقيه من ربه
 منه وجه الاستدلال ان اداء ما سمعناه من رجل حامل فقه الى فقيه من ربه
 فيكون اذكر من الراوي فيستغنى عن اللفظ ما لا يستغنى عنه الراوي فذلك
 يجب ذكره واجواب عنه لانم دلالة على وجوب التمسك كما سمعنا لمواز كونه
 لمن نقله بلفظه لانه اوله ولكم فلان دلالة على وجوب تاييده بلفظه لان تاييده
 المسموع كما يحصل من نقله بلفظه كما يحصل من نقله بغيره عن الراوي انما هو
 فذلك ان لزم هذا الذي قلت لك بما سمعته من فلان ان قلت مضرب كلام
 لافقه قال بالآدمي في الكلام هذا الخبر بعينه بل في جملة النقل بل في
 لان الظاهر ان الخبر المروي مبدية واحدة والاصل عدم تكرره في النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام مع ذلك قد روي بالفاظ مختلفة فانه قد روي نصرا لله ورحم الله
 والاحقية فقيه والافقه له القول لالام وجيب بان يكون الاصل عدم
 التكرار مراض بان الاصل عدم التغيير من الراوي ونفا ما كان على ما كان
قوله ومنها ان الله تعالى في قص القصة فان قلت حكى الله تعالى في سورة النمل
 عن قبيصة لانه عالم بالذي قال في القصة في شيء بخلاف الرواية فان اختلاف كلام
 في ذكر المقاصد ونفا ومقاماتهم في الوصول الى المطلوب ما لا ينبغي غفرا
 فطنة في وجه النقل بالحق لا روي ذلك الى الاضلال في قصه وكذا في اما لانه
 تغيير كصير في كل مرتبة فحينئذ الموقوف بسبب الخروج بالكلية واما موضع الراوي
 لفظ في موضع لفظ اخر عمدا عنده ووقف والفتحة في تحفيذه المنقول اليه مع نقله

في اعتقاده و تابع له في جهته انه اذ لم يسمع لفظ الحديث لم يسمع مرارة
 فيبطل الاعتقاد بالحديث في علت الوجه الاول من دفع بان الموضوع عدم
 حصول التغير في المعنى مطلقا و رضى بغيره في الجملة بحجة مما نحن فيه فانه لا يجوز
 اتفاقا والوجه الثاني في دفع بان نقل الراوى معتقده الى الغير يفتقر
 الرواية في حمل الكلام ليس لا يثبت بالعدل الا في قصص القوان و في
 عاصمة البشر على الاما حريث كان كثير منه في الكفر و الحاديات فكما
 لقن و كذا في مؤخر ال زعن لاننا نقول ليس البلاغة بمجوز حسن الالف
 في الخبر لا بد منها مراعات حسن التكرير في النظم انهم و نظم من العوض من سبائهم
 و الله رب العالمين و الصلوة على محمد و آله الطيبين الطاهرين الموصيين

فرغت من تكميله و تمهيد بمقر الله و حسن توفيقه
 في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٢
 في مكة المكرمة في شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٢
 في مكة المكرمة في شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٢
 في مكة المكرمة في شهر ربيع الاول سنة ١٢٣٢



١ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٢ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٣ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٤ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٥ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٦ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٧ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٨ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٩ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ١٠ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ١١ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ١٢ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني

٢

١٢ / ١٢٣٢ / ١٢

٢٨٦ ب - محمد

١ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٢ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٣ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٤ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٥ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٦ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٧ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٨ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ٩ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ١٠ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ١١ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني
 ١٢ - محمد - سنة - ربيع الاول - ربيع الثاني